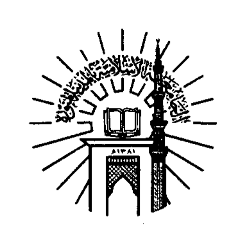


المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
المجلس العلمي
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
(٢١)

رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت

تأليف

الشيخ الإمام الحافظ
أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي
(٤٤٤هـ)

تحقيق ودراسة
محمد باكريم باعبد الله

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ

[هذا الكتاب في الأصل رسالة أعدها المحقق لنيل درجة العالمية (الماجستير) في العقيدة].

بإشراف الدكتور / علي بن محمد بن ناصر فقيهي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيماً﴾:

أما بعد: فإن من تمام حفظ الله تبارك وتعالى لهذا الدين أن هيأ له علماء عاملين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولقد كان في كل عصر منهم أفاضل لهم في الذَّبِّ عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والرَّدِّ على أهل البدع والانحراف جهود مشكورة، وآثار مشهورة.

كان من أعلامهم في القرن الخامس الهجري إمام من أئمة السنة أبلى في الذود عن حياض السنة وعقيدة السلف، والرد على المخالفين بلاءً حسناً، هو شيخ السنة في عصره الإمام أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوايلي السجزي (+ ٤٤٤هـ).

ولقد وقفت على مصنف جليل من مصنفات هذا الإمام في الرد على من أنكر الحرف والصوت في كلام الله عز وجل، فألفيته سار فيه على منهج السلف وقرر ما دل عليه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، في هذه المسألة تقريراً أجاد فيه وأفاد رحمه الله تعالى.

فرأيت أن في تحقيقه وإخراجه خدمة للسنة وأهلها.

فعقدت العزم على ذلك واخترته ليكون اطروحتي لنيل درجة الماجستير، وقد

شجعني على اختياره أفاضل من أساتذتي ومشايخي الكرام، ممن عرفوا بالحرص على عقيدة السلف والذب عن السنة، أجزل الله مثوبتهم.

وإن من أهم الأسباب التي حفزتني لاختيار هذا الكتاب دون غيره، ما يأتي:

أولا: أن مسألة الحرف والصوت من المسائل الدقيقة التي زلت فيها أقدام طوائف من المسلمين فالحاجة ماسة لبيان القول الحق فيها.

ثانيا: أن هذا الكتاب يعد من أهم الكتب وأقدم المصنفات التي أفردت هذه المسألة بالتأليف، وقد فصل فيه المؤلف القول فيها، واستدل لمذهب السلف وانتصر له، ورد على المخالفين وبين بطلان ما تعلقوا به من شبهات ظنوها أدلة تؤيد ما ذهبوا إليه.

ثالثا: أن في تحقيقه وإخراجه إحياءً لتراثنا الإسلامي، وإبرازاً لجهود سلفنا الصالح، الذين أثروا المكتبة الإسلامية بما صنفوا من كتب قيمة في شتى الفنون.

هذا وقد قسمت العمل في تحقيق الكتاب ودراسته إلى قسمين، الأول: في دراسة المؤلف والكتاب، والثاني: في تحقيق الكتاب. قدمت بين يدي ذلك: مدخلا. في نشأة الكلام في مسألة كلام الله عز وجلْ.

أولا: المدخل: ويشتمل على ثلاثة مباحث:

الأول: عرض تاريخي لظهور الكلام في هذه المسألة.

الثاني: افتراق الناس في المسألة وأهم وأشهر الأقوال التي انتهوا إليها فيها.

الثالث: في ذكر نماذج من المؤلفات التي أُلفت فيها وعنيت ببيان منهج السلف.

ثانيا: **القسم الأول**: ويشتمل على بابين:

الباب الأول: في التعريف بالمؤلف. وفيه فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في عصر المؤلف، ودرست فيه الحالة السياسية في عصره وأوضحت أنه عصر انحسار نفوذ الخلفاء ونشوء الدويلات داخل دولة الخلافة.

كما بينت الحالة الاجتماعية: وأنها سيئة جداً غلب عليها تفشي الغلاء واضطراب نظام الأمن في البلاد.

ثم تعرضت للحالة العلمية: وبينت: أنها كانت مزدهرة في عصره، جنى فيها علماء العصر ما غرسه الأسلاف في ذلك.

وأخيرا: ختمت بالحالة الدينية: وكيف أنها كانت متأثرة بالحالة السياسية إلى حد كبير.

الفصل الثاني: في ترجمته: ذكرت فيها: اسمه، ونسبته، وكنيته ومولده، وموطنه ونشأته، ثم وفاته.

الفصل الثالث: في حياته العلمية وثقافته وتحدثت فيه عن، بيئته العلمية، رحلته في طلب العلم، أشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه، وثقافته، مؤلفاته وآثاره، مكانته العلمية وثناء الناس عليه، ومذهبه الفقهي، وعقيدته.

الباب الثاني: في التعريف بالكتاب، ووصف المخطوطة ومنهج التحقيق، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بالكتاب وبينت فيه:

اسمه، وتوثيق نسبته للمؤلف، وموضوعه، وسبب التأليف، وتاريخه، ومكانه، ومنهج المؤلف وأسلوبه فيه، وموارده، ومصادره فيه، وأخيراً قيمته العلمية، ثم نقده والمآخذ عليه.

الفصل الثاني: التعريف بالمخطوطة ووصفها. وبينت الأمور التالية: الاسم المثبت على غلافها، ناسخها، وتاريخ نسخها، وسندها، وعدد أوراقها، وعدد أسطرها وكلماتها. ونوع الخط ووصفه وذكرت نماذج منه، وأخيرا السماعات والتملكات التي على النسخة.

الفصل الثالث: منهجي في التحقيق والصعوبات التي واجهتها والاصطلاحات والرموز التي استعملتها.

ثالثا: القسم الثاني: الكتاب المحقق.

وقد ذكرت في منهجي في التحقيق كيفية العمل فيه.

ولقد حرصت على أن أخرج الكتاب على الصورة التي تركه عليها المؤلف وبذلت في ذلك قصارى جهدي فإن وفقت لذلك وأصبت فمن عند الله وله المنة. وإن زل قلمي، أو نبا فهمي أو قصر عن إدراك المراد علمي فكل ذلك مني، وعذري أني قد استنفدت في البحث طاقتي، ولم أبخل في ذلك بجهد ولا وقت. واستغفر الله لذنبي. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

مدخل
في
نشأة الكلام في مسألة كلام الله عز وجل

وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: عرض تاريخي لظهور الكلام في هذه المسألة.

الثاني: افتراق الناس في المسألة وأهم وأشهر الأقوال التي انتهوا إليها.

الثالث: في ذكر نماذج من المؤلفات التي ألفت فيها وعنيت ببيان منهج السلف.

تمهيد

تدور أبحاث هذا الكتاب حول مسألة من أهم المسائل في باب العقيدة، وهي مسألة كلام الله عز وجل.

تلك المسألة التي شدَّت إليها أنظار العالم الإسلامي ردحا من الزمن لكثرة ما دار حولها من الجدل والخلاف الذي وصل إلى حد استعمال القوة والسلطان فحصل بذلك من الفتنة والمحنة ما هو معلوم ومدون في مظانه.

واستكمالا للفائدة أحببت أن أقدم بين يدي الكتاب ودراسته، مدخلا أبين فيه الأمور الآتية:

أولا: عرضا تاريخيا لظهور الكلام في هذه المسألة.

ثانيا: افتراق الناس فيها وأهم وأشهر الأقوال التي انتهوا إليها.

ثالثا: ذكر نماذج من المؤلفات التي ألفت فيها وعنيت ببيان منهج السلف.

المبحث الأول: عرض تاريخي لظهور الكلام في هذه المسألة:

لم يؤثر عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم الكلام في هذه المسألة ولم تعرف في زمنهم، بل كان الناس يؤمنون بجميع ما جاء في كتاب الله عز وجل، بما في ذلك إخباره سبحانه عن نفسه بأنه ينادي ويتكلم ويبصر ويسمع إلى غير ذلك في دائرة قوله تعالى: **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**.

ثم سار التابعون بعدهم على ذلك المنهج الراشد من الإيمان بكل ما جاء في كتاب الله عز وجل أو في سنة رسوله ﷺ.

فمتى حدث القول في هذه المسألة؟ ومن أول من أحدث ذلك؟

أول من أظهر القول بإنكار كلام الله:

تشير المصادر التي بين أيدينا إلى أن: أول من عرف[1] عنه إظهار القول بإنكار تكلم الله عز وجل هو (الجعد بن درهم ـ ت ١٢٤هـ ـ وذلك في أواخر أيام دولة بني أمية، إذ كان الجعد مؤدباً لمروان الجعدي أو مروان الحمار آخر خلفاء بني أمية.

ولما أظهر مقالته طلبه بنو أمية فهرب إلى الكوفة (ثم قتله بها خالد بن عبد الله القسري ـ عامل بني أمية فيها ـ في يوم عيد الأضحى حيث خطب الناس وقال في خطبته: (أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم نزل فذبحه في أصل المنبر)[2].

لكن قبل أن يقتل هذا الضال كان قد أوحى ببدعته إلى (الجهم بن صفوان الترمذي ت ١٢٨هـ)[3] حيث لقيه بالكوفة وأخذ عنه، ثم نُفِيَ إلى ترمذ وبقي إلى أن قتله بأصبهان وقيل بمرو سلم بن أحوز.

ثم تلقف هذه المقالة عن أتباع جهم، بشر المريسي (ت ٢١٨)[4] الذي كان عين الجهمية وعالمهم في عصره[5].

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٣٨٢، و(البداية والنهاية ٩/٣٥٠، وفتاوى ابن تيمية ١٢/٢٦، والوسائل في معرفة الأوائل للسيوطي ١٢١.

(٢) انظر البداية والنهاية ٩/٣٥٠، وسرح العيون لأبن نباته ٢٩٣ وميزان الاعتدال للذهبي ١/٣٩٩.

(٣) جهم بن صفوان ابو محرز السمرقندي، الضال المبتدع، رأس الجهمية، قال الذهبي: هلك في زمان التابعين وما علمته روى شيئا، لكنه زرع شراً عظيماً. ميزان الاعتدال ١/٤٢٦ قتل سنة ١٢٨. انظر: البداية والنهاية ١٠/٢٧.

(٤) وهو: بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، كان من أصحاب الرأي، اشتغل بعلم الكلام وجرد القول بخلق القرآن، وحكي عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة كفره أهل العلم بسببها واليه تنسب الطائفة المريسية توفي سنة ٢١٨ انظر ترجمته لدى: الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ٧/٥٦ و ابن خلكان: وفيات الأعيان ١/٢٧٧، وابن كثير البداية والنهاية ١٠/٢٨١، والذهبي ميزان الأعتدال: ١/٣٢٢.

(٥) انظر: سير اعلام النبلاء ١٠/٢٠٠.

ثم أخذ عن بشر أحمدُ بن أبي دؤاد[1] الرجل الذي أغرى المأمون العباسي بالمحنة وإجبار الناس على القول بخلق القرآن فافتتن خلق كثير وثبت إمام السنة ـ أحمد بن حنبل رحمه الله ـ على الحق وصبر على الضرب والأذى.

الجذور التاريخية لهذه المسألة:

لقد عرفنا فيما سبق أن أول من تفوه بنفي كلام الله عز وجل ـ من أهل القبلة ـ هو الجعد بن درهم، كما عرفنا خلفاءه الذين ورثوا عنه هذا القول وأضلوا به خلقا وأناسي كثيراً.

لكن هل بوسعنا أن نعرف من أين للجعد هذه المقالة الخبيثة ؟

بين أيدينا نص ذكره ابن عساكر وغيره مفاده: (أن الجعد بن درهم أخذ هذا القول عن بيان بن سمعان[2]، وبيان أخذه عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وطالوت أخذه عن خاله لبيد ـ ذلك اليهودي الذي سحر رسول الله ﷺ ـ والذي كان يقول بخلق التوراة[3].

فاليهود إذاً وراء هذه الفتنة، وليس ذلك بغريب عليهم فما زالوا منذ أن بعث الله رسوله محمدا ﷺ يكيدون للإسلام ولرسول الإسلام ليلاً ونهاراً سراً وجهاراً، فسحروا رسول الله ﷺ، وسَمُّوه، وحاولوا قتله بالقاء الحجارة عليه، وبعد وفاته حاولوا تفريق المسلمين وفتنتهم، كما فعل ابن سبأ الخبيث. وذلك معروف مذكور في كتب التاريخ والعقائد.

المبحث الثاني: افتراق الناس في مسألة كلام الله عز وجل وأهم الأقوال التي انتهوا إليها:

بعد أن بذر أولئك النفر الأخباث بذور الفتنة والخلاف في هذه المسألة. اشتغل الناس بها اشتغالاً عظيماً، وكثر فيها الكلام والجدال، ولذا قيل في سبب تسمية علم

(١) وهو: أحمد بن فرج بن حريز الإيادي الجهمي، كان داعية إلى خلق القرآن توفي سنة ٢٤٠هـ المصدر السابق ١١/١٦٩.

(٢) هو بيان بن سمعان النهدي من بني تميم، ظهر بالعراق بعد المائة، وقال بإلهية علي، وأن فيه جزءاً إلهيا متحداً بناسوته، ثم من بعده في ابنه محمد بن الحنفية، ثم في ابي هاشم ولد ابن الحنفية، ثم من بعده في بيان هذا قال ابن نمير قتله خالد بن عبد الله القسري وأحرقه بالنار.ميزان الأعتدال: ١/٣٥٧.

(٣) راجع: البداية والنهاية ٩/٣٥٠، والوسائل في معرفة الأوائل للسيوطي ١٣١-١٣٢.

الكلام: إنه سمي بعلم الكلام لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه[1] حيث كثر فيها التناحر ودار حولها من الجدل ما لم يدر حول مسألة غيرها.

فقد تنازع الناس في كلام الله عز وجل نزاعاً كثيراً، وتعددت أقوالهم في ذلك فبلغت تسعة أقوال كما ذكر ابن أبي العز[2]، وقال ابن تيمية مرة ستة أقوال، ومرة قال سبعة أو تزيد بينما عدها ابن القيم ثمانية أقوال[3].

ولن أطيل على القاريء الكريم بتعداد هذه الأقوال فهي مذكورة في مظانها التي أشرت إليها وإنما اكتفي هنا بذكر ثلاثة من أهمها وأشهرها والتي يمكن اعتبارها الأقوال الرئيسة في الباب لكثرة القائلين بكل منها.

القول الأول: قول السلف من أهل الحديث والسنة. وهو أن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود وأنه سبحانه يتكلم إذا شاء بما شاء، وأن كلامه يسمع ويتلى وأنه بحرف وصوت.

القول الثاني: قول الجهمية والمعتزلة وهو: أن كلام الله مخلوق خلقه في غيره، وليس هو بمتكلم عند الجهمية، بينما يطلق المعتزلة أنه متكلم[4] تقية ـ لئلا يشنع عليهم. إذ معنى أنه متكلم عندهم: أنه فعل الكلام وخلقه في غيره وهذا بعينه قول الجهمية[5].

وهؤلاء يقولون: إن كلامه حرف وصوت، سور وآيات له أجزاء وأبعاض.

القول الثالث: قول الكلابية والأشاعرة:

وهو: أن كلام الله تعالى معنى قائم بالنفس لازم لذاته تعالى لزوم الحياة والعلم، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وإرادته، ولا يتكلم بحرف وصوت. وأن الحروف والأصوات حكاية عن كلامه عند (الكلابية) وعبارة عنه ـ عند الأشاعرة ـ وأن كلامه معنى واحد لا يتجزأ ولا يتبعض هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية، كان توراة. وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً.

---

(١) انظر: المواقف للإيجي ص ٩.

(٢) الفتاوى: ١٢/٤٩، ١٦٢.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ٢/٢٨٦.

(٤) انظر: المغني للقاضي عبد الجبار حـ ٧/٣.

(٥) راجع الفتاوى: ١٢/٣١١.

وأول من عرف عنه هذا القول (عبد الله بن سعيد بن كلاب ثم وافقه عليه الأشعري والقلانسي وغيرهما)[1].

والرد على هذا القول هو موضوع كتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت) الذي أقدم هذه الدراسة بين يديه.

هذه أهم الأقوال التي قيلت في الموضوع لخصتها للقارىء بإيجاز والقصد إعطاؤه فكرة موجزة وإلمامة مقتضبة عما قيل في هذه المسألة، إذ ليس المراد إحاطته علما بدقائق ما قيل وتفاصيل ما أوجزت، فإن ذلك مما يضيق عنه هذا المبحث وهو مدون في مظانه ومصادره التي أشرت إلى طائفة منها.

ثم بعد ذلك نشأ الخلاف في عدة مسائل، كمسائل اللفظ والملفوظ والتلاوة والمتلو، وهل يقال لفظي بالقرآن مخلوق[2]، أو غير مخلوق فمنع التلفظ بالعبارتين إمام أهل السنة رحمه الله ـ أحمد بن حنبل ـ وجهّم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: «من زعم أن الفاظنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي»[3].

المبحث الثالث: في ذكر نماذج من المؤلفات التي عنيت ببيان مذهب السلف في المسألة:

لما اشتد افتتان الناس بهذه المسألة، وعمت البلوى بها وعميت الحقيقة على عامة الأمة بادر علماء السلف لإيضاح الحقيقة ورد الحكم في هذه المسألة وغيرها إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فألفوا في ذلك المؤلفات التي تبين منهج الكتاب والسنة وسلف الأمة الصالح في هذا الباب، وردوا على أهل الباطل باطلهم، وبينوا للناس ضلالهم وكشفوا عوارهم وبينوا أنهم دعاة فتنة وإلحاد في أسماء الله وصفاته.

فمن تلك المؤلفات ما هو عام في بيان السنة في كثير من مسائل العقيدة، ومنها ما هو خاص بمسألة القرآن.

---

(١) سيأتي التعريف بهم.

(٢) وكان أول من أظهر هذه المسألة حسين بن علي الكرابيسي، في زمن الإمام أحمد. انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٨٩.

(٣) انظر: السنة له: ص ٤٩ ضمن شذرات البلاتين.

فمن النوع الأول:

١ ـ كتاب الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

٢ ـ كتاب السنة للإمام أحمد أيضاً.

٣ ـ كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ).

٤ ـ كتاب الرد على الجهمية. لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ).

٥ ـ كتاب الرد على بشر المريسي للدارمي أيضاً.

٦ ـ كتاب الرد على الجهمية لابن منده (ت ٣٩٥هـ).

٧ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة للإمام اللالكائي (ت ٤١٨هـ)

٨ ـ الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ).

٩ ـ الإبانة لابن بطه (ت ٣٨٧هـ).

ومن النوع الثاني:

١ ـ كتاب الحيدة في الرد على المريسي للمكي عبد العزيز بن يحي الكناني (ت ٢٤٠هـ).

٢ ـ كتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ).

٣ ـ كتاب الاختلاف في اللفظ للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).

٤ ـ الإبـانة في مسألة القرآن لأبي نصر السجزي (المؤلف) (ت ٤٤٤هـ) فهذه نماذج من الكتب المؤلفة في الباب وهناك الكثير غيرها.

القسم الأول :

الدراســـــة

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

وفيه ثلاثة فصول :

الأول : في عصر المؤلف .

الثاني : في ترجمتـــــه .

الثالث : في حياته العلمية وثقافتـــه .

الفصـــل الأول

عصــر المؤلـف

(. . . ـ ٤٤٤ هـ)

* الحالة السياسية
* الحالة الاجتماعية
* الحالة العلمية
* الحالة الدينية

تمهيـــــد :

قبل الشروع في دراسة حياة المؤلف والتعريف به، رأيت أن أقدم بين يدي ذلك عرضا موجزا للبيئة التي عاش فيها، والظروف التي سادت في عصره، وأحاطت بحياته، إذ أن المرء ابن بيئته، يتأثر بالظروف والمؤثرات المحيطة به.

لذا كان لزاما علينا ونحن ندرس حياة عَلم من أعلام الإسلام، كالإمام أبي نصر السجزي، أن نلم بالأحوال التالية في عصره:

- الحالة السياسية.
- الحالة الاجتماعية.
- الحالة العلمية.
- الحالة الدينية

• الحالة السياسية:

لم تذكر لنا مصادر ترجمة الإمام أبي نصر السجزي متى كانت ولادته، وإنما اكتفت بذكر تاريخ وفاته وأنه بعد الأربعين وأربعمائة، ثم أشير فيها إلى أنه كان يعيش قبل الأربعمائة، حيث بدأ رحلته في طلب العلم كما سيأتي معنا.

إذاً علينا أن نعرض للحالة السياسية في الربع الأخير من القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس الهجريين وهي الحقبة التي عاشها الإمام أبو نصر على وجه التقريب.

وعلى هذا فقد عاصر أبو نصر دولة بني العباس في عصر انحسار نفوذ الخلفاء، وتقلص سلطان الدولة الفعلي، حيث استقل كل أمير بإمارته وكل أهل ناحية، بما يليهم، فقامت دويلات متناحرة، ولم يبق للخليفة العباسي سوى بغداد، ولم تكن سلطته عليها سائدة على كل حال.

فأدرك أبو نصر الخليفة العباسي القادر بالله أبا العباس أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ)، ثم الخليفة القائم بأمر الله أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله (٤٢٢-٤٦٧هـ)[1].

---

(١) انظر البداية والنهاية ١١/٣٠٨، ١٢/٣١، ١١٠.

وكان الضعف قد دب في كيان هذه الدولة في نهاية الربع الأول من القرن الرابع الهجري، حيث أصيب العالم الاسلامي في نحو سنة ٣٢٤هـ بانقسام كبير حتى كأنه: عقد قد انفرط أو صخرة قد تفتت ـ كما يقول أحمد أمين[١] ـ وإن كانت قد انفصلت بعض أجزاء الدولة قبل ذلك التاريخ، إلا أنه لم يحصل مثل هذا التمزق إلا في نحو هذا العام.

يقول ابن كثير: في هذه السنة: (وهَيَ أمر الخلافة جدا، واستقل نواب الأطراف بالتصرف فيها ولم يبق للخليفة حكم في غير بغداد ومعاملاتها، ومع هذا فليس له فيها نفوذ ولا كلمة تطاع)[٢].

ثم لازم هذا الوضع المتردي الدولة العباسية إلى أن أفل نجمها، وانثل عرشها على أيدي التتار سنة ست وخمسين وستمائة حين قضى هولاكو على آخر خلفائها، المستعصم بالله[٣].

فنرى القادر بالله والقائم بأمر الله الخليفتين اللذين عاصرهما الإمام السجزي، وليس لهما من الخلافة إلا الاسم والرسم، حيث استبد البويهون[٤] بأمور الدولة في العراق وفي بغـداد نفسهـا، فضلا عن سائر الأقاليم التي أصبحت دولا لها ملوكها الذين لا يخضعون للدولة العباسية إلا اسما.

إذ لم تزل بقية من هيبة الخلافة وجلالها تكمن في أذهان أولئك السلاطين والأمراء. فكان ملوك وسلاطين الأقاليم المنفصلة عن دولة الخلافة يعترفون بالسيادة الإسمية لدولة الخلافة، ويدعون للخليفة العباسي في المساجد وعلى المنابر، ويبعثون إليه من الهدايا ما يشترون به الألقاب، ويحرصون على الظفر بموافقته لاكتساب الصبغة الشرعية أمام العامة[٥].

---

(١) انظر ظهر الإسلام ٢/١.

(٢) انظر البداية والنهاية ١١/١٨٤.

(٣) انظر نفس المصدر ١٣/٢٠٠.

(٤) نسبة إلى جدهم أبي شجاع بويه. وقد استبدوا بالسلطة في عهد الدولة العباسية في الفترة من (٣٢٠-٤٤٧ هـ) وكانوا شديدي التعصب للشيعة. ومن أهم زعمائهم في عصر الخليفة العباسي القادر بالله وابنه القائم بأمر الله: بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة حكما من ٤٠٣-٤١١ ومشرف الدولة ٤١١-٤١٦ هـ وجلال الدولة ٤١٦-٤٣٥ وأبو كاليجار ٤٣٥-٤٤٠. انظر تاريخ الإسلام السياسي ٣/٣٧-٦٣

(٥) انظر: تاريخ الإسلام السياسي ٣/٢٤٩.

وكـانت حينئـذ الأندلس بيد الأمويين، ومصر وإفريقية والشام بيد الباطنيين، وغزنه ونواحيها بيد السبكتكينيين وخرسان وناحيتها يسيطر عليها السلاجقة[1].

هكذا كانت الحالة السياسية في عصر الإمام أبي نصر السجزي، عصر الدويلات المتناحرة على السلطة، عصر السطو على سلطان الخليفة العباسي وتجريده من مسئولياته، مع الحفاظ على بقائه على عرش الخلافة اسما والدعاء له بذلك على المنابر، ما دام قانعا راضيا، بذلك فإن طمع في أكثر منه، قضى عليه بصورة أو بأخرى وجيء بمن هو أكثر منه قناعة، وأسلس قياداً.

• الحالة الاجتماعية:

لقد لاحظنا فيما سبق الفوضى السياسية التي عمت البلاد، وكيف سُلب الخليفة سلطانه الفعلي، وفقد سيطرته على أجزاء مملكته فاستقل الأمراء والسلاطين بالسلطة، واشتغلوا بالاقتتال عليها والتناحر من أجلها.

في ظل هذا الواقع السياسي غير المستقر، لا يمكن أن تكون الحياة الاجتماعية مستقرة وادعة.

فاشتغـال السـلاطـين والأمـراء بالوصول إلى السلطة، شغلهم عن تأمين حياة اجتماعية، كريمة آمنة للأمة.

والإنفاق المفرط على الحروب التي نشبت بينهم، أرهق اقتصاد البلاد، فنضبت أكثر الموارد وتفشى بين الناس أمران خطيران: غلاء المعيشة، واضطراب نظام الأمن في البلاد.

فأما الغلاء فقد بلغ حداً لا يتحمله عامة الناس، ففي سنة ٣٨٢ غلت الأسعار ببغداد وهي حاضرة الخلافة، حتى بيع رطل الخبز بأربعين درهماً والجزر بدرهم[2].

وزاد الحال سوءاً في سنة ٣٩٣هـ فغلت الأسعار ببغداد جداً وعدمت الحنطة وبيع الكر[3] بمائة وعشرين ديناراً كما يقول ابن كثير[4].

---

(١) انظر: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية: ٢/٤٠٠ بتصرف.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١١/٣١١.

(٣) الكر: مكيال لأهل العراق. والكر: ستة أوقار حمار وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً، قال أبو منصور: الكر: ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف. قال الازهري: والكر من هذا الحساب اثنا عشر وسقاً. وكل وسق ستون صاعاً. انظر اللسان ٥/١٣٧.

(٤) البداية والنهاية ١١/٣٣٢.

وفي سنة ٤١١هـ بلغ الغلاء ذروته، والجوع غايته، فحل بالعراق غلاء مفرط حتى أكل الناس الكلاب والحمر[١].

وإذا كان هذا الحال في العراق وبغداد، عاصمة الدولة وحاضرتها فما بالك بما سواها من القرى والأمصار. لقد ضاق بأهلها الحال وجاع العيال. ومع هذا فقد كان هناك إلى جانب هذه الفاقة والجوع وهذا الغلاء الذي حل بالبلاد، وعم أكثر العباد، كان هناك ترف وسرف في بيوت الخلفاء والأمراء، كما كان هناك جدة للمال في أيدي بعض التجار وكثير من العيارين[٢] والحرامية الذين سلبوا أموال الناس وسطوا على المتاجر والمنازل ونهبوا ما فيها، فتكونت في أيديهم ثروة وأموال أنفقوها على شهواتهم وملذاتهم.

وأما اضطراب نظام الأمن: فحدث عنه ولا حرج.

فنتيجة لضعف السلطان، وزوال هيبته، انتشر أمر العيارين والحرامية وقطاع الطرق، دون أن يجدوا سلطة رادعة من الدولة في أكثر الأحيان.

ففي سنة ٣٨٤هـ في خلافة القادر بالله عظم الخطب بأمر العيارين وعاثوا ببغداد فسادا وأخذوا أموال الناس وحرقوا مواضع كثيرة وأخذوا من الأسواق الجبايات، وتطلبهم الشُّرَطُ فلم يُفِدْ ذلك شيئا ولا فكروا في الدولة، بل استمروا على ما هم عليه من أخذ الأموال وقتل الرجال وإرعاب النساء والأطفال في سائر المحال، فلما تفاقم الحال بهم تطلبهم السلطان بهاء الدولة والح في طلبهم فهربوا بين يديه واستراح الناس من شرهم[٣].

لكن هروبهم لم يدم طويلا فكثيراً ما كانوا يظهرون ويعودون للنهب والسلب. ففي سنة ٣٩٠هـ عظم أمرهم وأتوا بيوت الناس نهارا جهارا، وواصلوا العملات[٤] وقتلوا... وأشرف الناس بهم على أمر عظيم وقويت شوكتهم كما يقول الذهبي[٥].

---

(١) انظر: العبر ٣/١٠٤.

(٢) رجل عيار: إذا كان كثير التطواف والحركة ذكياً. قال ابن الأعرابي: والعرب تمدح بالعيار وتذم به يقال: غلام عيار: نشيط في المعاصي، وغلام عيار نشيط في طاعة الله. انظر لسان العرب ٤/٦٢٣.

(٣) البداية والنهاية ١١/٢١٢، والعبر ٣/٢٤.

(٤) أي السرقات.

(٥) العبر ٣/٤٥.

وهكذا حدث في سنة[1] ٣٩٢ و٤١٦هـ، ٤١٧[2] ثم استمر الحال على ذلك حتى إنهم قتلوا صاحب الشرطة في سنة ٤٢٤ وأخذوا أموال الناس عيانا بقيادة البرجمي الذي أرعب الناس فكانوا لا يجسرون أن يقولوا فعل البرجمي خوفا منه بل يقولوا عنه: القائد أبو علي[3].

هذا ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى قطع طريق الحاج وصده عن البيت الحرام. ففي سنة ٣٩٢هـ رجع حجاج خراسان من بغداد خوفا من الأعراب الذين عاثوا في الأرض فسادا ولا ناصر ولا ناظر ينصرهم أو ينظر في أمرهم فرجعوا إلى بلادهم ولم يحج من بلاد المشرق أحد في هذه السنة.

وهكذا حدث في سنة ٣٩٩هـ حيث اعترض الأعراب طريق الحجاج فصدوهم عن السبيل وعاقوهم حتى فاتهم الحج. وكذا وقع سنة ٤١٦هـ فلم يحج من أهل العراق وخراسان أحد.

وهكذا نرى الحياة الاجتماعية في هذه الفترة تعاني من اضطراب في الأمن ونقص في الأرزاق إلى درجة الجوع وأكل المحرمات والمستقذرات كالكلاب والحمر.

وذلك بسبب الفوضى السياسية التي عمت البلاد كما أشرنا من قبل.

• الحالة العلمية:

قد يظن القارىء وقد ارتسمت في ذهنه تلك الصورة السيئة للوضع السياسي والاجتماعي الذي ساد البلاد الإسلامية في هذه الحقبة من الزمن التي نحن بصدد دراستها، قد يظن أن الحالة العلمية ليست بأسعد حظا من سابقتيها

لكن الواقع ـ والحمد لله ـ كان خلاف ذلك فقد كانت الحركة العلمية في القرن الرابع والقرن الخامس الهجريين في أوج ازدهارها، لم تتأثر بالضعف السياسي أو الفوضى الاجتماعية التي سادت، فلئن كانت الثمار السياسية قد تساقطت في هذه الفترة، فالثمار العلمية قد نضجت فيها[4]، وجنى علماء هذه الحقبة ثمار ما غرسه الأسلاف، فكثرت

(١) البداية والنهاية ١٢/١٨.
(٢) العبر ٣/١٢١، ١٢٣.
(٣) انظر المصدر ١١/٣٣٠.
(٤) ظهر الإسلام ٢/٢.

التصانيف في كل فن في الحديث، والتفسير، والفقه والأصول، والكلام، وغير ذلك من أنواع المعارف والعلوم. فبلغ الاهتمام بالتصنيف والتأليف أوجه وذروته.

وما بين أيدينا وفي مكتباتنا اليوم من نتاج هذه الفترة خير شاهد على ازدهار الحركة العلمية في ذلك العصر ازدهارا لا مثيل له.

فلقد عاش في هذه الحقبة الكثير من العلماء والرواد في كل فن من محدثين وفقهاء ومفسرين وأدباء، وفلاسفة، وأطباء، وغيرهم.

وانشئت دور العلم وزودت بالكتب القيمة وأوقفت على العلماء[١] وشجع الخلفاء والأمراء العلم وطلابه وتباروا في إكرامهم والتحبب إليهم[٢] فكان الخليفة العباسي القادر بالله محبا للعلم وأهله[٣].

وعلى الرغم من انقسام الدولة إلى دويلات، فقد كان العلماء يستطيعون الرحلة في طلب العلم من مكان إلى آخر دون قيود، وحيثما حلوا وجدوا الترحيب فالبلاد كلها باختلاف دويلاتها بلد للمسلم. مما سهل على علماء الحديث وغيرهم شد الرحال إلى أهل العلم للرواية عنهم والسماع منهم، كما فعل الإمام السجزي رحمه الله الذي طوف البلاد فخرج من بلده سجستان طلبا للحديث وحل خراسان والشام ومصر إلى أن انتهى به المقام في مكة حرسها الله.

• الحالة الدينية:

أما الحالة الدينية فقد كانت وليدة الحالة السياسية. وربما كان العكس صحيحاً أيضاً، فبينهما تلازم شديد بحيث تتأثر إحداهما بالأخرى.

فالإمامة والخلافة أمر ديني. ومن هنا نشأ الخلاف بين أهل السنة والشيعة فيمن يكون أحق بالإمامة.

لذا فقد ساءت الحالة الدينية كثيراً نظراً لتردي الوضع السياسي، واهتزاز مكانة الخليفة وسلطانه في أعين وقلوب الناس.

---

(١) البداية والنهاية ١١/٣١٢.

(٢) ظهر الإسلام ٢/٢.

(٣) انظر: (البداية والنهاية ١٢/٣١).

فكثيراً ما تحصل الفتنة بين الرافضة وأهل السنة كما وقع في سنة ٣٩٨هـ. وسنة ٤٠٦[١]، ٤٤٤هـ[٢] بسبب غلو الشيعة وجرأتهم على إظهار بدعتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلحظ في هذا العصر تسرب الخرافة والغلو إلى قلوب العامة. ففي سنة ٣٨٦هـ كشف أهل البصرة عن قبر عتيق فإذا هم بميت طري عليه ثيابه وسيفه فظنوه الزبير بن العوام، وانتهى بهم الأمر أن بنوا على قبره مسجداً وأجروا عليه الأوقاف[٣].

وفي سنة ٤٨٩هـ عمد جاهلة السنة إلى إحداث يوم في مقابلة يوم الغدير عند الشيعة وهو يوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة زاعمين أن النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه في الغار في هذا اليوم.

يقول الحافظ ابن كثير بعد أن نقل هذه القصة: وهذا جهل وغلط فإن ايام الغار إنما كانت بيقين في شهر صفر وأول ربيع الأول[٤].

هذا حال العامة جهل بحقائق الدين والتاريخ، وغلو لم يأذن به الله عز وجل.

وفي مسائل الاعتقاد الأخرى كان يتجاذب الناس طوائف ثلاث في هذه الفترة.

١ ـ المعتزلة ويمثلهم في هذا العصر القاضي عبد الجبار الهمذاني (٤١٥)هـ[٥] وأبو الحسين البصري[٦] (وغيرهما).

٢ ـ الأشاعرة: ومن كبرائهم في هذا العصر: ابن الباقلاني[٧]، وابن فورك[٨] وابن اللبان[٩]، وغيرهم ممن عاصر المؤلف وأدركه.

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١١/٣٣٨، ١٢/٦.

(٢) انظر: الكامل ٩/٥٩١.

(٣) العبر.

(٤) العبر ٣/٤٢.

(٥) وهو: أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، إليه انتهت رياسة المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع. توفي سنة ٤١٥ هـ انظر: المنية والأمل لابن المرتضى ص ٦٦.

(٦) وهو: أبو الحسين محمد بن علي البصري صاحب المعتمد في أصول الفقه، أخذ عن القاضي عبد الجبار المصدر السابق ص ٧٠.

(٧) وهو: أبو بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني. انظر: ترجمته ص ١١٣.

(٨) وهو: محمد بن الحسن بن فورك. انظر: ترجمته ص ١٧٧.

(٩) وهو: عبد الله بن جمعة بن عبد الرحمن المعروف بابن اللبان انظر: ترجمته ص ٢٣١.

٣ ـ أهل الحديث: ويعدّ أبو نصر السجزي ـ رحمه الله ـ من أعلامهم في زمنه.

وكان الصراع محتدما بين هذه الفرق الثلاث وهو امتداد طبيعي للصراع الناشب في هذا الباب منذ ظهور فتنة الجعد، والجهم، وابن كلاب في القرنين الثاني والثالث الهجريين.

ولقد ألف المصنف في الرد على الطائفتين المعتزلة والأشاعرة كتابيه (الإبانة) و(الرد على من أنكر الحرف والصوت) الذي نقدمه للقاريء الكريم اليوم.

وفيه يبدي أبو نصر تذمرا واضحا من سير الأمور في عصره التي اضطرته إلى أن يتكلم ويرد على أمثال هؤلاء، وكأنه يرى أن على السلطان أن يأخذ علي أيديهم. فيقول: (ومن علم منه خرق إجماع الكافة ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله لم يناظر بل يجانب ويقمع، ولكن لما عدم من ينظر في أمر المسلمين محنا بالكلام مع من ينبغي أن يلحق بالمجانين)[1].

وفي الحقيقة لقد كان الخليفة القادر بالله ذا عناية بأمر العقيدة السلفية ونشرها فقد ألف كتاباً في الاعتقاد على مذهب السلف، وأمر بقراءته على الناس وإلزامهم به، ورد فيه على أهل البدع وفسق أو كفر من قال بخلق القرآن، وذكر ما وقع بين المريسي وعبد العزيز الكناني، وأخذ خطوط أهل العلم على ذلك وموافقتهم، وعزل خطباء الشيعة ورد خطباء السنة[2].

وفي سنة ثمان وأربعمائة استتاب فقهاءَ المعتزلة فأظهروا الرجوع وتبرؤوا من الاعتزال، ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام وأخذ خطوطهم بذلك وأنهم مهما خالفوه حل بهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم[3].

لكن المؤلف رحمه الله ربما كان يريد منه أن يصنع نحو ذلك مع الأشاعرة أيضاً. وربما يكون قال ما قال بعد انقضاء خلافته حيث آلت الأمور إلى القائم بأمر الله، وهو الذي أميل إليه لأن تأليف الكتاب كان بعد وفاة القادر بالله كما سيأتي في الباب الثاني في مبحث تاريخ تأليف الكتاب. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: مقدمة المؤلف ص ٨٣.

(٢) انظر: (البداية والنهاية ١٢/٢٦ حوادث سنة ٤٢٠).

(٣) انظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/٧٢٣ حـ ١٣٣٣).

الفصل الثاني
ترجمة المؤلف

- اسمـــــه
- نسبتــــه
- كنيتــــه
- مولـــــده
- موطنه ونشأته
- وفاتــــه

* اسمـــــــه :

هو: عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، بن محمد بن حاتم، بن علوية، بن سهل بن عيسى بن طلحة الوايلي البكري السجزي. *

أجمعت مصادر ترجمته على أن اسمه عبيد الله بالتصغير، لم تختلف في ذلك اللهم إلا ما كان من ابن الجوزي فإنه قال: (عبد الله) واقتفى أثره في ذلك كحاله الذي ترجم له في موضعين قال في أحدهما: عبد الله وفي الآخر: عبيد الله، وقد أشرت إلى الموضعين في الحاشية، وهو في ذلك تبع للمصادر التي نقل عنها، فمصدره في الموضع الأول المنتظم. وفي الموضع الثاني: التذكرة للذهبي.

* **نسبته**: يقال له: الوايلي ـ البكري ـ السجزي أو السجستاني.

فأما الوايلي: «بفتح الواو وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها: فنسبة إلى (وايل) قرية من قرى سجستان على ثلاثة فراسخ من سجستان[1].

وأما البكري: فنسبه إلى بكر بن وايل.

قال تلميذه عبد العزيز النخشبي في معجم شيوخه: أبو نصر الوايلي كان من بكربن وائل[2] وكذا قال ابن ماكولا[3].

(*) انظر ترجمته في الكتب الآتية:

١ـ الإكمال ٤/٥٥١ حـ ٢، ٧/٣٩٧
٢ـ الأنساب ٥٧٨
٣ـ المنتظم ٨/٣١٠
٤ـ اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٥٢
٥ـ الاستدراك ٢/٢٥٢ (مخطوط)
٦ـ سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥٤ـ٦٥٧
٧ـ تذكرة الحفاظ ٣/١١١٨ـ١١٢٠
٨ـ العبر ٣/٢٠٦ـ٢٠٧
٩ـ المشتبه ١/٣٥٤
١٠ـ البداية والنهاية ١٢/١١٧
١١ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٢/٧٢٧
١٢ـ طبقات الحفاظ ٤٢٩
١٣ـ حسن المحاضرة ١/٣٥٣
١٤ـ الجواهر المضيئة ٢/٤٩٥
١٥ـ تاج التراجم ٣٩
١٦ـ الأنساب المتفقه ١٦٤
١٧ـ شذرات الذهب ٣/٢٧١ـ٢٧٢
١٨ـ هداية العارفين ١/٦٤٨
١٩ـ معجم المؤلفين ٦/٥٨، ٢٣٩
٢٠ـ كشف الظنون ١/٢
٢١ـ الأعلام ٤/٣٤٩

(١) انظر: معجم البلدان ٥/٣٥٦ والأنساب ٥٧٨، واللباب ٣/٣٥٢، والبداية والنهاية ١٢/١١٧.
(٢) انظر الأنساب ٥٧٨.
(٣) الإكمال ٧/٣٩٧.

أما ابن الأثير فيبدي تحفظا إزاء هذه النسبة فيقول عقب إيراده قول النخشبي السابق: (فإن اتفق له هذه النسبة في الأب والمكان وإلا فأحدهما خطأ)[1] ولا أرى مجالا لاحتمال الخطأ هنا:

لأن نسبة الوايلي: إلى قرية وايل لاشك في ذلك. وهذه نسبة مستقلة لا علاقة لها بنسبة (البكري).

أما (البكري) فنسبة إلى (بكر بن وائل) كما قال النخشبي (كان من بكر بن وائل) ولم يقل من وائل بن بكر، ولو كانت النسبة لوائل بن بكر لكان هناك مجال للالتباس واحتمال الخطأ.

ثم إن نسبته (البكري) أثبتها كما ذكرنا أعرف الناس به، تلميذه الذي أخذ عنه وتلقى على يديه عبد العزيز النخشبي، فيبعد أن تكون خطأ.

ثم إن هذه السلسلة الطويلة من الأسماء العربية التي وردت في اسمه، توحي بأنه ينحدر من أصل عربي، وليس ذلك ببعيد فإن الصحابة والتابعين قد تفرقوا في الأمصار أيام المد الإسلامي والفتوحات التي شملت الكثير من البلدان بما فيها سجستان.

وأما السجزي: بكسر السين وسكون الجيم في آخرها زاي:

فنسبة إلى (سجستان) على غير قياس[2] والقياس (السجستاني)

وسجستان: بكسر أوله وثانيه، ناحية كبيرة وولاية واسعة، واسم مدينتها زرنج، بينها وبين هراة عشرة أيام، ثمانون فرسخا، وهي جنوبي هراة[3].

***كنيته**: أبو نصر. أجمعت مصادر ترجمته على ذلك.

***مولده**: لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، لكن الأمر الذي نستطيع القطع به، أن مولده كان قبل الأربعمائة بزمن يؤهله للارتحال ذلك أن السمعاني ذكر أنه رحل إلى غزنة قبل الأربعمائة، والإمام الذهبي يذكر أنه طلب الحديث في حدود الأربعمائة وهذا يعني أنه كان في سنة الأربعمائة قد بلغ سنا يتمكن معه من الطلب والفهم.

---

(١) اللباب ٣/٣٥٣.

(٢) انظر اللباب: (٢/١٠٤).

(٣) انظر: معجم البلدان ٣/١٩٠.

ثم إنا نلحظ أن شيوخه الذين تلقى عنهم كانت وفياتهم بين سنة ٤٠٥ ـ ٤١٥هـ فلابد أن يكون قد أنهى فترة التلقي عنهم قبل سنة ٤١٥هـ وأن يكون مولده قبل ذلك بزمن.

* **موطنه ونشأته**: تدل نسبته إلى قرية (وايل) بسجستان على أنها كانت موطنه الأول الذي نشأ به واستحق أن ينسب إليه.

فنشأ بها وتلقى علومه الأولية على أبيه الذي كان فقيها حنفياً، وأخذ عن بعض مشائخ سجستان قبل أن يبدأ رحلته الطويلة في طلب الحديث.

* **وفاته**: أدركه الأجل رحمه الله بمكة، في شهر المحرم من سنة أربع وأربعين وأربعمائة للهجرة، على الصحيح، على ذلك أكثر من ترجم له، وقال بعضهم مات بعد الأربعين وأربعمائة بدون تحديد.

وذهب ابن الجوزى في المنتظم إلى أن وفاته كانت سنة تسع وستين وأربعمائة وتابعه على ذلك ابن كثير، وكحاله في موضع وهو خطأ.

وقد أخطأ من قبل ابن الجوزى في ذكر اسمه كما تقدم وخالف سائر من ترجم له.

ومما يرجح القول بأن وفاته بعد الأربعين وأربعمائة ما ذكره السمعاني عن عبد العزيز النخشبي تلميذ أبي نصر السجزي فقال: ذكره عبد العزيز ـ النخشبي ـ في معجم شيوخه. وقال: أبو نصر بن الوايلي كان من بكر بن وائل... ومات بعد الأربعين وأربعمائة[1]

لكن لم استطع أن أجزم فيما إذا كانت العبارة الأخيرة من كلام النخشبي أم هي من كلام السمعاني فإن كانت من كلام النخشبي فهي دليل قاطع في الموضوع. وإن كانت من كلام السمعاني. فاتفاق جمهور من ترجم له كاف في الموضوع والله تعالى أعلـم.

---

(١) الأنساب ٥٧٨.

الفصل الثالث

حياته العلمية وثقافته

* بيئته
* رحلته في طلب العلم
* أشهر شيوخه
* أشهر تلاميذه
* ثقافته
* مؤلفاته وآثاره
* مكانته العلمية وثناء الناس عليه
* مذهبه الفقهي
* عقيدته

* بيئتـه :

نشأ أبو نصر السجزي في بيت له عناية بالعلم، فقد كان أبوه[1] فقيها على مذهب الكوفيين، كما نقل ذلك السمعاني عن النخشبي، ولقد أفاد أبو نصر من فقه أبيه فتفقه عليه[2]، ثم ولت وجهته بعد ذلك شطر الحديث وعلومه، فبدأ بعلماء بلده سجستان، فأخذ عنهم، وسمع بها: أبا سليمان محمد بن محمد بن داود الأصم، وأبا عمر محمد بن إسماعيل العنبري، وأبا زهير مسعود بن محمد بن الحسين اللغوي وأبا سعيد حاتم بن أحمد[3].

وقد يكون أبو سعيد هذا جد المصنف، وإن كنت لا أجزم بذلك، إذ لم أجد له ترجمة، فإن كان كذلك فلا شك أن ذلك يعد عمقاً علمياً في بيت أبي نصر.

* رحلته في طلب العلم :

لما كانت الرحلة في طلب العلم ولا سيما علم الحديث وروايته ديدن طلبة العلم منذ عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، حيث كان أحدهم يرحل في طلب حديث لم يكن سمعه من رسول الله ﷺ، المسافات الطويلة، كما فعل جابر رضي الله عنه حين رحل إلى الشام ليسمع حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، ثم كانت الرحلة في طلب الحديث بعد ذلك سنة متبعة لدى طلبة العلم.

لذا فقد اقتفى أبو نصر السجزي سنن أولئك الأخيار وخرج من سجستان بعد أن سمع بها من ذكرنا، قاصداً أمهات المدن والأمصار التي كانت آنذاك مراكز علمية يوجد بها الكثير من علماء الحديث، والمعنيين بروايته والاشتغال به.

فرحل إلى غزنة وهي مدينة من أول بلاد الهند، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن[4] وكانت رحلته إليها قبل الأربعمائة كما ذكرنا.

---

(١) وهو سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد بن علوية بن سهل بن عيسى بن طلحة السجزي. قال الحافظ أبو محمد النخشبي كان فقيهاً على مذهب الكوفيين. انظر: (الجواهر المضيئة ٢/٢٢٤) وانظر أيضاً الأنساب في ترجمة ابنه.

(٢) انظر تاج التراجم ٣٩.

(٣) انظر: الأنساب ٥٧٨.

(٤) اللباب ٢/٣٨٠.

ثم دخل نيسابور، فسمع بها أبا عبد الله الحاكم صاحب المستدرك، وأبا يعلى حمزة ابن عبد العزيز المهلبي.

ثم رحل بعد الأربعمائة، فدخل خراسان وحل بأطرافها فترة كما يذكر السمعاني كما رحل إلى العراق فدخل البصرة وبغداد، وشملت رحلته الشام، ومصر فنزل بها وسمع الكثير.

ثم انتهى به المطاف إلى مكة حرسها الله، حيث دخلها حاجاً سنة ٤٠٤هـ فسمع بها أبا الحسن أحمد بن إبراهيم بن فراس العبقسي، وجاور بها إلى أن توفي بها سنة ٤٤٤هـ.

*** أشهر شيوخه:**

طوف أبو نصر رحمه الله الكثير من البلاد ولقي الكثير من أهل العلم وحفاظ الحديث فسمع منهم وروى عنهم، فمن هؤلاء:

١ ـ والده، حيث سبق وأن ذكرت أنه تفقه عليه.

٢ ـ أبو سليمان محمد بن محمد بن داود الأصم. سمع منه بسجستان كما تقدم، ولم أجد له ترجمة، ويبدو أن له عناية بالقراءات حيث ذكره ابن الجزري في طبقات القراء[1].

٣ ـ أبو زهير مسعود بن محمد بن الحسين اللغوي.

٤ ـ أبو سعيد حاتم بن أحمد.

٥ ـ أبو عمر محمد بن إسماعيل العنبري.

وهؤلاء الثلاثة سمع منهم بسجستان أيضاً، ولم أجد من ترجم لهم.

٦ ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، الحافظ الكبير، المتوفى سنة ٤٠٥هـ[2]، لقيه بنيسابور وسمع منه كما تقدم.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٣٧.

(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٩.

٧ ـ أبو يعلى المهلبي حمزة بن عبد العزيز بن محمد النيسابوري، تفرد بالسماع من غير واحد، توفي سنة ٤٠٦هـ[١] وكان شيخاً عالماً ثقة متقدماً أيضاً في معرفة الطب[٢].

٨ ـ أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن فراس، العبقسي، المكي العطار، مسند الحجاز والحرم في وقته، مات بمكة سنة خمس وأربعمائة عن ثلاث وتسعين سنة[٣] وكان ثقة ثبتاً، قاضياً عدلاً، وثّقه أبو ذر في معجمه وكذا السجزي، وكان من كبار أهل زمانه وإليه الرحلة في أوانه[٤].

٩ ـ أبو أحمد الفرضي عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي مسلم المقري، شيخ بغداد مات سنة ٤٠٦هـ، وله اثنتان وثمانون سنة[٥]. قال الخطيب: كان ثقة ورعا دينا، وقال الأزهري: عبيد الله كان إماماً من الأئمة[٦].

١٠ ـ محمد بن محمد بن محمد بن بكر الهزّاني[٧].

١١ ـ أبو العلاء علي بن عبد الرحمن الخزاز السوسي اللغوي، ذكر صاحب اللباب أن أبا نصر السجزي سمع منه[٨].

١٢ ـ أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصلت المجبر البغدادي، مسند بغداد، توفي سنة خمس وأربعمائة وله إحدى وتسعون سنة وكان صالحاً ديناً ضعيفاً في الحديث[٩].

١٣ ـ أبو عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين بن موسى النيسابوري، كان شيخاً عالماً متصوفاً، غير أنه ضعيف الحديث. توفي سنة ٤١٢هـ[١٠].

---

(١) شذرات الذهب ٣/١٨١.
(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٢٦٤.
(٣) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٦٣، شذرات الذهب ٣/١٧٣.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/١٨١-١٨٣.
(٥) شذرات الذهب ٣/١٨١، والمنتظم ٧/٢٧٨، واللباب ٢/٤٢٢، والسير ١٧/٢١٣.
(٦) تاريخ بغداد ١٠/٣٨٠.
(٧) التذكرة ٣/١١١٩.
(٨) اللباب ٢/١٥٤.
(٩) الشذرات ٣/١٧٤، وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/١٨٦.
(١٠) التذكرة ٣/١٠٤٦.

١٤ ـ أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الهروي الماليني، أحد الرحالين في طلب الحديث والمكثرين فيه، رحل إلى البلاد الكثيرة، وسمع من أشياخ كثيري العدد، ثم رحل إلى مصر فمات بها سنة ٤١٢ هـ وكان ثقة متقناً صدوقاً[١].

١٥ ـ أبو العباس أحمد بن محمد الحاج بن يحيى الاشبيلي المعدل بمصر، انتقى عليه أبو نصر السجزي، ومات سنة ٤١٥ هـ[٢].

١٦ ـ الشيخ الصدوق مسند الوقت أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي، قال الخطيب: كان ثقة أميناً، وكان مولده سنة ٣١٨هـ ووفاته سنة ٤١٠ هـ[٣].

أشهر تلاميذه:

كان الحافظ أبو نصر السجزي أحد أئمة أهل الحديث في وقته فقد كان إماماً حافظاً متقناً ثقة فيه، لذا فقد حرص على السماع منه والرواية عنه الكثير من طلبة علم الحديث، يقول أحد أشهر تلاميذه وهو أبو إسحاق الحبال: (خرج الحافظ أبو نصر السجزي على أكثر من مائة لم يبق منهم غيري)[٤] وكان الحبال أحد المكثرين عن أبي نصر يقول ابن طاهر عنه: (خرج له عشرين جزءاً في وقت الطلب وكتبها في كاغد عتيق)[٥].

فمن أشهر تلاميذه:

١ ـ الحافظ الإمام المتقن محدث مصر أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني مولاهم الحبال المصري، كان أحد المكثرين عن أبي نصر كما أسلفنا وكان مولده سنة ٣٩١هـ ووفاته سنة ٤٨٢ هـ[٦].

٢ ـ ومنهم: الحافظ الإمام أبو الفضل جعفر بن يحيى بن إبراهيم التميمي المعروف بابن الحكاك، سمع أبا نصر السجزي بمكة، وكان يترسل من أمير مكة ابن أبي هاشم إلى الخلفاء والملوك، ويتولى قبض الأموال منهم، ويحمل كسوة البيت، قال

---

(١) المنتظم ٨/٣، والتذكرة ٣/١٠٧٠، والسير ١٧/٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٢) شذرات الذهب ٣/٢٠٢.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٢١-٢٢٢، وتاريخ بغداد ١١/١٣.

(٤) انظر تذكرة الحفاظ ٣/١١٩٤.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر ٣/١١٩١، وطبقات الحفاظ ٤٤٢.

المؤتمن الساجي صحب أبا نصر السجزي وأبا ذر الهروي وكان ذا معرفة ولد سنة ٤١٦هـ وكانت وفاته سنة ٤٨٥هـ[١].

٣ ـ ومنهم المسند أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن يوسف اليوسفي ـ وهو راوي كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت هذا ـ ذكره الذهبي في وفيات سنة ٤٩٢هـ[٢].

٤ ـ ومنهم: الحافظ عبد العزيز بن محمد بن عاصم النخشبي. كان حافظاً حسن الفهم والإتقان[٣]، وكان قد ذكر أبا نصر في معجم شيوخه كما سبق أن نقلنا ذلك عن السمعاني[٤].

٥ ـ ومنهم: الإمام المفيد أبو سعد محمد بن الحسن بن محمد المكي الحافظ المعروف بالحرمي، سمع أبا نصر بمكة وكانت وفاته بهراة سنة ٤٩١هـ[٥].

٦ ـ ومنهم: أبو الفرج سهل بن بشر الاسفرائيني محدث دمشق، توفي سنة ٤٩١هـ عن ٨٢ سنة[٦].

* **ثقافتــه:**

لقد كان أبو نصر رحمه الله ذا ثقافة حديثية عالية، إذ كان واسع الرواية جيد الحفظ، بصيراً بطرق الحديث ورجاله، بلغ في ذلك شأوا بعيدا، استحق أن يطلق عليه لقبا الحافظ الإمام. وهما لقبان لهما مدلولهما ومفهومهما عند أهل العلم، لا يطلقان جزافا، ولا ينالهما كل أحد. وسنرى فيما بعد من أطلق عليه ذلك عندما نتحدث عن ثناء الناس عليه.

وهو رحمه الله إلى جانب عنايته بالحديث وحفظه وبصره بطرقه ورجاله، ضم إلى ذلك الفهم والفقه.

يقول عنه ابن الجوزى: (سمع أبو نصر الحديث الكثير، وفقه وفهم وصنف وخرج وكان قيما بالأصول والفروع وله التصانيف الحسان)[٧].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٣١٣/٣، وطبقات الحفاظ ٤٤٦.
(٢) تذكرة الحفاظ ١٢٣٠/٣.
(٣) التذكرة ١١٥٦/٣.
(٤) راجع الأنساب ٥٧٨.
(٥) تذكرة الحفاظ ١٢٢٨/٤، وطبقات الحفاظ ٤٤٩.
(٦) تذكرة الحفاظ ١٢٢٨/٤.
(٧) المنتظم ٣١٠/٨

فقـد شملت ثقـافته إذا الحديث وعلومه كما ذكرنا، والأصول، ونعني بها أمور العقيدة، وكتاباه (الإبانة)، و(الرد على من أنكر الحرف والصوت) يبرزان مدى عنايته بذلك، كما شملت الفروع، على أنه لم يُذكر لنا شيء عن مؤلفاته في ذلك.

كما تناولت ثقافته جانب التاريخ كما يذكر السمعاني. وجانب الأدب ونظم القوافي[1].

ولعلنا لا نعدوا الحقيقة إذا قلنا إن أبا نصر كان عالما مشاركا في كثير من الفنون. في الحديث، في الأصول، في الفروع، في التاريخ. وله في ذلك التصانيف الحسان، على أن كتب التراجم لم تذكر لنا من ذلك إلا كتاب الإبانة كما سيأتي، ووجدنا بعضها في زوايا المكتبات، بالإضافة إلى نقول وإشارات إلى بعضها في ثنايا الكتب التي اقتبست عنها واستفادت منها.

*** مؤلفاته وآثاره:**

لقد كان الإمام أبو نصر صاحب تصانيف حسان، كما ذكرنا ذلك ونقلناه عن الإمام ابن الجوزي رحمه الله.

وقبل ابن الجوزى وصفه السمعاني بقوله: (كان صاحب التصانيف والتاريخ)[2] وقبلهما ابن ماكولا ـ رحمه الله ـ قال: (الإمام صاحب التصانيف)[3].

وبعـدهم جميعـاً الحافظ ابن كثير، قال عنه: (صنف وخرج. . . وله الإبانة في الأصول وله في الفروع أيضاً)[4].

لكن ما هي هذه التصانيف، ما الذي بقي لنا منها، أو على الأقل ما الذي ذكر لنا اسمه منها وإن لم يبق. ذلك ما سنعرض له فيما يلي:

---

(١) هناك خمسة أبيات من نظمه بعث بها إلى أبي يعلى الفراء جوابا لكتاب ورده منه. أولها:

كتابك سيدي لما أتـــاني ... سررت به وجدد لي ابتهاجـا

وذكرك بالجميل لنا جميل ... يقلدنا ولم نمزج مزاجـــــا

انظر: طبقات الحنابلة ٢/٢٠٢.

(٢) الأنساب ٥٧٨.

(٣) الإكمال ٤/٥٥١.

(٤) البداية والنهاية ١٢/١١٧.

من أهم وأعظم مصنفات الإمام السجزي إن لم يكن أهمها وأعظمها على الإطلاق:

(١) ـ كتابه العظيم (الإبانة في الرد على الزائغين في مسألة القرآن)

وهو الكتاب الذي اقترن اسمه باسم المؤلف، فقلما يذكر السجزي إلا ويذكر كتاب الإبانة معه. وسأورد لك كلام الأئمة الذين ذكروه، وإن اختلفت عباراتهم في التعريف به إلا أن الجميع اتفقوا على أن اسمه (الإبانة) واختلفوا فيما وراء ذلك: فهو عند ابن الجوزى[١]: «الإبانة في الرد على الرافعين»[٢] وعند ابن كثير «الإبانة في الأصول» كما تقدم.

أما الذهبي: فيقول في تذكرة الحفاظ[٣]: (كتاب الإبانة الكبرى) في مسألة القرآن ـ ثم يقول ـ: (وهو كتاب طويل دال على إمامة الرجل وبصره بالرجال).

ويقول في سير أعلام النبلاء[٤]: (الإبانة الكبرى) في أن القرآن غير مخلوق وهو مجلد كبير دال على علم الرجل بفن الأثر).

ونقل السيوطي[٥] عبارة الذهبي في التذكرة

وهو في كشف الظنون[٦] باسم (الإبانة في الحديث)

وعند الكتاني[٧] باسم (الإبانة في أصول الديانة).

وعنه أخذ الزركلي في الأعلام[٨].

وفي شذرات الذهب[٩] (الإبانة في القرآن)

أما كحالة[١٠] فمرة ينقل عبارة الذهبي (الإبانة الكبرى في مسألة القرآن)

---

(١) المنتظم ٨/٣١٠.

(٢) الرافعين: يظهر انها صحف عن (الزائغين).

(٣) التذكرة ٣/١١٨.

(٤) (١١/ق ١٤٦ب) مخطوط.

(٥) انظر طبقات الحفاظ ٤٢٩.

(٦) ١/٢.

(٧) الرسالة المستطرفة ٣٠.

(٨) الأعلام ٤/٣٤٩.

(٩) الشذرات ٣/٢٧٢.

(١٠) معجم المؤلفين ٦/٢٣٩، ٥٨.

ومرة أخرى ينقل عبارة ابن الجوزى (الإبانة في الرد على الرافعين)

والذي أرجحه أن اسم الكتاب هو (الإبانة) وأن باقي العبارات إنما هي زيادة بيان لموضوع الكتاب.

والمؤلف نفسه ذكر أن اسم الكتاب هو (الإبانة) ثم أفصح عن موضوعه وبين أنه في الرد على الزائغين في مسألة القرآن. فقال في مقدمته لكتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ـ هذا ـ: (كتاب الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين)

ولقد بحثت في كتب التراث، وفهارس المكتبات عن مؤلفات السجزي، وخاصة كتاب الإبانة هذا، فعثرت في فهرس مكتبة كوبرلي بتركيا على أنه موجود بها تحت رقم (٢٣١) حديث.

وقد قام فضيلة شيخنا حماد الأنصاري حفظه الله بالسعي للحصول على صورة لهذا الكتاب، وبعث بالرقم المشار إليه، ووصلت إليه صورة تحمل نفس الرقم، لكن الكتاب اتضح أنه (الإبانة) لابن بطة، وليس إبانة السجزي.

ولم أيئس، وقلت في نفسي لابد أن يكون في هذه المكتبة كتاب للسجزي وربما حصل خطأ في الفهرسة، فسافرت إلى استانبول (القسطنطينية) وزرت مكتبة (كوبرلي) فاتضح لي أن الإبانة التي بها لابن بطة وليست للسجزي ولم أجد بها آثارة من علم السجزي.

ثم بحثت في باقي مكتبات هذه المدينة وهي كثيرة جداً، بها من روائع تراثنا الإسلامي الشيء الكثير مما يستحق أن تشد إليه الرحال ويسترخص في سبيله المال. على أني وإن لم أجد بها بغيتي فإنني والحمد لله لم أعد منها بخفي حنين.

وهناك، اقتباسات عن كتاب الإبانة لدى شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم والإمام الذهبي في عدد من مؤلفاتهم، اكتفي بالإشارة إلى مواطن هذه الاقتباسات بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة.

١ ـ درء تعارض العقل والنقل، طبعة جامعة الإمام ٢/٨٦-٩٤، ٦/٢٥٠، ٧/٢٣٦

٢ ـ بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٨، ٤١٦-٤١٧

٣ ـ الفتاوى ١٢/٤٢٨-٤٢٩، ٣٩٧

٤ ـ مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/٢١٤

٥ ـ العلو للعلي الغفار للذهبي ١٨٠

٦ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/٦٥٧

٧ ـ عدّه السيوطي: أحد مصادره في كتابيه (جمع الجوامع) و(الجامع الصغير).

(٢) ـ الكتاب الثاني من مؤلفات الإمام السجزي: كتاب (رواية الأبناء عن الآباء) ذكره ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث)[1] فقال: (النوع الخامس والأربعون: معرفة رواية الأبناء عن الآباء. ولأبي نصر الوايلي الحافظ في ذلك كتاب).

كما ذكره ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) فقال ـ تحت موضوع: رواية الأبناء عن الآباء ـ: وقد صنف فيه الحافظ أبو نصر الوايلي كتاباً حافلاً، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة نفيسة)[2]

ولم يذكر هذا الكتاب أيٌّ ممن ترجم له، ولعل شهرة كتاب الإبانة طغت على غيره، فاكتفي به ولم يذكر له سواه.

(٣) ـ والثالث من مصنفاته: هو كتابنا هذا (الرد على من أنكر الحرف والصوت) وسيأتي الكلام عليه في الباب الثاني من هذه الدراسة.

(٤) ـ هناك نصوص من كلام الإمام السجزي، لدى ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) نقلها ولم يشر إلى اسم الكتاب أو الكتب التي اقتبسها منها.

وإليك هذه النصوص:

النص الأول:

قوله: (أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما ورد عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لاشك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته)[3].

---

(١) انظر: (علوم الحديث ٢٨٣).

(٢) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ٢٠٤.

(٣) علوم الحديث ص ٢٢.

النص الثاني :

قال ابن الصلاح (وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوي : «بلغني» نحو قول مالـك : بلغني عن أبي هريرة أن رسـول الله ﷺ قال للمملوك طعامه وكسوته . . قال السجزي : أصحاب الحديث يسمونه المعضل)[1] .

النص الثالث :

قال ابن الصلاح في مسألة الإجازة : (وممن أبطلها من أهل الحديث الإمام إبراهيم ابن إسحاق الحربي ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني الملقب بأبي الشيخ ، والحافظ أبو نصر الوايلي السجزي ، ـ قال ـ وحكى أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه ، قال أبو نصر «وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون : قول المحدّث : «قد أجزت لك أن تروي عني» تقديره : قد أجزت لك ما لا يجوز في الشرع لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع)[2] .

فهذه النصوص تدلنا على مكانة الإمام السجزي في علوم الحديث، وبصره بهذا الفن حتى غدت أقواله فيه ذات قيمة عالية عند أهل الفن تؤخذ بعين الاعتبار.

وهي تدل أيضاً على أن له مؤلفات في هذا الفن ضاعت فيما ضاع من تراث هذه الأمة من كتب أئمة السلف وعلماء الأثر.

***مكانته العلمية وثناء الناس عليه :**

رغم أن المصادر التي تحدثت عن الإمام السجزي لم تستوعب جوانب كثيرة من حياته ، غير أنها لم تخل من إشارات ومقتطفات متفرقة نستطيع أن نلمح من خلالها المنزلة العلمية العـالية التي تبوأها أبو نصر رحمه الله ، فلقد وصف بالعلم ، والإمامة والحفظ والإتقان ، وسعة الرواية ، والدراية بالرجال والطرق . وصفة بذلك تلامذته الذين تلقوا عنه ، ومترجموه الذين عرفوا منزلته وفضله . وسأورد هنا طائفة من أقوالهم وهي وإن كانت مقتضبة إلا أنها تدل على مكانة عالية وذكر حسن .

فهذا تلميذه : عبد العزيز النخشبي يقول فيه : (العالم الحافظ، شيخ متقن ثقة ثبت من أهل السنة)[3] .

---

(١) علوم الحديث ص ٥٤ .

(٢) علوم الحديث ص ١٣٤ .

(٣) الأنساب ٥٧٨ .

وهذا تلميذه: أبو إسحاق الحبال يصفه بالحفظ، يقول ابن طاهر: (سألت الحافظ الحبال عن أبي نصر السجزي، والصوري[1] أيهما أحفظ ؟ فقال: كان السجزي أحفظ من خمسين مثل الصوري)[2].

ولنا أن نتخيل سعة حفظ الإمام السجزي إذ عرفنا أن الإمام الصوري وصف بقوة الحفظ إلى درجة أن أبا الوليد الباجي يقول فيه: (الصوري أحفظ من رأيناه)[3] وليس ذلك رأي الباجي فحسب بل هو رأي كثير من أهل العلم. يقول غيث بن علي الأرمنازي: (رأيت جماعة من أهل العلم يقولون ما رأينا أحفظ من الصوري)[4].

وكان الإمام الصوري لقوة تمكنه من الحفظ يقول: (انظروا إلى أي حديث شئتم من حديث رسول الله ﷺ اقرءوا إسناده لاقرأ متنه، أو اقرءوا متنه حتى أخبركم بإسناده)[5].

فإذا كانت هذه هي مكانة الحافظ الصوري في الحفظ والضبط والإتقان، فما بالك بمكانة الإمام السجزي الذي شهد له بأنه أحفظ من خمسين مثل الصوري رحم الله الجميع.

ويقول فيه ابن ماكولا: (كان أحد الحفاظ المتقنين)[6].

ويقول السمعاني: (كان أحد الحفاظ... وكان صاحب التصانيف والتاريخ[7]

ويقول ابن نقطة: (أبو نصر الحافظ... الإمام)[8].

ويقول ابن الجوزى: (هو... الحافظ... سمع الحديث الكثير وفقه وفهم وصنف وخرج وكان قيما بالأصول والفروع وله التصانيف الحسان)[9].

---

(١) وهو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري أحد الاعلام (٦، ٣٧٧-٤٤١هـ) ترجمته في (سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٢٧، والتذكرة ٣/ ١١١٥-١١١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١١٩.

(٣، ٤) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١١٥.

(٥) نفس المصدر.

(٦) الإكمال ٧/ ٣٩٧.

(٧) الأنساب ٥٨٧.

(٨) الاستدراك ٢/ ٥٥٢ - ب.

(٩) المنتظم ٨/ ٣١٠.

ويقول فيه الإمام الذهبي: (الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة أبو نصر عبيد الله بن سعيد. . . شيخ الحرم ومصنف الإبانة الكبرى في أن القرآن غير مخلوق وهو مجلد كبير دال على علم الرجل بفن الأثر)[1].

وقال في التذكرة: (الحافظ الإمام علم السنة عبيد الله بن سعيد. . . صاحب الإبانة الكبرى. . . وهو كتاب طويل في معناه دال على إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق)[2].

فهذه الطائفة من كلام أهل العلم عن الحافظ أبي نصر تبين لنا المكانة التي احتلها رحمه الله في الحفظ والعلم والضبط والإتقان، والإمامة والتقدم على أقرانه في ذلك. رحمه الله رحمة واسعة.

•زهده في الدنيا وإخلاصه في طلب العلم:

نتبين ذلك من خلال قراءتنا لهذه القصة التي يرويها عنه تلميذه الحبال فيقول: (كنت يوما عند أبي نصر السجزي فدق الباب، فقمت ففتحت، فدخلت امرأة، وأخرجت كيسا فيه ألف دينار، فوضعته بين يدي الشيخ، وقالت: انفقها كما ترى. قال: ما المقصود؟ قالت: تتزوجني ولا حاجة لي في الزوج لكن لأخدمك، فأمرها بأخذ الكيس وأن تنصرف، فلما انصرفت قال: خرجت من سجستان بنية طلب العلم، ومتى تزوجت سقط عني هذا الاسم، وما أوثر على ثواب طلب العلم شيئا).

أورد هذه القصة الإمام الذهبي ثم عقب بقوله: (قلت: كأنه يريد: متى تزوج للذهب نقص أجره، وإلا فلو تزوج في الجملة لكان أفضل، ولما قدح ذلك في طلبه العلم، بل يكون قد عمل بمقتضى العلم، لكنه كان غريبا فخاف العيلة وأن تتفرق عليه حاله عن الطلب)[3]

•مذهبه الفقهي:

سبق أن ذكرت أن أبا نصر تفقه على أبيه، وأن أباه كان فقيها على مذهب الكوفيين.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥٤.

(٢) التذكرة ٣/١١١٨.

(٣) (سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥٥-٦٥٦) انظر القصة دون التعقيب أيضا في تذكرة الحفاظ ٣/١١١٩).

والكوفيون على مذهب أبي حنيفة، فهل يعني ذلك أن أبا نصر كان حنفي المذهب في الفقه ؟ لعل ذلك ما فهمه القرشي[١] والبغدادي[٢] وغيرهما عندما عداه في الحنفية.

ولقد كان المذهب الحنفي سائداً في سجستان موطن أبي نصر الأول، كما يقول أحمد أمين: (وأغلب أهلها ـ أي سجستان ـ على مذهب أبي حنيفة لا ترى من غيرهم إلا القليل)[٣].

فهل ياترى يكفي ذلك للدلالة على أن أبا نصر حنفياً ؟

الواقع أن أبا نصر رحمه الله كان من أهل الحديث بل من أئمتهم والمقدمين فيهم، ولم ينتم إلى مذهب فقهي، لذا نرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عندما يذكر مذاهب الناس في مسألة ويذكر قول الأحناف، والمالكية والحنابلة، والشافعية، يذكر أهل الحديث طائفة غير منتمية إلى أي من المدارس الفقهية المذكورة، ويذكر أبا نصر في أهل الحديث فمثلا عندما تكلم رحمه الله عن مذاهب الناس في مسألة الحسن والقبح العقليين ذكر أقوال الأشاعرة، والحنابلة، والأحناف، والمالكية، والشافعية ثم أشار إلى قول أهل الحديث فقال: وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث. . . ثم ذكر أبا نصر السجزي وعزا إليه[٤].

وفي هذا الكتاب نرى تعاطفه الشديد مع الحنابلة وشيوخهم[٥] ودفاعه عنهم وإعجابه الشديد بالإمام أحمد رحمه الله وتسليمه له بالإمامة والتقدم في الفقه والسنة إذ يقول فيه: (فأيد الله سبحانه بمنه أبا عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله حتى قام بإظهار المنهاج الأول وكان جامعا قد تقدم في الفقه فنظر في مذهب أبي حنيفة وسفيان أولا، ثم نظر في مذهب الشافعي واختار لنفسه ما وجده في الحديث وكان في معرفته مبرزا شديد الورع متمسكا بآثار السلف)[٦].

---

(١) الجواهر المضيئة ٢/٤٩٥.
(٢) هداية العارفين ١/٦٤٨.
(٣) ظهر الإسلام ١/٢٧٨.
(٤) انظر: منهاج السنة ١/٣١٧.
(٥) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ق ٤٠ـ آ)، (ق ٥٢ـ ب) ص ١٨٥، ٢٢٧.
(٦) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ق ٤٩ـ آ) ص ٢١٥.

فهل يرضى أبو نصر لنفسه بغير ما رضي أبو عبد الله أحمد بن حنبل ؟ وهل يختار لنفسه غير ما يجده في الحديث ؟ لا أعتقد ذلك.

على أن تعاطفه وإشادته بالإمام أحمد ودفاعه عن الحنابلة وشيوخهم لا يدعونا بحال لأن نقول إنه كان حنبلياً. فقد يكون داعيه لذلك ما كان عليه الإمام أحمد وأصحابه من التمسك بالسنة والثبات عليها في المحنة.

ومن الأمور التي تدعونا على الأقل للشك في كونه حنفياً: أنّا نجده غير عالم بمذهب أبي حنيفة فعندما احتاج أن يعرف حقيقة مذهب أبي حنيفة في مسألة جواز قراءة الفاتحة بالفارسية[1]، ذهب يسأل أبا جعفر النسفي، وأبا محمد الناصحي عن ذلك، فلو كان حنفياً لكان ذا علم بالمذهب ولا سيما بهذه المسألة التي يهمه معرفتها، ولا يقال إنه ليس من لازم التمذهب أن يكون المرء عالما بالمذهب. فإنا نقول: ذلك في حق العامي أما مثل أبى نصر الذي علم وفهم وفقه فيجدر به إذا كان حنفياً أن يكون من علمائهم. والله تعالى أعلم.

*** عقيدتــه :**

تقدم لنا في مبحث ثناء الناس عليه، وصف غير واحد له بأنه من أهل السنة وأنه علم من أعلامهم، وكتابه هذا خير شاهد على انتمائه لأهل السنة واتباعه للنصوص على مذهب السلف، فهو قد بين فيه في الفصل الثاني منه أن (أهل السنة هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح رحمهم الله عن الرسول ﷺ أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ لأنهم رضي الله عنهم أئمة وقد أمرنا باقتداء آثارهم واتباع سنتهم)[2].

ثم بين في آخر الفصل أنه على السنة، وأنّ خصومه على البدعة.

ثم أفصح عن منهجه في باب الاعتقاد، فقال في هذا الكتاب أيضاً: (وقبل كل شيء ينبغي أن يعلم أن اعتمادنا في المعتقدات أجمع على السمع فإذا ورد السمع بشيء قلنا به، ولم نلتفت إلى شبهة يدعيها مخالف)[3].

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ق ٣٢ـ آ) ص ١٥٧.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ق ١٠ـ آ) ص ٩٦.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ق ٢٩ـ ب) ص ١٥٣.

وهذا هو منهج أهل السنة الذين هم سلف هذه الأمة الصالح، الذين كان الإمام السجزي يترسم خطاهم ويقتفي آثارهم، وقد ذكر في كتاب الإبانة الأئمة الذين بهم اقتدى وبهداهم اهتدى فقال: (وأئمتنا كسفيان ومالك والحمادين وابن عيينة والفضيل وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق)[1] ثم ذكر قولهم في الاستواء.

كما ذكر في كتاب الرد هذا عدداً من أئمة الهدى الذين بين أنهم هم الأئمة الذين ينبغي اتباع آثارهم.

وبعد: يمكننا القول بأن أبا نصر سلفي العقيدة سائر مع النص الصحيح، متبع للسلف الصالح. رضي الله عن الجميع وشمل كلا برحمته.

بل يمكننا القول: إن أبا نصر كان إماما من أئمة أهل السنة وعلما من أعلامهم وفحلا من فحولهم. فهو كما وصفه ابن تيمية: «من أكابر أهل الأثبات»[2].

وكما وصفه الذهبي: (شيخ السنـة)[3].

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥٦) و(العلو للعلى الغفار ص ١٨٠).
(٢) انظر: (بيان تلبيس الجهمية ١/٤٤٦).
(٣) تقدمت الإشارة إلى المرجع في ذلك.

الباب الثاني

التعريف بالكتاب ووصف المخطوطة ومنهج التحقيق

وفيه ثلاثة فصول:

الأول: التعريف بالكتاب

الثاني: وصف المخطوطة

الثالث: منهجي في التحقيق

الفصل الأول

التعريف بالكتاب

* اسمـه
* توثيق نسبته للمؤلف
* موضوعه
* سبب التأليف
* تاريخ التأليف
* مكانه
* منهج المؤلف وأسلوبه في الكتاب
* موارد المؤلف ومصادره في هذا الكتاب
* القيمة العلمية للكتاب
* نقده والمآخذ عليه

* **اسمه:**

الاسم المثبت على غلاف الكتاب في الورقتين الأولى والثانية: هو (الرد على من أنكر الحرف والصوت)

ولكن الكتب التي ذكرته واقتبست منه لم تذكره بهذا الاسم المدون على الغلاف فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يذكره في عدة مواطن من كتبه، مقتبسا عنه بعض النصوص فيقول تارة:

قال الحافظ أبو نصر السجزي في: رسالته المعروفة إلى أهل زبيد في الواجب من القول في القرآن[1].

وتارة يقول: قال في رسالته المشهورة إلى أهل زبيد[2].

ويقول تارة أخرى: (رسالته المعروفة في السنة)[3].

أما المؤلف فلم يصرح باسم الكتاب، لكنه قال في المقدمة: (ذكر لي عنكم وقوفكم على كتاب الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن، وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم يشغبون عند ذكر الحرف والصوت[4].

ثم قال في آخر المقدمة بعد تعداده لفصول الكتاب (فجميع ما ذكرت أن بكم إليه حاجة عند الرد عليهم أحد عشر فصلا، من أحكمها تمكن من الرد عليهم[5].

فمن هنا نشأت تسمية الكتاب باسم (الرد على من أنكر الحرف والصوت) وإن لم يصرح المؤلف بإطلاق ذلك اسماً لمؤلفه.

وهو إلى ذلك عبارة عن رسالة إلى أهل بلد - وهو زبيد - يشرح لهم هذه المسألة وغيرها من مسائل السنة، فجاز لابن تيمية أن يسميها رسالة، وهو لم يأت بذلك من عند نفسه لأنا نرى المؤلف نفسه يصرح بأن الكتاب عبارة عن رسالة. فيقول في آخر الفصل الخامس: «ولعل غير هذه الرسالة يأتي على شرح موافقته لهم»[6].

ويقول في آخر الفصل التاسع: (لأن هذه الرسالة إنما اشتملت على نكت وإشارات)[7].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/٨٣.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٤٤٦.

(٣) انظر: منهاج السنة ١/٣١٧.

(٤) لوحه (٣- آ- ب) من المخطوط ص ٧٩.

(٥) ورقة (٧- آ) من المخطوط ص ٨٦.

(٦) ورقة (٢٤- آ) مخطوط، ص ١٤٠.

(٧) ورقة (٤٦- آ) مخطوط، ص ٢٠٥.

ويقول في آخر الفصل الحادي عشر: (وأنا أرجو أن من تأمل هذه الرسالة حق التأمل وجد فيها بتوفيق الله سبحانه شفاء غليله)[1].

ويوجد في النهاية العبارة التالية: (تمت الرسالة والحمد لله وحده..) لكن لم استطع الجزم فيها إذا كانت عبارة المصنف أم هي من كلام الناسخ.

فبان بذلك أن الكتاب عبارة عن رسالة إلى أهل بلد معين في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

ولا أرى ما يمنع من أن نطلق عليه (رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت) لاسيما وأن المؤلف لم يطلق اسما معينا لكتابه وإنما أشار إلى أنه رسالة وأنه في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

*** توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:**

يدل على صحة نسبة الكتاب للمؤلف عدة أمور:

الأمر الأول: أنه دون على الورقة الأولى والثانية اسم الكتاب كما أشرنا مقرونا باسم المؤلف.

الأمر الثاني: سند النسخة الذي ورد في أول الورقة الثالثة، من المخطوطة[2].

الأمر الثالث: أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نقل عن الكتاب في عدد من مؤلفاته، وصرح بنسبته للمؤلف وقد قابلت النصوص المقتبسة عنده بمواطنها في هذا الكتاب، وأثبت بعض الاختلافات.

وإليك طرفا من هذه النصوص:

١ ـ قال في كتابه درء تعارض العقل والنقل: (وقال الحافظ أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة إلى أهل زبيد في الواجب من القول في القرآن اعلموا ـ أرشدنا الله وإياكم ـ أنه لم يكن خلاف بين الخلق، على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي، والأشعري، وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على

---

(١) ورقة (٥٤ـ ب) ص ٢٣٦.

(٢) في هذا السند أبو محمد المفدى بن عبد الله الأيوبي، لم أجد ترجمته، على أن ذلك لا يقدح في إثبات الكتاب للمؤلف لأن راوي هذه النسخة هو أحد تلامذة المؤلف، بالاضافة إلى الأدلة الأخرى التي لدينا على صحة نسبة الكتاب للمؤلف. وذلك كاف.

المعتزلة وهم معهم بل أخس حالا منهم في الباطن، من أن الكلام لا يكون إلّا حرفا وصوتا، ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات، وعبر عن هذا المعنى الأوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا: الكلام حروف متسقة وأصوات مقطعة. . . إلى قوله ـ وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه ومن علم منه خرق إجماع الكافة ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله لم يناظر بل يجانب ويقمع)[١].

وهذا الكلام بنصه مع بعض الاختلافات اليسيرة، يطابق ما ورد في الكتاب من الورقة (٣ ـ ب إلى ٥ ـ آ) ص ٨٧ـ٩٤.

٢ ـ وقال في «بيان تلبيس الجهمية»: (وممن نفى لفظ «الحدّ» أيضاً من أكابر أهل الإثبات أبو نصر السجزي، قال في رسالته المشهورة إلى أهل زبيد: «وعند أهل الحق أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته، وأن الأمكنة غير خالية من علمه، وهو بذاته تعالى فوق العرش بلا كيف، بحيث لا مكان.

وقال أيضاً ـ أي السجزي ـ فاعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه وتعالى فوق العرش بذاته من غير مماسة، وأن الكرامية، ومن تابعهم على القول بالمماسة ضلال.

وقال: وليس من قولنا أن الله فوق العرش تحديد له، وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمن العرش إلى ما تحت الثرى محدود والله سبحانه وتعالى فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد لاتفاقنا أن الله تعالى كان ولا مكان ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان، قال: وإنما يقول بالتحديد من يزعم أنه سبحانه وتعالى على مكان، وقد علم أن الأمكنة محدودة فإن كان فيها بزعمهم كان محدودا، وعندنا أنه مباين للأمكنة ومن حلها وفوق كل محدث فلا تحديد لذاته في قولنا. هذا لفظه)[٢].

وهذه النصوص اقتبسها ابن تيمية من مواطن متفرقة من الفصل الرابع من كتابنا هذا حسب حاجته ولم يراع ترتيب المؤلف وسأشير في الحاشية إلى مواطن هذه الاقتباسات من المخطوط[٣].

---

(١) ٢/٨٣ـ٨٦.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١/٤٤٦.

(٣) انظر المواطن التالية من المخطوط: (ق ٢١ـ ب) وفيها (وعند أهل الحق أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته فوق العرش بلا كيفية بحيث لا مكان). انظر ص ١٢٩.

وانظر: (ق ٢٠ـ ب) و (ق ٢٢ـ آ) ص ١٢٦.

٣ ـ وقال: في (منهاج السنة) في ذكر مقالة أهل السنة في الحسن والقبح العقليين بعد أن ذكر القول الثاني وهو أن العقل قد يعلم به حسن كثير من الأفعال وقبحها في حق الله تعالى وحق عباده، ثم ذكر طوائف القائلين بهذا القول إلى أن قال: وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث، وعدوا القول الأول ـ وهو القول بأن العقل لا يعلم به حسن فعل ولا قبحه ـ من أقوال أهل البدع كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة في السنة)[١].

وقد وجدته كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله فقد ذكر المؤلف: أن الأشعري يقول: إن العقل لا يقتضي حسنا ولا قبيحا ثم أعقبه بقوله: وهذا لعمري مخالفة العقل عيانا يقصد جمع الأشعري بين إنكاره تحسين العقل وتقبيحه وبين القول: بوجوب معرفة الله بالعقل قبل ورود الشرع[٢].

والأمر الرابع: من الأمور الدالة على صحة نسبة الكتاب للمؤلف:

ورود ذكر كتاب (الإبانة) للمؤلف في عدة مواطن من الكتاب وأن هذا الكتاب عبارة عن تجريد القول في مسألة الحرف والصوت الواردة في كتاب الإبانة، لصعوبة استخلاص هذه المسألة منه لكثرة الأسانيد كما أشار المؤلف لذلك في المقدمة.

وهذا يعني أن نصوصا وعبارات كثيرة سترد في هذا الكتاب هي بعينها واردة في كتاب الإبانة، وإن كان كتاب الإبانة في حكم المفقود، إلّا أن المصادر التي جاءت بعده اقتبست عنه الكثير من النصوص، بعضها مطابق لما ورد في كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت، فمثلا: نجد اقتباسات كثيرة عند ابن تيمية مقتبسة من كتاب الإبانة للمؤلف، وهي بنصها موجودة في كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت. من ذلك:

ما نقله في كتاب: (درء تعارض العقل والنقل) قال:

(حكى محمد بن عبد الله المغربي المالكي، وكان فقيها صالحا، عن الشيخ أبي سعيد البرقي، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذه خلف المعلم، وكان من فقهاء المالكيين، قال أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول.

(١) انظر منهاج السنة ١/٣١٧.

(٢) انظر (ق ٩ـ ب، ق ٢٣ـ آ ـ ب)ـ(ص ٩٥، ١٦٠).

وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره[1] وقال: ذكره السجزي في الإبانة.

وهذ الكلام بنصه هو ما جاء في كتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت)[2] ففي ذلك دلالة على التوافق بين الكتابين في أصول المادة العلمية، وبالتالي نستخلص منه دليلا على صحة إثبات كتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت) للمؤلف.

*** موضوع الكتاب:**

الموضوع الرئيسي للكتاب هو كما يفهم من اسمه، ومن مقدمة المؤلف، إثبات أن كلام الله عز وجل بحرف وصوت والرد على من أنكر ذلك والاستدلال عليه بنصوص الكتاب والسنة واللغة. وبيان أن الكلام لا يمكن أن يعرى عن الحرف والصوت البتة.

هذا هو الموضوع الذي ألف من أجله الكتاب، لكن المؤلف لم يقتصر على ذلك وإنما تعرض لمسائل أخرى هامة، من مسائل العقيدة كالاستواء والنزول وإثبات اليدين وغير ذلك من صفات الباري جل وعلا.

ونستطيع أن نلم بموضوع الكتاب بشكل أوفى إن نحن استعرضنا فصوله الأحد عشر، التي ذكرها المصنف في مقدمته فقال: فالذي تحتاجون إليه حفظكم الله معهم في إزالة تمويههم:

١ ـ أن تقيموا البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير وأن العقل آلة للتمييز فحسب.

٢ ـ ثم تبينوا ما السنة؟ وبماذا يصير المرء من أهلها، فإن كلا يدعيها. وإذا علمت وعرف أهلها بان أن مخالفها زائغ لا ينبغي أن يلتفت إلى شبهه.

٣ ـ إقامة الدليل على أن مقالة المخالفين ـ وهم الكلابية والأشاعرة ـ مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه، والرد لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة.

٤ ـ إقامة البرهان على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقاويل متناقضة، مظهرون لخلاف ما يعتقدونه وذاك شبيه بالزندقة.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧/٢٣٦.

(٢) انظر: المخطوطة: (ق ٢٤ـ آ) ص ١٤٠.

٥ ـ تعـريـف العـوام أن فرق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها .

٦ ـ وأن توردوا الحجة على أن الكلام لن يعري عن حرف وصوت البتة ، وأن ما عرى عنهما لم يكن كلاما في الحقيقة ، وإن سمي في وقت بذلك تجوزا واتساعا ، وتحققوا جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة ، وأداة ، وهواء منخرق ، وتسوقوا أقوال السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دلَّ عليهما ، وتجمعوا بين العلم والكلام في إثبات الحدود بهما .

٧ ـ ثم تذكروا فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر وعدولهم إلى التأويل في الباطن وادعاءهم أن إثباتها على ظاهرها تشبيه .

٨ ـ ثم تشرحوا أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموا ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات .

٩ ـ وأن تذكروا شيئا من قولهم ليقف العامّة على ما يقولونه فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم .

١٠ ـ ثم تنظروا كون شيوخهم أئمة ضلال ، ودعاة إلى الباطل ، وأنهم مرتكبون لما نهوا عنه .

١١ ـ ثم تحذروا الركون إلى كل أحد والأخذ من كل كتاب ، فإن التلبيس قد كثر والكذب على المذاهب قد انتشر. فجميع ما ذكرت أن بكم إليه حاجة عند الرد عليهم أحد عشر فصلا من أحكمها تمكن من الرد عليهم إذا سبق له العلم بمذهبه ومذهبهم .

فتبـين مما تقـدم أن موضـوع الكتـاب ليس قاصرا على مسألة الحرف والصوت فحسب وإنما شمل مسائل وجوانب أخرى ، فهو يكاد أن يكون رداً شاملاً على الكلابية والأشاعرة في كثير من المسائل التي خالفوا فيها السلف ، وهو يتضمن مناقشة جادة لهم ، وبيانا لتنكبهم سبيل السلف في كثير من أبواب ومسائل الاعتقاد .

وأترك للقاريء الكريم تفاصيل ذلك ، ليقيني أن قراءته للكتاب ، خير مترجم له عن موضوعاته .

* **سبب تأليفه:**

ذكر المؤلف سبب تأليفه هذا الكتاب وهو أنه سئل: إفراد القول في مسألة الحرف والصوت التي هي إحدى مسائل كتابه الكبير (الإبانة) وأنه أجاب إلى ذلك.

فقال في المقدمة:

(ذكر لي عنكم وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وقوفكم على كتاب الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن، وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم يشغبون عند ذكر الحرف والصوت، وأنه قد صعب عليكم تجريد القول فيهما واستخراج ذلك من الكتاب، لكثرة الأسانيد المتخللة للنكت التي تحتاجون إليها، وسألتم إفراد القول في هذا الفصل بترك الأسانيد ليسهل عليكم الأخذ بكظم المخالف... وسامحت نفسي بذلك رجاء وصولكم إلى طلبتكم وحصول العلم لكم بفساد مذهب الخصم والله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل).

فبين رحمه الله السبب الذي دعاه إلى التأليف في هذه المسألة وتجريد القول فيها. وأنه الطلب الذي تقدم به إليه أهل (زبيد) التي عبر عنها بقوله (ببلدكم) كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض كتبه[1] أن الكتاب عبارة عن رسالة من المؤلف إلى أهل زبيد.

وزبيد: بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت، اسم واد به مدينة يقال لها الحصيب، ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة باليمن، أحدثت في أيام المأمون[2].

* **تاريخ تأليفه:**

لم يفصح المؤلف عن التاريخ الذي ألف فيه هذا الكتاب، لكنا نستطيع أن نقطع في ذلك بأمرين:

الأول: أن تأليف هذا الكتاب متأخر عن كتاب الإبانة، لأنه عبارة عن إفراد القول في مسألة من أهم مسائله، كما أشار المؤلف إلى ذلك في المقدمة.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/٨٣، وبيان تلبيس الجهمية ١/٤٤٦.

(٢) انظر: معجم البلدان ٣/١٣١ ط: دار صادر.

الثاني: أن تأليفه كان بعد سنة ٤٢٧هـ. وذلك لأن المؤلف قال في الفصل الحادي عشر: «فلقد وقفت على رسالة عملها رجل من أهل أصبهان يعرف بابن اللبان وهو حي بعد فيما بلغني. . . - ثم قال - وأخرج هذا الرجل من بغداد بهذا السبب»[١].

وقد وجدت في ترجمة ابن اللبان لدى ابن عساكر: أنه كان في بغداد في شهر رمضان سنة ٤٢٧هـ ثم ذكر وفاته بأصبهان سنة ٤٤٦هـ[٢].

فلو كان تأليف الكتاب قبل هذا التاريخ، لما ذكر المصنف إخراج ابن اللبان من بغداد حيث كان موجوداً بها في سنة ٤٢٧هـ.

*** مكان تأليفه:**

واضح أن المصنف ألف هذا الكتاب بمكة حرسها الله، حيث نراه يقول في الفصل الحادي عشر: (وها هنا بمكة معنا من شغله برواية الحديث أكثر وقته)[٣].

ثم إننا إذا قلنا إن تاريخ تأليف الكتاب هو بعد سنة ٤٢٧هـ كما تقدم، جزمنا بأن مكان التأليف هو مكة حيث أقام بها المؤلف من سنة ٤٠٤هـ إلى حين وفاته بها إذ لم تذكر المراجع أنه خرج منها بعد انتقاله إليها.

*** منهج المؤلف وأسلوبه في الكتاب:**

سلك المؤلف في كتابه هذا منهجا علميا يعتمد على ذكر شبه الخصم وحججه ومن ثم بيان بطلانها ودحضها والرد عليها وبيان مخالفة خصومه للعقل الذي يقدمونه والشرع واللغة والعرف جميعا وموافقتهم للمعتزلة في كثير مما يقولون.

وقبل ذلك بدأ بتحديد الحجة التي ينبغي أن يعتمد عليها في الاحتجاج والاستدلال، وبين أنّ الحجة القاطعة التي لا تتطرق إليها شبهة ولا يغتالها شك هي ما جاء به السمع من الكتاب العزيز والسنة المطهرة وأن العقل ليس بحجة في ذاته وإنما هو آلة للتمييز والفهم، ولا ينبغي أن نعدوا به قدره هذا إلى تقديمه على السمع واعتباره هو الحجة دونه.

ثم بين المفهوم الصحيح للسنة ما هي، ومن هم أهل السنة، فبين أنهم هم

---

(١) انظر ص ٢٣١.

(٢) انظر تبيين كذب المفتري ٢٦١-٢٦٢.

(٣) انظر ص ٢٣٢.

الثابتون على اعتقاد ما نقله السلف الصالح إليهم عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص من الكتاب ولا عن الرسول ﷺ.

وبين أن من قال في نفسه قولا وزعم أنه مقتضي عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه لكونه من أخبار الآحاد وهي لا توجب علما وعقله موجب للعلم؛ يستحق أن يسمى محدثا مبتدعا مخالفا.

ثم بين في سائر فصول الرسالة مدى: مناقضة خصومه لهذين الأصلين معتمداً فيما يورده من أقوالهم وشبههم على كتبهم - وإن كان لم يفصح بأسماء هذه الكتب لكن بمراجعتي لكثير مما وجدت من كتبهم تبين لي صحة كثير مما نقله عنهم وإن لم يتبين لي بعض ذلك لعدم وجود الكتب التي نقل عنها.

وهو لا يعتمد في ذكر آراء القوم ومثالبهم على ما يذكره خصومهم، ومناوؤوهم من الفرق الأخرى وإنما يدينهم من كتبهم وأقوالهم. فيقول في بيان منهجه في ذلك:

(ونحن لا نذكر من فضائح الأشعري ومن وافقه ما ذكره من لا يرضى مذهبه من معتزلي وكرامي، بل مالا يمكنهم إنكاره وتنطق به كتبهم)[1].

*** موارد المؤلف ومصادره في هذا الكتاب:**

يمكن أن نحدد موارد الإمام السجزي في كتابه هذا على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة المطهرة، وآثار السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وذلك فيما استشهد به من الأحاديث النبوية الشريفة. والآثار المروية عن سلف هذه الأمة.

ثالثاً: ومن أهم الموارد التي استقى منها المؤلف مادة كتابه هذا، كتابه الكبير (الإبانة في مسألة القرآن) باعتبار أن كتابه هذا مستخلص منه، ومأخوذ عنه، كما أشير في المقدمة إلى ذلك.

رابعاً: كتب الأشعري والباقلاني وغيرهما من أئمة الأشاعرة، وذلك فيما نقله عنهم من أقوال وآراء، وإن كان لم يفصح بذكر اسم واحد من هذه الكتب، وإنما كان يقول قال الأشعري، أو ابن الباقلاني في بعض كتبه، وذلك مما يؤخذ عليه.

---

(١) انظر ص ١٩٥ (ق ٤٤- آ).

* **قيمته العلمية :**

يقدم لنا الكتاب دراسة علمية جيدة حول مسألة من أهم المسائل التي دار حولها جدل كبير بدءاً من أوائل المئة الثالثة من الهجرة. وهي : هل كلام الله عز وجل بحرف وصوت كما يقول السلف وكما دلت عليه الآثار، أم إن كلامه سبحانه ليس بحرف ولا صوت وإنما هو كلام نفسي قائم بذات الله كما يقول ابن كلاب ومن وافقه.

وهـذا الكتاب من كتب أئمة الحديث النادرة التي وصلت إلينا في هذا الباب، فمؤلفه علم من أعلام السنة، وإمام من أئمة علماء الحديث والأثر. ولقد أجاد إذ أفرد القول في هذه المسألة وأورد من الآيات والأحاديث والآثار من أقوال السلف ما يكفي ويشفي طالب الحق.

وفند أقوال المخالفين ودلل على فسادها ومناقضتها للعقل والسمع جميعا وبين أنها مؤدية إلى القول بخلق القرآن وموافقة المعتزلة في ذلك.

ولقد أدرك شيخ الإسلام ابن تيمية أهمية هذا الكتاب في بابه فأفاد منه واعتمد عليه واقتبس منه نصوصاً كثيرة في عدد من مؤلفاته وفتاواه وقد سبقت الإشارة إلى هذه الكتب وإلى النصوص المقتبسة فيها عن كتاب الرد هذا.

فقد أصبح إذاً هذا الكتاب مصدراً ومرجعاً في بابه أفاد منه من جاء بعده وفي ذلك دلالة على مكانته وقيمته العلمية.

* **نقد الكتاب والمآخذ على المؤلف فيه :**

من أهم المآخذ التي تؤخذ على المؤلف في هذا الكتاب : الأمور التالية :

أولاً : عدم ذكره لأسماء كتب المخالفين التي ينقل عنها حيث كان يكتفي بقوله : وقال الأشعري في بعض كتبه، أو قال الأشعري، أو قال الباقلاني ولو ذكر أسماء هذه الكتب التي نقل عنها، لأعطى كتابه هذا قيمة علمية أكبر، ولوفر عليَّ الكثير من الجهد الذي بذلته في تلمس مصادر النقول التي أوردها عن الأشعري أو الباقلاني أو غيرهما.

ثانياً : حدّته في الكلام على خصومه ومخالفيه، يتجلى ذلك في وصفه إياهم بأوصاف قاسية. ترك مثلها أولى!! لكن إذا عرف أن دافعه إلى ذلك غيرته على عقيدته وحماسه في الدفاع عن الأثر وأهله ربما عذر أو التمس له العذر. من تلك الأوصاف قوله

عن ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم: بأنهم (أخس حالا من المعتزلة)[1].

ومن ذلك رميه خصومه بالجنون في قوله (ولكن لما عدم من ينظر في أمر المسلمين محنا بالكلام مع من ينبغي أن يلحق بالمجانين)[2].

ومن ذلــك وصمـه الأشعـري بأنـه قليل الحياء حيث قال: (وإنـما حمله ـ أي الأشعري ـ على ذلك التحير مع قلة الحياء)[3].

ونحو ذلك من العبارات والألفاظ، التي كان تركها وتجنبها أولى، ونحن مأمورون بالمجادلة بالتي هي أحسن فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ فإنه أدعى لتفهم الخصم وجهة نظر خصمه وأحرى بتقبله الحق وانقياده له.

---

(١) انظر ص ٧٩ (ق ٣ـ ب).
(٢) انظر ص ٨٣ (ق ٥ـ آ).
(٣) ص (١٠٩) (ق ١٤ـ آ).

الفصل الثاني

التعريف بالمخطوطة

* مصدر النسخة الخطية وانفرادها
* الاسم المثبت على غلافها
* ناسخها
* تاريخ نسخها
* سندها
* عدد أوراقها
* عدد أسطرها . والكلمات في كل سطر
* نوع الخط ووصفه . ونماذج منه
* السماعات والتملكات على النسخة

* **مصدر النسخة الخطية وانفرادها:**

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مصورة نسخة واحدة فريدة وهي نسخة خطية بالمكتبة السعيدية بحيدر آباد في الهند، مصنفة في علم الكلام تحت رقم ٢٢٦، وهي مصورة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية ضمن مجموعة برقم (٨٣٤) ميكروفلم يحتوي على ثلاثة كتب الأول بعنوان (متعة الأريب لابن القصار) ويقع في مائة واثنتي عشرة ورقة والآخر بعنوان (الثبات عند المهات) لابن الجوزى، ويقع في ٥٨ ثمان وخمسين ورقة، والثالث: هو الكتاب الذي نحققه ويقع في أربع وخمسين ورقة، ولم تتعرض كتب تاريخ التراث أو كتب فهارس المكتبات لذكر هذا الكتاب حتى نسخة السعيدية المعتمدة في التحقيق، لم يشر إليها.

* **الاسم المثبت على غلافها:**

مكتوب على الصفحة الأولى (جزء فيه الرد على من أنكر الحرف والصوت تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجستاني رحمه الله تعالى).

ومكتوب على اللوحة الثانية (ب) (الرد على من أنكر الحرف والصوت تأليف الحافظ الإمام أحد فحول أهل السنة أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجستاني رضي الله عنه، وفي شقها الآخر (آ) أبيات شعر للخطيب أبي البقاء يحي بن سلامه الجمكفي.

فيظهر أن العنوانين لنسختين. ذلك أن العنوان الأول على اللوحة الأولى بخط (هبة الله بن أبي علي بن عبدوس الحراني) والعنوان على اللوحة الثانية مغاير مكتوب في الركن الأيسر من أعلاها عبارة (نقلها جميعها مع اسم هذه النسخة محمد بن عبد الله بن المحب سامحه الله).

ويبدو أنه لم يبق من النسخة الثانية إلا الورقة التي كتب عليها اسم النسخة، والله تعالى أعلم.

* **ناسخها:**

مكتوب على الورقة الأولى كما ذكرت: اسم كاتب النسخة، وصورة ما كتب هكذا (مالكه كاتبه هبة الله بن أبي علي بن عبدوس الحراني غفر الله له ولجميع المسلمين).

وعلى الورقة الثانية التي تحمل اسم النسخة أيضاً كما مر مكتوب عبارة: (نقلها جميعها مع اسم هذه النسخة محمد بن عبد الله بن المحب سامحه الله).

لكن الذي تبين لي من خلال مقارنة الخطوط: أن النسخة بكاملها بخط الناسخ الأول، لأنه هو الذي نسخ كتاب الثبات عند الممات لابن الجوزى) الذي هو وكتابنا هذا في مجموع واحد. فقارنت الخط في كتاب (الثبات) بالخط في (كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت) فإذا به بيد ناسخ واحد هو هبة الله.

*** تاريخ النسخ:**

لم يدون الكاتب تاريخ النسخ على هذا الكتاب، لكن وجدت في آخر (كتاب الثبات عند الممات) ونقله صاحبه هبة الله بن أبي علي بن عبدوس ثالث شهر رمضان من سنة سبع وستمائة)

وعليه نستطيع الجزم بأن الكتاب نسخ في أوائل القرن السابع الهجري، ذلك إذا لم نقل إن تاريخ النسخ هو واحد للكتابين. وهو الذي أرجحه، لاقتران الكتابين في مجموع واحد، بخط ناسخ واحد. والله تعالى أعلم

*** سند النسخة:**

ورد ذكر سند النسخة في أول الورقة (٣ ـ آ) في أول الكتاب، ونصه:

أخبرنا الشيخ الإمام أبو محمد المغدي بن عبد الله الأيوبي[١] قلت أخبركم الشيخ الإمام العارف أبو محمد المبارك بن المبارك بن علي بن نصر السراج[٢] قراءة عليه وأنا أسمع يوم الجمعة سادس عشر ذي الحجة سنة خمسين وخمسمائة، قال: أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن محمد الأصبهاني[٣] قال: ناولني الشيخ العالم أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجستاني الحافظ رحمه الله).

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) أبو محمد المبارك بن علي بن نصر السراج: المشهور بالتعاويذي. قال السمعاني: كان شيخاً سديد الرأي في سوق الحوريين ببغداد، ولعل والده كان يرقي ويكتب التعاويذ، وكانت وفاته سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة.

انظر: (الأنساب ١٠٧)، و(وفيات الأعيان ٤/٤٧٣).

(٣) أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن محمد الأصبهاني وهو تلميذ المؤلف وراوي هذه النسخة عنه، وكان له عناية بالإسناد، ولذا أطلق عليه الذهبي لقب المسند، وكان ثقة جليل القدر، توفي سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة وله إحدى وثمانون سنة كما ذكر ابن العماد.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/١١١٩، ٤/١٢٣٠، شذرات الذهب ٣/٣٩٧.

*** عـــــدد الأوراق :**

تقـع هذه النسخـة في أربع وخمسين ورقة، الورقتان الأولى والثانية عليهما اسم الكتاب، ويبدأ نص الكتاب من الورقة (الثالثة) بذكر سندها كما تقدم.

*** عدد الأسطر والكلمات في كل سطر:**

عدد الأسطر في كل صفحة يتراوح ما بين أحد عشر سطرا وستة عشر سطرا، بينما يتراوح عدد الكلمات في كل سطر من ست إلى تسع كلمات.

*** نوع الخط ووصفه ونماذج منه:**

وخطها: نسخي جيد، منقوط، وقد يهمل النقط أحيانا، كما يهمل الهمزة في جميع المواضع ويبدلها ياء أو ألفا أو واوا حسب المقام.

وإليك بعض النماذج لذلك:

الرد على الزائغين: الرد على الزايغين

قائم: قايم

الرأي: الراي

وتكثر فيها التحريفات والتصحيفات، وبعض الأخطاء الإملائية والنحوية، رغم أن النسخة مقابلة كما تشير إلى ذلك علامات المقابلة التي أثبتت في النسخة، وقد قام الناسخ بتصحيح بعض الأخطاء والحاق بعض الكلمات الساقطة في الهامش، وأشار إليها بعلامة لحق. ومع ذلك فقد فاته كثير.

*** السماعات والتملكات:**

لا يوجد سماعات على النسخة أما التملكات: فقد كتب على الورقة الأولى العبارة التالية: مالكه كاتبه هبة الله بن أبي علي بن عبدوس الحراني[1] غفر الله له، ولجميع المسلمين.

---

(١) كان موجودا سنة (٦٠٧) كما تقدم في تاريخ النسخ، ولم أجد له ترجمة.

وعلى الورقة الثانية، التي أشرنا إلى أنها تحمل اسم النسخة بخط مغاير، فقد كتب فيها في أعلى الورقة من جهة الشمال عبارة (نقلها جميعها مع اسم هذه النسخة محمد بن عبد الله بن المحب[1].

وكتب تحت اسم النسخة مباشرة كلمة (وقف)

وتحتها: عبارة: نظر في هذا الكتاب المبارك أحمد بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي المقدسي[2] (سامحه الله) وفوقها: توقيعه.

---

(١) وهو أبو بكر محمد بن المحب عبد الله بن أحمد بن المحب عبد الله الصالحي المقدسي الحنبلي المعروف بالصامت وهو إمام فاضل بقية المحدثين سمي بالصامت لكثرة سكوته ووقاره، ولد سنة ٧٢٢ وتوفي سنة ٧٨٠ هـ.

انظر: شذرات الذهب ٦/٣٠٩ وطبقات الحفاظ ٥٣٥.

(٢) هو المعروف بابن المبرد، فاضل من أهل دمشق، له تواليف، مات سنة ٨٩٥هـ ثمانمائة وخمس وتسعين. انظر ترجمته في: الجوهر المنضد ليوسف بن عبد الهادي ص ٩، والأعلام ١/١٠٧.

الفصل الثالث

منهج التحقيق والصعوبات التي واجهتها
والرموز والمصطلحات التي استعملتها فيه

* منهجي في التحقيق.
* الصعوبات التي واجهتها.
*الرموز والمصطلحات.
* منهج التحقيق:

* منهج التحقيق :

أولاً : ضبط النص وتقويمه .

قمت بقراءة النص قراءة سليمة صحيحة وصححت ما اعتراه من تصحيف ، أو تحريف وأكملت ما سقط منه ، وأضفت وحذفت ما اقتضى السياق إضافته أو حذفه ، من كلمة أو حرف . مستعينا في ذلك بكتب التراجم ، ومعاجم اللغة ، والكتب ذات العلاقة بمادة الكتاب . وذلك نظرا لانفراد النسخة الخطية التي اعتمدت عليها .

وقد أثبت ما رأيته صوابا في الصلب بين حاصرتين ، ونبهت عليه في الحاشية . هذا إذا كنت قاطعا بخطأ ما أثبته الناسخ . أما إذا لم أقطع بذلك أو كانت الكلمة محتملة فأتركها في الصلب كما هي وأنبه على الاحتمال الآخر في الحاشية .

قمت بضبط بعض الكلمات اللغوية والأعلام التي توقعت أن تلتبس على القاريء أو تشكل عليه .

ثانياً : تغيير رسم بعض الكلمات طبقا للرسم المستعمل في الوقت الحاضر وذلك على النحو التالي :

أهمل الناسخ نقط الكثير من الكلمات فقمت بنقطها .

كتب الناسخ بعض الأعلام بحذف حرف أو أكثر فقمت بكتابة العلم طبقا للرسم المستعمل .

وذلك نحو: مالك ، والحارث . رسمها الناسخ هكذا (ملك ـ الحرث)

درج الناسخ على إهمال الهمزة وتسهيلها وذلك كثير في الكتاب ، فقمت برسم الكلمة بإثبات الهمزة موافقة للرسم الحاضر أيضاً . وذلك نحو:
مسألة ، الأوائل ، الفؤاد ، المبتدئين ، أئمة .

رسمها الناسخ :
مسلة ، الاوايل ، الفواد ، المبتدين ، أيمة .

ثالثاً : التخريج :

عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وأشرت إلى رقم الآية . ووضعت الآية بين قوسين .

خرجت الأحاديث النبوية والآثار، وذلك بالإشارة إلى مظانها من كتب السنة، وربـما نقلت ما قالـه بعض أهـل العلم في الحكم على الحديث أو الأثر. وقد جعلت الأحاديث والآثار بين قوسين.

خرجت أبيات الشعر الواردة في النص.

اجتهـدت في تخريج النصـوص والأقوال التي أوردها المصنف وعزاها للأشاعرة والكلابية مثلا، وذلك بالرجوع إلى كتب الأشعري وابن الباقلاني وغيرها من كتب الأشاعرة.

وربما نقلت النصوص أو الأقوال المشابهة أو المماثلة لما نقله أو المخالفة لما أورده، وأثبتها في الحاشية للمقارنة وقد أكتفى بالإشارة إلى مظان النص بذكر الكتاب والجزء والصفحة، وإذا لم أجد النص قلت: لم أجد ذلك فيما وقفت عليه من كتبه أو كتبهم، ولعله فيما لم أقف عليه أو لم يبلغنا منها.

أشرت إلى النصوص التي اقتبستها المصادر اللاحقة عن الكتاب وقابلتها وأثبت الاختلافات في الحاشية.

رابعاً: التعريف بالأعلام وغيرها:

قمت بتحرير ترجمة موجزة لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة، مترجما للعلم عند أول ذكر له، وقد أشير إذا تكرر لمكان ترجمته.

عرفت بالأماكن والبقاع التي وردت في النص.

شرحت بعض الألفـاظ والمصـطلحـات الغريبة بالرجوع لقواميس اللغة وكتب غريب الحديث وغيرها.

خامساً: التعليق على النص ووضع العناوين:

لما كان الكتاب يبحث في أمور العقيدة وتطرق لكثير من مسائلها، فقد اقتضى الأمر أحيانا أن أعلق بتعليق يقتضيه المقام لإيضاح مراد المؤلف أو بيان الحقيقة، وربما خالفت المصنف فيما ذكر إذا كان ينقصه الدليل، أو لا يؤيد ما ذهب إليه.

ذكرت اسم كل فصل في بدايته، نقلت ذلك من مقدمة المؤلف الذي اكتفى بذكر أسماء الفصول في المقدمة، ولم يذكر اسم كل فصل في أوله.

ووضعت إشارة في الهامش للتنبيه على بداية الكلام في كل صفحة من المخطوطة وذلك نحو (٥ ـ آ) الرقم يشير إلى رقم الورقة والحرف يشير إلى الصفحة.

سادساً: قمت بدراسة عن المؤلف والكتاب وجعلتها في بابين:

الباب الأول: في التعريف بالمؤلف. ترجمت له، ودرست حياته العلمية وثقافته.

والباب الثاني: في التعريف بالكتاب ووصف المخطوطة.

وقد تقدم تفصيل ذلك في المقدمة.

سابعاً: وضع الفهارس:

وضعت الفهارس التفصيلية للكتاب تسهيلاً على القارىء الكريم ورغبة في أن يدرك بغيته منه بيسر وسهولة. فوضعت الفهارس التالية:

١ ـ فهرساً للآيات القرآنية.
٢ ـ فهرساً للأحاديث والآثار ورمزت للأثر أمامه بحرف (ث).
٣ ـ فهرساً للأبيات الشعرية.
٤ ـ فهرساً للأعلام ورمزت لمكان الترجمة بحرف (م) أمام رقم الصفحة المترجم له فيها.
٥ ـ فهرساً للكتب التي ورد ذكرها في صلب الكتاب.
٦ ـ فهرساً للأماكن والبقاع والبلدان.
٧ ـ فهرساً للفرق والطوائف والمصطلحات.
٨ ـ فهرساً للغريب.
٩ ـ فهرساً للمراجع.
١٠ ـ فهرساً لموضوعات الكتاب.

* **الصعوبات التي واجهتها في التحقيق:**

لا أريد أن أطيل الحديث في ذلك وإنما أشير إلى أهم هذه الصعوبات. فأهمها:

١ ـ انفراد النسخة، وكثرة الأخطاء اللغوية والإملائية، مع وجود بعض السقط.

والاضطراب في بعض العبارات. وقد اجتهدت في تقويم النص حسب استطاعتي كما ذكرت ذلك في منهج التحقيق.

٢ ـ عدم ذكر المؤلف لمصادر الأشاعرة التي نقل منها أقوالهم، وقد وجدت صعوبة بالغة في استخراج ذلك من كتبهم المتوفرة، والكثير مما عزاه لأبي الحسن الأشعري ليس في كتبه التي وصلت إلينا.

* **الرموز والمصطلحات المستعملة في التحقيق:**

استعملت في الدراسة والتحقيق بعض الرموز والمصطلحات التي تعارف الكثير من المحققين على استعمالها من باب الاختصار وذلك كما يلي:

خ : للبخاري
م : لمسلم
ت : للترمذي
د : لأبي داود
ن : للنسائي
جه : لابن ماجه
حم : لأحمد في المسند
ط : الموطأ
دي : الدارمي. وقد استعمل (مي)
ب : لكتاب (بيان تلبيس الجهمية) لابن تيمية.
درء : لكتاب (درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية

ولم استعمل الرمز لهذين الكتابين إلا عند مقابلة النصوص التي اقتبسها ابن تيمية عن المؤلف. أما عند الاستفادة منها كمراجع فاذكرهما باسميهما صراحة.

٢٢٢ كلام

جزء فيه الرد على من أنكر الحرف والصوت
تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله
ابن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني رحمه الله

[illegible]

الورقة الأولى من المخطوطة وعليها اسم الكتاب

الرد على من أنكر الحرف والصوت

تصنيف الحافظ العلم أحد فحول أهل السنة أبي نصر

عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجستاني رضي الله عنه

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

للخطيب تاج العلماء أبي البقاء علي بن سلامة الحصكفي

شعر

عنق يقطع الفلاة ذميلا

واحذرا في سراكما التعليلا

هذه يا صويحبي عتاق النجب

قد قربت رحيلا رعيلا

فمتى شئتما وصولا فكونا

مثلها واجعلا السرى موصولا

خففا وبكا المطي والمطايا

ان للمثقلين يوما ثقيلا

الورقة الثانية من المخطوطة وعليها أيضاً اسم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين
أخبرنا الشيخ الإمام أبو محمد [illegible] بن عبد الله الأيوبي
قلت له أخبركم الشيخ الإمام العارف أبو محمد المبارك بن
المبارك بن علي بن نصر السراج قراءة عليه وأنا أسمع يوم
الجمعة سادس عشر ذي الحجة سنة خمس وخمسمائة
قال أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحسن أحمد بن عبد [illegible]
ابن محمد بن [illegible] الأصفهاني قال أنا والدي الشيخ العالم
أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجستاني
الحافظ رحمه الله فقال الحمد لله رب العالمين
والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين
وصلى الله على محمد النبي وآله أجمعين أما بعد فقد
ذكر لي عنكم وفقنا الله وإياكم لمرضاته وقوفكم
على كتابي الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين
في مسألة القرآن وأنتم [illegible] المخالفين [illegible]

[illegible] عند ذكر الحرف والصوت وأنه يلزم [illegible] عليكم
تجريد النقل فيهما واستخراج ذلك من الكتاب لكثرة الأ
سانيد المتصلة [illegible] التي تحتاجون إليها وسألتم إفراد
الفرق في هذا الفصل بترك الأسانيد ليسهل عليكم أخذ
بعض المخالفة ورد الإسناد معه [illegible] بذلك
رجاء وصولكم إلى [illegible] وجهل العلم [illegible] مذهب
السنة والسعي إلى [illegible]
اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق
على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر
فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري
وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم
بل أخس حالاً منهم في الباطن في أن الكلام لا يكون إلا حرفاً
وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات
وعبر عن هذا المعنى الأوائل الذين تكلموا في العقليات
وقالوا الكلام حروف متسقة وأصوات مقطعة
وقالت العرب الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

الورقة الثالثة من المخطوطة

أكون في المجلس ليس فيه من يعرف
السنة فيريد غيري أن يتكلم ببدعة فيه
أرد عليه فقال لا تشهد نفسك
لهذا قال أخبر بالسنة ولا تخاصم
فأعاد عليه القول فقال ما أراك
إلا مخاصماً. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال إذا أراد الله بقوم شراً ألقى
بينهم الجدل وخزن العمل. وقيل للحسن
إن الحسن البصري يجادل فقال لست
في شك من ديني فقال [illegible]
جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل
على محمد صلى الله عليه وسلم لجدله. وقال حسان بن
عطية لغيلان إنك ولن أعطيت [illegible]

جاءنا نعلم أنا على حق وأنكم على الباطل. وقال النبي
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي الراشدين المهديين
عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة
وقال الأوزاعي عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس
وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول فليحذر كل مسلم
سوء ما [illegible] من الدخول فيما ينكره على غيره وليجتهد
في اتباع السنة واجتناب الجدال [illegible] ويعلم
أن الله سبحانه لو أراد أن يكل الأمر إلى الناس وآرائهم
بالاجتهاد فيه برأيهم لفعل لكنه أبى ذلك وأمرهم
ونهاهم ثم ألزمهم الاجتهاد في العمل بما أمروا به واجتناب
ما نهوا عنه وأنا أرجو أن من تأمل هذه الرسالة حق
التأمل وجد فيها بتوفيق الله تعالى شفاء غليله وأمنا
المستقل أن يعمل فيما بها الوجه خالصاً وأن ينفع بها
من نظر فيها إنه ولي ذلك وهو القادر عليه. تمت الرسالة
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً [illegible]
[illegible] العلي العظيم [illegible]

الورقة الأخيرة من المخطوطة

القسم الثاني

الكتَابُ المُحقق

رسالة السجزي إلى أهل زبيد

في

الرد على من أنكر الحرف والصوت

تأليف

الشيخ الحافظ الإمام أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

أخبرنا الشيخ الإمام أبو محمد (المغدى)[١] بن عبد الله الأيوبي، قلت: أخبركم الشيخ الإمام العارف أبو محمد المبارك بن المبارك بن علي بن نصر السرّاج، قراءة عليه وأنا أسمع، يوم الجمعة سادس عشر ذي الحجة من سنة خمسين وخمسمائة، قال: أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن محمد الأصفهاني[٢] قال: ناولني الشيخ العالم أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجستاني[٣] الحافظ رحمه الله. قال:

(مقدمة المؤلف)[٤]

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على محمد النبي وآله أجمعين.

أما بعـــد:

فقد ذُكر لي عنكم، وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وقوفكم على كتاب (الإبانة)[٥] الذي ألفته في الرد على الزائغين[٦] في مسألة القرآن، وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم[٧] / (٣-ب) يشغبون[٨] عند ذكر الحرف والصوت، وأنه قد صعب عليكم تجريد القول فيهما، واستخراج ذلك من الكتاب لكثرة الأسانيد المتخللة[٩] للنكت التي تحتاجون إليها،

---

(١) في الأصل الكلمة غير واضحة تحتمل ما أثبتُ وتحتمل أن تكون (المفدى).

(٢) تقدم الكلام على رجال السند عند الكلام على سند النسخة. انظر الباب الثاني من الدراسة.

(٣) هو: المصنف وقد تقدمت ترجمته. انظر الباب الأول من الدراسة (التعريف بالمؤلف).

(٤) العنوان ليس في الأصل.

(٥) تقدم الكلام عليه في الباب الأول من الدراسة عند الكلام على مؤلفاته.

(٦) الزيغ: الميل، ومنه قوله تعالى: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ أي لا تملنا عن الهدى والقصد ولا تضلّنا. انظر: ابن منظور: اللسان ٨/٤٣٢. والمراد هنا المائلين عن قول الحق في هذه المسألة.

(٧) وهو: مدينة زبيد
كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل ٢/٨٣) و(بيان تلبيس الجهمية ١/٤٤٦) وقد تقدم توضيح ذلك عند الكلام على إثبات نسبة الرسالة للمؤلف انظر ص (٥١).

(٨) الشَّغْب: «بسكون الغين» تهييج الشر والفتنة والخصام، والعامة تفتحها. وشَغَب فلان عن الطريق، يشغَب شغْباً، وفلان مِشغَب: إذا كان عانداً عن الحق. والشغب: الخلاف.
انظر: ابن منظور: لسان العرب ١/٥٠٤. والرازي: مختار الصحاح ٣٤٠.

(٩) في الأصل (المتحللة) بالحاء المهملة وهو تصحيف.

وسألتم إفراد القول في هذا الفصل بترك الأسانيد، ليسهل عليكم الأخذ بكظم[1] المخالف، (ورد الإسناد معه)[2] وسامحت نفسي[3] بذلك، رجاء وصولكم إلى طلبتكم، وحصول العلم لكم بفساد مذهب الخصم، والله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

اعلموا ـ أرشدنا الله وإياكم ـ أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب[4] والقلانسي[5] والصالحي[6]

---

(١) الكَظَم ـ بفتح الكاف والظا ـ: مخرج النفس. يقال كظمني فلان وأخذ بكَظَمي، وأخذ بكَظَمه أي: بحلقه، ويقال: أخذت بكَظَمِه: أي بمخرج نفسه. ابن منظور: في لسان العرب ١٢/ ٥٢٠.

(٢) هذه العبارة لم يتضح لي معناها، فأثبتها كما هي، لوضوحها في النسخة أولا، ثم إنه قد يجد القارىء الكريم لها مناسبة.

(٣) أي وافقت على المطلوب، يقال: سمح لي فلان، أي: أعطاني، واسمح، وسامح وافقني على المطلوب. ويقال أسمحت نفسه إذا انقادت انظر: ابن منظور: لسان العرب ٢/ ٤٨٩.

(٤) واسمه: عبد الله بن سعيد ـ ويقال ابن محمد ـ أبو محمد بن كلاب القطان، وكلاب مثل خطاف لفظاً ومعنى، لقب به لأنه كان لقوته في المناظرة يجتذب من يناظره، توفي بعد الأربعين ومائتين. وإليه تنسب الطائفة الكلابية.

انظر ترجمته لدى: ابن النديم: الفهرست ٢٥٥، وذكر أنه كان يقول إن كلام الله هو الله وأنكر ذلك السبكي: في طبقات الشافعية ١/ ٥٢، والحق أنه أول من عرف عنه القول بأن الكلام معنى واحد قائم بالنفس، وأن الله لم يتكلم بصوت، كما أشار المصنف، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. وليس من طوائف المسلمين من أنكر أن الله يتكلم بصوت إلا ابن كلاب ومن اتبعه، كما انه ليس في طوائف المسلمين من قال إن الكلام معنى واحد قائم بالمتكلم إلا هو ومن اتبعه) الفتاوى ٦/ ٥٢٨ وانظر عن مذهبه: مقالات الأشعري ١/ ٢٤٩ـ٢٥٠، ٣٥٠ والشهرستاني: الملل والنحل: ١/ ١٤٨ ونهاية الاقدام ١٨١، ٢٠٣، والبغدادي: أصول الدين ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١٠٤.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي ـ قال ابن عساكر: من معاصري أبي الحسن الأشعري لا من تلامذته كما قال الأهوازي........ واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات، وعلق الشيخ الكوثري على ذلك بقوله: (بل هو متقدم على الأشعري من حيث الذب عن السنة، وأعلى طبقة منه وكان لسان السنة قبل رجوع الأشعري عن الاعتزال)،... قال: (والأشعري تأخر عنه ذبا عن السنة ووفاة وإن أدركه سنا). انظر: تبيين كذب المفترى ٣٩٨. حاشية (١) ولم أجد له ترجمة في غيره من كتب التراجم التي توفرت بين يدي. انظر مذهبه لدى البغدادي في أصول الدين ص / ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٥٤، والفرق ص ٨٠، ٩٦، ٢١٣، ٢٢١، والشهرستاني في: الملل والنحل: ١/ ٩٣، والشيخ الكوثري إنما يقصد بالسنة، المذهب الكلابي الذي اعتنقه الأشعري ردحاً من الزمن، وكذا القلانسي، ولا يقصد بالسنة القول بها في الأحاديث والآثار من الصفات فمعلوم موقفه من السنة وأهلها وتجهيله لهم وتأويله لآيات الصفات والأحاديث الواردة فيها.

ولم يذكر لنا الشيخ الكوثري المرجع الذي استند إليه في كلامه عن القلانسي وتقدمه على الأشعري ولو ذكره لأفادنا.

وذكر الدكتور حسين القوتلي محقق كتاب (فهم القرآن للمحاسبي) أن وفاة القلانسي كانت سنة ٣٥٥هـ. انظر مقدمته للكتاب ص ١١٠.

واعتذر عن اعتباره إياه زميلا للمحاسبي وابن كلاب، بأنه اقتفى أثر الشهرستاني في ذلك ولم يذكر هو أيضاً مصدره الذي اعتمد عليه.

(٦) الصالحي: لم أعرف من هو.

والأشعري[1]. وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة[2] وهم معهم بل أخس حالا منهم في الباطن في أن الكلام لا يكون إلا حرفا وصوتا ذا تأليف واتساق[3] وإن اختلفت به اللغات.

وعبر عن هذا المعنى الأوائل الذين تكلموا في العقليات[4] وقالوا: الكلام حروف متسقة، وأصوات مقطعة.

(٤-أ) وقالت العرب[5]: الكلام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى / فالاسم مثل: زيد، وعمرو، وحامد، والفعل مثل: جاء، وذهب وقام وقعد، والحرف الذي يجيء لمعنى مثل: هل، وبل، وما شاكل ذلك.

فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفا وصوتا[6] فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يخبرون أصول السنة، ولا ما كان السلف عليه، ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك زعما منهم أنها أخبار آحاد، وهي لا توجب علما[7] والزمتهم المعتزلة أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف، وصوت، ويدخله التعاقب، والتأليف، وذلك لايوجد في الشاهد إلا بحركة وسكون، ولا بد له من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠-٣٢٤) يتصل نسبه بأبي موسى الأشعري رضي الله عنه، كان أولا معتزليا ثم رجع عن ذلك وتاب وألف في الرد على المعتزلة كتاب الإبانة، وغيره، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية على أنهم يخالفونه إلى ما قد تاب منه ورجع عنه. انظر ترجمته لدى ابن عساكر: تبيين كذب المفترى ١٤٧، والأنساب ٣٩، والسبكي في طبقات الشافعية ٢/٢٤٥، وابن خلكان: وفيات الأعيان ٢/٢٨٥، وابن العماد: شذرات الذهب ٢/٣٠٣.

(٢) المعتزلة: «بضم الميم وسكون العين وفتح التاء» نسبة إلى الاعتزال وهو الاجتناب: وسبب تسميتهم بذلك أن شيخهم ومقدمهم، واصل بن عطاء الغزال ٨٠-١٣١ كان هو وعمرو بن عبيد ١٤٢هـ من تلامذة الحسن البصري فلما أحدثا مذهبا وهو: أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر وأنه في منزلة بين المنزلتين. اعتزلا حلقة الحسن البصري، فسموا معتزلة لذلك. ومن مقالاتهم: نفي صفات الله عز وجل، والقول بأن كلام الله مخلوق، وغير ذلك.

انظر عنهم وعن مقالاتهم: البغدادي في الفرق بين الفرق ٢١-٢٢، ١١٤ والشهرستاني: في الملل والنحل ١/٤٣ والرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٣٨، ٤٩، وابن الأثير في اللباب ٣/٢٣١.

(٣) اتسق الكلام: ضم بعضه إلى بعض، وكل ما انضم وجمع بعضه إلى بعض فقد اتسق. انظر: مادة (وسق): في لسان العرب ١٠/٣٧٩.

(٤) كالمعتزلة والفلاسفة. انظر مثلا: شرح الأصول الخمسة (٥٢٨) ونهاية الاقدام ص (٣١٨).

(٥) أي علماء العربية، إذ هم الذين قسموا الكلام هذا التقسيم إذ أن العرب الأوائل لم يتكلموا في حد الكلام ما هو، ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله ـ عند نقله لعبارة السجزي المذكورة ـ: (قالت ـ أي علماء العربية) انظر درء تعارض والنقل ٢/٨٤.

(٦) أي قبل ابن كلاب ومن قال بمقالته.

(٧) بزعمهم وسيأتي الكلام على ذلك في الفصل الثامن. انظر ص (١٨٦).

صفات ذات الله، لأن ذات الله سبحانه لا توصف بالاجتماع والافتراق، والكل والبعض، والحركة والسكون. وحكم الصفة الذاتية حكم الذات.

قالوا: فعلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف إلى الله سبحانه خلق له أحدثه وأضافه إلى نفسه. كما تقول: عبد الله، وخلق الله وفعل الله.

فضاق بابن كلاب وأضرابه النفس عند هذا الإلزام / لقلة معرفتهم بالسنن، (٤-ب) وتركهم قبولها وتسليمهم العنان[1] إلى مجرد العقل، فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العِيان[2] وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر. وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يسمى ذلك كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه، وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلم[3].

فمنهم من اقتصر على (هذا)[4] القدر، ومنهم من احترز عما علم دخوله على هذا الحد فزاد فيه ما ينافي السكوت والخرس والآفات المانعة من الكلام.

ثم خرجوا من هذا إلى أن إثبات الحرف والصوت في كلام الله سبحانه تجسيم. وإثبات اللغة فيه تشبيه.

وتعلقوا بشبه[5] منها: قول الأخطل[6]:

إن البيان[7] من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً[8]

---

(١) العنان: «بكسر العين» هو السير الذي تمسك به الدابةانظر: لسان العرب ١٣/٢٩١.

(٢) في (د) ٢/٨٥ ضبطها بكسر العين أي مالا يشك فيه: يقال رأيته عيانا إذا لم يشك في رؤيته إياه. وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة أخرى: (الأعيان) والأعيان: أفاضل القوم وأشرافهم. انظر لسان العرب ١٣/٣٠٢-٣٠٣.

(٣) انظر الباقلاني: الإنصاف ١٠٦، ١٠٨، ١١٠ والتمهيد ٢٥١، والشهرستاني في نهاية الاقدام ٣٢٠. وسيأتي مزيد بيان لذلك في الفصل الرابع.

(٤) الزيادة من (د) ٢/٨٥، والسياق يقتضيها.

(٥) في الأصل (شبهه) وهو تحريف.

(٦) الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمر من بني تغلب أبو مالك (١٩-٩٠هـ) وهو شاعر نصراني، اشتهر في عهد بني أمية، ومدح خلفاءهم وله ديوان شعر مطبوع. الأعلام ٣١٨/ ٥ وانظر ترجمته في (الشعر والشعراء لابن قتية): ١/٤٩٠ ط ٣ سنة ١٩٧٧ تحقيق أحمد محمود شاكر.

(٧) في الأصل (البتان) وهو تصحيف.

(٨) هذا اللفظ أشار إليه ابن تيمية حيث قال: وقال بعضهم لفظه: إن البيان لفي الفؤاد... انظر الإيمان: ١٣٢. وأشار إليه أيضاً: ابن أبي العز بصيغة التمريض ثم قال: وهذا أقرب إلى الصحة.

فغيروه وقالوا:

إن الكلام من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الكلام دليلاً[1]

وزعموا أن لهم حجة على مقالتهم في قول / الله سبحانه: ﴿ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول﴾[2] وفي قوله عز وجل: ﴿فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لهم قال: أنتم شر مكانا﴾[3]. (٥-أ)

واحتجوا بقول العرب: «أرى في نفسك كلاماً، وفي وجهك كلاماً»[4]

---

(١) لم أجد هذا البيت في ديوان الأخطل المطبوع، وفي ثبوت نسبته إليه نظر، بل أنكر بعضهم أن يكون من شعره، وقال بعضهم إنهم فتشوا دواوين الأخطل ولم يجدوه، قال ابن تيمية وهذا يروى عن أبي محمد الخشاب. انظر المصدر السابق نفس الصفحة، انظر أيضاً: ابن أبي العز: شرح الطحاوية (٩٨) وهذا البيت يورده متكلمو الأشاعرة في مصنفاتهم للاستدلال به على الكلام النفسي، وقد ذكره منهم (أبو بكر الباقلاني) فقد ذكره مع بيت قبله في كتاب الإنصاف ص ١١٠ فقال: وأنشد الأخطل:

لا تعجبنك من أثير خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلا

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وأوردهما أيضاً: الغزالي: في الاقتصاد في الاعتقاد ص ٥٩، ولم ينسبهما للأخطل. وأورد البيت الأول غيرهما، كالآمدي في غاية المرام ص ٩٧، وأشار محققه الأستاذ حسن محمود عبد اللطيف. في الحاشية: إلى أن الآمدي أورده في الأبكار (٦/٩٦ آ) - قال - وانظر الاقتصاد (٦٩) حيث أورد قبله بيتاً آخر وهما للأخطل كما ذكر ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية، وابن حزم في الفصل (٢١٩/٣) وقد أورده محقق شعر الأخطل ط ٢ دار الشرق ببيروت ص ٨٠٥ ضمن ما نسب إليه، ويؤكد الأستاذ على السباعي - أستاذ النحو الأسبق بدار العلوم - نسبته إليه أ. هـ حاشية ٣ ص ٩٧ غاية المرام.

وتعقيباً على قول الأستاذ المحقق «وهما للأخطل كما أشار ابن أبي العز الحنفي» أقول: الواقع أن ابن أبي العز لم يذكر البيتين وإنما ذكر البيت الأول فقط ثم أشار إلى ما قيل من أنه مصنوع أو موضوع منسوب للأخطل وليس في ديوانه كما أشار إلى الرواية الأخرى للبيت، وهي: إن البيان لفي الفؤاد... وقال: وهذا أقرب إلى الصحة. انظر شرح الطحاوية ١٩٨ وصنيع المحقق الفاضل فيه إيهام للقارىء بأن ابن أبي العز نسب البيتين للأخطل جزماً مع أن الواقع ما ذكرت، وكان من الأمانة العلمية أن يشير المحقق إلى رأي ابن أبي العز ما دام أنه تطرق إليه واستشهد بنسبته البيت للأخطل.

وكذلك ابن حزم: فإنه وإن كان ذكر البيت الأول فقط ونسبه للأخطل إلا أنه صاحب ذلك نكير شديد. ولم يشر المحقق إلى ذلك أيضاً.

وعلى فرض صحة نسبة البيت للأخطل: فليس ذلك بدليل ملزم: لأن الأخطل نصراني والنصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وقالوا: إن عيسى عليه السلام هو نفس كلمة الله وأنه اتحد اللاهوت بالناسوت. فكيف يستدل بكلام نصراني ضال في هذا الباب.

ثم إن القائلين بالاحتجاج بهذا البيت لا يحتجون في باب الاعتقاد بأحاديث الآحاد حتى ولو كان الحديث صحيحاً أخرجه الشيخان أو غيرهما. فكيف يحتجون ببيت شعر، لم يثبت نقله عن قائله بإسناد صحيح، ولم يتلقه أهل العربية بالقبول. ومثل هذا لا يثبت به أدنى شيء من اللغة فضلاً عن مسألة تتعلق بالاعتقاد. اللهم أهدنا سبيل الرشاد. (شرح الطحاوية ١٩٨، والإيمان لابن تيمية ١٣٢ بتصرف).

(٢) سورة المجادلة: آية (٨).

(٣) سورة يوسف: آية (٧٧).

(٤) انظر مثلا: الباقلاني في التمهيد ص ٢٥١، والانصاف ص ١١٠.

فالجأهم الضيق مما يدخل عليهم في مقالتهم إلى أن قالوا: الأخرس متكلم، وكذلك الساكت والنائم، ولهم في حال الخرس والسكوت والنوم كلام هم متكلمون به، ثم أفصحوا بأن الخرس والسكوت والآفات المانعة من النطق ليست بأضداد الكلام، وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه.

ومن علم منه خرق إجماع الكافة ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله لم يناظر بل يجانب، ويقمع، ولكن لما عدم من ينظر في أمر المسلمين محنا[1] بالكلام مع من [2] ينبغي أن يلحق بالمجانين.

وأصل[3] تلبيسهم على العوام وتموههم[4] على المبتدئين هو أن الحرف والصوت لايجوز أن يوجدا[5] إلا عن آلة وانخراق مثل: الشفتين / والحنك[6] وأن لكل حرف (٥ - ب) مخرجا معلوما، وأن الله سبحانه ليس بذى أدوات بالاتفاق، فمن أثبت الحرف والصوت في كلامه فقد جعله جسما ذا أدوات، وهو كفر[7] قال الله سبحانه: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[8] فيجب أن لا يكون ككلامه كلام.

ونفوس ذوي النقص مسرعة إلى قبول هذا التمويه، يظنون أن في ذلك تنزيها لله سبحانه والأمر بخلاف ذلك.

وزاد على بن إسماعيل الأشعري في التمويه فقال: (قد أجمعنا على أن لله سبحانه سمعا، وبصرا، وكلاما، ووجها، واتفقنا على أن سمعه بلا انخراق، وبصره بلا انفتاح، ووجهه بلا تنضيد[9] فوجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت)[10] وقالوا جميعاً: إن

---

(١) أي ابتلينا: يقال محنته وامتحنته بمنزلة خبرته واختبرته، وبلوته وابتليته. انظر: لسان العرب ١٣/ ٤٠١.

(٢) في الأصل زيادة (أن) هنا. ولعله خطأ من النساخ.

(٣) في الأصل هكذا (وصل) بدون ألف، والصواب إثباتها.

(٤) التمويه: التلبيس، ومنه قيل للمخادع: مموه، وقد موه فلان باطله إذا زينه وأراه في صورة الحق. ابن منظور: لسان العرب ١٣/ ٥٤٤.

(٥) في الأصل (يوجد) هكذا بدون الف وهو تحريف.

(٦) الحنك من الإنسان والدابة: باطن أعلى الفم من داخل، وقيل هو الأسفل من طرف مقدم اللحيين من أسفلهما. انظر: لسان العرب ١٠/ ٤١٦.

(٧) انظر مثلا: الباقلاني في الإنصاف ص ٧٩، و١٢٠.

(٨) سورة الشورى آية ١١ وتمامها (. . وهو السميع البصير).

(٩) تنضيد: يقال: نضدت المتاع أنضِده بالكسر نضدا ونضّدتُه جعلت بعضه على بعض. ابن منظور / لسان العرب ٣/ ٤٢٣.

(١٠) لم أجد هذا الكلام في شيء من كتب أبي الحسن الأشعري التي وصلت إلينا ولعله في بعض كتبه التي ألفها قبل رجوعه إلى مذهب السلف. والله تعالى أعلم.

أحدا من السلف لم يقل إن كلام الله حرف وصوت، فالقائل بذلك محدث، والحدث في الدين مردود[1] والأشعري خاصة أضرب[2] قوله في هذا الفصل فقال في بعض كتبه /: (٦-أ) (كلام الله ليس بحرف ولا صوت كما أن وجهه ليس بتنضيد وكلام كل متكلم سواه حرف وصوت)[3].

وقال في غير ذلك من كتبه: (الكلام معنى قائم بنفس المتكلم كائنا من كان ليس بحرف ولا صوت)[4].

وإثبات قولين مختلفين في باب التوحيد، وإثبات الصفات تخبط، وضلال، والعقليات بزعم القائلين بها لا تحتمل[5] مثل هذا الاختلاف، والحدود العقلية لا يرجع فيها إلا إلى من تقدم دون من أراد أن يؤسسَ[6] لنفسه اليوم باختياره أساسا واهيا.

(فصول الرسالة)[7]

فالذي تحتاجون إليه حفظكم الله معهم في إزالة تمويههم:

(الفصل الأول)

أن تقيموا البرهان أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير وأن العقل آلة للتمييز فحسب.

---

(١) أجاب المصنف على قولهم هذا. انظر الفصل السادس من هذه الرسالة حيث قال بعد أن أورد الأحاديث والآثار الدالة على ذلك: (فقول خصومنا إن أحدا لم يقل إن كلام الله حرف وصوت كذب وزور، بل السلف كلهم كانوا قائلين بذلك...) ص (١٦٩).

(٢) يقال أضرب الرجل في البيت: أقام فيه. انظر لسان العرب (١/٥٤٧) والمعنى: أن الأشعري أقام على هذا القول وأطال الكلام فيه، والله أعلم.

(٣) لم أقف على هذا القول في شيء من كتب الأشعري التي بين أيدينا ـ ولعله فيما لم يصل إلينا منها مما كتبه إبان إقامته على المذهب الكلابي.

(٤) لم أقف على هذا القول أيضاً في شيء من كتب الأشعري التي وصلت إلينا، وقد عزا نحوه إليه الشهرستاني في نهاية الاقدام ٣٢٠ فقال: وصار أبو الحسن الأشعري إلى أن الكلام معنى قائم بالنفس الانسانية وبذات المتكلم وليس بحرف ولا صوت.

ويحمل ذلك على المرحلة التي سبقت انتقاله إلى مذهب السلف.

(٥) في الأصل (يحتمل) وهو تصحيف.

(٦) في الأصل (يؤسسُ) بالرفع وهو خطأ لأنه منصوب بـ (أن).

(٧) ما بين القوسين ليس في الأصل.

(الفصل الثاني)

ثم تبينوا ما السنة ؟ وبماذا يصير المرء من أهلها ؟ فإن كلا يدعيها وإذا علمت وعرف أهلها بان / (أن مخالفها)[1] زائغ لا ينبغي أن يلتفت إلى شبهه. (٦-ب)

(الفصل الثالث)

وأن تدلوا[2] على مقالتهم أنها مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً. وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه والرد لصحيح[3] الأخبار ورفع أحكام الشريعة.

(الفصل الرابع)

ثم تبرهنوا على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقاويل متناقضة مظهرون لخلاف ما يعتقدونه وذاك شبيه بالزندقة.

(الفصل الخامس)

ثم تعرفوا العوام أن فرق اللفظية، والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول وزائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها.

(الفصل السادس)

وأن توردوا الحجة على أن الكلام لن يعرى[4] عن حرف وصوت البتة، وأن ما عري عنهما لم يكن كلاما في الحقيقة وإن سمي في وقت بذلك تجوزا واتساعا، وتحققوا جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق، وتسوقوا قول السلف، وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما، وتجمعوا بين العلم والكلام في إثبات الحدود بهما.

(الفصل السابع)

ثم تذكروا / فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر وعدولهم إلى التأويل المخالف (٧-أ) له في الباطن وادعاءهم[5] أن إثباتها على ظاهرها تشبيه.

---

(١) في الأصل (بأن مخلفها) وهو تحريف.

(٢) تدلوا: يقال: دله على الشيء يدله دلًا ودلالة فاندل: سدده إليه ودللته فاندل، والدليل ما يستدل به. انظر لسان العرب ١١/٢٤٨ والمقصود هنا: إقامة الدليل على أن مقالتهم مؤدية إلى نفي القرآن.

(٣) في الأصل (بصحيح) والأفصح ما أثبت.

(٤) يقال لكل شيء أهملته وخليته: عريته. فالمعنى لن يخلي ولن يهمل الكلام عن حرف وصوت. انظر مادة عرا: في لسان العرب ١٥/٤٤.

(٥) في الأصل: في الصلب (وأعداهم) والتصويب من الهامش.

(الفصل الثامن)

ثم تشرحوا أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات.

(الفصل التاسع)

وأن تذكروا شيئاً من قولهم لتقف العامة على ما يقولونه فينفروا عنهم، ولا يقعوا في شباكهم.

(الفصل العاشر)

ثم تنظروا كون شيوخهم أئمة ضلال ودعاة إلى[1] الباطل ومرتبكين[2] إلى ما قد نهوا عنه.

(الفصل الحادي عشر)

ثم تحذروا الركون إلى كل أحد والأخذ من كل كتاب، فإن التلبيس قد كثر والكذب على المذاهب قد انتشر.

فجميع ما ذكرت أن بكم إليه حاجة عند الرد عليهم أحد عشر فصلاً من أحكمها تمكن من الرد عليهم إذا سبق له[3] العلم بمذهبه ومذهبهم، وأما العامي والمبتدي / (٧-ب) فسبيلهما أن لا يصغيا إلى المخالف ولا يحتجا[4] عليه، فإنهما إن أصغيا إليه أو حاجاه خيف عليهما الزلل عاجلاً والانفتال[5] آجلا، نسأل الله العون على بيان ما أشرنا إليه فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا به وهو حسبنا ونعم الوكيل. هـ

---

(١) في الأصل (إلي) بالياء وهو خطأ.

(٢) يقال: ارتبك في الأمر إذا وقع فيه ونشب ولم يتخلص. انظر: ابن منظور: لسان العرب ١٠/٤٣١ مادة (ربك).

(٣) في الأصل (لهم) وهو تحريف، والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق.

(٤) في الأصل (يحتج) وهو تحريف.

(٥) الفتل: ليُّ الشيء.. يقال: انفتل فلان عن صلاته أي انصرف.. .وفتله عن وجهه فانفتل أي صرفه فانصرف. ابن منظور: لسان العرب ١١/٥١٤.

الفصل الاول

الفصل الأول

في

إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي

التي يرد بها السمع لاغير وأن العقل آلة للتمييز فحسب[1]

قال الله سبحانه لنبيه ﷺ : - **﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾**[2]. فأمر جل جلاله نبيه عليه السلام[3] أن يدعو[4] إلى إثبات الوحدانية بالوحي وقال: **﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾**[5] فبين أن من تقدم من الرسل كانوا يحتجون على الكفار في الوحدانية بالوحي ولم يؤمروا إلا بذلك.

وقال جل جلاله: **﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن / تأويلاً﴾**[6]. (٨-أ)

وقال: **﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون﴾**[7].

وقال النبي ﷺ :- «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى»[8].

---

(١) عنوان الفصل لم يثبت في الأصل هنا، وقد نقلته من مقدمة المؤلف، وكذا سائر عناوين الفصول.

(٢) سورة الكهف: آية (١١٠).

(٣) الأولى ان يجمع بين الصلاة والسلام عليه لقوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ الاحزاب ٥٦.

(٤) في الأصل (يدعوا) بزيارة الألف وهو خطأ من النساخ.

(٥) سورة الأنبياء: آية ٢٥.

(٦) سورة النساء: آية ٥٩.

(٧) سورة الأنعام: آية ١١٦.

(٨) خ: كتاب الإيمان / باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة. ٧٥/١ ح: ٢٥ من حديث ابن عمر.
وفي كتاب الصلاة / باب فضل استقبال القبلة. ٤٩٧/١ ح ٣٩٢ من حديث أنس.
وفي كتاب الزكاة / باب وجوب الزكاة، ٢٦٢/٣ ح: ١٣٩٩ من حديث أبي هريرة.
وفي كتاب الاعتصام / باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ٢٥١/١٣ ح ٧٢٨٤ من حديث أبي هريرة.
م: في كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله ٥٢/١-٥٣ ح ٣٣-٣٦ من حديث أبي هريرة وجابر وابن عمر - رضي الله عنهم.

ولم يدع النبي ﷺ إلى المحاجة بالعقل أحدا ولا أمر بذلك أمته.

وقال عمر[1] وسهل بن حنيف[2]:

(اتهموا الرأي على الدين)[3] ولا مخالف لهما في الصحابة، وقد كانا يجتهدان في الفروع، فعلم أنهما أرادا بذلك المنع من الرجوع إلى العقل في المعتقدات[4].

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الكفار والملحدين لا يجب أن يناظروا بالعقليات[5]، وأن المسلمين قد أمروا بالأخذ بما آتاهم الرسول، والانتهاء عما نهاهم عنه، وحذروا من أن تصيبهم الفتنة أو (العذاب)[6] الأليم في مخالفتهم أمره، قال الله سبحانه: ﴿**وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[7] وقال تعالى: ﴿**فليحذر الذين يخالفون / عن** (٨ - ب)

---

(١) عمر: هو: ابن الخطاب بن نفيل القرشي، أبو حفص أمير المؤمنين رضي الله عنه استشهد في ذي الحجة سنة ٢٣هـ. وولي الخلافة عشر سنين ونصف انظر ترجمته في الإصابة ٢/٥١٨، الاستيعاب ٢/٤٥٨ مع الإصابة.

(٢) هو: سهل بن حُنيف بن واهب الأنصاري الأوسي يكنى أبا عبد الله صحابي من أهل بدر، استخلفه علي رضي الله عنه علي البصرة، ومات في خلافته سنة ٣٨هـ. ترجمته في الإصابة ٢/٨٧ والاستيعاب ٢/٩٢ بهامش الإصابة، وضبطه ابن حجر في التقريب بضم الحاء المهملة ١/٣٣٦.

(٣) حـ : في كتاب الاعتصام / باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ١٣/٢٨٢ حـ ٨٣٠٨ موقوفا على سهل بن حنيف.

وفي كتاب الجزية / باب ٦/٢٨١ حـ ٣١٨١ و٣١٨٢

وفي كتاب التفسير / باب إذ يبايعونك تحت الشجرة ٨/٥٨٧ حـ ٤٨٤٤

وفي كتاب المغازي / باب غزوة الحديبية ٧/٤٥٧ حـ ٤١٨٩

م : في كتاب الجهاد / باب صلح الحديبية ٣/١٤١٢ حـ ٩٥، ٩٦ موقوفا على سهل بن حنيف.

. وأخرجه عن عمر الطبراني مطولاً بلفظ: «يأيها الناس اتهموا الرأي على الدين فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأي اجتهاداً فو الله ما آلو عن الحق، وذلك يوم أبي جندل والكتاب بين رسول الله ﷺ وأهل مكة. فقال: اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم فقالوا: ترانا قد صدقناك بما تقول؟ ولكنك تكتب باسمك اللهم فرضي رسول الله ﷺ وأبيت حتى قال لي رسول الله ﷺ تراني أرضى وتأبى قال فرضيت» أ. هـ المعجم الكبير ١/٢٦ / حـ ٨٢.

ورجاله ثقات غير مبارك بن فضاله فإنه صدوق يدلس ويسوي. قاله في التقريب ٢/٢٢٧.

. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه أبو يعلى ورجاله موثوقون وإن كان فيهم مبارك بن فضاله.

وهـو في: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»: ص ١٧٥. وقال محققه والحديث بهذا السند لا يقل عن درجة الحسن، فرجاله كلهم موثوقون، وفيهم مبارك بن فضاله وهو صدوق وقد صرح بالتحديث فأمن تدليسه ـ قال ـ: وقد تقدم عن أبي زرعة أنه ثقة إذا قال: حدثنا، وعن أبي داود أنه ثبت إذا قال حدثنا ا. هـ.

(٤) لأن المعتقدات لا مجال للرأي والاجتهاد فيها بل العمدة على النص، فالرأي المذموم هو ما خالف النص سواء كان في المعتقدات أم في الفروع، أما الرأي إذا كان يستند إلى أصل شرعي من كتاب أو سنة أو إجماع فلا بأس به بل منه ما هو محمود ولا سيما في الفروع التي يدخلها الاجتهاد.

(٥) للمؤلف زيادة إيضاح لهذه المسألة في الفصل التاسع. انظر ص ٢٠٠.

(٦) في الأصل في الهامش أشير إليها بعلامة لحق. وكتب بعدها (صح).

(٧) سورة الحشر: آية (٧).

أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾[1] وقد (كره) عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جلالته الصلح[2] يوم الحديبية، واستعظم رد المسلمين على الكفار، وكان ذلك من طريق العقل حتى قال له النبي ﷺ: (تراني قد رضيت ياعمر وتأبا)[3] فانتبه عند ذلك عمر وسكت علما منه أن رسول الله ﷺ مفترض[4] الطاعة، (ولأنه)[5] لاينطق عن الهوى، وأن الوحي لا يقابل بالعقل.

ولا خلاف بين المسلمين في أن كتاب الله لا يجوز رده بالعقل. بل العقل دل على وجوب قبوله والائتمام به، وكذلك قول الرسول ﷺ إذا ثبت عنه لا يجوز رده. وأن الواجب رد كل ما خالفهما أو أحدهما.

واتفق السلف على أن معرفة الله من طريق العقل ممكنة غير واجبة، وأن الوجوب من طريق السمع[6] لأن الوعيد مقترن بذلك

---

(١) سورة النور: آية (٦٣).

(٢) في الأصل العبارة هكذا (وقد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جلالته كره الصلح).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١/٢٦ ح ٨٢ وقد تقدم بلفظه عند تخريج قول عمر (اتهموا الرأي على الدين) انظر ص ٩٢ حاشية رقم -٣.

(٤) أي واجب الطاعة. انظر: لسان العرب ٧/٢٠٢.

(٥) كذا بالأصل ولعل الصواب (وأنه).

(٦) وذهب المعتزلة إلى أن معرفة الله لا تنال إلا بالعقل، قال القاضي عبد الجبار بعد أن ذكر أنواع الدلالة وقسمها إلى أربعة أنواع: العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع. قال: (ومعرفة الله لاتنال إلا بحجة العقل) ثم علل ذلك بأن ما عدى العقل من الدلالات والحجج فرع على معرفة الله وتوحيده وعدله. فلو استدل بشيء منها على الله لكان ذلك استدلال بفرع للشيء على أصله وذلك لا يجوز. (شرح الاصول الخمسة) -٨٨
وحكى الشهرستاني اتفاق المعتزلة على أن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع وأن الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل (والملل والنحل ١/٤٥)

. أما الأشاعرة: فيوافقون السلف في أن معرفة الله عز وجل ممكنة بالعقل وأن الوجوب لايكون إلا بالسمع: يقول الشهرستاني في حكاية مذهب الأشعري: قال: - أي الأشعري - والواجبات كلها سمعية، والعقل لا يوجب شيئاً ولا يقتضي تحسيناً ولا تقبيحاً، فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل وبالسمع تجب. (الملل والنحل ١/١٠١).

وقال الإيجي: (النظر في معرفة الله واجب إجماعا واختلف في طريق ثبوته فهو عند أصحابنا السمع وعند المعتزلة العقل) المواقف ٢٨.

فالأشاعرة إذاً يوافقون أهل السنة في أن معرفة الله إنما تجب بالسمع لا بالعقل وأن حصولها بالعقل ممكن فقط. غير أنهم يفارقونهم في قولهم: إن أول الواجبات المعرفة أو النظر في المعرفة أو القصد إلى النظر في معرفة الله على الاختلاف بينهم في ذلك (انظر: الانصاف للباقلاني ص ٢٢، والمواقف للإيجى ص ٣٢، وإن وافقهم في ذلك بعض متكلمي أهل السنة من الحنابلة وغيرهم مثل أبي الفرج المقدسي كما نقل ذلك عنه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٨/٥، ومثل القاضي أبي يعلى إذ يقول في كتابه «المعتمد» إذا ثبتت صحة النظر ووجوبه فإن أول ما أوجب الله على خلقه العقلاء النظر والاستدلال المؤديين إلى معرفة الله تعالى، نقل ذلك عنه ابن تيمية في المصدر السابق ص ٣٤٩. =

قال / تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾[1] فلما علمنا بوجود العقل قبل (٩-أ) الإرسال، وأن العذاب مرتفع عن أهله، ووجدنا من خالف الرسل والنصوص مستحقا للعذاب بينا[2] أن الحجة هي ما ورد به السمع لاغير.

وقد اتفقنا أيضاً على أن رجلا لو قال: العقل ليس بحجة في نفسه وإنما يعرف به الحجة لم يكفر ولم يفسق، ولو قال رجل: كتاب الله سبحانه ليس بحجة علينا بنفسه، كان كافرا مباح الدم.

فتحققنا أن الحجة القاطعة هي التي (يرد)[3] بها السمع لا غير.

ووجدنا أيضاً القائلين بالعقل المجرد وأنه أول الحجج مختلفين فيه، كل واحد يزعم أن الحق معه وأن مخالفه قد أخطأ الطريق، ولا سبيل إلى من يحكم بينهم في الحال، وإنما الحاصل دوام الجدل / المنهي عنه، ونجدهم أيضاً يقولون اليوم قولا يزعمون أنه (٩-ب) مقتضى العقل، ويرجعون عنه غدا إلى غيره، وما كان بهذه المثابة لا يجب أن يكون حجة في نفسه.

= والذي دلت عليه النصوص أن أول واجب على المكلف هو الشهادتان وأنه بهما يكون المرء من أهل الإسلام ولم يأمر النبي ﷺ أحداً ليكون مؤمناً بأن يستدل على معرفة الله وينظر في ذلك وإنما قال ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلٰه إلا الله، ولم يقل حتى يستدلوا على معرفة الله، وقال ﷺ لمعاذ: عندما أرسله إلى اليمن: «يامعاذ إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله».

ثم إن معرفة الله أو الاستدلال على معرفته ليس كافياً لاعتبار الإنسان مسلما أو مؤمنا ففرعون كان عارفا بربه، وأكثر مشركي العرب كانوا يعرفون الله عز وجل بأنه خالق الكون وأنه رب السمٰوات والأرض ومع ذلك لم تغن عنهم معرفتهم تلك شيئاً.

وللسلف في المسألة قول آخر وهو أن معرفة الله عز وجل فطرية بمعنى أن الخلق فطروا على معرفة خالقهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما الرب تعالى فهو معروف بالفطرة، (قالت رسلهم أفي الله شك)، فالمشركون من عباد الأصنام وغيرهم من أهل الكتاب معترفون بالله مقرون به أنه ربهم وخالقهم ورازقهم وأنه رب السمٰوات والأرض والشمس والقمر.. وقال: في موضع آخر: والصحيح أنها ـ أي معرفة الصانع فطرية لأنه قد ثبت أن النبي ﷺ قال كل مولود يولد على الفطرة قال: لكن قد يعرض للفطرة ما يفسدها فتحتاج حينئذ إلى النظر فهي في الأصل ضرورية وقد تكون نظرية. الرسائل الكبرى ٣٣٧/٢، ٣٤٠

ولا خلاف بين ما قاله المؤلف من أن المعرفة ممكنة بالعقل وبين قول شيخ الإسلام عن الفطرة، فالعقل السليم موافق للفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها. وأما قول المصنف إنها لا تجب إلا بالسمع فإنه يقصد أن الحجة لا تقوم على المكلف إلا بعد بعث الرسل. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾.

(١) سورة الإسراء: آية ١٥.

(٢) هكذا في الأصل ويحتمل أن تكون (تبينا) تحرفت على الناسخ، وهو أوجه.

(٣) هذه الكلمة ليست في الأصل زدتها لاقتضاء السياق ذلك.

ووجدنا الكتاب المنزل غير جائز ورود النسخ عليه[1].

وقد وجب (علينا)[2] الإذعان له، والدخول تحت حكمه، فكانت الحجة فيه لا في مجرد العقل.

وإنما ورد الكتاب بالتنبيه على العقل وفضله[3] وبين أن من خالف الكتاب ممن لا يعقل[4] لأن العقل يقتضي قبول العبد من مولاه، وترك ظنه له، ومصيره إلى طاعته ويحكم بقبح ما خالف ذلك.

وفي هذا القدر كفاية إن شاء الله تعالى.

على أن الأشعري يزعم أن العقل لا يقتضي حسنا ولا قبيحا[5] هـ. وهذا لعمري مخالفة العقل عيانا، وسيأتي بيان ذلك في غير هذا الفصل[6] بمشيئة الله عز وجل.

/ وإذا ثبت ما قلناه زال شغبهم في أن العقل يقتضي ما يقولونه، لأنا لم نؤثر[7] (١٠-أ) باتباع عقل يخالف السمع، وسنذكر كذبهم في اقتضاء العقل ما صاروا[8] إليه بعد هذا[9] إن شاء الله عز وجل. هـ

---

(١) أي في باب المعتقدات، والإخبار عما كان ويكون فإنه لا يجوز ورود النسخ فيها وقد أشار المصنف إلى ذلك في الفصل الثامن.

(٢) في الأصل (على) في الصلب، صوبت في الهامش.

(٣) والآيات في ذلك كثيرة منها قوله تعالى: **﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا إن في ذلك لآية لقوم يعقلون﴾**الروم ٦٧ وكثيرا ما يشير القرآن إلى العقل **﴿وكذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون﴾** الروم ـ ٢٨.

(٤) والآيات في ذلك كثيرة كقوله تعالى: **﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون﴾** البقرة ٤٤ وقوله تعالى: **﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً ذلك بأنهم قوم لا يعقلون﴾** المائدة ٥٨ وقوله تعالى: **﴿ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعقلون﴾** العنكبوت ٦٣.

(٥) انظر: الملل والنحل ١/١٠١ فقد نقل عنه نحو ذلك.

(٦) انظر: الفصل الخامس من هذه الرسالة.

(٧) هكذا في الأصل، واحسب أن الصواب (نؤمر).

(٨) في الأصل (وما) وهو خطأ من النساخ: لأن مقصود المؤلف أنه سيذكر كذبهم في قولهم إن العقل يقتضي ما قالوه وما صاروا إليه.

(٩) انظر: الفصل الرابع.

الفصل الثاني

الفصل الثاني
في
(بيان السنة ما هي ؟ وبم يصير المرء من أهلها ؟)

اعلموا رحمكم الله أن السنة في لسان العرب هي : الطريقة[1] فقولنا : سنة رسول الله ﷺ يعني : طريقته ، وما دعا إلى[2] التمسك به ولا خلاف بين العقلاء في (أن)[3] سنة الرسول عليه السلام لا تعلم بالعقل وإنما تعلم بالنقل .

فأهل السنة : هم الثابتون على اعتقاد ما نقله اليهم السلف الصالح رحمهم الله عن الرسول ﷺ[4] (أو)[5] عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ / لأنهم رضي الله عنهم أئمة ، وقد أمرنا باقتداء[6] آثارهم ، واتباع سنتهم وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان . والأخذ بالسنة واعتقادها مما لا مرية في وجوبه . (١٠-ب)

قال الله تعالى : ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾[7] .

وقال : ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾[8] وقال رسول الله ﷺ : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها

(١) انظر : لسان العرب ١٣/٢٢٦ .

(٢) في الأصل (إلي) بالياء وهو تصحيف من النساخ .

(٣) ما بين القوسين ليس من الأصل ، زدته لاقتضاء السياق .

(٤) قال شيخ الإسلام في إطلاق لفظ : أهل السنة (يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة ، وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة ، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول : إن القرآن غير مخلوق وإن الله يرى في الآخرة ، ويثبت القدر ، وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل السنة) .

انظر منهاج السنة ٢/١٦٣ .

(٥) (أو) ليست في الأصل والسياق يقتضي إثباتها .

(٦) في الأصل رسم الكلمة هكذا (باقدا) وأعلاها إشارة صح ، ويجوز أن تكون (باقتفاء) حرفت . والمعنى : لزوم سننهم وطريقهم وفي (اللسان) : تقدّت به دابته : لزمت سنن الطريق . انظر : لسان العرب ١٥/١٧٢ .

(٧) آل عمران : آية ٣١ .

(٨) الاحزاب : آية ٢١ .

بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)[1] / وقال عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): (من خالف السنة كفر)[2] (*). (١١ ـ أ)

وإذا كان الأمر كذلك فكل مدع[3] للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك علم صدقه، وقبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، علم أنه محدث زائغ وأنه لا يستحق أن يصغا[4] إليه أو (يناظر)[5] في قوله،

---

(١) الحديث جزء من حديث العرباض بن سارية في سياق موعظة الرسول ﷺ أخرجه.

د : في كتاب السنة / باب لزوم السنة ٥/١٣ ح ٤٦١٧ عن العرباض بن سارية بسند رجاله ثقات غير عبد الرحمن بن عمرو السلمي فقد قال فيه ابن حجر في التقريب مقبول ١/٤٩٣، وقد توبع من قبل يحيى بن أبي المطاع عند ابن ماجه وابن أبي بلال عند أحمد ٤/١٢٦ وفيه الوليد بن مسلم قال فيه ابن حجر في التقريب (ثقة كثير التدليس والتسوية ٢/٢٣٦) وقد صرح بالتحديث عن ثور بن يزيد هنا. (في رواية أبي داود).

ت : كتاب العلم / باب في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ٥/٤٤ من حديث العرباض أيضاً ح ٢٦٧٦ وقال: «حديث حسن صحيح» على أن في سنده بقية بن الوليد قال عنه ابن حجر «كثير التدليس عن الضعفاء ١/١٠٥ وقد عنعن هنا: غير إنه صرح بالتحديث عن بحير في رواية أحمد في المسند ٤/١٢٦.

جه : المقدمة / باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١/١٥ من حديث العرباض حـ ٤٢.

دي : المقدمة / باب اتباع السنة ١/٤٤.

حم : ٤/١٢٦ من عدة طرق عن العرباض وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١/١٨-١٩-٢٩ وقال الألباني: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) ذكره الهيثمي عن مورق قال: سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال ركعتين ركعتين من خالف السنة كفر، وقال رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح أ. هـ مجمع الزوائد ٢/١٥٤-١٥٥ ولم أجده في المطبوع من المعجم.

وأخرجه ابن عبد البر بسنده في (جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣٨ عن صفوان بن محرز القاري المازري، وقال عقبه: (وقد بينا معنى قوله في هذا الحديث كفر في كتاب التمهيد فاغنى عن إعادته هنا) قال في بيان ذلك في التمهيد: (الكفر ههنا كفر النعمة، وليس بكفر ينقل عن الملة، كأنه قال: كفر لنعمة التأسي التي أنعم الله على عباده بالنبي ﷺ ففيه الأسوة الحسنة في قبول رخصه كما في امتثال عزيمته ﷺ ١١/١٧٥-١٧٦ وذكره ابن بطة بدون إسناد. انظر كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص ١٢٣، وقال محققه: رواه عبد بن حميد في مسنده بتمامه (ق ١٠٩/٢)

وله شاهد من حديث ابن مسعود عند مسلم موقوفا عليه. . وفيه: ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم. انظر ١/٤٥٣ / كتاب المساجد باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ح ٦٥٤ وأخرجه أبو داود ١/٣٧٣ كتاب الصلاة: باب في التشديد في ترك الجماعة.

(*) قال الخطابي في معنى كفرتم في حديث ابن مسعود : (أي يؤديكم إلى الكفر بأن تتركوا شيئاً شيئاً منها حتى تخرجوا من الملة) انظر: معالم السنن ١/٢٩١

والمراد هنا: أن مخالفة السنة: مؤدية إلى الكفر لاسيما إذا كانت المخالفة من باب الإنكار والجحود والمعاندة لله ورسوله.

أما إذا كان المخالف متأولا لها، ظانا أن الحق معه فلا يعتبر كافرا وإن كان مخالفا لها. والله تعالى أعلم. وسيأتي مزيد بحث لمسألة الكفر والتكفير في الفصل الرابع.

(٣) في الأصل (مدعى).

(٤) صغا: بالمقصورة والممدودة: مال، وأصغى إليه رأسه وسمعه: أماله، وأصغيت إلى فلان إذا ملت بسمعك نحوه. انظر (لسان العرب ١٤/٤٦١).

(٥) هكذا بالأصل: ويحتمل أنها محرفة عن (ينظر) وهو متجه.

وخصومنا المتكلمون معلوم منهم أجمع اجتناب النقل والقول به بل تمحينهم[1] لأهله ظاهر، ونفورهم عنهم بين، وكتبهم عارية عن إسناد بل يقولون: قال الأشعري، وقال ابن كلاب، وقال القلانسي / وقال الجبائي[2] فأقل ما يلزم المرء في بابهم أن يعرض ما قالوه على ما جاء عن النبي ﷺ، فإن وجده موافقا له ومستخرجا منه قبله، وإن وجده مخالفا له رمى به[3]. (١١-ب)

ولا خلاف أيضاً في أن الأمة ممنوعون من الإحداث في الدين ومعلوم أن القائل بما ثبت من طريق النقل الصحيح عن الرسول ﷺ، لا يسمى محدثا بل يسمى سنياً متبعاً، وأن من قال في نفسه قولا وزعم أنه مقتضى عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه، لكونه من أخبار الآحاد وهي لا توجب علما وعقله موجب للعلم، يستحق أن يسمى محدثا مبتدعا، مخالفا، ومن كان له أدنى تحصيل أمكنه أن يفرق بيننا وبين مخالفينا / بتأمل هذا الفصل في أول وهله (ويعلم)[4] أن أهل السنة نحن دونهم وأن المبتدعة خصومنا دوننا. وبالله التوفيق هـ. (١٢-أ)

---

(١) التمحين: الابتلاء والاختبار وقد تقدم. وانظر: لسان العرب ١٣/٤٠١.

(٢) بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة ـ نسبة إلى (جبى) قرية من قرى البصرة.

وهو محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو علي من معتزلة البصرة، وكان رأساً في علم الكلام. وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري علم الكلام.

ولد سنة ٢٣٥ وتوفي سنة ٣٠٣هـ انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٦٠٧ والمنتظم ٦/١٣٧، وطبقات المعتزلة ٨٠ وشذرات الذهب ٢/٢٤١ واللباب ١/٢٥٥.

(٣) في الأصل: (رمي) وهو تصحيف من النساخ.

(٤) في الأصل: (ويعلم) بالضم، وهو خطأ، والصواب النصب، لأنه معطوف على منصوب.

الفصل الثالث

الفصل الثالث
في
التدليل على أن مقالة الكلابية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلا، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه والرد لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة

لا خلاف بين المسلمين أجمع في أن القرآن كلام الله عز وجل، وأنه الكتاب المنزل بلسان عربي مبين[1] الذي له أول وآخر، وهو ذو أجزاء وأبعاض، وأنه شيء ينقري[2] ويتأتي أداؤه، وتلاوته.

ثم اختلفوا بعد هذه الجملة: فقال أهل الحق: هو غير مخلوق، لأنه صفة من صفات ذاته، وهو المتكلم به على الحقيقة، وهو موصوف بالكلام فيما لم يزل[3].

وقال بعض أهل الزيغ: هو مخلوق أحدثه في غيره وأضافه إلى نفسه[4]. وقال آخرون[5] منهم: هو كلامه، ولا نزيد عليه، ولا نقول: إنه مخلوق أو غير مخلوق.

---

(١) أي قبل ظهور مقالة ابن كلاب التي خرق بها إجماع المسلمين وهي قوله إن هذا القرآن الموجود بين أيدي المسلمين الذي يتلى ويقرأ ليس بكلام الله وإنما هو عبارة عنه. انظر المقالات ٢/٢٥٨ ونقل الإجماع على ذلك ابن حزم. انظر (مراتب الإجماع ١٧٣) وانظر أيضا فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/٥٣٤، ٥٤٣-٥٤٦).

(٢) ينقري: هكذا في الأصل وهو بمعنى يقرأ.

(٣) وهذا قول السلف قاطبة. قال الآجري: اعلموا رحمنا الله وأياكم أن قول المسلمين الذين لم تزغ قلوبهم عن الحق ووفقوا للرشاد قديماً وحديثاً: أن القرآن كلام الله عز وجل ليس بمخلوق لأن القرآن من علم الله تعالى وعلم الله عز وجل لا يكون مخلوقاً تعالى الله عز وجل عن ذلك انظر: (الشريعة ٧٥).

(٤) وهو قول الجهمية والمعتزلة والخوارج، وأكثر الزيدية، والمرجئة وكثير من الرافضة. انظر: (مقالات الإسلاميين ٢/٤٥٦) و(شرح الأصول الخمسة ٥٢٨) و(الملل والنحل ١/٤٥، ٨٨) و(الفصل ٣/١٠٥).

(٥) وهؤلاء يعرفون بالواقفة: لوقوفهم وإمساكهم عن إطلاق القول بخلق القرآن أو عدم خلقه. وهم ثلاثة أصناف:

١ ـ صنف وقفوا شكاً ولم يتبين لهم الأمر بزعمهم ويطلق عليهم شكاك، وبعضهم بدع من خالفه.

وقد أنكر السلف على هذا الصنف أشد النكير وعدوهم من الجهمية. فهذا إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل يقول وقد سئل عن الواقفة: «من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي»[1] ويقول في كتاب السنة له[2]: وهم شر الأصناف وأخبثها، وقد عقد الإمام الدارمي بابا في الاحتجاج عليهم في كتابه الرد على الجهمية[3] وقد نقل الإمام اللالكائي[4] عن جماعة من أهل العلم كابن الماجشون وغيره أنهم قالوا: من وقف في القرآن بالشك فهو كافر.

واتفق المنتمون إلى السنة بأجمعهم على أنه غير مخلوق، وأن القائل / بخلقه كافر. (١٢-ب)
فأكثرهم قال: إنه كافر كفرا ينقل عن الملة ومنهم من قال: هو كافر بقول غير الحق في هذه المسألة.

والصحيح الأول، لأن من قال: إنه مخلوق صار منكرا لصفة من صفات ذات الله عز وجل، ومنكر الصفة كمنكر الذات، فكفره كفر جحود لا غير[1].

وقال أبو محمد بن كلاب ومن وافقه، والأشعري وغيرهم: (القرآن غير مخلوق، ومن قال بخلقه كافر إلا أن الله لا يتكلم بالعربية، ولا بغيرها من اللغات ولا يدخل

= ٢ - وصنف: سكتوا عن الخوض في ذلك مع اعتقادهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق تورعاً ورأوا أن من كان قبلهم من السلف لم يتكلم في ذلك. ولمثل هؤلاء يقول الإمام أحمد وقد سئل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت فقال ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت لكن حيث تكلموا فيها تكلموا لأي شيء لا يتكلمون انظر مسائل أحمد لأبي داود ٢٦٤ فكان الأولى أن يبينوا للناس ولا سيما إذا كانوا من أهل العلم والحديث لأن الناس بهم يقتدون وإليهم ينظرون.

٣ - صنف جاهل: «وهذا عليه أن يسأل ليتعلم»

ويجمع كل هذه الأصناف ما رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة (ص ٣٦) سمعت أبي سئل عن الواقفة فقال أبي: (من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يكن يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل حتى يتعلم).

١ - انظر (السنة / لعبد الله بن أحمد ص ٣٦)

٢ - (ص ٥١ ضمن مجموعة شذرات البلاتين)

٣ - (ص ١٠٢-١٠٥)

٤ - انظر: (شرح اعتقاد أصول أهل السنة ٣٢١)

(١) ورد تكفير من يقول بخلق القرآن عن عدد من أئمة السلف، عد منهم الإمام اللالكائي أكثر من خمسمائة وخمسين نفساً من التابعين وتابعيهم، كلهم قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر. ثم قال: ولو اشتغلت بنقل المحدثين بلغت اسماؤهم الوفا كثيرة لكني اختصرت) انظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣١٢/١)

لكن هل هو كفر ينقل عن الملة أم لا؟

فالمشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية لقولهم إن القرآن مخلوق ومناقضتهم للكتاب والسنة، وقال فيهم ابن المبارك إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وعدهم هو وغيره من السلف خارجين عن الاثنتين وسبعين فرقة التي افترقت إليها الأمة.

ذكر ذلك ابن تيمية، ثم ذكر قول أبي نصر السجزي فقال: (ثم حكى أبو نصر السجزي عنهم في هذا قولين: أحدهما: أنه كفر ينقل عن الملة قال وهو قول الاكثرين. والثاني: أنه كفر لا ينقل) قال: ولذلك قال الخطابي: إن هذا الذي قالوه على سبيل التغليظ. (الفتاوي ٤٨٦/١٢-٤٨٧)

والحاصل أن إطلاق تكفير هؤلاء مأثور عن السلف، لكن لا يكفر المعين منهم: إلا إذا توفرت به شروط التكفير وانتفت عنه موانعه، ولذلك كان الإمام أحمد وهو من أعظم القائلين بتكفير الجهمية، يدعو للخليفة وغيره، ممن أراد أن يجبره على التجهم، ويستغفر لهم فلو كانوا كفاراً لم يستغفر لهم، فدل ذلك على أنه رحمه الله لا يقول بتكفير المعين منهم لاحتمال عدم توفر شروط التكفير وعدم انتفاء موانعه.

(راجع الفتاوى أيضاً ٤٨٨/١٢-٤٨٩).

كلامه النظم، والتأليف، والتعاقب، ولا يكون حرفاً ولا صوتاً)[1].

فقد بان بما قالوه[2] أن القرآن الذي نفوا الخلق عنه ليس بعربي، وليس له أول ولا آخر.

ومنكر القرآن العربي وأنه كلام الله كافر بإجماع الفقهاء[3] ومثبت قرآن لا أول له ولا آخر كافر بإجماعهم، ومدعي قرآن لا لغة فيه جاهل غبي عند العرب، لأن القرآن اسم لكتاب الله عز وجل العربي مختص به / عند كثير من العلماء، ولذلك لم يهمزه غير (١٣-أ) واحد من القراء والفقهاء وهو قول الشافعي[4] رحمة الله عليه[5] وقراءة ابن كثير[6] وغيره[7] وقالوا: إذا قرأ القارىء قوله سبحانه: (وإذا قرأت القرءآن)[8] همز قرأت لأنه مشتق من القراءة)[9].

---

(١) هذا القول ثابت عن ابن كلاب ذكره الأشعري في المقالات (٢/٢٥٧)، وهو قول الكلابية وكثير من الأشعرية، ولا سيما متأخريهم وقد نقل الشهرستاني عن الأشعري نفسه أنه يقول ببعض ما ذكر. انظر: (الملل ١/٩٦)

والذي رأيته في كتب الأشعري أنه يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال بخلقه فهو كافر، وأنه لا يجوز أن يقال: إن شيئاً من القرآن مخلوق لأن القرآن بكماله غير مخلوق.

وقال عند قوله تعالى: ﴿**وكلم الله موسى تكليماً**﴾قال: والتكليم المشافهة بالكلام

وهذا يرجح أنه رحمه الله رجع عن القول بكلام النفس وإنكار الحرف والصوت، لأن إثباته للمشافهة يوحي بذلك إذ المشافهة بالكلام لا تكون إلا بحرف وصوت. والله تعالى أعلم.

انظر: (الابانة ص ٢٥، ١٠١، ٧٢)

(٢) في الأصل: (قالقوه) وهو تحريف.

(٣) نقل أبو سعيد خلف ابن عمر المعروف بمعلم الفقهاء: إجماع العلماء على أن من رد حرفاً من القرآن فقد كفر. انظر: (ترتيب المدارك للقاضي عياض ٢/٤٩٠) وقال عبد الله بن مسعود: «من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع» انظر: (مصنف عبد الرزاق ٨/٤٧٢) فإذا كان هذا فيمن أنكر حرفاً منه فكيف بمن أنكره أجمع.

وقد تقدم الكلام على مسألة إطلاق التكفير قبل هذا.

(٤) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي. أحد الأئمة الأربعة. ولد بغزة سنة ١٥٠هـ وتوفي بمصر سنة ٢٠٤هـ. انظر: (تذكرة الحفاظ ١/٣٦١)، (والتقريب ٢/١٤٣)، (والأعلام ٦/٢٤٩).

(٥) روى الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي في كتابه الوسيط أن ـ الشافعي رحمه الله كان يقول: القرآن: اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت ولكنه اسم لكتاب الله تعالى مثل التوراة والإنجيل.

نقلا عن «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٢/٨٣

وانظر: (لسان العرب ١/١٢٨-١٢٩) وانظر أيضاً: (التفسير الكبير للرازي ٥/٨٦).

(٦) هو عبد الله بن كثير الكناني مولاهم الفارسي الأصل أحد القراء السبعة. ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وتوفي بها سنة عشرين ومائة. كنيته أبو سعيد، وقيل أبو معبد. انظر ترجمته في: (وفيات الأعيان ٣/٤١) (وشذرات الذهب (١/١٥٧) (وطبقات القراء: ١/٤٤٣ ترجمة رقم ١٨٥٣).

(٧) كعمر بن العلاء. انظر: (لسان العرب ١/١٢٩).

(٨) سورة الإسراء: آية (٤٥).

(٩) في الأصل (القراة) على عادة الناسخ في تسهيل الهمزة وإهمالها في أكثر المواضع.

وعند بقية القراء والعلماء أن القرآن مهموز وهو اسم مشتق من قرأ قراءة وقرأنا، أو من ضم بعضه إلى بعض[1] والعقل غير (موجب)[2] لتسمية صفة لله سبحانه قرءآنا بالاتفاق[3].

وإنما أخذ هذا الاسم سمعا والسمع قوله: (إنا جعلناه قرءآنا عربيا)[4]، وقوله: (إنا أنزلناه قرءآنا عربيا)[5]، وقوله تعالى: ﴿**بلسان عربي مبين**﴾[6] وقوله: ﴿**وما علمناه الشعر وما ينبغي له إنْ هو إلا ذكر وقرءآن مبين**﴾[7].

وما لا يجوز أن يكون لغة لا يكون شعرا عند أحد، فلما نفى الله عز وجل كون ما زعم كفار قريش أنه شعر[8] وأثبته قرءآنا لم تبق شبهة لذي لب في أن القرءآن المختلف في / حكمه الذي أمر الجميع بالإيمان به هو كتاب الله سبحانه العربي، الذي علم أوله وآخره، فمن زعم أن القرآن اسم لما (هو)[9] غيره وخلافه دونه بان حمقه[10] هـ. (١٣-ب)

فإن أقر الأشعري ومن وافقه بأن القرآن هو الذي يعرفه الخلق انتقض عليه قوله: أن الحرف والصوت لا مدخل لهما في كلام الله عز وجل وقد أقر بأنه غير مخلوق، وإذا لم يكن مخلوقا وكان حروفا لا محالة كان إنكارهم للحروف بعد ذلك سخفا.

وإن زعموا أن القرءآن غير الذي عرفه الخلق كفروا، ولم يجدوا حجة على قولهم من عقل ولا سمع.

---

(١) انظر: (لسان العرب ١/١٢٨).

(٢) في الأصل (موجبا)وهو خطأ. والصواب ما أثبت لأنه مضاف إليه.

(٣) اتفق السلف على أن الله سبحانه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه جل وعلا أو وصفه به رسوله ﷺ.

(٤) سورة الزخرف: آية (٣).

(٥) سورة يوسف: آية (٢).

(٦) سورة الشعراء: آية (١٩٥).

(٧) سورة يس: آية (٦٩).

(٨) في الأصل (شعراً) وهو خطأ.

(٩) (هو) ليست في الأصل زدتها لاقتضاء السياق.

(١٠) يجد القاريء صعوبة في فهم مراد المؤلف من هذه الجملة.

والذي اتضح لي منها: أنه يريد أن يثبت أن هذا الذي ادعت قريش أنه شعر وأثبته الله قرءآنا، أنه لغة وأنه هو هذا الكتاب العربي الذي هو كلام الله، لأن في ادعاء قريش أنه شعر إثباتاً لكونه لغة، لأن الشعر لا يكون إلا لغة، والله سبحانه إنما نفى كونه شعراً ولم ينف كونه لغة لأنه ليس كل لغة شعراً، ثم أثبته قرءآنا عربيا مبينا. يرد بذلك على الكلابية الذين قالوا إن الله لا يتكلم بالعربية ولا بغيرها من اللغات ولا يدخل كلامه النظم والتأليف كما تقدم.

وإن قالوا: إن القرآن اسم لكلام الله جملة، وجب أن تسمى التوراة[1] والإنجيل[1] والزبور[2] والقرءآن، وصحف إبراهيم[3] وموسى أجمع قرءآنا، ووجب أن يكون المؤمن بالتوراة من اليهود مؤمنا بالقرآن. وبما فيه، وغير جائز أن تؤخذ منه الجزية بعد وجوب الحكم بإيمانه.

ثم قد أطلق الأشعري أن هذه التسميات لم يستحقها كلام الله / في الأزل، وإنما (١٤-أ) هي تسميات للعبارات المختلفة التي نزلت في الأزمان المتغايرة، وكل ذلك محدث فبين أن التوراة اسم الكتاب بالسريانية، وأنه محدث وأن القرءآن اسم الكتاب بالعربية وأنه محدث[4].

فقوله: القرءآن غير مخلوق مع هذا القول تلاعب.

وقد ذكرنا في كتاب «الإبانة»[5] ضربا مما ورد عن النبي ﷺ في هذا المعنى، وتكلمنا على صحيحه وغريبه، وأن أحداً من الأمة قبل خصومنا هؤلاء ما عرف قرءآنا ينقري ولا يدخله الحرف والصوت، والأشعري أيضاً لم يعرف ذلك، وإنما حمله على ما

---

(١) كتابان أنزلا على موسى وعيسى عليهما السلام إلى بني اسرائيل، قال تعالى: ﴿ **وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين** ﴾ سورة المائدة آية (٤٦).

(٢) هو الكتاب الذي أنزل على نبي الله داود عليه السلام.

قال تعالى: ﴿**وآتينا داود زبوراً**﴾ النساء آية (١٦٣).

(٣) قال تعالى: ﴿**إن هذا لفي الصحف الأولى. صحف إبراهيم وموسى**﴾ سورة الأعلى آية (١٨، ١٩).

(٤) لم أجد ذلك عن الأشعري في كتبه التي اطلعت عليها كالإبانة والمقالات واللمع لكن حكى الشهرستاني عنه أنه قال: (والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي والدلالة مخلوقة محدثة. والمدلول قديم أزلي) انظر: (الملل ١/٩٦) وهذا مذهبه قبل أن ينتقل إلى مذهب السلف. فقد أثبت في كتاب الإبانة ص ١٠١: (أنه لا يجوز أن يقال إن شيئاً من القرآن مخلوق لأن القرآن بكماله غير مخلوق، وأنكر على من قال لفظي بالقرآن مخلوق)

وما ذكره المؤلف: هو مذهب ابن كلاب. فقد ذكر الأشعري عنه أنه قال: (إنما سمي كلام الله سبحانه عربياً لأن الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربي فسمي عربياً لعلة، وكذلك سمي عبرانياً لعلة، وهي أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني). انظر المقالات ٢/٢٥٨

وهو مذهب المنتسبين إلى الأشعري: يقول البغدادي - وهو من أئمتهم -: (قال اصحابنا ان كلام لله سبحانه امره... وقراءة كلامه بالعربية قرآن وقراءته بالعبرانية توراة أو زبور وبالسريانية إنجيل والقراءة المقروء لأن المقروء كلام الله وليست القراءة كلامه..)

انظر: (أصول الدين ص ١٠٧ - ١٠٨).

(٥) تقدم الكلام عليه عند الكلام على مؤلفات المؤلف.

قال التحير[1] مع قلة الحيا، ألا ترى أنه يقول: القراءة مخلوقة والمقروء بها صفة لله عز وجل غير مخلوقة[2] والخلق بالاتفاق لا يتوصلون إلى قراءة ما ليس بحرف ولا صوت. فليس يكون مقروءاً البتة، فإن / جاز كونه مقروءاً فهو حروف، وأصوات لا محالة، وإن لم يجز أن يكون حروفا فمحال أن يصير مقروءاً وهذا ظاهر لمن هدي رشده هـ. (١٤-ب)

وأما رفع أحكام الشريعة، فلأنها إنما ثبتت بالقرءآن فإذا كان الأشعري عنده القرءآن غير هذا النظم العربي، وأهل الحل والعقد لا يعرفون ما يقوله ارتفعت أحكام الشريعة، ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد سورة من القرءآن، أو آية منه، أو حرفاً متفقاً عليه فهو كافر[3].

وفي هذا الإجماع تسويد وجه كل مخالف لنا وفيما ذكرت في هذا الفصل إشارات إذا تأملها ذو قريحة جرى في الميدان قوى الجنان، وبالله التوفيق. هـ

---

(١) يقال: تحير- واستحار وحار: أي لم يهتد لسبيله، وحار يحار حيرة وحيرا أي تحير في أمره. انظر: (لسان العرب ٤/٢٢٢) - مادة حير.

(٢) لم أجد هذا القول في شيء من كتبه التي اطلعت عليها، غير أن الشهرستاني حكى عنه أنه يقول: «والفرق بين القراءة والمقروء، والتلاوة والمتلو كالفرق بين الذكر والمذكور فالذكر محدث، والمذكور قديم (الملل ١/٩٦) وهذا مذهب ابن كلاب. انظر: (المقالات ٢/٧٢٠) والباقلاني وغيره من أئمة الأشاعرة كإمام الحرمين، والغزالي.

انظر: (الإنصاف ١٠٣) و(الإشاد ص ١٣٠) و(الاقتصاد ص ٦٣-٦٤).

(٣) وانظر: (مراتب الإجماع لأبن حزم ١٧٤) وتقدم نقل كلام خلف المعلم وقول ابن مسعود في ذلك.

الفصل الرابع

الفصل الرابع
في
(إقامة البرهان على أنهم مخالفون لمقتضى العقل بأقاويل متناقضة مظهرون لخلاف ما يعتقدونه)

وأما مخالفتهم لمقتضى العقل، ونص الكتاب، قولهم: إن الله سبحانه أفهم موسى ـ عليه السلام[1] ـ كلامه بلطيفة أدرك بها موسى أنه كلامه بلا واسطة[2] والكلام قديم غير مخلوق.

وقال أبو بكر بن الباقلاني[3]: إن الله متكلم / في الأزل، ولا يجوز أن يقال: إنه مكلِّم في الأزل[4]. (١٥-أ)

وفي هذا الفصل تناقض لأن الإفهام من صفات الفعل، وأفعال الله تعالى محدثة[5] في غيره، فالكلام على هذا الأصل مخلوق محدث، وإذا لم يجزأن يقال: إنه مكلِّم في الأزل كان التكليم فعلا لا غير، فيكون الكلام مخلوقا.

وأحد[6] ما استدل به العلماء على نفي الخلق عن كلام الله سبحانه قوله عز وجل:

---

(١) جملة (عليه السلام) ليست في الأصل.

(٢) أوضح المؤلف في كتاب الإبانة أن ذلك حقيقة مذهبهم وإن كانوا يتحاشون التصريح به لئلا يشنع عليهم. انظر: (النص الذي اقتبسه ابن تيمية عن (الإبانة) في كتابه (درء تعارض العقل والنقل ٢/٩٠-٩١).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني، البصري المتكلم المشهور، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة في عصره، ولد بالبصرة وسكن بغداد وتوفي بها سنة ٤٠٣ هـ.

والباقلاني: «بفتح الباء وكسر القاف بعدها لام وألف ونون»: نسبة إلى الباقلى وبيعه: انظر: (وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٢٦٩) وتبيين كذب المفتري ٢١٧، واللباب لابن الأثير ١/١١٢، والاعلام ٧/٤٦.

ويقال ابن الباقلاني كما ذكر المؤلف وابن عساكر في التبيين، ويقال الباقلاني: كما في الوفيات وغيره.

(٤) انظر: الإنصاف ص ١١٠ لكن ليس فيه الجملة الأخيرة.

(٥) ما ذكره المصنف عن أفعال الله خلاف مذهب السلف، فأفعال الله تعالى ليست محدثة وإنما هي صفات له عز وجل قائمة به حاصلة بمشيئته وقدرته، كالخلق والرزق والمعافاة، ونحو ذلك، والذي عليه السلف أن الخلق غير المخلوق فالخلق فعل الخالق، والمخلوق مفعوله، وأفعال الرب قائمة به، ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته كما في قوله ﷺ: (أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك...) فاستعاذ بمعافاته، وهو فعل من أفعال الرب، ولو كان محدثاً لما جاز الاستعاذة به. راجع رسالة الصفات الاختيارية / لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جامع الرسائل ٢/١٩-٢٠.

(٦) في الأصل (واحدٌ) بالتنوين.

﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾[١] فقالوا: أتى بالمصدر ليعلم أنه كلام من مكلِّم إلى مكلَّم. وقـال نوح بن أبي مريم[٢] في تكليما: (يعني المشـافهة بين اثنين)[٣] وإن لم يكن هناك مشافهة، فالله تعالى قال لموسى عليه السلام: ﴿فاستمع لما يوحى﴾[٤] والاستماع بين الخلق لايقع إلا إلى صوت، وهو غير الإفهام لأن الفهم يتأخر عن السمع.

وقول الأشعري: «إن كلام الله شيء واحد، لايدخله التبعيض»[٥] فإذا قال إن الله أفهم موسى كلامه، لم يخل[٦] أمر / [٧] من أن يكون قد أفهمه كلامه مطلقا، فصار (١٥-ب) موسى عليه السلام عالما بكلام الله حتى لم يبق له كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه. وفي ذلك اشتراك مع الله في علم الغيب، وذلك كفر بالاتفاق.

وفيه أيضاً رد لقول الله عز وجل: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾[٨] فبين أن الرسل عليهم السلام لا يعلمون ما في نفسه عز وجل.

والأشعـري يقول: (إن الكلام معنى قائم بنفس ليس بلغة ولا حرف)[٩] فإذا فهمه موسى صار عالماً لما في نفس الله، وذاك غير جائز بالاتفاق.

---

(١) سورة النساء: جزء من آية (١٦٤).

(٢) هو نوح ابن أبي مريم أبو عصمة المروزي القرشي مولاهم، مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك كان يضع، مات سنة ١٧٣هـ أ. هـ تقريب ٢/٣٠٩ واسم أبيه يزيد بن جعونة. انظر: (الكنى للإمام مسلم ١/٦٤٣ ترجمة رقم - ٢٦١٣) والكنى للدولابي ٢/٣١.

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ص ٦٤ وابن جرير في التفسير (٩/٤٠٣).

(٤) سورة طه: جزء من آية (١٣).

(٥) ليس ذلـك في شيء من كتبـه التي وصلت إلينا، وقد حكاه عنه الشهرستاني في الملل ١/٩٦، وهو قول الكلابية والأشعرية. انظر: (المقالات ٢/٢٥٧) (والإرشاد لإمام الحرمين ١٣٦).

(٦) في الأصل (يخلو) بإثبات حرف العلة. والصواب حذفها «كما أثبت» لدخول أداة الجزم.

(٧) كذا في الأصل بالتنكير، والتعريف أفصح.

(٨) سورة المائدة: جزء من آية (١١٦).

(٩) تقدم الكلام على أن هذا مذهب الكلابية والأشاعرة. انظر: ص ١٠٧ حاشية ١.

ثم إذا لم (يكن)[1] الكلام حرفاً ولا صوتاً، وكان معنى قائماً بالنفس فهو والإرادة شيء واحد[2].

وإن قالوا: أفهمه ما شاء من كلامه، رجعوا إلى التبعيض الذي يكفرون به أهل الحق، ويخالفون فيه نص الكتاب حيث قال الله سبحانه: ﴿**ومن الأحزاب من ينكر بعضه**﴾[3] وقال: ﴿**أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض**﴾[4].

والكتاب / عند السلف هو القرءآن باتفاق المسلمين كلام الله[5] ويقولون في (١٦-أ) الظاهر للعوام: «قد سمع موسى كلام الله على الحقيقة[6] وكلامه ليس بصوت»[7].

والعقل لا يقتضي أن يسمع بشر[8] مبقى على بنيته وعادته ما ليس بصوت على الحقيقة.

---

(١) في الأصل سقطت من السطر وكتبت أعلاه. وهي غير واضحة، وأثبتت في الحاشية.

(٢) لأن الإرادة عند الأشاعرة: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى وهي إرادة واحدة محيطة بجميع مراداته. انظر: (أصول الدين للبغدادي ص ١٠٢)، (والملل والنحل ١/٩٦)

والإرادة عند محققي السلف نوعان:

١ - إرادة قدرية كونية خلقية.

٢ - وإرادة أمرية دينية شرعية. فالإرادة الشرعية هي المتضمنه للمحبة والرضى. والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات. وانظر: (شرح العقيدة الطحاوية ١١٦).

(٣) سورة الأحزاب: جزء من آية (٣٦).

(٤) سورة البقرة: جزء من آية (٨٥).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والكتاب اسم للقرآن العربي بالضرورة والاتفاق) (قاعدة في صفة الكلام ضمن الرسائل المنيرية ٢/٥٦) وانظر: كلام الرازي: (التفسير الكبير ١/١٤) (والنسفي في تفسير القرآن الجليل ١/١٩٥) (والغزالي في المستصفى /١٢٠).

(٦) انظر مثلاً قول الباقلاني: في الإنصاف ٩٦، وإمام الحرمين: الإرشاد ١٣٤.

(٧) تقدّم إثبات ذلك عنهم من كتبهم.

(٨) في الأصل (يسمعوا) وهو تحريف. وللمؤلف زيادة إيضاح لهذه المسألة في (الإبانة) انظر: النص المقتبس عنها لدى ابن تيمية في درء التعارض ٢/٩٠) وفيه قال أبو نصر: (قلت له - أي لبعض الأشاعرة - أتقر بأن الله أسمع موسى كلامه على الحقيقة بلا ترجمان؟ فقال: نعم - وهم يطلقون ذلك ويموهون على من لم يخبر مذهبهم - وحقيقة سماع كلام الله من ذاته على أصل الأشعري محال لأن سماع الخلق على ما جبلوا عليه من البنية وأجروا عليه من العادة - لا يكون البتة إلا لما هو صوت أو في معنى الصوت. - قال - وإذا لم يكن كذلك فالواصل إلى معرفته بضرب من العلم والفهم وهما يقومان في وقت مقام السماع، لحصول العلم بهما كما يحصل السماع، وربما سمى ذلك سماعاً على التجوز لقربه من معناه، فأما حقيقة السماع لما يخالف الصوت فلا يتأتى للخلق في العرف الجاري) أ. هـ

ويقولون[١]: «إنّ كلام الله لايجوز وجوده بغير الله[٢]، ولا نزوله إلى محل[٣]، وهو يتلى ويقرأ، وليس بلغة ولا حرف وتلاوة بل لا وصول للخلق إليه ولا يوجد عندهم، ولا مدخل للحروف فيه»[٤] (وهذا)[٥] ممتنع في العقل. واختلف قول الأشعري في كتبه[٦] (في)[٧] الناسخ والمنسوخ فقال في بعضها: «الناسخ والمنسوخ في كلام الله على الحقيقة».

فإذا كان كلام (الله)[٨] عنده شيئاً واحداً كان الناسخ هو المنسوخ لا فرق بينهما ولا . . .[٩] من العقل ما يقوله البتة.

وقال في / بعضها: الناسخ والمنسوخ في كتاب الله دون كلامه[١٠]، ففرق بين (١٦-ب) كتاب الله وكلامه، ونصوص القرآن تنطق[١١] بأن كتاب الله كلامه، ألا ترى أن الجن قالت في ما أخبر الله سبحانه عنها: ﴿**إنا سمعنا قرءآنا عجبا**﴾[١٢] وفي موضع آخر: ﴿**إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى**﴾[١٣] فبين جل جلاله أن الكتاب هو القرءآن لا غير بتقريره ما قالوه وتركه النكير عليهم لوجود الاتفاق على أن مسموع الجن في هذه القصة

---

(١) في الأصل (فيقولون) وما أثبت أظهر.

(٢) في الأصل (كغير) والظاهر أنه خطأ من الناسخ ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) لأنه عندهم معنى قديم قائم بذات الله عز وجل، ومعنى نزوله عندهم نزول الإفهام والإعلام لا غير ويقولون في قوله تعالى: ﴿**وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين**﴾قالوا: يجب أن نعتقد هنا أربعة أشياء: منزل، ومنزل، ومنزول عليه، ومنزول به . . . والمنزل على الوجه الذي بيناه من كونه نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال كلام الله تعالى القديم الأزلي القائم بذاته . . . «والمنزول به هو اللغة العربية التي تلا بها جبريل ونحن نتلوا بها إلى يوم القيامة» أ. هـ من: الباقلاني الإنصاف ص ٩٧ بتصرف. وانظر: الارشاد ص ١٣٥.

(٤) لأنه قائم بذات الله عز وجل لا يفارقها. انظر: (العقيدة النظامية للجويني ص ٢٩ وما بعدها).

(٥) الزيادة يقتضيها السياق ليستقيم الكلام.

(٦) أي في كتبه التي تعرض فيها لمسألة النسخ وليس المقصود أن له كتباً بهذا الاسم إذ لم أجد من ذكر ذلك له.

(٧) (في) ليست في الأصل والسياق يقتضي زيادتها.

(٨) ليست في الأصل، والزيادة يقتضيها السياق.

(٩) في الأصل كلمة لم أتبين معناها ورسمها هكذا (يتمعنا).

(١٠) لم أجد ذلك عنه ولعله فيما لم يصل إلينا من كتبه الكثيرة التي ألفها قبل إيابه إلى مذهب السلف.

ومذهب السلف: أن كتاب الله هو القرآن الذي بين دفتى االمصحف وهو كلام الله عز وجل. وقد تقدم بيانه. وقال البغدادي في حكاية مذهب أصحابه: «وفي أحكامه ناسخ ومنسوخ ولا ينسخ كلام الله لأنه لا يجوز عدمه ورفعه». انظر: (أصول الدين ١٠٨).

(١١) في الأصل (ينطق) بالياء. والصواب كما أثبت لعود الضمير على (نصوص).

(١٢) سورة الجن: آية (١).

(١٣) سورة الاحقاف: آية (٣٠).

شيء واحد في دفعة واحدة، وإنما أخبر الله سبحانه عنهم في غير سورة فقال في بعضها: القرءآن وقال في غير ذلك: الكتاب[1] والقرءآن كلام الله بالاتفاق.

(١٧-أ) واختلف قول الأشعري أيضاً في الإعجاز، فقال في / موضع: الإعجاز يتعلق بهذا النظم، وليس ذلك بكلام الله عز وجل، وإنما هو عبارة عنه، وأما صفة الله تعالى فلا يجوز أن يقال: إن الخلق يعجزون عنها كما لا يجوز أن يقال: يقدرون عليها.

فجعل المعجز غير القرءآن، وإجماع الأمة حاصل على أن القرءآن هو المعجز للكافة[2]، فمن زعم أنه ليس (بمعجز والمعجز)[3] غيره كان راداً لخبر الله سبحانه، وخارقاً للإجماع، وذلك كفر.

وقال في غير ذلك الموضع: (الإعجاز متعلق بكلام الله، وكلام الله شيء واحد لا سورة فيه ولا حرف)[4].

وفي هذا القول تكذيب للنص وإحالة: فأما التكذيب فإن الله سبحانه قال: **﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون**

---

(١) بل قال سبحانه ذلك في سورة واحدة:

فقال تعالى: **﴿وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا انصتوا فلما قضي ولوا إلى قومهم منذرين. قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى مصدقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم﴾** سورة الاحقاف آية (٢٩، ٣٠) فبين سبحانه أن الكتاب هو القرءآن لا غير.

(٢) انظر: (ابن حزم الفصل ٣/ ١٥).

(٣) في الأصل (بمعجزه والعجز) وهو تحريف.

(٤) ما ذكره المؤلف رحمه الله في هذه المسألة ونقله عن كتب الأشعري لم أجده في كتبه التي وقفت عليها، ولعل ذلك فيما لم يصل إلينا منها مما كتبه في سابق أحواله. ورجع عنه في آخر عمره وكلا القولين ثابت عن الأشاعرة، والباقلاني وهو مقدمهم في عصره يصرح بأن الإعجاز يتعلق بالحروف المنظومة التي هي عبارة عن كلام الله القديم القائم بذاته تعالى، وأن التحدي واقع إلى هذه الحروف المنظومة وليس إلى الإتيان بمثل الكلام القديم الذي لا سبيل اليه، وأوضح أن هذا القول هو الذي عول عليه مشائخة.

وحكى أن بعض أصحابه من الأشاعرة جوز القول الآخر وهو أن التحدي والإعجاز عائد إلى الكلام النفسي. انظر: (إعجاز القرآن ٢٦٠)

وعزا هذا القول للأشعري ابن حزم في: (الفصل ٣/ ١٥) بصيغة التمريض.

ويرى الآمدي تارة: أن المعجز هو هذه العبارات والكلمات، وتارة يرى أن المعجز هو إظهار ذلك المقروء القائم بالنفس على لسان الرسول بما خلق الله من العبارات الدالة عليه. فلا يكون كلامه - أي كلام الرسول - الدال هو المعجز، ولا المدلول. بل إظهار ذلك المدلول بكلامه عند تحديه بنبوته انظر: غاية المرام (٣٥١) وعلى هذا الرأي: يكون قد نفى الإعجاز عن العبارة وعن المعبر عنه وأثبته لما لا يتصور، فتأمل.

الله إن كنتم صادقين﴾[1] وقال: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرءآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾[2].

فبين أن التحدي واقع إلى مثل كلامه / القرءآن وإلى سورة منه، فقول الأشعري: (١٧ - ب) (إن المعجز هو الكتاب[3] دون القرآن) تكذيب للنص وخبره، وقوله: (إن المعجز هو الكلام وليس بسورة) تكذيب للنص أيضاً.

والإحالة هي في أن التحدي واقع إلى الإتيان بمثل ما يعلم ويعقل[4]، ولو كان بخلاف ذلك لما صح جملة لأن العقل يقتضي أن (لا)[5] يتحدى واحد إلى الإتيان بمثل ما لا يدري ما هو، ولا يعقل معناه[6]، ومثل ذلك إذا سيم[7] واحد كان لعبا وهزوا، والله سبحانه يتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وقال الأشعري: (إنّ الله سبحانه يرى يوم القيامه على الحقيقة) وأظهر الرد على من أنكرها.

وأفصح في بعض كتبه (أنه يرى بالأبصار)[8] وقال في موضع آخر: (لا تختص الرؤية بالبصر[9] ولا تكون عن مقابلة[10] لأن[11] ما يرى مقابلة كان جسما).

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: آية ٨٨.

(٣) سبق أن ذكر المؤلف أن الأشعري فرق بين كلام الله وكتابه في مسألة النسخ انظر: ١١٦.

(٤) وهو كلام الله الموجود بين أيدينا الذي نتلوه ونعقله.

(٥) (لا) ليست في الأصل وزيادتها يقتضيها السياق.

(٦) مثل الكلام النفسي القائم بالذات فالله عز وجل لم يكلفنا بمعرفته ولا سبيل للخلق لمعرفة ما في نفسه عز وجل لأنه يعلم ما في نفوس عباده ولا يعلمون ما في نفسه.

(٧) سيم: أي كلف: في اللسان: سمته حاجة أي كلفته إياها وجشمته إياها من قوله تعالى: **﴿يسومونكم سوء العذاب﴾** أي: يجشمونكم أشد العذاب. قال: وفي حديث علي - رضي الله عنه - من ترك الجهاد ألبسه الله الذلة وسيم الخسف) أي كلف وألزم أ. هـ ٣١٢/١٢(لسان العرب).

(٨) انظر: (الإبانة ٣٥) و(اللمع ٦١، ٦٣).

(٩) في الأصل (البصر).

(١٠) لم أجد ذلك في كتبه التي وقفت عليها. وعزا هذا القول إليه أيضاً: الشهرستاني في (الملل والنحل ١/١٠٠) أما مذهبه الذي استقر عليه فهو ما صرح به في الإبانة من إثبات رؤية الله بالأبصار. وسبقت الإحالة إلى موضعه وهو مذهب السلف في هذه المسألة.

(١١) في الأصل (لأنه) وهو تحريف.

فهو إذا قال: إنه يرى بالأبصار لم يجز في العقل أن تكون الرؤية عن غير مقابلة، وإن قال: إن الرؤية / لا تخص البصر عاد إلى قول المعتزلة، وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري[1]. وقد حكى عن بعض متأخريهم أنه قال: لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلت إن الرؤية هي العلم لا غير[2].

(١٨ - أ)

وهكذا قالوا في سماع موسى عليه السلام كلام الله سبحانه إنه لم يخص الأذن[3]، وإذا لم يخص بزعمهم الأذن لم يكن سماعا. لأن هذه البنية مجبولة[4] على أنها لا تسمع إلا بالأذن.

والمقابلة لا تقتضي التجسيم كما زعموا لأن المرئيات في الشاهد لا تخرج عن أن تكون جسما أو عرضا على أصلهم، والله سبحانه باتفاقنا مرئي. وليس بجسم(*) ولا عرض، وإذا صح ذلك، جاز أن يرى عن مقابلة، ولا يجب أن يكون جسماً.

وقد نص مالك بن أنس[5] رحمه الله، وغيره من الأئمة رحمهم الله على أن الله

---

(١) لأن من مذهب المعتزلة نفي رؤية الله عز وجل بالأبصار، وتأويل الرؤية في قوله ﷺ: (سترون ربكم) بالعلم، يقول القاضي عبد الجبار في ذلك: (ثم نتناوله - أي حديث سترون ربكم - نحن على وجه يوافق دلالة العقل فنقول: المراد به سترون ربكم يوم القيامة أي ستعلمون ربكم يوم القيامة كما تعلمون القمر ليلة البدر) انظر: (شرح الأصول الخمسة ٢٣٢، ٢٧٠، وراجع أيضاً المقالات ١/٢٨٩).

(٢) لم أجد نسبة هذه الحكاية فيما اطلعت عليه من كتب القوم ونسب شيخ الإسلام لمتأخرى الأشاعرة من أتباع الجويني صاحب الإرشاد أنهم فسروا الرؤية بمزيد علم. انظر: (درء التعارض ٧/٢٣٧).

(٣) لأنهم يقولون: السماع يطلق ويراد به الإدراك بحاسة الأذن، وقد يطلق ويراد به الانقياد والطاعة، وقد يطلق بمعنى الفهم والاحاطة، وعليه حملوا سماع موسى عليه السلام كلام الله.

انظر: الآمدي: غاية المرام ص ١١٠، والشهرستاني: نهاية الاقدام ٣٦٧. إذ يقرر أنه يتحقق كلام في جانب المتكلم وسماع من جانب المستمع ولا حرف ولا صوت ولا لسان ولا صماخ - ثم قال: فإذا تصور مثل ذلك في الشاهد حمل استماع موسى كلام الله على ذلك.

(٤) يقال: جبله على الشيء: طبعه وجبل الانسان على كذا: أي طبع عليه وانظر: لسان العرب مادة (جبل) ١١/٩٨.

(*) منهج أهل السنة: التوقف عن مثل هذه الألفاظ نفياً أو إثباتاً، والمؤلف رحمه الله خالف هذا المنهج. وسيأتي تحقيق القول في المسألة انظر: ص ١٦٠ حاشية ٣.

(٥) هو الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة كان مولده سنة ٩٣ هـ ووفاته سنة ١٧٩هـ

انظر ترجمته في: (تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧)، (والتقريب ٢/٢٢٣).

سبحانه يرى يوم القيامة بالأبصار[1].

وزعموا أن / كلام الله مكتوب في المصاحف[2] (على) الحقيقة وليس بحروف[3]. (١٨-ب)

والعقل لا يقتضي وجود مكتوب عاريا عن الحروف، وقالوا: ينبغي أن يكون كلام الله بخلاف كلام غيره ثم قالوا: (كلامه)[4]، (و)[5] كلام غيره معنى قائم في النفس[6].

---

(١) أخرج الإمام اللالكائي رحمه الله بسنده إلى أشهب بن عبد العزيز صاحب مالك قال (قال رجل لمالك يا أبا عبد الله هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟ قال: لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير الله الكفار بالحجاب فقال: «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» انظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٤٦٨ ح ٨٠٨)

وأخرج الآجري في الشريعة بسنده إلى عبد الله بن وهب قال: قال مالك رحمه الله تعالى: (الناس ينظرون إلى الله عز وجل يوم القيامة بأعينهم). (ص ٢٥٤)

وممن صرح بأن الله عز وجل يرى يوم القيامة بالأبصار وأنكر على من أنكر ذلك. إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله. انظر: (الرد على الجهمية والزنادقة له ص ١٢٦ وما بعدها) وانظر: (الشريعة ص ٢٥٤ و٢٥٥) والإمام الشافعي رحمه الله. انظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ص ٢/٤٦٨/٨٠٩ وهو مروي عن عدد من الصحابة والتابعين وغيرهم من السلف الصالح. انظر: المصدر السابق ٢/٤٧٠ وما بعدها.

(٢) في الأصل الكلمة غير واضحة ورسمها هكذا (مل) وما أثبته من الإنصاف للباقلاني ص ٩٣.

(٣) هذا النص وارد في كثير من كتب أئمة الأشاعرة: انظر: الإنصاف للباقلاني ٩٣ و ٩٩ حيث يقول في الموضع الأول: «ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة» ويقول في الموضع الثاني: «ويجب أن يعلم أن الله تعالى لا يتصف كلامه القديم بالحروف والأصوات ولا شيء من صفات الخلق» وانظر أيضاً: (التمهيد ٢٥١) وانظر: (الجويني: العقيدة النظامية: ٢٧، ٢٩) حيث يقول: «ثم معتقد أهل الحق أن كلام الله تعالى ليس بحروف منتظمة ولا أصوات مقطعة وإنما هو صفة قائمة بذاته تعالى» ثم يقول: «كلام الله تبارك وتعالى مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسنة محفوظ في الصدور».

وهذا في كتبهم كثير يطول ذكره، وكلامهم مؤد إلى أن هذا المكتوب في المصاحف ليس بكلام الله لأنه مكتوب بحروف وليس كلامه سبحانه بحرف ولا صوت بزعمهم فتأمل

أما الأشعري نفسه فيقول في الإبانة: (... القرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال تعالى: **﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾** وأنكر على من قال لفظي بالقرآن مخلوق - ثم قال: (ولا يجوز أن يقال إن شيئاً من القرآن مخلوق لأن القرآن بكامله غير مخلوق) انظر: (الإبانة ١٠٠/١٠١).

(٤) في الأصل بالحاشية.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) هذا ثابت عنهم وهو مدون في أمهات كتبهم. انظر: (التمهيد: للباقلاني) حيث يقول فيه - في معرض الرد على خصومه: (ثم يقال لهم قد وهمتم علينا في قولكم أنا لم نعقل كلاماً إلا حرفاً وصوتاً. لأننا لم نعقل قط ذلك لأن الكلام فيما بيننا إنما هو معنى قائم بالنفس يعبر عنه بهذه الأصوات المسموعة تارة وبغيرها أخرى) ٢٥١.

وقال في (الإنصاف) (... فحصل من هذه الجملة أن حقيقة الكلام على الإطلاق في حق الخالق والمخلوق، إنما هو المعنى القائم بالنفس لكن جعل لنا دلالة عليه تارة بالصوت والحروف نطقاً.) ١٠٨، انظر: ١٠٦، ١٠٩ منه.

وانظر أيضاً: (نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٣٢٠) فقد عزاه للأشعري فقال: «وصار أبو الحسن الأشعري إلى أن الكلام معنى قائم بالنفس الإنسانية وبذات المتكلم وليس بحروف ولا أصوات وإنما هو القول الذي يجده العاقل من نفسه ويجيله في خلده، وفي تسمية الحروف التي في اللسان كلاماً حقيقياً تردد أهو على سبيل الحقيقة أم على طريق المجاز» وعزاه الجويني لبعض أصحابه: الإرشاد ١٠٨ وحكى الأشعري أن ابن كلاب كان يقول: (إن كلام الإنسان معنى قائم بالنفس يعبر عنه بالحروف وحكى عنه أنه حروف) انظر: المقالات ٢/٢٧٣ وحكى عنه قبل ذلك أنه يقول: (إن كلام الله سبحانه صفة له قائمة بذاته وأنه قديم... وليس بحرف ولا صوت) انظر: (٢/٢٥٧).

فرفعوا ما أوجبوه من الخلاف[1]، وهذا تناقض.

وقالوا: إثبات الحروف في كلام الله تشبيه، ثم قالوا: (كلام الله وكلام غيره لا حروف فيهما) فافصحوا بالتشبيه[2]. ولو كان قولنا: إن الكلام لا يعرى عن الحروف تشبيها، مع كون الكتاب دالا على صحة قولنا، وكذلك الأثر، وكلّا أن يكون كذلك، لكان تشبيههم أفظع وأشنع، فإنهم زعموا أن كلام الله لا حرف فيه ولا صوت، وكلام الله وذو النحل[3] وساير الحكل[4] لا حرف فيه ولا صوت فشبهوا كلام الله بكلام الحكل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلا / بتوقيف. (١٩ - أ)

فقول المتكلمين في نفي الصفات أو إثباتها بمجرد العقل أو حملها على تأويل مخالف للظاهر ضلال.

ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه (إلا)[5] بما وصف به نفسه أو وصفه[6] به رسوله(*)

---

(١) أي بين كلام الله وكلام خلقه إذ جعلوا الكلام الحقيقي في حق الخالق والمخلوق هو الكلام النفسي.

(٢) لأنهم قالوا: إن الجميع معنى قائم بالنفس وليس بحرف ولا صوت كما تقدم نقل ذلك عنهم.

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب (ودَويُّ النحل) أي صوته، والدوي: صوت ليس بالعالي كصوت النحل وغيره، ويقال لصوت الرعد دوي.

ابن منظور: (لسان العرب ١٤/٢٨١) وهو إن كان صوتاً إلا أنه ليس بحروف مفهومة.

(٤) الحكل: «بضم الحاء المهملة وسكون الكاف»: العجم من الطيور والبهائم. قال ابن سيده: والحكل من الحيوان ما لا يسمع له صوت كالذر والنمل. وكلام الحكل: كلام لا يفهم. انظر: (لسان العرب ١١/١٦٢).

(٥) في الأصل بالحاشية.

(٦) في الأصل (وصف) وهو تحريف.

(*) هذه هي القاعدة التي اتفق عليها السلف في باب أسماء الله وصفاته، وهي أن أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته توقيفية لا تعرف إلا من طريق الشرع فلا يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به رسوله ﷺ كما أشار المصنف رحمه الله. والنقول عن أئمة السلف في ذلك متكاثرة كلها تدل على هذا المعنى: قال الإمام أحمد بن جنبل: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث) عن ابن تيمية في الحموية ص ١٠٠١

ويقول الإمام الدارمي ت ٢٨٠: (... ونصفه بما وصف به نفسه أو وصفه به الرسول، ثم ذكر طرفاً من أسماء الله وصفاته الواردة في الشرع ثم قال: (فبهذا الرب نؤمن وإياه نعبد، وله نصلي ونسجد فمن قصد بعبادته إلى إله بخلاف هذه الصفات فإنما يعبد غير الله) الرد على الجهمية ٣-٤

وقال ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله» التمهيد: (٧/١٤٥) فتدبر هذا الكلام فإن عليه من الله برهان =

ﷺ وذاك إذا ثبت الحديث[1] ولم يبق شبهة في صحته.

فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها[2] باتفاق العلماء للأثر[3].

ومخالفة الأشعري وأضرابه للعقليات، ومناقضتهم تكثر ولعل الله سبحانه يسهل لنا جمع ذلك في كتاب مفرد بمنه، وإنما أشرنا ها هنا إلى يسير منه وفيه مقنع إن شاء الله تعالى.

وأما تظاهرهم بخلاف ما يعتقدونه كفعل الزنادقة ففي إثباتهم أن الله سبحانه استوى على العرش، ومن عقدهم: أن الله سبحانه لا يجوز أن يوصف بأنه في سماء، ولا (١٩-ب) في أرض، ولا على عرش ولا فوق[4].

= ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان مذهب السلف: «فمن سبيلهم - أي السلف - في الاعتقاد الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها...» الفتاوى ٤/٢ وخالف في هذا الباب فريقان:

١ - الجهمية والمعتزلة: ومذهبهم قائم على النفي والتعطيل: فنفوا صفات الله عز وجل وقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة. ونفوا كلامه وقالوا أنه محدث مخلوق. انظر: (الشهرستاني: الملل والنحل ١/٤٤) وقال: الأشعري وزعمت الجهمية أن الله تعالى لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله تعالى عالم قادر حي سميع بصير فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك فأتوا بمعناه لأنهم إذا قالوا لا علم لله ولا قدرة له فقد قالوا إنه ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم - قال - وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل - انظر: (الإبانة: ١٤٣).

٢ - الأشاعرة والكلابية: الذين أولوا بعض صفات الله جل وعلا وأخرجوها عن ظاهرها ومفهومها فأولوا: الاستواء بالاستيلاء، وعلوا المرتبة، واليدين. حملوها على القدرة، والعينين على البصر والوجه على الوجود... الخ. ومن أئمة هؤلاء إمام الحرمين الجويني: انظر: (الإرشاد: ١٥٥) والغزالي: انظر: الاقتصاد ٣١، وابن فورك: انظر: مشكل الحديث ١٩٣، ١٠٨، ١٨٥ وكلا الفريقين قد ضل في هذا الباب..

(١) قال الإمام أحمد في أحاديث الرؤية: «أحاديث صحاح نؤمن بها ونقر، وكلما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن به ونقر»

اللالكائي: شرح أصول السنة رقم ٨٨٩، وقال ابن عيينة في أحاديث الرؤية أيضاً: حق نرويها على ما سمعنا ممن نثق به ونرضاه الدارقطني: الصفات: ٤١، وعبد الله بن أحمد في السنة ٤٠، وفي هذا بيان منهج السلف في الاستدلال بالسنة الثابتة والإذعان لها والقبول.

(٢) في الحاشية زيادة (إلّا) بعد كلمة (فيها) والسياق يأبى ذلك. لأن في إثباتها: عكس المعنى المراد. لأنه ليس للعلماء ولا لغيرهم أن يجتهدوا في إثبات صفة لله عز وجل لم يرد بها نص من الكتاب والسنة.

(٣) هكذا في الأصل والتركيب غير سليم ولو قال: (باتفاق علماء الأثر) لكان أولى.

(٤) ويؤولون آيات وأحاديث الاستواء والفوقية: بأن المراد الاستيلاء علو القدر والمرتبة وليس المراد فوقية الذات والمكان.

انظر: (ابن فورك: مشكل الحديث ٦٤-٦٥) و(الغزالي: الاقتصاد ٢٤، ٣١)، و(الآمدي: غاية المرام ١٤١)

أما الأشعري نفسه: فقد أثبت استواء الله عز وجل على عرشه استواء يليق بجلاله، وأنكر على من أوله بالقدرة والاستيلاء واحتج عليهم. فقال رحمه الله (إن قال: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول: إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق =

وقد ذكر ابن[1] الباقلاني: «أن الاستواء فعل له أحدثه في العرش[2]».

وهذا مخالف لقول علماء الأمة، وقد سئل مالك بن أنس رحمة الله عليه عن هذه المسألة فأجاب: «بأن الاستواء غير مجهول، والكيفية غير معقولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[3].

قال الله سبحانه: **﴿يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون﴾** [4] وقال: **﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾** [5] وقال: **﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾** [6] وقال: **﴿من الله ذي المعارج تعرج الملائكة والروح إليه﴾** [7] وقال: **﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي﴾** الآية[8] والآية التي بعدها[9].

وقال النبي ﷺ: (ما بين سماء إلى سماء مسيرة كذى - حتى ذكر سبع سموات - وفوق ذلك بحر ما بين أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال[10] كواهلهم تحت عرش الرحمن، وأقدامهم تحت / الأرض السابعة السفلى، (٢٠-أ)

= به. . . إلى أن يقول: « ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء لأن الله تعالى مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض» انظر: (الإبانة ١٠٥-١٠٧).

(١) في الأصل (بن).

(٢) لم أجد ذلك في كتبه التي وقفت عليها (كالتمهيد والإنصاف) وقد عزاه إليه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: (الفتاوي ١٦/٣٩٤) ونراه فيما وصل إلينا من كتبه يثبت استواء الله على عرشه كما أخبر في كتابه استواء يليق بجلاله من غير تكييف ولا تحديد ولا تصوير. انظر: (التمهيد: ٢٦٠) وانظر: (الذهبي: العلو ١٧٣-١٧٤)

وقد نسب هذه العبارة لأبي الحسن الأشعري البيهقي في الأسماء والصفات ٤١٠ فقال: «وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلاً سماه استواء، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقاً ونعمة. . . » والبغدادي في أصول الدين ١١٣. وينبغي أن يحمل ذلك على مرحلة ما قبل الإبانة. والله أعلم.

(٣) أخرجه الدارمي: الرد على الجهمية ٣٣ بزيادة على لفظ المصنف. واللالكائي: شرح أصول اعتقاده أهل السنة ص ٣٩٨ برقم ٦٦٤. والبيهقي: الأسماء والصفات ٤٠٨.

(٤) سورة النحل: آية (٥٠).

(٥) سورة السجدة: آية (٥) وتمامها (في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون).

(٦) سورة فاطر: (جزء من آية (١٠).

(٧) سورة المعارج: آية (٣) وجزء من آية (٤).

(٨) سورة الملك: آية (١٦) وتمامها (تمور).

(٩) وهي قوله تعالى: **﴿أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً فستعلمون كيف نذير﴾** (١٧) الملك.

(١٠) قال ابن الأثير: (الوعول تيوس الجبل واحدها وعل) وقال معنى قوله تعالى: **﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾** قيل ثمانية أوعال: أي ملائكة على صورة الأوعال انظر: (النهاية: ٥/٢٠٧).

وفوق ذلك العرش والله (سبحانه)[1] فوق ذلك (أخرجه)[2] أبو داود[3] في كتاب السنن عن أبي[4](*) هريرةوجبير بن مطعم[5](*)وغيرهما[6] عن النبي ﷺ هذا المعنى والطرق

---

(١) في الأصل بالحاشية.

(٢) ويجوز أن تكون (أخرج) فإنه مناسب لقوله (هذا المعنى) أي: أخرج هذا المعنى الذي هو ذكر السموات وأن العرش فوقها والله فوق ذلك، إذ ليس كل من ذكر من الصحابة أخرج عنهم حديث الأوعال بنصه.

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني ولد سنة ٢٠٢ بالبصرة وتوفي بها سنة ٢٧٥. انظر: (الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/٥٩١).

(٤) وهو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسي، مشهور بكنيته اختلف في اسمه واسم أبيه كثيراً، أسلم عام خيبر وشهدها، لازم رسول الله ﷺ، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله، مات بالعقيق سنة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة. انظر: (ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/٢٠٢ مع الاصابة. و(ابن حجر: الاصابة ٤/٢٠٢).

(*) لم يخرج أبو داود حديث الأوعال ولا ما في معناه عن أبي هريرة، وإنما أخرجه من حديث العباس بن عبد المطلب: كتاب السنة / باب الرَّد على الجهمية ٥/٩٣ حـ ٤٧٢٣ من عدة طرق إلى سماك عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس.

. وأخرجه الترمذي: كتاب التفسير / باب من سورة الحاقة ٥/٤٢٤ حـ ٣٣٢٠ وقال هذا حديث حسن غريب.

. وابن ماجه في المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية ١/٦٩ حـ ١٩٣

. حم: ١/٢٠٦ (وفيه يحيى ابن العلاء) رمي بالوضع انظر: التقريب ٢/٣٥٥

. ابن أبي عاصم: السنة ١/٢٥٣ حـ ٥٧٧

. والأجري: الشريعة ٢٩٢

ومداره على عبد الله بن عميره متكلم فيه، قال الذهبي: في (الميزان ٢/٤٦٩): فيه جهالة، قال البخاري لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس له عن العباس حديث المزن والعنان، رواه عنه سماك بن حرب ورواه عن سماك الوليد بن ثور وجماعة، ورواه أيضاً يحيى بن العلاء وهو واه...).

فالحديث ضعيف لا تقوم به حجة في هذا الباب، وفي الآيات والأحاديث الصحيحة الثابتة في الباب غنية.

وأخرج عن أبي هريرة ـ هذا المعنى «مسيرة ما بين سماء وسماء خمسمائة عام.... (الترمذي ٢/٥٢٥) و(أحمد: ٢/٣٧٠) و(ابن أبي عاصم في السنة ١/٢٥٤ حـ ٥٧٨) و(أبو الشيخ: العظمة: لوحة (٣٤ـ ب) و(البيهقي: الأسماء والصفات ٤٠٠) كلهم من طريق الحسن البصري عن أبي هريرة. وهو منقطع إذ لم يسمع الحسن من أبي هريرة. انظر: (ابن أبي حاتم الرازي: كتاب المراسيل ٣٤) و(ابن المديني: العلل ٥٧).

(٥) ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف كان من أكابر قريش وحلمائها وسادتها عالماً بأنسابها، أسلم بين الحديبية والفتح، ومات في خلافة معاوية سنة سبع، وقيل ثمان، وقيل تسع وخمسين، انظر: (ابن عبد البر: الاستيعاب ١/٢٣٠ مع الإصابة) و(ابن حجر: الإصابة ١/٢٢٦).

(*) الذي أخرجه أبو داود عنه هو حديث الأطيط ٥/٩٤ حـ ٤٧٢٦ وفيه أتدري ما الله إن عرشه على سماواته هكذا وقال بأصبعية مثل القبة عليه وإنه ليئط أطيط الرحل بالراكب قال الألباني: إسناده ضعيف ورجاله ثقات لكن ابن إسحاق مدلس ومثله لا يحتج به إلا إذا صرح بالتحديث وهذا ما لم يفعله فيما وقفت عليه من الطرق إليه انظر: (حاشية ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم ١/٢٥٢ ح ٥٧٥).

(٦) منهم أبو ذر رضي الله تعالى عنه: أخرجه عنه البيهقي: الأسماء والصفات ٤٠١ وقال فيه انقطاع.

مقبولة[1] محفوظة وروى عن عبد الله بن مسعود[2][*] وعبد الله بن عباس[3][**] وعبد الله ابن عمر[4][*] وأنس بن مالك[5][**] وغيرهم[6] مثل ذلك موقوفا. هـ

ونص أحمد بن حنبل[7] رحمة الله عليه على أن الله تعالى بذاته[8] فوق العرش، وعلمه بكل مكان[9].

---

(١) أما طرق هذا الحديث فليست كذلك، وإن كان يشير إلى أن المعنى الذي هو العلو والاستواء له طرق ثابتة مقبولة فهو كذلك كحديث الجارية، (وسيأتي قريباً) وحديث أنس في قول زينب زوجكن أهاليكن وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماواته البخاري / كتاب التوحيد / باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم ١٣/٤٠٣ حـ ٧٤٢٠ .

(٢) وهو عبد الله بن مسعود بن غافل «بمعجمة وفاء» ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، أحد السابقين إلى الإسلام هاجر الهجرتين وشهد بدراً، وما بعدها لازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعله، كان من كبار العلماء من الصحابة ومناقبه جمة مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وقيل ثلاث وثلاثين. انظر: (ابن حجر: الاصابة ٢/٣٦٩) و(التقريب ١/٤٥٠).

(*) أخرجه الدارمي: الرد على الجهمية ٢٦ موقوفاً. . . عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام. . والعرش على الماء والله تعالى فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه»

. وابن خزيمة: كتاب التوحيد ١٠٥، ١٠٦

. وأبو الشيخ: العظمة: لوحة (٣٥ ـ ١)

. والبيهقي: الأسماء والصفات ٤٠١.

(٣) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين دعا له الرسول ﷺ فقال: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل، كان يسمى حبر الأمة. مات بالطائف سنة ثمان وستين وله احدى وسبعون سنة. انظر: (ابن حجر: الاصابة ٢/٣٣٠).

(**) أخرج عنه الدارمي موقوفاً عليه قصة دخوله على عائشة وهي تموت وأنه قال لها: «. . . وأنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات» الرد على الجهمية ٢٧

(٤) ترجمته في: الإصابة ٢/٣٤٧

(*) لم اهتد إلى تخريجه عنه.

(٥) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، وأحد المكثرين من الرواية عنه، مات بالمدينة سنة ٩١، ٩٢، ٩٣، وقد جاوز المائة. انظر: (ابن عبد البر: أسد الغابة ١/٧١ مع الإصابة) و(ابن حجر: الإصابة ١/٧١) و(التقريب ١/٨٤).

(**) لم اهتد إلى تخريجه عنه.

(٦) كعبد الله بن عمرو بن العاص. انظر: الأسماء والصفات للبيهقي ٤٠٢.

(٧) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني ناقد السنة وقامع البدعة والثابت في المحنة. كانت ولادته سنة ١٦٤هـ ووفاته سنة ٢٤١هـ وله ٧٧ سنة. انظر في ترجمته: (الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/٤٣١) و(ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة ١/٤) و(العليمي: المنهج الأحمد ١/٥١).

(٨) لم يؤثر عن هؤلاء الأئمة إطلاق هذه اللفظة وسيأتي الكلام عليها قريباً.

(٩) انظر: (السنة) حيث يقول رحمه الله (الله تبارك وتعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله. وهو بائن من خلقه لا يخلو من علمه مكان. .) ٤٨ شذرات البلاتين، والرد على الجهمية: ١٣٧: (. . . وهو على العرش وقد أحاط علمه بما دون العرش ولا يخلو من علم الله مكان ولا يكون علم الله في مكان دون مكان. . .).

وروى ذلك هو وغيره عن عبد الله بن نافع[1] عن مالك بن أنس رحمة الله عليه[2] وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس، وكذلك رواه الثقات عن سفيان بن سعيد الثوري[3](*) وروى نحوه عن / الأوزاعي[4](*) هؤلاء أئمة الآفاق. (٢٠-ب)

[واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته[5] من غير

---

(١) هو عبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك. كان قد لزم مالكاً لزوماً شديداً وكان لا يقدم عليه أحداً. وثق، وقال البخاري: في حفظه شيء، وقال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وقال أبو زرعة لابأس به، وقال أبو حاتم: هو لين في حفظه وكتابه أصح، وقال النسائي: لا بأس به وقال مرة: ثقة، ولد سنة نيف وعشرين ومائة، وتوفى بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦هـ. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء توفي سنة ٢٠٦ ثم قال: فهذا الصواب في وفاته وما عداه فوهم وتصحيف.

انظر ترجمته في: (ميزان الاعتدال ٢/٥١٣) و(الديباج المذهب لابن فرحون ١/٤٠٩) و(سير أعلام النبلاء ١٠/٣٧١).

(٢) قال الإمام أحمد حدثنا شريح بن النعمان قال حدثنا عبد الله بن نافع قال: قال مالك (الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان). انظر: (مسائل أحمد من رواية أبي داود ٢٦٣)، (والسنة لعبد الله بن أحمد ص ٦٢)، (والشريعة للآجري ٢٨٩)، (وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي حـ ٦٧٣).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، قال فيه شعبة ويحيى ابن معين وجماعة. سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وكان ربما دلس توفي سنة ١٦١ وله أربع وستون سنة انظر: (ترجمته في التقريب ١/٣١١) و(تذكرة الحفاظ ١/٢٠٢) و(ميزان الاعتدال ٢/٦٩).

(*) انظر: (السنة لعبد الله بن أحمد ص ٧٢) و(البخاري: خلق أفعال العباد ١٢٢) و(الآجري: الشريعة ٢٨٩) و(اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ص ٦٧٢).

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل، قال ابن سعد: وكان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه حجة. مات ببيروت سنة ١٥٧هـ. انظر ترجمته في: (التقريب ١/٤٩٣) و(طبقات ابن سعد ٧/٤٨٨).

(*) انظر: (البيهقي: الأسماء والصفات ٤٠٨) فقد روى عنه رحمه الله قوله: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا».

(٥) أجمع أهل السنة والجماعة وسلف هذه الأمة على أن الله عز وجل مستو على عرشه استواء يليق بجلاله من غير تكييف ولا تمثيل. نقل إجماعهم على ذلك كثير من الأئمة الأعلام كالإمام الأوزاعي حيث يقول: «كنا والتابعون متوافرون نقول ان الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفات الله جل وعلا» روى ذلك عنه البيهقي في الأسماء والصفات ٤٠٨ كما تقدم.

كما نقل ذلك ابن أبي حاتم وأبو زرعة الرازي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء من جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص... وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف أحاط بكل شيء علما **«ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»** روى ذلك اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ٣٢١.

ومنهم الإمام أبو عمر الطلمنكي إذ يقول في كتاب الوصول إلى معرفة الأصول: أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله (وهو معكم أينما كنتم) ونحو ذلك من القرآن أنه علمه، وأن الله تعالى فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء) نقلا عن العلو للذهبي ١٧٨. =

مماسة[1] وأن الكرامية[2] ومن تابعهم على قول المماسة ضلال][*] .

= ومنهم الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣): قال بعد إيراده لحديث النزول: «وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان وليس على العرش والدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله عز وجل: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾التمهيد ٧/١٢٩، وقال في الرد على استدلال أهل التأويل بقول الله عز وجل: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلّا هو رابعهم**﴾قال: فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن، قالوا في تأويل هذه الآية: «هو على **العرش** وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله» المصدر السابق ٧/١٣٨ - ١٣٩).

فبان بهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول أن القول باستواء الله على عرشه حقيقة هو قول سلف هذه الأمة من التابعين واتباعهم أهل القرون المفضلة وهم القوم. والذين حكوا الإجماع على ذلك كثير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن نقل أقوال عدد من أهل العلم في حكاية الإجماع على استواء الله على عرشه: «وهذا باب واسع لا يحصيه إلا الله تعالى، فإن الذين نقلوا إجماع أهل السنة أو إجماع الصحابة والتابعين على أن الله فوق العرش بائن من خلقه **لا** يحصيهم إلا الله . . .» بيان تلبيس الجهمية ٢/٥٣١، وهو كما قال رحمه الله.

أما إطلاق لفظ (بذاته) فلم يعرف قبل القرن الثالث: وأول من نقل عنه إطلاقها فيما وقفت عليه ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧). انظر: كتاب **العرش** له ص ٥١، ثم أطلق ذلك بعده ابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٩) وأبو عمر الطلمنكي وأبو نصر السجزي - المؤلف - وابن عبد البر وغيرهم. وأومأ الإمام الذهبي إلى أن ذلك من فضول الكلام الذي يحسن تركه، وأنكر على السجزي نسبة ذلك للأئمة كسفيان الثوري والإمام مالك وغيرهما، والحق أنه لم يثبت عن سفيان وطبقته إطلاق ذلك (العلو ١٧١، ١٨٠) ولعل السجزي نسبها إليهم بالمعنى وأنهم يثبتون الاستواء على الحقيقة

والذي دعا هؤلاء إلى إطلاق لفظ (بذاته) هو أن الجهمية لما قالوا إن الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته مبالغة في إثبات استواء المولى عز وجل على عرشه على الحقيقة.

وذلك مثل إطلاقهم في القرآن: أنه كلام الله غير مخلوق. فإن الصحابة لم يصرحوا بلفظ غير مخلوق وإنما كانوا يقولون القرآن كلام الله. فلما ظهر من يقول إنه مخلوق دعا ذلك الأئمة إلى أن يصرحوا بأنه غير مخلوق وأنكر الإمام أحمد على من يقول: كلام الله ويسكت فقال ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا لأي شيء لا يتكلمون «روى ذلك عنه أبو داود في مسائله ص ٢٦٣-٢٦٤» وانظر: (ابن القيم: مختصر الصواعق ٢/١٣٤)، (الألباني مختصر العلو ١٨-١٩) ففيهما مزيد بيان.

(١) الأولى عدم إطلاق لفظ المماسة نفياً أو إثباتاً، لأنه مما لم يرد نفيه ولا إثباته عن الشارع.

(٢) الكرامية: هم أصحاب وأتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥) الذي بالغ في إثبات الصفات إلى حد التجسيم، وهم فرق وطوائف بلغ عددها اثنتي عشرة فرقة. وقد أطلق ابن كرام في كتابه (عذاب القبر) إن الله مماس للعرش من الصفحة العليا. وقال بعضهم امتلأ **العرش** به.

انظر عن هذه الطائفة: (الشهرستاني: الملل ١/١٠٨ - ١٠٩) والبغدادي: الفرق بين الفرق ٢١٦) و(ابن حزم: الفصل ٤/٢٠٤) و(الاسفرائيني: التصبير في الدين ٢٦٥) و(الرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٦٧).

(*) الكلام بين المعقوفتين: اقتبسه بنصه شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرسالة في كتابه (بيان تلبيس الجهمية ١/٤٦٦) وقد قابلته به هنا.

وقد أقر الأشعري بحديث النزول(١)(**) ثم قال: [النزول فعل له يحدثه في السماء](٢).

وقال بعض أصحابه: [المراد به نزول أمره](٣) ونزول الأمر عندهم لا يصح(٤). وعند أهل الحق الذات بلا كيفية(٥)(*).

وزعم الأشعري: أن الله سبحانه غير ممازج للخلق وغير مباين لهم، والأمكنة غير خالية منه، وغير ممتلية به(٦).

وهذا كلام مسفت(٧) لا معنى تحته، وتحقيقه النفي بعد الإثبات.

---

(١) حديث النزول: أخرجه البخاري: كتاب التهجد باب الدعاء والصلاة في آخر الليل ٣/٢٩ حـ ١١٤٥ من حديث أبي هريرة.

. م: كتاب صلاة المسافرين / باب الترغيب في الذكر والدعاء آخر الليل ١/٥٢١ حـ ١٦٨.

(**) انظر الإبانة ص ٢٩ حيث صرح رحمه الله بذلك فقال: «ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا وأن الرب عز وجل يقول: هل من سائل؟ هل من مستغفر «وسائر ما نقلوه وأثبتوه خلافا لما قال أهل الزيغ والتضليل».

(٢) هذا القول ليس فيما بين أيدينا من كتبه، لكن عزاه له البيهقي فقال: «... وهكذا قال ـ أي الأشعري ـ في أخبار النزول أن المراد به فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقله»: (الأسماء والصفات ٤٤٩).

وأشار ابن تيمية إلى أن هذا مذهب الأشعري وأصحابه. فقال رحمه الله: «ومعنى ذلك ـ أي معنى النزول والقرب ـ عنده ـ الأشعري ـ وعند من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذاته أنه يخلق أعراضا في بعض المخلوقات يسميها نزولاً كما قال: إنه يخلق في العرش معنى يسميه استواء... إلى أن قال ـ والأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وغيره يقولون إن الله فوق العرش بذاته، لكن يقولون في النزول ونحوه من الأفعال هذا القول بناء على أصلهم نفي قيام الأفعال الاختيارية به» (شرح حديث النزول ٥١) وانظر أيضاً: (أصول الدين للبغدادي ١١٣).

(٣) انظر هذا المعنى لدى: ابن فورك في (مشكل الحديث) ص ٨٠-٨١.

(٤) بناء على قولهم في كلام الله: «إنه نفسي قائم بذاته» فلا يتصور نزوله.

(٥) في الأصل (لا كيفية).

(*) هذا مذهب السلف في هذا الباب يقول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله «وينزل تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف يشاء ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» رسالة السنة ٣٧

ويقول شيخ الإسلام الصابوني رحمه الله في عقيدة السلف وأصحاب الحديث: (ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف) (مجموع الرسائل المنيرية ١/١١٢)

ونقل الإمام ابن القيم التصريح بلفظ (ينزل بذاته) عن جماعة من أهل العلم كنعيم بن حماد وإن لم يصح الحديث المرفوع الذي روى من طريقه في ذلك. وعلى أي حال فقد تقدم في مسألة الاستواء قريباً الكلام على إطلاق بعض العلماء لفظ (بذاته) فيقال هنا ما قيل هناك والله أعلم.

(٦) هذا مذهب متأخري الأشعرية كالرازي حيث يقول: «أنا ندعي وجود موجود غير حال في العالم ولا مباين عنه في شيء من الجهات الست» انظر: أساس التقديس ص ٤ ط حلبي.

(٧) في القاموس: سفت: كسمع: أكثر من الشراب ولم يرو، والسفت: بالكسر: الزفت، وككتف: طعام لا بركة فيه. (١/١٥٥)

وعليه فالكلام المسفت: هو الذي لا بركة فيه ولا معنى تحته كما أشار المؤلف رحمه الله.

وبعض أصحابه وافق المعتزلة وسائر الجهمية في قولهم: إن الله بذاته في كل مكان[1] / وذكر عن بشر المريسي[2] أنه قيل له: فهو في جوف حمارك فقال نعم[3]. (٢١-أ)

ومن قال هذا فهو كافر، والله سبحانه متعال عما قالوه.

وعند أهل الحق أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته فوق العرش بلا كيفية بحيث لا مكان[4]. وقد ثبت الحديث الذي في موطأ مالك[5] بن أنس رحمه الله وفي غيره من كتب العلماء[6]: أن النبي ﷺ قال للجارية التي أراد عتقها من عليه عتق رقبة مؤمنة: (أين الله؟ قالت: في السماء، فقال: من أنا؟ قالت: رسول الله. قال: اعتقها فإنها مؤمنة).

وعند الأشعري أن من اعتقد أن الله بذاته في السماء فهو كافر[7].

---

(١) لم أقف على من قال بذلك منهم.

(٢) تقدمت له ترجمة ص ١٠.

(٣) قال ابن عبد البر: قال - أبو داود - وحدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي قال: «حدثني محمد بن عمرو الكلابي، قال سمعت وكيعاً يقول: كفر بشر المريسي في صفته هذه، قال: هو في كل شيء، قيل له: وفي قلنسوتك هذه؟ قال نعم. قيل له: وفي جوف حمارك؟ قال: نعم» انظر: (التمهيد ٧/١٤٣).

(٤) إطلاق لفظ المكان في حق الله عز وجل نفياً أو إثباتاً من الأمور التي لم يرد بها كتاب ولا سنة فينبغي الإمساك عن إطلاق هذا اللفظ والوقوف عند ما ورد به النص من استواء الله على عرشه فوق سماواته. لأن لفظ المكان من الأمور التي تحتمل حقاً وباطلاً ولأهل العلم تفصيل في ذلك:

١ - فقد يراد بالمكان أمر وجودي وهو ما يحوي الشي ويحيط به، أو ما يستقر الشيء عليه بحيث يكون محتاجاً إليه. والله عز وجل منزه عن المكان بهذا المعنى الذي يقتضي الإحاطة والافتقار وهذا الذي قصد المصنف نفيه عن الله عز وجل بقوله «بحيث لا مكان».

٢ - وقد يراد بالمكان: أمر عدمي: وهو مافوق العالم من العلو: والله سبحانه وتعالى فوق العالم غير مفتقر إلى شيء من مخلوقاته. فيصح إطلاق أن الله في مكان بهذا المعنى. وإن كان الأولى الإمساك عن إطلاق هذا اللفظ نفياً أو إثباتاً كما قدمت والانتهاء حيث انتهت النصوص من إثبات العلو المطلق في حقه سبحانه وتعالى وأنه مستو على عرشه كما أخبر.

راجع: (ابن تيمية: منهاج السنة ٢/١٠٦) و(الألباني: مقدمة مختصر العلو ٧٢).

(٥) انظر الموطأ: كتاب العتق والولاء / باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة ٢/٧٧٦ حـ ٨ من حديث عمر بن الحكم. وهو خطأ والصواب معاوية بن الحكم كما نبه إلى ذلك ابن عبد البر في الحاشية.

(٦) انظر: م: كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ١/٣٨١ حـ ٣٣ من حديث معاوية بن الحكم السلمي أيضاً.

د: كتاب الإيمان والنذور / باب الرقبة المؤمنة ٣/٨٥٧ حـ ٣٢٨٢.

وفي الصلاة / باب تشميت العاطس في الصلاة ١/٥٧٠ حـ ٩٣٠.

حم: مسند أبي هريرة ٢/٢٩١ مسند الشريد بن سويد الثقفي ٤/٢٢١ مسند معاوية بن الحكم ٥/٤٤٧.

ن: وصايا / باب فضل الصدقة عن الميت ٦/٢١١ من حديث الشريد بن سويد الثقفي.

(٧) لم أعثر على تخريج هذا النص عنه.

وإن زمانا يقبل فيه قول من يرد على الله سبحانه، وعلى الرسول ﷺ، ويخالف العقل، ويعد مع ذلك إماما، لزمان صغب[1] / والله المستعان. (٢١-ب)

ولقد قال الأوس بن حارثة بن ثعلبة[2] عند موته قصيدة يوصي فيها إلى ابنه مالك[3] وذلك قبل الإسلام فيها:

فإن تكن الأيام أبلين أعظمي وشيبن رأسي والمشيب مع العمر
فإن لنا ربا عليٌّ فوق عرشه عليما بما نأتي من الخير والشر[4]

وقال غيره قبل الإسلام:

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا[5]

وقيل إن عبد الله بن رواحة[6] قاله في الإسلام، وهو صحابي.

ومثله في الشعر وكلام العرب قديماً كثير.

---

(١) في اللسان: يقال لبيضه القملة: صغاب وصؤاب (١/٥٢٥) والمصغبة لغة في (المسغبة) وهي الجوع. انظر: (تاج العروس ١/٣٣٥) والمعنى أن هذا زمان لا خير ولا فائدة فيه ما دام الحال فيه ما ذكر.

(٢) هو جد قبيلة الأوس، ارتحل هو وأخوه الخزرج من اليمن إلى نجران ثم مكة المكرمة ثم إلى يثرب حيث أقاما بها، وإليهما تنسب الأوس والخزرج الأنصار بالمدينة.

انظر ترجمته لدى: (اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي ١/٢٠٣)، (وابن قتيبة: المعارف ١٠٩) و(ابن حزم: جمهرة أنساب العرب ٣٣٢) و(الزركلي: الاعلام: ١/٣٧٤).

(٣) نفس المراجع.

(٤) لم أجد تخريجها.

(٥) البيت لعبد الله بن رواحة كما أشار المصنف، أخرجه الدارمي مع بيت قبله وآخر بعده بسنده إلى قدامة بن إبراهيم ابن محمد بن حاطب أن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه وقع بجارية له فقالت له امرأته: فعلتها؟ قال أما أنا فأقرأ القرآن، فقالت: أما أنت فلا تقرأ القرآن وأنت جنب فقال: أنا أقرأ لك فقال:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا
وتحمله ملائكة كرام ملائكة الاله مسومينا

فقالت: آمنت بالله وكذبت البصر. (الرد على الجهمية ٢٧)

. وقال ابن عبد البر في ترجمته وقصته مع زوجته حين وقع على امته مشهورة رويناها من وجوه صحاح. ثم ساق القصة وذكر الأبيات. انظر: (الاستيعاب ٢/٢٩٦) هذا ولم أجد من نسب هذا البيت لغير عبد الله بن رواحة لا قبل الإسلام ولا في الإسلام.

(٦) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة، أحد النقباء، شهد العقبة وبدراً وأحداً والخندق والحديبية وعمرة القضاء والمشاهد كلها إلا الفتح وما بعده، قتل يوم مؤتة شهيداً، وهو أحد الأمراء في هذه الغزوة، وأحد الشعراء المحسنين الذين كانوا يردون الأذى عن رسول الله ﷺ. ترجمته لدى ابن عبد البر: الاستيعاب ٢/٢٩٣ بهامش الإصابة.

(وليس[1] في[2] قولنا: إن الله سبحانه فوق العرش تحديد[3] وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمن العرش إلى ما تحت الثرى محدود والله سبحانه[4] فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد، لاتفاقنا / أن الله سبحانه[5] كان ولا مكان، ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان)[6]. (٢٢-أ)

وقد ذكر الله سبحانه في القرآن ما يشفي الغليل وهو قوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى له ما في السموات وما في الأرض، وما بينهما وما تحت الثرى**﴾[7] فخص العرش بالاستواء، وذكر ملكه لسائر الأشياء فعلم أن المراد به غير الاستيلاء.

---

(١) النص بين الحاصرتين: اقتبسه شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرسالة في كتابه بيان تلبيس الجهمية. انظر: ١/٤٤٦.

(٢) في (ب): «من».

(٣) في (ب) زيادة: «له».

(٤) في (ب) زيادة: «وتعالى».

(٥) في (ب): «تعالى».

(٦) أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية إطلاق هذه الجملة وأنكر على من زادها على لفظ حديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه الذي فيه قوله ﷺ «كان الله ولم يكن قبله شيء» وفي لفظ «معه» وفي لفظ «غيره» «وكان عرشه على الماء[1] . . .»فزاد بعضهم: «وهو الآن على ما عليه كان» وهذه الزيادة لا تصح. ووصفها بأنها «زيادة الحادية: قصد بها المتكلمة المتجهمة نفي الصفات التي وصف ـ الله ـ بها نفسه من استوائه على العرش ونزوله إلى سماء الدنيا وغير ذلك، فقالوا: كان في الأزل ليس مستوياً على العرش وهو الآن على ما عليه كان فلا يكون على العرش»[2]

ولا شك أن المصنف رحمه الله بإثباته هذه الجملة لم يقصد ما قصده المتكلمة والمتجهمة من نفي الاستواء، كيف وهو الذي لم يأل جهداً في إثبات استواء الله عز وجل على عرشه وبينونته من خلقه، وإيراد الدلائل على ذلك والإنكار على المخالف.

وإنما قصد رحمه الله من إطلاق هذه الجملة: إثبات تنزيه الله عز وجل واستغنائه عن المكان الوجودي الذي هو مخلوق له، وأنه سبحانه غني عن مخلوقاته غير مفتقر إلى شيء منها.

ولا ريب أن ترك إطلاق هذه العبارة، والوقوف عند ما ورد به النص أولى وأسلم، فإن أقل ما يقال فيها إنها عبارة تحتمل حقاً وباطلاً ولم يرد أثر بإطلاقها، وما كان كذلك كان تركه أولى والله أعلم.

١ـ خـ / كتاب التوحيد / باب وكان عرشه على الماء ١٣/٤٠٣ حـ ٧٤١٨.

٢ـ بيان تلبيس الجهمية ١/٥٦٤، والفتاوى ١٨/٢٢١.

(٧) سورة طه: آية (٥، ٦).

(وإنما[1] يقول بالتحديد من يزعم أنه سبحانه بكل[2] مكان، وقد علم أن الأمكنة محدودة، فإذا[3] كان فيها بزعمهم كان محدوداً، وعندنا أنه مباين للأمكنة، ومن حلها ومن فوق[4] كل محدث. فلا تحديد[5] في قولنا)[6] وهو ظاهر لا خفاء به هـ.

---

(١) النص بين الحاصرتين اقتبسه شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرسالة في كتابه (بيان تلبيس الجهمية ١ / ٤٤٦) وقد قابلته.

(٢) في (ب) «على».

(٣) في (ب) «فان».

(٤) (من) ليست في (ب) وحذفها أظهر.

(٥) في (ب) «لذاته».

(٦) اختلف السلف في قضية الحد: وهل يقال لله سبحانه وتعالى حد أم ليس له حد وقبل أن نذكر أقوالهم في ذلك ينبغي أن نبين أولا معنى الحد في اللغة فالحد في اللغة: هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر.

وحد الشيء من غيره يحده حداً وحدده: ميزه[1].

فالحد إذا: ما يتميز به الشيء عن غيره.

والسلف مجمعون على أن الله عز وجل متميز عن خلقه بائن منهم مستو على عرشه وورد إطلاق لفظ الحد لله عز وجل بهذا المعنى عن شيخ الإسلام عبد الله ابن المبارك ت ١٨١.

فقد روى الدارمي بسنده عن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه سئل: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق العرش، فوق السماء السابعة على العرش بائن من خلقه ـ قال ـ قلت: بحد قال فبأي شيء[2]؟ ورواه عبد الله بن أحمد من عدة طرق إلى الحسن ابن شقيق وفي بعضها لفظ «بحد» وليس في بعضها ذكر ذلك[3].

١ ـ ابن منظور: لسان العزب: ٣ / ١٤٠.

٢ ـ لرد على الجهمية ٥.

٣ ـ السنة ٧، ٣٥.

وروى الخلال بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن قول ابن المبارك هذا قال: قد بلغني ذلك عنه وأعجبه. وفي رواية أخرى قال: هكذا على العرش استوى بحد، قال: فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد؟ قال لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع «إليه يصعد الكلم الطيب» «أأمنتم من في السماء» . . . وهو على العرش وعلمه بكل مكان.

وكذلك روى عن ابن راهوية قال الخلال: أخبرنا حرب بن إسماعيل قال قلت لإسحاق ـ يعني ابن راهوية ـ على العرش بحد؟ قال نعم بحد ـ وذكر قول ابن المبارك[1].

والذي دعى هؤلاء الأئمة لإطلاق لفظ الحد: هو أن الجهمية لما قالوا إن الخالق في كل مكان وأنه غير مباين لخلقه ولا متميز عنهم بين هؤلاء الأئمة أن الرب سبحانه على عرشه مباين لخلقه وذكروا الحد لأن الجهمية كانوا يقولون ليس له حد وما لا حد له لا يباين المخلوقات ولا يكون فوق العالم[2]، ومنع بعض السلف من إطلاق الحد عليه سبحانه وتعالى.

وهو قول: الخطابي: الذي يرى أنه لفظ لم يرد في الكتاب ولا في السنة فلا ينبغي إطلاقه في حق الله لأن صفات الله إنما تؤخذ عن الله وعن رسول الله ﷺ، واجيب بأن الذين أثبتوا الحد لم يثبتوه صفة لله.

وممن منع منه: القاضي أبو يعلى في سابق قوليه وقد رجع عنه وقال بإطلاقه وروى الخلال عن الإمام أحمد أنه قال: «نحن نؤمن بالله تعالى على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف ويحده أحد فصفات الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية . .»[3]. =

= فقد نفى الإمام أحمد الحد في هذه الرواية، وأثبته في الرواية المتقدمة وأحسن ما قيل في الجمع بين الروايتين: إن إطلاق الحد يحمل على معنى أنه سبحانه: خارج العالم متميز عن خلقه، وأنه سبحانه على صفة يبين بها من غيره ويتميز.

وتحمل رواية المنع: على الحد الذي بمعنى الصفة وأن خلقه لا يحدونه ولا يصفونه إلا بما وصف به نفسه ولا يدركون كنه وكيفية صفاته، كما في رواية عن أحمد «له حد لا نعلمه».

أما الحد الذي نفاه الحافظ السجزي فهو الذي بمعنى الحصر فهو رحمه الله ينفي عن الله سبحانه وتعالى أن يكون محدوداً بشيء من الأمكنة لا تحده ولا ـ تحصره لأنه سبحانه مباين لها، ولأنها محدثة والله سبحانه فوق المحدثات.

أما الحد الذي أثبته ابن المبارك والإمام أحمد وغيرهما فهو الحد الذي بمعنى التمييز والمباينة للخلق. والإمام السجزي لا ينازع فيه بهذا المعنى. فهو رحمه الله موافق للإمام أحمد وسائر السلف في إثبات علو الله على خلقه ومباينته وتميزه عن سائر مخلوقاته.

والخلاف إنما هو في إطلاق لفظ الحد ولكل وجهة والاتفاق بينهم حاصل على التنزيه وإثبات العلو ومباينته سبحانه للمخلوقات. والله تعالى أعلم

١ ـ نقلاً عن ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٤٢٨-٤٢٩.

٢ ـ انظر: المصدر السابق ١/٤٤٣.

٣ـ نقلا عن ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٤٣٠.

الفصل الخامس

الفصل الخامس
في
بيان أن فرق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها

وأما موافقتهم للمعتزلة: فإن المعتزلة قالت: / لاتجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، (٢٢-ب) وأنه ليس بمرئي[١].

وقال الأشعري: هو مرئي ولا يرى بالأبصار عن مقابلة[٢]. فأظهر خلافهم وهو موافق لهم.

وقالت المعتزلة: لا يجوز أن توصف ذات الله بالكلام[٣]، ولا كلام إلا ما هو حرف وصوت[٤].

وقال الأشعري: [يجب وصف ذاته سبحانه بالكلام وليس ذلك بحرف ولا

---

(١) وانظر لتحرير مذهبهم في ذلك: (شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٢٣٢) و(المقالات: للأشعري ٢٣٨/١).

(٢) نقل الشهرستاني عنه أنه كان يقول: لا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ومكان وصورة ومقابلة واتصال شعاع، أو على سبيل انطباع فإن كل ذلك مستحيل ثم قال: ـ وله في ماهية الرؤية قولان: أحدهما: أنه علم مخصوص. . . . والثاني أنه إدراك وراء العلم. . » انظر: (الشهرستاني: الملل والنحل ١/١٠٠) و(نهاية الاقدام ٣٥٦)

والذي في كتب الأشعري التي اطلعت عليها: إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار، إذ يقول في كتاب الإبانة ص ٢٥: وندين بأن الله تعالى يرى في الآخرة بالأبصار كما يرى القمر ليلة البدر يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ «ثم عقد بابا في إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة ص ٣٥.

وقال في رسائله لأهل الثغر: (وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما صرح به تعالى في قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة**﴾وقد بين ذلك النبي ﷺ ورفع كل أشكال فيه بقوله للمؤمنين: «ترون ربكم عياناً»، وقوله: «ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته» فبين أن رؤيته تعالى بأعين الوجوه أ. هـ

(لوحة ١٤٨ مخطوط مصور بمكتبة الدراسات تحت رقم ٤٧ عقائد).

ويحمل ما ذكره المؤلف وما نقله الشهرستاني عنه على ما كان عليه قبل أن يرجع إلى مذهب السلف، ومذهب السلف أن الرؤية لا تكون إلا عن مقابلة، وعند سائر عقلاء الأمم لابد أن يكون المرئي مقابلاً للرائي، والنقل دل على أن المؤمنين يرون ربهم من فوقهم كما قال ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم. . . »

انظر: (مختصر الصواعق لأبن القيم ١/ ٢٨٠-٢٨١) والحديث أخرجه (ابن ماجه: المقدمة / باب ما أنكرت الجهمية ١/ ٦٥ حـ ١٨٤).

(٣) لأن مذهب المعتزلة أن الكلام ليس من صفات ذاته تعالى ولكنه صفة فعلية فيقولون إن الله متكلم بمعنى أنه خلق الكلام: يقول القاضي عبد الجبار: «أما مذهبنا في ذلك فهو أن القرآن كلام الله ووحيه وهو مخلوق محدث». (شرح الأصول الخمسة ٥٢٨).

(٤) انظر المصدر السابق ٥٢٨ حيث يقول «ونذكر حقيقة الكلام وأنه الحروف المنظومة والأصوات المقطعة».

صوت][1] فنفى ما نفته المعتزلة وأثبت ما لا يعقل، فهو مظهر خلافهم موافق لهم في الأصل.

وأنكرت حديث المعراج.

وقال الأشعري: إنه ثابت[2]، ثم قال: [الله لا يجوز أن يوصف أنه فوق][3] فكذب بما في حديث المعراج، فصار موافقا لهم مع (إظهاره)[4] الخلاف.

وقالت المعتزلة: السور والآي مخلوقة، وهي قرآن معجز[5].

وقال الأشعري: [القرآن كلام الله سبحانه والسور والآي ليست بكلام الله سبحانه / وإنما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة][6]. (٢٣ - أ)

فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنها ليست قرآن ولا كلام الله سبحانه.

فإن زعموا أنهم يقرون بأنها قرآن. قيل لهم: إنما يقرون بذلك على وجه المجاز،

---

(١) تقدم الكلام على ذلك. انظر: ص ٨٤ حاشية (٩).

(٢) انظر الإبانة ص ٣١ حيث يقول: «ونصدق بحديث المعراج».

(٣) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتبه ولعل هذا قوله قبل أن ينتقل إلى مذهب السلف. فالثابت عنه إثباته الفوقية لله جل وعلا، وأنه سبحانه مستوى على عرشه. يقول في الإبانة ص ٩٣ بعد استدلاله بحديث الجارية: «وهذا يدل على أن الله عز وجل على عرشه فوق السماء» ويقول في رسائله إلى أهل الثغر «وأنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه» وقد دل على ذلك بقوله: «أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض». . . إلى أن قال ـ وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر لأنه عز وجل لم يزل مستوليا على كل شيء» ورقة ١٤٧ مخطوط بمكتبة الدراسات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٧ عقائد.

والقول بنفي الفوقية هو ما تبناه متأخروا الأشاعرة، أمثال الرازي في تأسيس التقديس ص ٤ إذ يقول: «اعلم أنا ندعي وجود موجود لا يمكن أن يشار إليه بالحس أنه ههنا أو هناك».

وأبي حامد الغزالي: إذ يقول: «ندعي انه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست. . ثم قال فالجهات ست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين وشمال» انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٤.

(٤) في الأصل (اظهارهم) وهو تحريف.

(٥) انظر: (شرح الأصول الخمسة ص ٥٢٨ حيث زعم أن هذا القرآن كلام الله مخلوق وأنه هذا الذي يتلى ويسمع. ثم يقرر في ص ٥٨٦-٥٨٧ أن القرآن معجز وأن التحدي واقع بهذه الآيات المسموعة.

(٦) ليس هذا في شيء من كتب الأشعري التي بين يدي الناس اليوم كالإبانة والمقالات واللمع ورسائل أهل الثغر، بل نراه يقرر في هذه الكتب أنه لا يجوز أن يقال شيء من القرآن مخلوق لأن القرآن كله بكماله غير مخلوق وأنكر على من قال لفظي بالقرآن مخلوق.

انظر مثلاً: (الإبانة: ص ١٠١)

ولعل ما ذكره المصنف عنه مما كان يقول به قبل رجوعه إلى مذهب أهل السنة، وهو ما عليه المنتسبون إليه، ويحكون عنه أنه كان يقول: «وكلامه واحد هو أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد، وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه لا إلى عدد في نفس الكلام، والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي، والدلالة مخلوقة محدثة، والمدلول قديم أزلي. . .» انظر: (الملل والنحل ١/٩٦)

وهذا مخالف كما ترى لقول الأشعري الذي انتهى إليه آخر الأمر في (الإبانة وغيرها) «أنه لا يجوز أن يقال شيء من القرآن مخلوق».

فإن من مذهبهم أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقه، والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك لم يخاطب.

وإذا كانت حروفاً مخلوقة لم يجز أن يكون قرآناً غير مخلوق.

وقالت المعتزلة: الزنا والسرقة، وأخذ أموال الناس بغير حق، وما شاكل ذلك حرام وهو قبيح في العقل قبل التحريم[١].

وقال الأشعري: العقل لا يقتضي حسن شيء ولا قبحه، وإنما عرف القبيح والحسن بالسمع ولولا السمع ما عرف قبح شيء ولا حسنه[٢].

ثم زعم أن معرفة الله سبحانه واجبة في العقل قبل ورود السمع، وأن تارك النظر فيها مع / التمكن منه مستحق للعقوبة[٣]. (٢٣ - ب)

والنص[٤] إنما دل على ترك عقوبته لا على أنه مستحق لها.

---

(١) ذلك أن من مذهبهم: «أن الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك بالعقل» انظر: (الشهرستاني: الملل والنحل ١/٤٥).

(٢) ليس ذلك في شيء من كتبه المعروفة، لكن نقل نحوه عنه: الشهرستاني. انظر: (الملل ١/١٠١) وهو قول الأشاعرة بعده: كالجويني في: (الإرشاد ٢٥٨) و(الشهرستاني في نهاية الاقدام ٣٧٠).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اختلاف الناس في هذه المسألة، وأشار إلى كلام السجزي هنا. ويحسن أن أورد كلامه فإنه أحسن من تكلم في هذه المسألة ولخص مقاصدها تلخيصاً حسناً. فقال رحمه الله:

لكن تنازعوا ـ أهل السنة ـ في مسألتين: أحدهما: أن العباد هل يعلمون بعقولهم حسن بعض الأفعال، ويعلمون أن الله متصف بفعله، ويعلمون قبح بعض الأفعال ويعلمون أن الله منزه عنه؟ على قولين معروفين:

أحدهما: أن العقل لا يعلم به حسن فعل ولا قبحه، أما في حق الله تعالى فلأن القبيح منه ممتنع لذاته، وأما في حق العباد فلأن الحسن والقبح لا يثبت إلا بالشرع. وهذا قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، وهؤلاء لا ينازعون في الحسن والقبيح إذا فسر بمعنى الملائم والمنافي أنه قد يعلم بالعقل، وكذلك لا ينازعون ـ أو لا ينازع أكثرهم أو كثير منهم ـ في أنه إذا عنى به كون الشيء صفة كمال أو نقص أنه يعلم بالعقل.

والقول الثاني: أن العقل قد يعلم به حسن كثير من الأفعال وقبحها في حق الله تعالى وحق عباده، وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرامية وغيرهم من الطوائف، وهو قول جمهور الحنفية، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد كأبي بكر الأبهري، وغيره من أصحاب مالك وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب الكلوذاني من أصحاب أحمد، وذكر أن هذا القول قول أكثر أهل العلم، وهو قول أبي علي عن أبي هريرة وأبي بكر القفال وغيرهما من أصحاب الشافعي، وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث.

وعدوا القول الأول من أقوال أهل البدع، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة في السنة وذكره صاحبه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في شرح قصيدته المعروفة في السنة.

قال ـ وفي المسألة قول ثالث اختاره الرازي في آخر مصنفاته وهو القول بالتحسين والتقبيح العقليين في أفعال العباد دون أفعال الله)أ. هـ (منهاج السنة ١/٣١٦-٣١٧).

(٣) سيأتي الكلام على هذه المسألة في الفصل التاسع. انظر: ص ١٩٨.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿**وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾.

فإن قال: إن معرفة الله وجبت ولم يعلم حسنها واستحق تارك النظر فيها اللوم. كان متلاعباً.

وإن قال: إنها حسنة. فقد أقر بأن العقل يقتضي معرفة الحسن والقبيح. وإنما ضاق به النفس لما قالت له المعتزلة: الظلم قبيح في العقل، وإذا أراد (الله)[1] شيئاً ثم عذب عليه كان ظلماً. فركب الطريقة الشنعاء في أن لا حسن في العقل ولا قبيح.

وكان الأمر (أيسر)[2] في رد ما قالوه من هذا، لأن موضوع اسم الظلم: لوضع الشيء في غير موضعه، وأخذ ما ليس للآخذ أخذه[3] والله خالق الأشياء ومالكها، ومدبرها وليس لأحد أن يعترض عليه فيما يصنع فيها، ولا يضع الشيء إلا فيما يجعله موضعاً له، ولا يأخذ شيئاً إلا وهو أولى به، ولا يتصور معنى الظلم في أفعاله. وقد قال الله سبحانه: ﴿**لا يسأل عما يفعل / وهم يسألون**﴾[4]. (٢٤-أ)

ولقد (حكى محمد بن عبد الله المالكي المغربي[5])[6] وكان فقيهاً صالحاً عن الشيخ أبي سعيد البرقي[7] وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة[8] عن أستاذه خلف المعلم[9] وكان من فقهاء المالكيين «أيضاً أنه»[10] قال أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع وثبت على الأصول.

---

(١) لفظ الجلالة ليس في الأصل.

(٢) في الأصل (اليسر).

(٣) وانظر: (لسان العرب ١٢/٣٧٣) مادة: (ظلم).

(٤) سورة الانبياء: آية (٢٣).

(٥) في النص الوارد في درء التعارض (المغربي المالكي ٧/٢٣٦).

(٦، ٧) لم أجد لهما ترجمة.

(٨) برقة: «بفتح الباء وسكون الراء وفتح القاف» اسم صقع كبير يشتمل على مدن وقرى بين الاسكندرية وإفريقية. انظر: (معجم البلدان: للحموي ١/٣٨٨).

(٩) وهو: أبو سعيد: خلف بن عمر، وقيل اسمه: عثمان بن عمر، وقيل عثمان بن خلف، المعروف بابن أخي هشام الخياط، من أهل القيروان، وكان شيخ الفقهاء، وإمام أهل زمانه في الفقه والورع، وكان يعرف بمعلم الفقهاء، لم يكن في وقته أحفظ منه، اختلط علم الحلال والحرام بلحمه ودمه وما اختلف الناس فيه، وما اتفقوا عليه، عالماً بنوازل الأحكام حافظاً بارعاً فراجاً للكروب مع تواضع، ورقة قلب وسرعة دمعة ونية خالصة. كان مولده سنة ٢٩٩، وقيل ٢٩٧، وتوفي سنة ٣٧١ وقيل ٣٧٣هـ. انظر ترجمته في: (الديباج المذهب ١/٣٤٧) و(ترتيب المدارك ٢/٤٨٨-٤٩١).

(١٠) عبارة (أيضاً أنه) ليست في درء التعارض.

وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره(*).

ففي هذا القدر كفاية، ولعل غير هذه الرسالة يأتي على شرح موافقته لهم فيقفوا عليه إن شاء الله تعالى.

(*) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الجملة من كلام المؤلف ـ (من قوله: (حكى . . . إلى قوله: (وغوره) في كتابه درء تعارض العقل والنقل ٢٣٦/٧ وقال: ذكره السجزي في الإبانة. وهو بنصه في هذه الرسالة، ولعل المصنف ذكره في الكتابين وقد أشرت إلى ذلك في الدراسة.

ثم علق ابن تيمية على قول المعلم: (فرجع عن الفروع وثبت على الأصول). بقوله: (قلت: ليس مراده بالأصول ما أظهروه من مخالفة السنة، فإن الأشعري مخالف لهم فيما أظهروه من مخالفة السنة كمسألة الرؤية والقرآن والصفات، ولكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة مثل هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث العالم وإثبات الصانع، فإن هذا أصل أصولهم كما قد بينا كلام أبي الحسين البصري وغيره في ذلك، وأن الأصل الذي بنت عليه المعتزلة كلامها في أصول الدين، هو هذا الأصل الذي ذكره الأشعري، لكنه مخالف لهم في كثير من لوازم ذلك وفروعه، وجاء كثير من أصحابه المتأخرين كأتباع صاحب «الإرشاد» فوافقوا المعتزلة على موجبها، وخالفوا شيخهم أبا الحسن وأئمة أصحابه، فنفوا الصفات الخبرية ونفوا العلو، وفسروا الرؤية بمزيد علم، لا ينازعهم فيه المعتزلة، وقالوا: ليس بيننا وبين المعتزلة خلاف في المعنى، وإنما خلافهم مع المجسمة.

وكذلك قالوا في القرآن: إن القرآن الذي قالت المعتزلة إنه مخلوق، نحن نوافقهم على خلقه، ولكن ندعي ثبوت معنى آخر وأنه واحد قديم. قال ـ والمعتزلة تنكر هذا بالكلية، وصارت المعتزلة والفلاسفة مع سائر جمهور العقلاء يشنعون عليهم بمخالفتهم لصريح العقل، ومكابرتهم للضروريات ا هـ.

الفصل السادس

الفصل السادس

في

إيراد الحجة على أن الكلام لن يُعرَّى عن حرف وصوت البتة، وأن ما عُرِّي عنهما لم يكن كلاما في الحقيقة وإن سمي في وقت بذلك تجوزا واتساعاً وتحقيق جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق وبيان قول السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما

ينبغي: أن ينظر في كتب من درج، وأخبار من سلف، هل قال أحد منهم: إن الحروف المتسقة التي يتأتى[1] سماعها وفهمها ليست بكلام الله سبحانه على الحقيقة؟ وأن الكلام غيرها ومخالف لها، وأنه معنى لا يدرى ماهو غير محتمل شرحاً وتفسيراً؟ فإن جاء ذلك عن أحد من الأوائل والسلف، وأهل النحل قبل مخالفينا الكلابية والأشعرية / (٢٤-ب) عذروا في موافقتهم إياه.

وإن لم يرد ذلك عمن سلف من القرون[2] والأمم ولا نطق به كتاب منزل ولا فاه به نبي مرسل ولا اقتضاه عقل، علم جهل مخالفينا وإبداعهم[3] ولن يقدر أحد (في)[4] علمي على إيراد ذلك عن الأوائل ولا اتخاذه إيانا[5] في أثر أو عقل.

وكل ما يتعلق به مخالفونا في هذا الفصل فمن المجاز، أو بنيات الطرق، والعقل والسمع معا يؤيدان ما نقوله، وبه ينطق الكتاب والأثر، وثبت العرف به.

فأما تعلقهم ببيت الأخطل[6] فإن معنى قوله: إن البيان من الفؤاد[7]. . .

هو: أن المرء إنما يروي في نفسه أولا ما يريد أن يتكلم به، فالموجب للبيان هو الذي انطوى عليه القلب[8] وحقيقة الكلام هو النطق به المسموع لا غير.

---

(١) في الأصل (ياتى).

(٢) في الأصل (القران) وهو تحريف.

(٣) أي ابتداعهم: يقال: أبدع الرجل وابتدع: إذا ـ أتى ببدعة ويقال: أبدعت الشي إذا اخترعته على غير مثال سابق. انظر: (تاج العروس مادة (بدع) ٥/٢٧١) و(الصحاح: للجوهري: ١١٨٢/٣).

(٤) (في) ليست في الأصل، زدتها لاقتضاء السياق.

(٥) هكذا في الأصل والكلام غير مستقيم ويحتمل أن يكون صوابها هكذا: (ولا اتخاذهم إياه دينا في أثر أو عقل). والله أعلم.

(٦) تقدم التعريف به.

(٧) تقدم البيت بتمامه مع تخريجه. انظر: ص ٨٢.

(٨) وهو المعنى.

والذي قاله الأخطل إنما يكون في أوقات مخصوصة لآحاد من الناس. والغالب من أحوالهم الكلام على الهاجس[1] بما لم يرددوه في أنفسهم ولم يهموا به.

ولو كان حقيقة الكلام ما يتعلق بالفؤاد دون النطق لكان كل ذي فؤاد ناطقاً متكلماً في حال سكوته، ووجود الآفة به، كالأخرس[2] والطفل والنائم.

ولا خلاف بين العقلاء في أن الطفل / الرضيع أول (ما)[3] يولد غير متكلم، وأن الأخرس والساكت ليسا بمتكلمين، وكذلك النائم في الغالب[4]. (٢٥-أ)

وقد دل القرآن على أن القرآن هو النطق، وذلك قوله سبحانه: **﴿وإذا قريء القرءآن فاستمعوا له وانصتوا﴾**[5]

والإنصات عند العرب ترك النطق[6]، وقال النبي ﷺ: (رحم الله (من)[7] تكلم فغنم، أو سكت فسلم)[8].

فعلم بذلك أن السكوت والكلام لا يجتمعان في الوقت الواحد، في محل واحد.

---

(١) الهاجس: الخاطر: والهجس: «ما وقع في خلدك تقول هجس في قلبي هم وأمر». انظر: (لسان العرب ٦/٢٤٦).

(٢) في الأصل (كالخرس).

(٣) (ما) ليست في الأصل.

(٤) احترز بقوله في الغالب عما قد يقع من النائم من الكلام في الأحلام والرؤى أحياناً.

(٥) سورة الأعراف آية (٢٠٤).

(٦) قال الراغب: والإنصات: هو الاستماع مع ترك الكلام. (المفردات ٢٨٩) والإنصات: هو السكوت والاستماع للحديث. انظر: (تاج العروس ١/٥٩١) ولسان العرب (٢/٩٩)

والسكوت: خلاف النطق، وقيل هو ترك الكلام مع القدرة عليه انظر: (تاج العروس أيضاً ١/٥٥٣).

(٧) (من) في الأصل بالهامش وعليها إشارة تضبيب، ولم أقف على هذه اللفظة إلا عند ابن المبارك في لفظ أشار إليه المحقق في الحاشية انظر: الزهد ١٢٨ حاشية ٣.

(٨) الحديث روي بألفاظ مختلفة ففي بعضها «رحم الله امرءاً تكلم فغنم أو سكت فسلم» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن الحسن مرسلاً، وفي بعضها «رحم الله عبداً قال فغنم أو سكت فسلم»

أخرجه أبو الشيخ عن أبي أمامة، وفي بعضها: «رحم الله عبداً قال فغنم أو سكت عن سوء فسلم» أخرجه ابن المبارك عن خالد بن أبي عمران مرسلاً انظر السيوطي: الجامع الصغير ٢/٢٣، وابن المبارك الزهد ١٢٨. وللحديث طرق أخرى عند البغوي من حديث كامل بن طلحة (٣/٢) والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٤٧) من طريقين عن الحسن مرسلاً ومرفوعاً. أشار إلى ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقال: بعد أن ذكر من خرج الحديث: «فالحديث عندي حسن بمجموع هذه الطرق والله أعلم» انظر: الصحيحة ٢/٥٣٥ ح ٨٥٥

وأخرج نحوه الطبراني بلفظ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمرا فليتكلم بحق أو ليسكت» من حديث أبي هريرة من طريق الجعفي عن زائدة بن قدامة عن ميسرة الأشجعي، قال: لم يروه عن ميسرة إلا زائدة، تفرد به عن الجعفي (المعجم الصغير ١/٢٦٢).

ولا خلاف بين صدور علماء المسلمين (في أن)[1] من قال في نفسه: عبدي حر من غير أن ينطق بذلك، لم يعتق عبده.

ولو قال: عبدي حر نطقا ثم قال: لم أنو بها قلت عتقه. حكم بعتق العبد ولم يلتفت إلى نيته.

ولو قال إنسان في نفسه: أم فلان زانية أو فلان زان ولم ينطق بذلك لم يلزمه حد القذف، وإن نطق بذلك وقال: ما في نفسي شيء مما قلته. حُدّ، ولم يلتفت إلى ما في نفسه[2].

وغير جائز عند ذوي التحصيل تعلق الأحكام بالمجاز دون الحقيقة / فيها. (٢٥-ب)

فلما وجدنا أحكام الشريعة المتعلقة بالكلام منوطة بالنطق الذي هو حرف وصوت، دون ما في النفس، علمنا أن حقيقة الكلام هي الحرف والصوت.

ولو حلف امرء أنه لا يتكلم ساعة من النهار، فأقام في تلك الساعة يحدث نفسه بأشياء، ولا ينطق بها، كان بارا غير حانث، ولو كان الكلام هو ما في النفس حنث في أول ما يحدث به نفسه[3].

فإن قيل: الأيمان إنما تعلق بالعرف فلذلك لم يحنث إذا لم ينطق.

---

(١) في الأصل (بأن) والسياق يقتضي ما أثبت.

(٢) ذلك لأن الشارع علق المؤاخذة في الأحكام على ما يتكلم وينطق الإنسان به دون ما يجول في نفسه، من الحديث والوساوس، كما في قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به» وسيورد المؤلف نص الحديث قريباً.

وقد نقل الخطابي الإجماع على معنى ذلك حيث قال: وأجمعوا على أنه لو عزم على الظهار لم يلزمه حتى يلفظ به، ـ قال: وهو بمعنى الطلاق وكذلك لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً، ولو حدث نفسه في الصلاة لم يكن عليه إعادة، وقد حرم الله تعالى الكلام في الصلاة، فلو كان حديث النفس بمعنى الكلام لكانت صلاته تبطل. انظر: (معالم السنن: ٣/١٣٥)

وقال ابن قدامة المقدسي ـ في مسألة العتق: ويحصل العتق بالقول والملك والاستيلاد ـ ثم قال ولا يحصل بالنية المجردة، لأنه إزالة ملك فلا يحصل بالنية المجردة كسائر الإزالة ـ وقال: : «ولو قال: عبدي حر نطقاً ثم قال لم أنو بها قلت عتقه حكم بعتق العبد ولم يلتفت إلى نيته» (المغنى: ١٠/٢٩٣-٢٩٤).

(٣) حكى ابن قدامة إجماع الفقهاء على ذلك فقال: «واتفق العلماء بأجمعهم على أن من حلف لا يكلم فحدث نفسه بشيء دون أن يتطق بلسانه لم يحنث ولو نطق حنث». انظر: (روضة الناظر ٩٨)

ويشهد لذلك قضية الكلام في الصلاة فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» وقد اتفق العلماء على أن المصلي إذا تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها بطلت صلاته، واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعلم اتفاق المسلمين على ان هذا ليس بكلام. انظر: (شرح الطحاوية: ١٩٩) و(الايمان لأبن تيمية: ١٢٧).

قيل: هذا أعظم الحجج عليكم لأنكم الجئتم إلى إقرار بأن عرف الناس كافة، هو: أن حقيقة الكلام هي النطق الذي لا يعرى عن حرف وصوت، دون ما في النفس.

ولو كان الكلام من الفؤاد على ما زعموا لم يجز أن يوصف الله سبحانه بالكلام أصلاً لأنه ليس بذى فؤاد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[1].

والأخطل / نصراني/[2] إسلامي[3] وهو ومن تقدمه من شعراء الجاهلية، إنما نحتج بقولهم في موضوعات لغة العرب. (٢٦-أ)

ومعرفة الكلام ما هو؟ مما يشترك فيه العرب وسائر الناس ولا يحتج فيه ببيت نادر مع ظهور فساده[4].

وأما احتجاجهم بقول الله سبحانه: **﴿ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول﴾**[5] فنقلت عليهم لأن القول لما كان في الحقيقة هو الحروف المتسقة[6] المسموعة، والذي من المنافقين بخلاف ذلك بين الله سبحانه أنهم قالوه في أنفسهم.

ونحن لا ننكر تجويز العرب وسائر العقلاء أن يقال: قلت في نفسي، وحدثت نفسي، وإنما نقول: إن ذلك تجوز واتساع وليس بحقيقة الكلام لما ذكرنا أولا من تعلق الأحكام بما هو حروف دون ما في النفس[7].

---

(١) منهج السلف في باب اسماء الله وصفاته «أن لا يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ» فلا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلا بما ورد به النص ولم يرد نص بأنه ذو فؤاد ولا أنه ليس بذي فؤاد، فلا يثبت ولا ينفي لعدم ورود النص. والله أعلم.

(٢) تقدم نقل ذلك في ترجمته، كما تقدم بيان ضلال النصارى في مسألة كلام الله انظر: ص٨٣.

(٣) هذه الكلمة لم يتضح لي مناسبتها للسياق، والمعنى بدونها واضح والكلام تام. وقد يكون في الكلام سقط وتقدير الكلام (والأخطل نصراني وليس بإسلامي) أي شاعر نصراني وليس بمسلم.

(٤) لشيخ الإسلام ابن تيمية كلام حسن في هذا المعنى يؤيد ما ذهب إليه المؤلف يقول رحمه الله: (. . . ثم يقال: مسمى الكلام والقول ونحوهما ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة وعرفوا معناه في لغتهم كما عرفوا مسمى الرأس، واليد، والرجل.

وأيضاً فالناطقون باللغة يحتج باستعمالهم للألفاظ في معانيها لا بما يذكرونه من الحدود فإن أهل اللغة الناطقين لا يقول أحد منهم إن الرأس كذا واليد كذا، والكلام كذا، واللون كذا بل ينطقون بهذه الألفاظ دالة على معانيها فتعرف لغتهم من استعمالهم.

فعلم أن الأخطل لم يرد أنْ يذكر مسمى الكلام ولا أحد من الشعراء يقصد ذلك البتة وإنما أراد ـ إن كان قال ذلك ـ ما فسره به المفسرون للشعر. أي: أصل الكلام من الفؤاد، وهو المعنى. . .» انظر الإيمان (١٣٢/١٣٣).

(٥) في الأصل الآية هكذا: (ويقولون في أنفسهم ما ليس لهم علم) وهو خطأ من الناسخ فليس في المصحف آية بهذا النص، وصواب الآية ما أثبت في الأصل وهي في سورة (المجادلة آية ١٨).

(٦) في الأصل المشتقة وهو خطأ من الناسخ لأن الحروف ليست من المشتقات.

(٧) تقدم ذلك في أول هذا الفصل. انظر: ص٤٧.

وأما تعلقهم بقوله جل جلاله: ﴿فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها / لهم قال أنتم شر مكانا﴾[1] فمثل الأول والقول في النفس مجاز وإنما سمي بذلك لأنه يصير في ثاني الحال قولا، والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان قريباً منه أو كان منه بسبب[2]. (٢٦-ب)

وقد ذكرنا قول الأوائل والعرب قبل هذا[3] وأن الكلام هو الحروف المتسقة[4] والأصوات المقطعة والاسم والفعل والحرف الجاي لمعنى. وقد (نهى النبي ﷺ عن صوم الصمت)[5].

وإذا كان الصامت متكلما في حال صمته فلا معنى للنهي.

ومن قول الحكماء: [لئن كان الكلام من فضة فإن السكوت من ذهب][6].

ففضل السكوت على الكلام لاقتران السلامة به. فإن النبي ﷺ قال: (من صمت نجا)[7].

---

(١) سورة يوسف: آية ٧٧.

(٢) قال الثعالبي «العرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب كتسميتهم المطر بالسماء لأنه منها ينزل وفي القرآن: «يرسل السماء عليكم مدراراً» أي المطر، وكما قال جل اسمه: «إني أراني أعصر خمراً» أي عنباً ولا خفاء بمناسبتها...» انظر: (فقه اللغة وسر العربية: ٤٨٤-٤٨٥).

(٣) انظر: مقدمة المؤلف ص٨١.

(٤) في الأصل المشتقة وهو خطأ.

(٥) د / الوصايا / باب ما جاء متى ينقطع اليتم ٣/٢٩٣ ح ٢٨٧٣ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولفظه «حفظت عن رسول الله ﷺ «لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل»

وقال المنذري: في إسناده يحيى بن محمد المدني الجاري. قال الخطابي: يتكلمون فيه. وقال ابن حبان يجب التنكب عما انفرد به من الروايات. وذكر العقيلي هذا الحديث. وذكر أن هذا الحديث لا يتابع عليه يحيى الجاري... قال - وقد روي هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء يثبت. أ. هـ (مختصر سنن أبي داود ٤/١٥٢-١٥٣) وقال ابن حجر في ترجمة يحيى الجاري: إنه «صدوق يخطيء» انظر: (التقريب ٢/٣٥٧) على أن الإمام السيوطي أشار إلى أن الحديث حسن (الجامع الصغير ٢/٢٠٤) وقال الشيخ الألباني: صحيح. انظر: (صحيح الجامع الصغير ٦/٢١٣).

(٦) روي ذلك من كلام لقمان الحكيم: انظر: ابن عاصم: الزهد ص ٢٢، وابن أبي الدنيا: الصمت وآداب اللسان ٦١٤ حـ ٧٤١

ورواه ابن أبي الدنيا من كلام سليمان بن داود عليهما السلام. انظر: ص ٢١٦ حـ ٤٧ المرجع السابق.

(٧) . ت: صفة القيامة / باب رقم ٥٠ جـ ٤ / ٦٦٠ حـ ٢٥٠١ من حديث عبد الله بن عمرو. قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة...»

. دي: رقائق / باب في الصمت ٢/٢٩٩ من طريق ابن لهيعة من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً

. حم: ٢/١٥٩، ١٧٧

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بعد أن ساق قول الترمذي السابق: «قلت يعني أنه ضعيف لسوء حفظ ابن لهيعة الذي عرف به، لكن رواه عنه بعض العبادلة الذين حديثهم عنه صحيح عند المحققين من أهل العلم منهم عبد الله بن =

والشاعر قال:

ما إن ندمت على سكوت مرة فلقد ندمت على الكلام مرارا[1]

والـذي يقـول في نفسه من غير أن ينطق به ساكت عند الخلق كافة. ولا يقع التفاضل بينه وبين السكوت وإنما يقع / ذلك بين النطق بالحروف والأصوات والسكوت عنه. (٢٧ ـ أ)

وقال عمر[2] بن الخطاب رضي الله عنه في حديث السقيفة[3]: [وكنت زورت في نفسي مقالة أردت أن أقوم بها بين يدي أبي بكر][4] فبين أنه لم يقم بها في حال تزوره.

والتزوير[5] في هذا الموضع هو: أن يروي المرء في نفسه أولا ما يجب أن يتكلم به ويصلحـه، ويتـأمل إن قيل به، حتى يتصور كالمقول ثم ينطق به. وهذا شأن ذوي التحصيل خيفة منهم على[*] وقوع الزلل مع العجلة.

= المبارك فقال في كتاب الزهد (ق ١٧٢/١ كواكب ٥٧٥ ورقمه ٣٨٥) طبع الهند[1] انبأنا عبد الله بن لهيعة به، ومنهم عبد الله ابن وهب فرواه في الجامع ٤٩، وأخرجه ابن شاهين في الترغيب (ق ١٠٧/١) من طريق ابن وهب عنه به، لكنه قرن معه عمرو ابن الحارث، وهو ثقة. ولعل الطبراني أخرجه من هذه الطريق فقد قال المنذري (٤/٩) رواه الترمذي وقال غريب والطبراني رواته ثقات، ونقل المناوي عن الزين العراقي أنه قال: «سند الترمذي ضعيف وهو عند الطبراني بسند جيد[2]» أ. هـ (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٢/٢ حـ ٥٣٦).

١ ـ انظر: كتاب الزهد / باب حفظ اللسان ص ١٣٠. بتحقيق الأعظمي.

٢ ـ فيض القدير ١٧١/٦.

(١) لم أجد تخريج هذا البيت. وقد ذكره ابن حبان البستي مع بيت قبله وبيتين بعده ولم يعزها لأحد. فقال: ولقد أحسن الذي يقول:

إن كان يعجبك السكوت فإنه قد كان يعجب قبلك الأخيارا
ولئن ندمت على سكوت مرة فلقد ندمت على الكلام مرارا
إن السكوت سلامة ولربما زرع الكلام عداوة وضرارا
وإذا تقرب خاسر من خاسر زادا بذلك خسارة وتبارا

(روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص ٤٥).

(٢) في الأصل (بن عمر) ومضروب على كلمة (بن).

(٣) أي سقيفة بني ساعدة.

(٤) . خـ: كتاب الحدود / باب رجم الحبلى من الزنا ١٤٤/١٢ حـ٦٨٣٠ من حديث عبد الله بن عباس. وفيه: «وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر».

. حم: ٥٦/١. بلفظ البخاري.

(٥) قال الأصمعي: «التزوير تهيئة الكلام وتقديره، والإنسان يزور كلاماً، وهو أن يقومه ويتقنه قبل أن يتكلم به». انظر: (لسان العرب ٣٣٧/٤).

(*) كذا بالأصل ولعل الأصوب (من).

وقال النبي ﷺ: (إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به)[1].

وهو حديث صحيح مشهور، وقد تلقته الأمة بالقبول وعلقوا به كثيراً من الأحكام.

وقد أخرج النبي ﷺ حديث النفس عن أن / يكون كلاما في الحقيقة بقوله: (ما لم تتكلم به)[2] فبين أن من تحدث (في)[3] نفسه بالشيء غير متكلم به في تلك الحالة وغير مؤاخذ بما كان منه. (٢٧-ب)

وقال اليزيدي[4] في كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه من لغات العرب»[5]: الحرف هو الواحد من حروف الكلام، والحرف حرف البئر وحرف الرغيف، وحرف كل شيء جانبه، والحرف الشك، فسروا قوله جل وعز: (على حرف)[6] على شك، والحرف الناقة الضامرة التي قد نحلت[7].

فبين أن الكلام عند العرب هو الحروف لا غير.

---

(١) خـ: كتاب العتق / باب الخطأ والنسيان ٥/١٦٠ حـ ٢٥٢٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكتاب الأيمان والنذور / باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ١١/٥٤٨ حـ ٦٦٦٤ وكتاب الطلاق / باب الطلاق في الإغلاق... والنسيان ٩/٣٨٨ حـ ٥٢٦٩.

. م: الإيمان / باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر ١/١١٦ حـ ٢٠١، ٢٠٢.

. ت: الطلاق / باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته ٣/٤٨٠ حـ ١١٨٣

. د: الطلاق / باب في الوسوسة بالطلاق ٢/٦٥٧ حـ ٢٢٠٩.

. ن: الطلاق / باب من طلق في نفسه ٦/١٢٧

. جه: الطلاق / باب من طلق في نفسه ولم يتكلم ١/٦٥٨ حـ ٢٠٤٠، وباب طلاق المكره والناسي ١/٦٥٩ حـ ٢٠٤٤.

. حم: ٢/٤٢٥، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٩١ مسند أبي هريرة.

(٢) في الأصل: يتكلم وهو خلاف الرواية.

(٣) (في) ليست في الأصل. والسياق يقتضيها.

(٤) هو: إبراهيم بن أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي اليزيدي أبو إسحاق، أديب وشاعر من ندماء المأمون العباسي، توفي سنة ٢٢٥هـ. ترجمته لدى: ابن خلكان: وفيات الأعيان ٦/١٩٠، والأعلام: ١/٧٤.

(٥) ذكره له ابن خلكان وقال: واليزيديون يفتخرون بالكتاب الذي وضعه إبراهيم بن أبي محمد المذكور، في اللغة وسماه كتاب (ما اتفق لفظه وافترق معناه) جمع فيه كل الألفاظ المشتركة في الاسم المختلفة في المسمى - قال - ورأيته في أربع مجلدات، وهو من الكتب النفيسة، يدل على غزارة علم مؤلفه وسعة اطلاعه..) (وفيات الأعيان ٦/١٩٠).

وممن ذكره له الامام السيوطي. انظر: (المزهر: ٢/٤١٩)

وكذا بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/١٦٩، وأحال على السيوطي.

(٦) سورة الحج آية ١١ - وهي قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به﴾.

(٧) وانظر هذه المعاني والإطلاقات للحرف في: (لسان العرب ٩/٤١-٤٢).

واليهود، والنصارى، مقرون بأن لله كلاماً، ومختلفون في نفي الخلق عنه وإثباته كاختلاف المسلمين، ومجمعون على أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً.

فإن قال قائل: إن أكثر ما ذكرت في هذا الفصل مما يتعلق / بالشاهد والله تعالى بخلاف المشاهدات. فوجب أن لا يكون كلامه حرفاً وصوتاً، إلا أن يأتي نص من الكتاب أو إجماع من الأمة، أو خبر من أخبار التواتر بإن كلام الله سبحانه حرف وصوت. (٢٨-أ)

قيل له: الواجب أن يعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم ولم يبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لما أداها بتفسير يخالف الظاهر فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه..

والذي يوضح ذلك: هو أن الله سبحانه قد أثبت / لذاته علما ونطق بذلك كتابه فقال: ﴿**أنزله بعلمه**﴾[1] وكان المعقول من العلم عند المخاطبين به أنه إدراك المعلوم على ما هو به فكان علم الله سبحانه إدراك المعلوم على ما هو به، وعلم المحدث أيضا إدراك المعلوم على ما هو به. (٢٨-ب)

وكذلك لما أثبت لنفسه السمع بدلالة النص حيث قال: ﴿**إن الله كان سميعاً بصيراً**﴾[2].

وقال النبي ﷺ في ذكر الحجب: (ما أدركه بصره)[3] وقالت عائشة[4] رضي الله عنها: (يا سبحان الله من وسع سمعه الأصوات)[5].

---

(١) سورة النساء: جزء من آية (١٦٦).

(٢) سورة النساء: جزء من آية (٥٨).

(٣) م: كتاب الإيمان / باب قوله عليه السلام إن الله لا ينام وفي قوله: حجابة النور ١/١٦١ ح ٢٩٣ من حديث أبي موسى وفيه: «حجابه النور - وفي رواية أبي بكر: النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»

. جه: المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية ١/٧٠ حـ ١٩٥-١٩٦

. حم: ٤/٤٠١، ٤٠٥ من حديث أبي موسى من طريقين في أحدهما: «لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره».

(٤) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، أفقه نساء العالمين توفيت سنة ٥٨ وقيل ٥٧هـ. انظر: (ابن حجر: الإصابة ٤/٣٥٩) و(ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/٣٥٦ مع الإصابة).

(٥) خـ: تعليقاً - بصيغة الجزم: كتاب التوحيد / باب: «وكان الله سميعاً بصيراً» ١٣/٣٧٢ فقال: قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات..»

. جه: المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية ١/٦٧ حـ ١١٨ بلفظ البخاري وأتم منه.

. حم: ٦/٤٦

=

وكان المعقول أن السمع هو إدراك المسموعات على ما هي به، والبصر إدراك كل ما يبصر على ما هو به، كان سمعه سبحانه إدراك المسموع، وبصره إدراك ما يبصر (به)[1] وكذلك سمع المحدث وبصره، ومع ذلك فليس مثل علمه علم، ولا مثل سمعه وبصره سمع ولا بصر، لأن علمه صفة / لازمة لذاته سبحانه في الأزل لا يدخل عليه السهو، ولا يجوز الجهل ولا النسيان[2]. (٢٩-أ)

وعلم المحدث عرض مكتسب، يوجد وقتا ويعدم وقتا.

وكذلك السمع والبصر، ليسا من الله تعالى بجارحتين، وهما من المحدث جارحتان.

وهذه القضية توجب أن يكون كلامه حرفا وصوتا، وكذلك كلام المحدث، إلا أن كلامه معجز ولا انتهاء له وأزلي[3] وكلام المحدث غير معجز وهو متناه، وعرض لم يكن في وقت، ولا يكون في وقت.

وكلامه سبحانه بلا أداة ولا آلة ولا جارحة، وكلام المحدث لا يوجد إلا عن أداة وآلة وجارحة في المعتاد[4].

وقول الأشعري: «لما كان سمعه بلا انخراق وجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا / صوت». مغالطة وبناؤه لا يقتضي ما قاله، وإنما يقتضي: أن سمعه لما كان بلا (٢٩-ب)

= ابن أبي عاصم: السنة ١/٢٧٨ حـ ٦٢٥

الآجري في الشريعة ٢٩١ من طريقين أحدهما بلفظ «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات» والآخر: «تبارك الله الذي وسع سمعه الأصوات كلها»

واللالكائي: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٣/٤١٠ حـ ٦٨٩

وقال الشيخ الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم: «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال مسلم على ضعف في يحيى بن عيسى وهو الفاخوري الرملي، لكنه قد توبع كما يأتي فالحديث صحيح. ثم أشار إلى رواية الإمام أحمد وابن ماجه وابن جرير. ثم قال ـ قلت وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم...» انظر: السنة ١/٢٧٨.

ولم أجده بنص لفظ المصنف.

(١) قوله (به) زائدة هنا ولعلها خطأ من الناسخ، إذ أن في إثباتها إخلالاً بالمعنى المراد. والله أعلم.

(٢) في الأصل (نسيان).

(٣) يريد رحمه الله أنه أزلي النوع. فإن من مذهب محققي أهل السنة أن كلام الله عز وجل أزلي النوع حادث الآحاد. وصنيع المصنف رحمه الله في هذا الكتاب يدل على ما أشرنا إليه.

(٤) احترز عما ورد أنه تكلم من المحدثات وليس له في الشاهد أداة ولا جارحة كما ذكر جل وعلا عن السموات والأرض أنها (قالتا أتينا طائعين) وما ورد من تكلم الذراع والحجر وحنين الجذع كما سيأتي كل ذلك قريباً.

ومذهب السلف عدم النفي والإثبات إلا بنص، فلا نثبت الأدوات والجوارح ولا ننفيها إذ لم يرد دليل على تكلمه بأدوات، أو أن كلامه بدون أدوات. فيتوقف في الأمر ويكتفي بإثبات ما أثبته النص وهو تكلمه سبحانه.

انخراق وجب أن يكون كلامه من غير لسان وشفتين وحنك، ولو قال ذلك لاستمر ولم يقع فيه خلاف. وإنما موه، وغالط ويمر ذلك على من قصر علمه.

فهذا الذي ذكرناه من طريق العقل الذي يدعون أنه الحجة القاطعة.

وأما على طريقتنا[1]: فالله سبحانه قد بين في كتابه ما كلامه؟ وبين ذلك رسوله ﷺ، واعترف به الصدر الأول والسلف الصالح رحمهم الله. وآمنوا به.

فقال الله سبحانه: ﴿**فأجره حتى يسمع كلام[2] الله**[3]﴾وقال: ﴿**فاقرءوا ما تيسر من القرءآن**﴾[4] وقال: ﴿**فاقرءوا ما تيسر منه**﴾[5].

وما سمع مستجير قط إلا كلاما ذا حروف / وأصوات، ولا قرأ قارىء البتة إلا ذلك. (٣٠-أ)

فلما (سمى)[6] سبحانه هذا القرآن العربي (الفصل)[7] كلامه علم ان كلامه حروف، كيف وقد أكد ذلك بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور منه مثل: «الم»[8]، و«الر»[9]، و«كهيعص»[10]، و«طه»[11]، و«حم»[12]، و«يس»[13]، و«ص»[14]، و«ق»[15]، و «**نون**»[16].

فمن زعم أنها ليست من القرآن فهو كافر، ومن زعم أنها من القرآن والقرآن ليس بكلام الله فهو كافر، ومن زعم أنها عبارة عن الكلام الذي لا حروف فيه قيل له: هذا

---

(١) أي طريقة السلف في إثبات الأسماء والصفات. وهي اتباع النص والإيمان بما وردت به النصوص الصحيحة.
(٢) في الأصل (كلامه) وهو خطأ.
(٣) سورة التوبة: آية (٦).
(٤، ٥) سورة المزمل: آية (٢٠).
(٦) في الأصل: في الحاشية من أعلى، وفي الحاشية من اليمين أعادها مع الكلمة التي بعدها.
(٧) لعلها (المفصل).
(٨) (آية ١) في كل من سورة (البقرة) و(آل عمران) و(العنكبوت) و(الروم) و(لقمان) و(السجدة).
(٩) (جزء من آية ١) في كل من سورة (هود) و(يوسف) و(إبراهيم).
(١٠) سورة مريم: (آية ١).
(١١) سورة طه: (آية ١).
(١٢) آية (١) من كل من سورة (غافر) و(فصلت) و(الشورى) و(الزخرف) و(الدخان) و(الجاثية) و(الأحقاف).
(١٣) سورة يس: (آية ١).
(١٤) سورة ص: (جزء من آية ١).
(١٥) سورة ق: (جزء من آية ١).
(١٦) سورة القلم: (جزء من آية ١).

جهلٍ وغباء، لأن الكلام الذي تزعمه ليس يعرفه سواك، ولا يدري ما هو غيرك، وأنت أيضاً لا تدريه[1] وإنما تتخبط فيه.

ثم لو كان قولك صحيحاً لوجب أن / تكون عنه مفهومة المعنى بالاتفاق، لأن موضوع العبارة التفسير، ليفهم ما أشكل من ظاهر الكلام، فإذا كان الكلام شيئاً واحداً لا يدرى ما تفسيره، وكانت العبارة عنه حروفاً كثير الاختلاف في معانيها، ولم يتفق على معنى منها لم تفد العبارة شيئاً. (٣٠-ب)

والنبي ﷺ يقول: (من قرأ سورة الإخلاص)[2] و(من قرأ آية الكرسي)[3] و(من قرأ حرفاً من القرآن)[4].

فبين أن القرآن سور وآي وحروف. ويقول: (من حلف بسورة البقرة لزمه في

---

(١) في الأصل (فلا تدريه) وأحسبه تحريفاً.

(٢) المشهور لفظ: (من قرأ قل هو الله أحد) وانظر السيوطي في الجامع الصغير ٢/١٧٨.

ولم أجد تخريجه بنص المؤلف. وحيث إنه إنما أورده بهذا اللفظ للاستشهاد به على أن النبي ﷺ بين أن القرآنَ سورٌ، فيحسن أن نبين أنه ثبت عنه ﷺ أنه صرح بذلك في عدة أحاديث صحيحة ثابتة نذكر منها على سبيل الايجاز:

١ ـ قوله ﷺ: «اقرأوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران. . . اقرأوا سورة البقرة» أخرجه م/ كتاب صلاة المسافر ١/٥٥٣ حـ ٢٥٢ و حـ ٢٥٣ وفيه (يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران)

٢ ـ وقوله ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه». م/ كتاب صلاة المسافر ١/٥٥٣ حـ ٢٥٥.

٣ ـ وقوله ﷺ: «من حفظ عشر آيات من سورة الكهف عصم من الدجال» م/ كتاب صلاة المسافر ١/٥٥٣ حـ ٢٥٧.

والله عز وجل قد أفصح في القرآن الكريم بأن القرآن سور وآيات فقال عز وجل: **﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾**«سورة البقرة آية ٢٣» وقال: **﴿قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾**«سورة هود آية ١٣» وذلك كثير في كتاب الله عز وجل.

(٣) الحديث له بقية مذكورة في مواطنها من كتب الحديث. والمصنف اقتصر على محل الشاهد منه. وأنا أشير إلى من خرجه دون الإشارة إلى الفاظه نظراً لاتفاق الروايات على محل الشاهد.

فأخرجه: ت / فضائل القرآن / باب فضل ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي ٥/١٥٧ حـ ٢٨٧٩ من حديث أبي هريرة، وقال هذا حديث غريب.

دي/ فضائل القرآن / باب فضل أول سورة البقرة وآية الكرسي ٢/٤٤٩ من حديث أبي هريرة أيضاً.

وابن السني (عمل اليوم والليلة / باب ما يستحب أن يقرأ في اليوم والليلة ص ٢٥٤ حـ ٦٩٢ من حديث أبي هريرة أيضاً.

وأورده الهيثمي من حديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنه، وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط بأسانيد وأحدها جيد. (مجمع الزوائد ١٠/١٠٢).

كما أورده الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٦٩٧ ح ٩٧٢ وأشار إلى صحة الحديث من عدة طرق.

(٤) ت / فضائل القرآن / باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر ٥/١٧٥ حـ ٢٩١٠ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وفيه «من قرأ حرفاً من كتاب الله. . .» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

. وذكره الهيثمي: من حديث عوف بن مالك الأشجعي. وقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، وفيه موسى بن عبيد الربذي وهو ضعيف. (مجمع الزوائد ٧/١٦٣).

(كل)[1] آية كفارة)[2] وروى: (في كل حرف)[3]. وأفتى بذلك غير واحد من الصحابة - رضوان الله عليهم - منهم عبد الله بن مسعود[4] وأبو هريرة[5].

وأظهر مما ذكرنا ويبين خزى مخالفنا فيه / قول الله سبحانه: ﴿**إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون**﴾[6]. وكن حرفان ولا يخلو الأمر من أحد وجهين، إما أن يكون المراد بقوله: (كن) التكوين كما قالت المعتزلة[7] أو يكون المراد به ظاهره وأن الله تعالى إذا أراد إنجاز شيء قال له كن. على الحقيقة فيكون. (٣١-أ)

وقد اتفق الأشعري معنا على أنه على ظاهره لا بمعنى التكوين[8] واستدل على نفي الخلق عن القرآن لما رد على المعتزلة بقوله: (كن) فإن ثبت على أنه على ظاهره فهو

---

(١) في الأصل: في الهامش، أشار إليها بعلامة الحاق.

(٢) أخرجه عبد الرزاق مرسلاً عن مجاهد عن النبي ﷺ بلفظ «من حلف بسورة من القرآن فعليه لكل آية يمين صبر من شاء بره ومن شاء فجره» وأخرجه عن الحسن موقوفاً (المصنف ٨/٤٧٣ حـ ١٥٩٤٨ و١٥٩٤٩).

. ورواه الخلال عن الإمام أحمد عن الحسن مرسلاً أيضاً (المسند من مسائل الإمام أحمد برواية الخلال لوحة ١٧٢) مخطوط

. وأخرجه البيهقي من طريق مجاهد ومن طريق الحسن. وقال: هذا الحديث إنما روي من وجهين جميعاً مرسلاً، ثم قال: وروي عن ثابت بن الضحاك موصولاً مرفوعاً وإسناده ضعيف. (السنن الكبرى ١٠/٤٣).

(٣) ورد بهذا اللفظ موقوفاً على ابن مسعود. عند عبد الرزاق: انظر: (المصنف ٨/٤٧٢ حـ ١٥٩٥٠).

(٤) انظر: (مصنف عبد الرزاق: ٨/٤٧٢ حـ ١٥٩٤٧) ولفظه: : عن أبي كنف أن ابن مسعود مر برجل وهو يقول: وسورة البقرة. فقال: أتراه مكفراً؟ أما إن عليه بكل آية يميناً)

وبرواية أخرى عن أبي الأحوص عن ابن مسعود انه سمع رجلاً يقول وسورة البقرة يحلف بها فقال أما إن عليه بكل حرف منها يميناً. (حـ ١٥٩٥٠)

. وأخرجه بنحو اللفظ الأول: الخلال في (المسند من مسائل الإمام أحمد لوحة ١٧٢ خـ)

. وأخرج نحوه أيضاً البيهقي في (السنن الكبرى ١٠/٤٣) وقال: «فقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع الحديث المرسل فيه دليل على أن الحلف بالقرآن يكون يميناً في الجملة، ثم التغليظ في الكفارة متروك بالإجماع»

ونقل ابن عبد البر الإجماع على اعتبار ذلك يميناً تجب فيه الكفارة فقال: (فالذي أجمع عليه العلماء في هذا الباب هو انه من حلف بالله أو باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته أو بالقرآن أو بشيء منه فحنث فعليه كفارة يمين، على ما وصف الله في كتابه من حكم الكفارة، وهذا مالا خلاف فيه عند أهل الفروع..) التمهيد ١٤/٣٦٩.

(٥) لم أجد تخريج ذلك عنه.

(٦) سورة النحل: آية (٤٠).

(٧) قال القاضي عبد الجبار: (وإن الصحيح في هذا الباب إنما يحدثه ما يحدثه بكونه قادراً على ما نقوله). (شرح الأصول الخمسة ٥٦٣).

(٨) انظر: (الإبانة ٦٥-٦٦)

وقال في: كتاب اللمع ص ٣٤: (فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿**أن نقول له كن فيكون**﴾ أي نكونه فيكون من غير أن يقول له في الحقيقة شيئاً. قيل له: قال الله تعالى: ﴿**إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون**﴾. فلو جاز لقائل أن يقول لم يكن الله تعالى قائلاً لشيء في الحقيقة (كن) وإنما المعنى أن نكونه فيكون، لجاز لزاعم أن يزعم أنّ الله تعالى لا يريد شيئاً، وإنما معنى (أردناه) فعلناه من غير أن تكون إرادة على وجه من الوجوه...).

حرفان وانتقض مذهبه. وإن قال: إنه ليس بحرف البتة صار بمعنى التكوين، ولم يبق بينه وبين المعتزلة فرق.

وأيضا فلو كان الكلام غير حرف، وكانت الحروف عبارة عنه لم يكن بد[1] من أن يحكم / لتلك العبارة بحكم إما أن يكون الله أحدثها في صدر، أو لوح، أو أنطق بها بعض عبيده فتكون منسوبة إليه. (٣١-ب)

(فيلزم)[2] الأشعري أو من قال بقوله أن يفصح بما عنده في السور والآي والحروف، أهي عبارة جبريل أم عبارة محمد عليهما السلام.

ثم يلزمه أيضا أن يوسع على الخلق في العدول عن الفاظها إلى غير تلك الألفاظ مما يؤدي معناها، كما وسع عليهم في التفسير والمعاني.

وأن يجيز لهم القراءة في الصلاة بأي لغة أرادوا، إذا أدوا معنى ما في السور لأن التضييق إنما وقع لكون السور كلام الله. فأما من قال: إنها ليست بكلام الله البته فلا معنى لتضييقه.

والإجماع حاصل من الفقهاء على أن الصلاة لا تجزي إلا بقراءة هذا / النظم على ما هو به[3] إلا ما كان من أبي حنيفة[4] فإنه قال: «تجوز القراءة بالفارسية»[5]. (٣٢-أ)

وقد سألت القاضي أبا جعفر النسفي[6] عن هذه المسألة. فحكى عن أبي بكر

---

(١) في الأصل: (مد) وهو تحريف.

(٢) في الأصل: (فليزم).

(٣) حكى الباقلاني المنع من قراءة القرآن بالفارسية وقال إن القرآن سنة متبعة وإن ذلك مذهب السلف والخلف من الأمة، وأنه لا يجوز بدل اللفظة منه بما هو في معناها من العربية بالفارسية ـ قال ـ ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن حدث خلاف بعض أصحاب أبي حنيفة ـ فبعضهم ينكره على أبي حنيفة وبعضهم يثبته.

(الانتصار للقرآن ٣٣٧) وقال ابن قدامة: «ولا تجزئه القراءة بغير العربية. ولا إبدال لفظها بلفظ عربي سواء أحسن قراءتها ـ أي الفاتحة ـ بالعربية أو لم يحسن، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة يجوز ذلك». (المغني ١/٤٨٦).

(٤) وهو النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي (٨٠ـ١٥٠) أحد الأئمة الأربعة. انظر ترجمته في: (تذكرة الحفاظ ١/١٦٨).

(٥) قال السرخسي: «إذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة رحمه الله ويكره» المبسوط ١/٣٧) وقال السمرقندي في (تحفة الفقهاء) «ولو قرأ القرآن بالفارسية في الصلاة فعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه تجوز صلاته سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن. وقال أبو يوسف ومحمد إن كان يحسن العربية لا يجوز وإن كان لا يحسن يجوز، وقال الشافعي لا يجوز في الحالتين» (١/٢٢٥).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمود القاضي أبو جعفر النسفي، كان من أعيان الفقهاء، أخذ عن أبي بكر الرازي عن الكرخي، ومات سنة أربع عشرة وأربعمائة انظر: (الفوائد البهية في تراجم الحنفية ١٥٧).

الرازي[1] أنها تجوز عند أبي حنيفة إن سميت الفارسية قرآناً[2] وقال أبو جعفر: فالكلام يرجع إلى ارتفاع الخلف.

وسألت أبا محمد عبد الله بن الحسين الناصحي[3] قاضي قضاة[4] خراسان[5] عنها فقال: (إنما تجوز القراءة بالفارسية إذا وافقت النظم والبلاغة) وذلك متعذر.

ثم عند أبي حنيفة لا يجوز أن يقرأ بالعربية بغير ألفاظه، ومقتضى مذهب الأشعري جواز ذلك.

وإذا أفصح بأنها عبارة محمد وافق الوليد بن المغيرة[6] لما قال: (إن هذا إلا قول البشر)[7] ونحن (نقول)[8] هو كلام الله تعالى. لقوله سبحانه: ﴿**فأجره حتى يسمع كلام الله**﴾[9] فمن لم يميز بين المقالتين كان كمن حش له[10]. فهذا في الحروف.

/ **وأما الصوت**: فقد زعموا أنه لا يخرج إلا من هواء[11] بين جرمين ولذلك لا يجوز وجوده من ذات الله تعالى. (٣٢-ب)

---

(١) هو: أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، شيخ الحنفية في وقته صاحب أبي الحسن الكرخي له من الكتب شرح مختصر الطحاوي، وكتاب أحكام القرآن، وكتاب شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن. ولد سنة ٣٠٥ وتوفي ببغداد سنة ٣٧٠هـ. انظر ترجمته لدى ابن النديم، الفهرست ٢٩٣، والذهبي: تذكرة الحفاظ ٩٥٩/٣، وابن العماد في شذرات الذهب ٧١/٣، وسزكين: تاريخ التراث العربي ٩٥/٢.

(٢) وحكى ذلك عنه أيضاً: الباقلاني: انظر: الانتصار ٣٣٧.

(٣) هو عبد الله بن الحسين أبو محمد الناصحي ـ وناصح اسم بعض أجداده ـ قاضي القضاة وإمام الإسلام، وشيخ الحنفية في عصره والمقدم على الأكابر من القضاة والأئمة في دهره، كان ورعاً مجتهداً ثقة صالحاً ديناً، وكان إماما كبيراً له مجلس التدريس والفتوى، ولي قضاء القضاة للسلطان محمود بن سبكتكين ببخارى. قدم بغداد حاجاً سنة ٤١٢، وتوفي سنة ٤٤٧هـ، ومن تصانيفه تهذيب أدب القضاة للخصاف.

انظر ترجمته في: (الجواهر المضيئة ٣٠٥/٢-٣٠٦) و(الفوائد البهية ١٠٢) و(الأعلام ١٠٣/٧ في الحاشية).

(٤) كره بعض أهل العلم إطلاق قاضي القضاة، وألحقوه بالتسمي بـ(ملك الأملاك) الذي ورد ذمه في قوله ﷺ: «إن أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك لا مالك إلا الله» في: ٥٨٨/١٠، م: ١٦٨٨/٣

ومن كره ذلك ابن أبي جمرة، والعراقي. انظر: (تيسير العزيز الحميد ٦١٣).

(٥) خراسان: سيأتي التعريف بها.

(٦) هو: الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم أبو عبد شمس، من قضاة العرب في الجاهلية، من زعماء قريش، أدرك الإسلام وهو شيخ هرم فعاداه وقاوم دعوته. هلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر وهو والد سيف الله خالد بن الوليد. انظر: (ترجمته في: تاريخ اليعقوبي ٢٥٨/١) وانظر: (تحقيق مقالته في القرآن: تفسير ابن كثير ٤٤٢/٤-٤٤٣).

(٧) سورة المدثر: (آية ٢٥).

(٨) (نقول) ليست في الأصل، والسياق يقتضي إضافتها.

(٩) سورة التوبة: (آية ٦).

(١٠) أي كالدابة يقطع ويجلب لها الحشيش وهو اليابس من الكلأ.

انظر: (ابن منظور: لسان العرب ٢٨٢/٦) مادة (حشش).

(١١) في الأصل: (هوايين) وهو تصحيف.

والذي قالوه باطل من وجوه: ألا ترى أن النبي ﷺ ذكر سلام الحجر عليه[1]، وعلم تسبيح الحصا في يده[2]، وتسبيح الطعام[3]، بين يديه[4]، وحنين الجذع عند مفارقته إياه[5]، وما (جا)[6] لشيء من ذلك هواء منخرق بين جرمين.

وقد أقر الأشعري: أن السموات والأرض (قالتا أتينا طائعين)[7] حقيقة لا مجازا[8]

---

(١) وذلك قوله ﷺ: (إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن)

أخرجه م / فضائل / باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه ٤/١٧٨٢ حـ ٢(٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

. ت / مناقب / باب في آيات نبوة النبي ﷺ ٥/٥٩٢ حـ ٣٦٢٤) نحوه

حم: ٥/٨٩

دي: المقدمة باب ما أكرم الله به نبيه من إيمان الشجر والبهائم والجن ١/١٢.

(٢) يشير إلى ما جاء من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: كنا عند النبي ﷺ فأخذ حصيات فسبحن في يده، ثم وضعهن فخرسن، ثم أخذهن فسبحن، ثم أعطاهن أبا بكر فسبحن في يده ثم وضعهن فخرسن، ثم أعطاهن عمر فسبحن في يده، ثم وضعهن فخرسن، ثم أعطاهن عثمان فسبحن في يده، ثم اعطاهن علياً فوضعهن فخرسن

قال الزهري: «الخلافة أعطاها الله أبا بكر وعمر وعثمان» قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف. وله طريق أحسن من هذا في علامات النبوة وإسناده صحيح. (مجمع الزوائد ٥/١٧٩)

وقال بعد إيراده الطريق الأخرى: رواه البزار بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات وفي بعضهم ضعف (٨/٢٩٩)

. وأخرجه اللالكائي في (شرح) أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨٠٠ حـ ١٤٧٥ من حديث أبي ذر أيضاً رضي الله عنه - وقال محققه (سنده ضعيف)

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الحديث وأشار إلى من خرجه: وأما تسبيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق مع ضعفها. انظر: (فتح الباري ٦/٥٩٢).

(٣) في الأصل (العظام) وهو تحريف. والذي ورد في الحديث تسبيح الطعام.

(٤) أخرجه البخاري / كتاب المناقب / باب علامات النبوة في الإسلام ٦/٥٨٧ حـ ٣٥٧٩ من حديث عبد الله بن مسعود وفيه (... ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل). قال الحافظ ابن حجر بعده: «أي في عهد رسول الله ﷺ، ووقع ذلك عند الاسماعيلي صريحاً أخرجه عن الحسن بن سفيان عن بندار عن أبي أحمد الزبيري في هذا الحديث «كنا نأكل مع النبي ﷺ ونحن نسمع تسبيح الطعام» (الفتح ٦/٥٩٢).

(٥) أخرجه: خـ: / مناقب: باب علامات النبوة ٦/٦٠١ حـ ٨٥٨٣ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولفظه: «كان النبي ﷺ يخطب إلى جذع فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع فأتاه فمسح يده عليه»

ت: كتاب المناقب / باب ٥/٥٩٤ حـ ٣٦٢٧ من حديث أنس.

جه: إقامة الصلاة / باب ما جاء في بدأ شأن المنبر ١/٤٥٤ حـ ١٤١٤ من حديث الطفيل بن أبي كعب عن أبيه.

دي: المقدمة / باب ما أكرم النبي ﷺ بحنين المنبر ١/١٥ من حديث ابن عمر وجابر وأبي سعيد وابن عباس.

حم: ١/٢٤٩، ٢٦٧ من حديث ابن عباس وأنس.

ن: الجمعة / باب مقام الإمام في الخطبة ٣/٨٣.

(٦) في الأصل (الكلمة غير واضحة ورسمها مقارب لما أثبت.

(٧) سورة فصلت: (جزء من آية (١).

(٨) انظر: (الإبانة: ٧٩) و(اللمع ص ٣٦) حيث يقول فيها (فإن قال ما معنى قوله تعالى: **﴿قالتا أتينا طائعين﴾**؟ قيل له معنى ذلك أنهما قالتا في الحقيقة (أتينا طائعين).

ولا خلاف بين العقلاء. . . (١) في أن الله سبحانه قادر على أن ينطق الحجر الأصم على ما هو به، وقال الأشعري: (بعد أن يجعل فيه روحا)(٢) والناس كلهم مخالفون له فيما قال.

وإذا وصف بقدرة على إنطاق الحجر الأصم على ما هو به. بطل قول من زعم أن وجود الصوت غير جائز إلا من هواء منخرق بين جرمين.

ثم لو كان الأمر على / ما زعموا، لم يجب أن لا يوصف الله سبحانه بما يخالف (٣٣-أ) الشاهد ألا ترى أن الله سبحانه بالاتفاق واحد، حي، قادر، عالم، سميع، بصير، قوي، مريد، فاعل، وليس بجسم ولا في معناه(٣).

وفي الشاهد لا يجوز وجود حي عالم، قادر، سميع بصير، إلا جسما.

---

(١) في الأصل كلمة لم أتبين معناها رسمها هكذا (علمي).

(٢) نسب هذا القول إليه أيضاً: البغدادي في أصول الدين ص ٢٩ فقال: «وإنما اختلف أصحابنا في كون الحياة شرطاً في وجود الكلام فيما ليس بحي، فاشترطها الأشعري فيه وأجاز القلانسي وجود الكلام لما ليس بحي» أ. هـ

وصنيع الأشعري رحمه الله في الإبانة على خلاف ذلك إذ يقول في معرض الرد على المعتزلة: «فإن قالوا: لا تكون الشجرة متكلمة لأن المتكلم لا يكون إلا حياً، قيل لهم: ولا يجوز خلق الكلام في شجرة، لأن من خُلق الكلام فيه لا يكون إلا حياً، فإن جاز أن يخلق الكلام فيما ليس بحي فلم لا يجوز أن يتكلم من ليس بحي» (٧٩).

فدل ذلك على أنه لا يشترط الحياة في المتكلم، كما دل على رجوعه عما نقل عنه، إذا الإبانة من آخر ما صنف رحمه الله.

(٣) لفظ الجسم من الألفاظ المبتدعة في حق الله عز وجل، فلم ينقل عن الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف هذه الأمة، أن الله جسم أو أن الله ليس بجسم بل نفي، ذلك أو إثباته في جانب الله عز وجل بدعة في الشرع.

ذلك لأن إطلاق لفظ الجسم في حق الله عز وجل من الألفاظ التي لم ترد في الشرع والتي تحتمل حقاً وباطلاً، وما كان هذا شأنه فالأولى التوقف عنه وعدم إطلاقه في حق الله عز وجل نفياً أو اثباتاً.

لأنه قد ينفيه عنه قوم: ليتوصلوا بنفيه إلى نفي ما أثبته الله تعالى ورسوله كالجهمية والمعتزلة ينفون الجسم حتى يتوهم المسلمون أن قصدهم التنزيه ومقصودهم بذلك أن الله لا يرى في الآخرة وأنه لم يتكلم بالقرآن ولا غيره وإنما خلق كلاماً.

ولذلك احتج أبو عيسى محمد بن عيسى بن برغوث على الإمام أحمد لما ناظره في القرآن وأن كلام الله غير مخلوق قال ابن برغوث: إذا كان غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً وهذا منتف: فلم يوافقه الإمام أحمد لا على نفي ذلك ولا على إثباته بل قال: (قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) ونبه رحمه الله على أن هذا اللفظ لا يدري ما يريدون به، وإذا لم يعرف مراد المتكلم به لم يوافق، لا على إثباته ولا على نفيه.

وقد يثبته قوم: ومرادهم أن يتوصلوا بإثباته إلى إثبات ما نفاه الله ورسوله من اتصافه بالنقائص ومماثلته للمخلوقات.

والخلاصة: أن ما كان هذا سبيله من الألفاظ المحتملة التي لم يرد بها الشرع. لا تثبت ولا تنفى إلا بعد الاستفسار عن معانيها، فإن وجدت معانيها مما أثبته الرب لنفسه أثبتت، وإن وجدت مما نفاه عن نفسه نفيت، وإن وجدنا اللفظ أثبت به حق وباطل أو نفي به حق وباطل، أو كان مجملاً يراد به حق أو باطل وصاحبه أراد به بعضها لكنه عند الإطلاق يوهم الناس ويفهمهم ما أراد وغير ما أراد فهذه الألفاظ لا يطلق نفيها ولا إثباتها كلفظ الجوهر والجسم والتحيز والجهة ونحو ذلك. انظر: الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٢٩/٥، ٤٣٤، وبيان تلبيس الجهمية ٤٧/٢، وتفسير سورة الإخلاص ص ٩٢، ٩٧، ١٠٥-١٠٦ بتصرف.

وإذا صح ما ذكرناه. لم يضرنا قول من زعم أن الصوت في الشاهد لا يوجد إلا من هواء منخرق بين جرمين كيف وقد بينا بطلان دعواه قبل هذا.

وقبل كل شيء ينبغي أن يعلم اعتمادنا في المعتقدات أجمع على السمع، فإذا ورد السمع بشيء قلنا به، ولم نلتفت إلى شبهة يدعيها مخالف.

وقد ورد السمع بذكر الصوت من قبل الله تعالى، ومن قبل أنبيائه - (عليهم السلام)[1] ومن قبل الأئمة والعلماء بعدهم.

قال الله سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿**فاستمع لما يوحى**﴾[2] وكان يكلمه من وراء حجاب، لا ترجمان بينهما، واستماع البشر في الحقيقة لا يقع إلا للصوت. ومن زعم أن غير / الصوت يجوز في المعقول أن يسمعه من كان على هذه البنية التي نحن عليها، (٣٣-ب) احتاج إلى دليل.

وقد روى الزهري[3] عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث[4] عن جرير بن جابر[5] عن كعب[6] أنه قال: «لما كلم الله موسى عليه السلام كلمه بالألسنة كلها، قبل

---

(١) ليست في الأصل.

(٢) سورة طه: (آية ١٣).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. مات سنة ١٢٥، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. (ابن حجر: تقريب ٢/٢٠٧).

(٤) هو: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني، قيل: اسمه محمد، وقيل المغيرة، وقيل أبو بكر اسمه، وكنيته: أبو عبد الرحمن وقيل اسمه كنيته. ثقة، فقيه عابد، مات سنة ٩٤هـ وقيل غير ذلك (ابن حجر: تقريب ٢/٣٩٨).

(٥) اختلف في اسمه: فقال البخاري: جرز بن جابر... وقال عبد الرزاق عن معمر جرير وقال يونس وابن أخي الزهري والزبيدي جزؤ، وقال: اسماعيل عن أخيه عن ابن عتيق جرو ابن جابر) التاريخ الكبير (٢/٢٥٦ حـ ٢٣٧٨)

وقال ابن أبي حاتم: جزء بن جابر الخثعمي، روى عن كعب وروى عنه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. في رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، وفي رواية معمر جزى بن جابر وهو وهم. وتابعه الزبيدي، ويقال: حزن بن جابر سمعت أبي يقول ذلك. (الجرح والتعديل ٢/٥٤٧)

وقال الحافظ المزي: في ترجمة تلميذه أبي بكر بن عبد الرحمن: روى عن جرير بن جابر ويقال جزء - بفتح الجيم وسكون الزاي - الخثعمي. (تهذيب الكمال: ٧٩٢/آ).

(٦) هو: كعب بن ماتع الحميري أبو اسحاق المعروف بكعب الأحبار ثقة، من أوعية العلم ومن كبار علماء أهل الكتاب، ثقة مخضرم، قدم من اليمن في زمن عمر فسكن الشام، مات في خلافة عثمان وقد زاد على المائة. انظر: (الذهبي: التذكرة ١/٥٢) و(ابن حجر: تقريب ٢/١٣٥).

لسانه فطفق موسى يقول: والله يارب ما أفقه هذا حتى كلمه بلسانه آخر الألسنة بمثل صوته». وذكر الحديث[1].

وهذا محفوظ عن الزهري رواه عنه ابن أبي عتيق[2] والزبيدي[3] ومعمر[4] ويونس ابن يزيد[5]، وشعيب بن أبي «حمزة»[6] وهؤلاء كلهم أئمة ولم ينكره واحد منهم.

وقوله: بمثل صوته معناه: أن موسى عليه السلام حسبه مثل صوته في تمكنه من سماعه وثباته عنده ويوضح صحة هذا آخر الحديث فإنه قال: (لو كلمتك يا موسى بكلامي لم تك شيئا ولم تستقم له[7]).

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد من طريق معمر عن الزهري به ولفظه: «لما كلم الله موسى كلمه بالألسنة كلها قبل لسانه فطفق موسى يقول: يا رب والله ما أفقه هذا حتى كلمه آخر ذلك بلسانه مثل صوته، فقال موسى هذا يارب كلامك فقال الله: «لو كلمتك بكلامي لم تك شيئاً» أو قال: «لم تستقم له» قال: أي رب فهل من خلقك شيء يشبه كلامك قال: لا. وأقرب خلقي شبهاً بكلامي أشد ما يسمع الناس من الصواعق قال عبد الله: والحديث على لفظ حديث أبي عن عبد الرزاق. (السنة ص ٦٣).

. وأخرجه: الدارمي من طريق شعيب عن الزهري. بمثل لفظ المصنف وفي آخره زيادة (يعني بمثل لسان موسى وبمثل صوت موسى) (الرد على الجهمية ٩٣)

. وذكر نحوه الإمام أحمد عن الزهري بدون سند، مع اختلاف في اللفظ يسير. (الرد على الجهمية والزنادقة ١٣٢)

. وابن كثير في التفسير: من طريق معمر أيضاً عن الزهري. وقال: «وهذا موقوف على كعب الأحبار، وهو يحكي عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل وفيها الغث والسمين. (تفسير ابن كثير ١/٥٨٨) وأخرجه الطبراني في الأوسط ١/٥٢٧.

وفي الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الصحيحة والحسنة الواردة في الباب ما يغني ويكفي.

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، أبو بكر، المعروف بابن أبي عتيق، صدوق فيه مزاح. انظر: (ابن حجر: التقريب ١/٤٤٧).

(٣) هو: محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، بالزاي والموحدة، مصغرا، أبو الهذيل الحمصي، القاضي، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري، مات سنة ست وقيل سبع وقيل تسع وأربعين ومائة. انظر: (ابن حجر: التقريب ٢/٢١٥).

(٤) هو: معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة، ثبت فاضل، أحد الأعلام وعالم أهل اليمن مات سنة ١٥٤هـ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، وقال الذهبي: مات سنة ١٥٣ وقيل سنة أربع والأول أصح ولم يبلغ الستين. انظر: (ابن حجر: التقريب ٢/٢٦٦)، و(الذهبي: التذكرة ١/١٩٠) وتقدم تخريج روايته عند عبد الله بن أحمد وابن كثير.

(٥) هو: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، «بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام» أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. مات سنة ١٥٩ على الصحيح انظر: (ابن حجر: التقريب ٢/٣٨٦).

(٦) (حمزه) في الأصل بالهامش.

وهو: شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، مات سنة ١٦٢ أو بعدها. (ابن حجر: التقريب ٢/٣٥٢) وقال الذهبي: كان مليح الضبط انيق الخط، قال الإمام أحمد: رأيت كتب شعيب بن أبي حمزه فرأيت كتباً مضبوطة مفيدة. (التذكرة ١/٢٢١) وتقدم تخريج روايته عند الدارمي.

(٧) انظر: ص ١٦٢ هامش (١).

وروى عن وهب بن منبه[1] أنه قال: لما سمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى أنس بالصوت فقال: (يارب (أسمع)[2] صوتك ولا أرى / مكانك فأين أنت؟ فقال الله سبحانه: أنا فوقك، وعن يمينك، وعن شمالك، وأمامك، وخلفك، ومحيط بك)، وذكر الحديث[3]. (٣٤-أ)

وروى أبو الحويرث[4]: أن قوم موسى (عليه السلام) كانوا ينظرون إلى أذنه، فقال عليه السلام (ما لكم تنظرون إلى أذني؟ فقالوا: أذن سمعت كلام الله سبحانه[5]).

وروى همام بن يحيى[6] عن القاسم بن عبد الواحد[7] عن عبد الله بن محمد بن

---

(١) هو الحافظ: وهب بن منبه أبو عبد الله الصنعاني، عالم أهل اليمن، ولد سنة ٣٤ وعنده من علم أهل الكتاب شيء كثير، فإنه صرف عنايته إلى ذلك، وبالغ، كان ثقة واسع العلم، توفي سنة ١١٤هـ.

انظر ترجمته لدى (الذهبي / التذكرة ١/ ١٠٠، والميزان ٤/ ٣٥٢)، و(ابن حجر: التقريب ٢/ ٣٣٩).

(٢) في الأصل (استمع).

(٣) أخرجه: ابن قتيبة بسنده عن عبد المنعم عن أبيه عن وهب بن منبه وذكره باختلاف يسير في اللفظ. ولم يزد على رواية المؤلف شيئاً. (تأويل مختلف الحديث ٢٧٥)

. وذكره الملطي بدون سند عن وهب بن منبه. وزاد على لفظ المؤلف: «فلما سمع موسى عليه السلام علم أنه لا ينبغي ذلك إلا لربه عز وجل، فأيقن به فقال كذلك أنت ياإلهي فكلامك أسمع أم رسولك؟ قال: بل أنا الذي أكلمك».

ولعل هذه الزيادة هي التي أشار اليها المؤلف بقوله (وذكر الحديث) انظر: (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ١٢٦)

وقال ابن القيم: رواه عبد بن حميد في تفسيره، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وذكره عن الإمام أحمد انظر: (مختصر الصواعق ٢/ ٢٨٥).

(٤) هو: عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث ـ بالتصغير ـ الأنصاري الزرقي أبو الحويرث المدني، مشهور بكنيته، صدوق سيء الحفظ، رمي بالارجاء مات سنة ١٣٠ وقيل بعدها. (ابن حجر: التقريب ١/ ٤٩٨) وذكر الذهبي الاختلاف في توثيقه والاحتجاج به. انظر: (الميزان ٢/ ٥٩١).

(٥) لم أقف على تخريجه.

(٦) هو: همام بن يحيى بن دينار العوذي، «بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة» أبو عبد الله، أو أبو بكر، البصري، ثقة ربما وهم. مات سنة أربع وقيل خمس وستين ومائة. (ابن حجر: التقريب ٢/ ٣٢١)، و(الذهبي: في الميزان ٤/ ٣٠٩) و(التذكرة ١/ ٢٠٠).

(٧) هو: القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي، مولى بني مخزوم، مقبول. قاله ابن حجر في: (التقريب ٢/ ١١٨) وقال الذهبي: وثق. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، قيل له يحتج به؟ قال: يحتج بسفيان وشعبة. مات شابا روى عنه همام وعبد الوارث وداود العطار. (الميزان ٣/ ٣٧٥).

عقيل[1] عن جابر بن عبد الله[2] عن عبد الله بن أنيس[3] عن النبي ﷺ أنه قال: (يحشر الله الناس يوم القيامة عراة حفاة[4] بهما[5] فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان) وذكر الحديث.

رواه عن همام، يزيد بن هارون[6] وأبـو الوليد الطيالسي[7] وجماعة من الأئمة، واستشهد به البخاري في كتابه الصحيح[8].

---

(١) هو: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمه زينب بنت علي، صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بآخره مات بعد الأربعين. (ابن حجر التقريب ١/٤٤٧)

ونقل الذهبي الاختلاف في توثيقه والاحتجاج به عن الأئمة في الميزان ٢/٤٨٤. وقال: قلت حديثه في مرتبة الحسن).

(٢) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، بمهملة وراء، الأنصاري، ثم السلمي بفتحتين صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، يكنى أبا عبد الله وأبا عبد الرحمن وأبا محمد، أحد المكثرين عن النبي ﷺ. مات بالمدينة سنة أربع وسبعين وقيل ثلاث وقيل ثمان وسبعين، ويقال عاش أربعا وتسعين سنة. (ابن حجر: الإصابة ١/٢١٣، والتقريب ١/١٢٢).

(٣) هو: أبو يحيى عبد الله بن أنيس الجهني الانصاري المدني، حليف بني سلمة، شهد العقبة وأحد وما بعدها، أحد الذين كسروا آلهة بني سلمة، توفي بالشام سنة ٥٤هـ.

(ابن عبد البر: الاستيعاب ٢/٢٥٨ بهامش الإصابة) و(ابن حجر: الإصابة ٢/٢٧٨).

(٤) لفظة: حفاة: لم ترد في الروايات التي خرجتها. والذي فيها: (عراة غرلا بهما) سوى البيهقي فعنده (عراة بهما).

(٥) بهما: في النهـاية ١/١٦٧، جمع بهيم، وهو في الأصل الذي لا يخالط لونه لون سواه، يعني ليس فيهم شيء من العاهات والأعراض التي تكون في الدنيا كالعمى والعرج وغير ذلك، وإنما هي أجساد مصححة لخلود الأبد في الجنة أو النار.

وقال بعضهم في تمام الحديث: قيل وما البهم ؟ قال: ليس معهم شيء وفي رواية البخاري في الأدب: قلنا ما بهما ؟ قال (ليس معهم شيء)، وكذا في رواية أحمد وابن أبي عاصم.

(٦) هو: يزيد بن هارون بن زاذان، السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، ولد سنة ١١٨ وتوفي سنة ٢٠٦، وقد قارب التسعين (الذهبي: التذكرة ١/٣١٧) و(ابن حجر: التقريب ٢/٣٧٢).

(٧) في الأصل: (أبو اليد) وهو خطأ.

وهـو: هشـام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، مات سنة ٢٢٧هـ. وله أربع وتسعون سنة (ابن حجر: المصدر السابق ٢/٣١٩).

(٨) تعليقـاً في كتـاب التوحيد / باب قول الله تعالى: ﴿**ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له**﴾١٣/٤٥٣، بصيغة التمريض، وذكر الارتحال بصيغة الجزم في كتاب العلم / باب الخروج في طلب العلم ١/١٧٣.

. وأخرجه: في الأدب المفرد / باب المعانقة ص ٢٥٢ حـ ٩٧٠ من طريق موسى عن همام.

. وأخرجه في خلق أفعال العباد ص ١٩٢ (ضمن مجموعة عقائد السلف) من طريق داود بن شبية عن همام.

. وأخرجه: حم: ٣/٤٩٥ من طريق يزيد بن هارون.

. وابن أبي عاصم في السنة / باب ذكر الكلام والصوت ١/٢٢٥ حـ ٥١٤ من طريق شيبان بن فروخ عن همام.

. والحاكم: باب الاهوال: ٤/٥٧٤ وقال: صحيح الاسناد ولم يخرجاه.

. والبيهقي: الأسماء والصفات ص ٧٨-٧٩ من طريق يزيد بن هارون.

وقال الألباني: في ظلال الجنة في تخريج السنة «حديث صحيح» وإسناده حسن (أو قريب منه وذكر من خرجه ـ ثم قال: وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، كذا قالا ـ قال ـ: وأحسن أحواله أن يكون حسناً كما ذكرنا) (السنة لابن أبي عاصم ١/٢٢٥) =

وروى عطية بن سعد[1] وأبو صالح السمان[2] عن أبي سعيد الخدري[3] (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ في ذكر إسرافيل[4] أنه قد التقم القرن بفيه وحنى جبهته وأصغى سمعه تحت العرش ينتظر متى يؤمر فينفخ[5] والنفخة الآخرة التي للبعث قد نطقت الأخبار / بأنها تكون ولا حي إذ ذاك إلا الله سبحانه، ثم إن[6] إسرافيل[7] فإصغاء سمعه تحت العرش انتظارا للأمر لا يكون إلا لصوت[8] الآمر. (٣٤-ب)

وقال الله تعالى: ﴿وإذ نادى ربك موسى﴾[9] وقال تعالى: ﴿هل أتاك حديث موسى إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى﴾[10] وقال جل جلاله: ﴿فلما أتاها نودي من

= . وقال الحافظ ابن حجر: وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين، وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر. . . وإسناده صالح، وله طريق ثالثة أخرجها الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر، وفي إسناده ضعف (الفتح ١/١٧٤).

وقال: ابن القيم: «هذا حديث حسن جليل وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق حسن الحديث وقد احتج به غير واحد من الأئمة، وتكلم فيه من قبل حفظه وهذا الضرب ينتفي من حديثهم ما خالفوا فيه الثقات ورووا ما يخالف روايات الحفاظ وشذوا عنهم، وأما إذا روى أحدهم ما شواهده أكثر من أن تحصر مثل هذا الحديث فلا ريب في قبول حديثه، وأما القاسم بن عبد الواحد فحسن الحديث أيضاً وقد أحتج به النسائي مع تشدده في الرجال»أ. هـ (مختصر الصواعق ٢/٢٨٠).

(١) هو: عطية بن سعد بن جنادة ـ «بضم الجيم بعدها نون خفيفة» ـ العوفي الجدلي. «بفتح الجيم والمهملة» الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً مات سنة ١١١هـ. (ابن حجر: التقريب ٢/٢٤) ونقل الذهبي أقوال الأئمة فيه. انظر: (الميزان ٣/٨٠).

(٢) واسمه: ذكوان، أبو صالح السمان الزيات المدني ثقة ثبت، كان يجلب الزيت إلى الكوفة مات سنة ١٠١. (ابن حجر: التقريب ١/٢٣٨).

(٣) هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته استصغر بأحد، واستشهد أبوه بها، وغزا هو ما بعدها، روى عن النبي ﷺ الكثير. مات سنة ٧٤ وقيل ٦٤، وقيل ٦٣ وقيل ٦٥. (ابن حجر: الإصابة ٢/٣٥). و(التقريب ١/٢٨٩).

(٤) اسرافيل ـ عليه السلام ـ: هو الملك الموكل بالصور والنفخ فيه. وانظر عنه وما ورد فيه: (الحبائك في أخبار الملائك. للسيوطي ص ٢٥-٣٠).

(٥) أخرجه: ت / باب: ومن سورة الزمر ٥/٣٧٢ حـ ٣٢٤٣. وقال هذا حديث حسن.
. حم: ١/٣٢٦، ٣/٧ وفي ٣/٧٣ بلفظ (. . . وصاحب الصور قد التقم الصور. . .)
. والحميدي: في مسنده ٢/٣٣٢.

(٦) (ان) زائدة. فيما ظهر لي من السياق.

(٧) جاء في حديث الصور الطويل: أن نفحة البعث: تكون وقد أحيا الله حملة العرش وجبريل وميكائيل. انظر: (ابن كثير: التفسير ٢/١٤٦-١٤٧) قال: وقد روينا حديث الصور بطوله من طريق الحافظ أبي القاسم الطبراني في كتابه المطولات).

(٨) في الأصل: (الصوت الأمر) وهو تحريف.

(٩) سورة الشعراء: (آية ١٠).

(١٠) سورة النازعات: (آية ١٦).

شاطيء الواد الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين﴾[1].

والنداء عند العرب صوت لا غير[2]، ولم يرد عن الله تعالى ولا عن رسوله عليه السلام أنه من الله غير صوت.

ولا خلاف بيننا في أن موسى مكَلَّم بلا واسطة، فسقط قول من زعم أن العرب تقول: نادى الأمير من ينادي.

وروى أحمد بن حنبل[3] رحمة الله عليه عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي[4] عن الأعمش[5] عن مسلم بن صبيح[6] عن مسروق[7] عن عبد الله بن مسعود[8] (رضي الله عنه) قال: إذا تكلم الله سبحانه بالوحي سمع صوته / أهل السماء فيخرون سجداً) (٣٥-أ)

ذكره بهذا اللفظ عبد الله بن أحمد[9] عن أبيه في «كتاب الرد على الجهمية»[10] وما

---

(١) سورة القصص: (آية ٣٠).

(٢) قال ابن منظور: النِّداء، والنُّداء: الصوت مثل الدعاء والرغاء وقد ناداه ونادى به، وناداه مناداة ونداء: صاح به. . والنداء: ممدود: الدعاء بأرفع الصوت (لسان العرب ١٥/٣١٥).

(٣) تقدم.

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي لابأس به، وكان يدلس قاله أحمد، مات سنة ٢٩٥. (ابن حجر: التقريب ١/٤٩٧).

(٥) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبومحمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع لكنه يدلس. مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة، وكان مولده سنة أحدى وستين. (المصدر السابق ١/٣٣١).

(٦) هو: مسلم بن صبيح بالتصغير، الهمداني، أبو الضحى الكوفي، العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل مات سنة مائة هـ (نفس المصدر ٢/٢٤٥).

(٧) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة، الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، مخضرم، مات سنة اثنتين وستين وقيل ثلاث وستين. (نفس المصدر ٢/٢٤٢).

(٨) هو: الصحابي الجليل، تقدمت له ترجمة.

(٩) وهو: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، أبوعبد الرحمن ولد الإمام ثقة، مات سنة تسعين ومائتين وله بضع وسبعون سنة. . . (ابن حجر: التقريب ١/٤٠١).

(١٠) أخرجه في كتاب (السنة له) وليس له كتاب بعنوان الرد على الجهمية ولعل المقصود كتاب السنة فإنه فيه بلفظ المصنف. وفي آخره بعد قوله (سجداً): «حتى إذا فزع عن قلوبهم قال: سكن عن قلوبهم نادى أهل السماء ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق قال كذا وكذا» (ص: ٦٢) وقال ابن القيم: «رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن أبيه) (مختصر الصواعق ٢/٢٨٤)

. وأخرجه: خـ: تعليقاً عن ابن مسعود باختلاف في اللفظ / كتاب التوحيد / باب قول الله عز وجل: **﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾** ١٣/٤٥٢.

. د: مرفوعاً: كتاب السنة / باب في القرآن ١٠٥ حـ ٤٧٣٨ باختلاف في اللفظ.

. وكذا ابن خزيمة: باب صفة تكلم الله عز وجل بالوحي (كتاب التوحيد ١٤٥)

. والبيهقي موقوفاً ومرفوعاً في: الأسماء والصفات ٢٠١.

في رواته إلا إمام مقبول[1].

وقد ذكرنا في كتاب الإبانة[2] عدة أحاديث سوى ما ذكرناه هاهنا في ذكر الصوت.

وحد الصوت: هو ما يتحقق سماعه، فكل متحقق سماعه صوت، وكل مالا يتأتى سماعه البتة ليس بصوت[3].

وصحة الحد هذا وهو أن يكون مطرداً، منعكساً[4] يمنع غيره من الدخول عليه.

وأما قول خصومنا إن الصوت هو: الخارج من هواء بين جرمين. فحد غير صحيح، لأنا قد بينا أنه قد يوجد خلاف مازعموه، والله أعلم[5].

فإن قالوا: الصوت والحرف إذا ثبتا في الكلام اقتضينا[6] عدداً والله سبحانه واحد من كل وجه[7].

قيل لهم: قد بينا لكم مراراً أن اعتماد أولى الحق في هذه الأبواب على السمع، وقد ورد السمع بأن القرآن ذو عدد[8]، وأقر المسلمون بأنه كلام الله حقيقة / لا مجازا. (٣٥-ب)

وكلامه صفة وقد عد الأشعري صفات الله سبحانه (سبع عشرة)[9] صفة، وبين أن منها مالا يعلم إلا بالسمع[10] وإذا جاز أن يوصف بصفات معدودة لم يلزمنا بدخول العدد في الحروف شيء.

---

(١) العبارة في الأصل مضطربه ونصها: «وما في رواية الإمام مقبول». والتصويب من كتاب (الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم. للشيخ موفق الدين ابن قدامة لوحه ١٩٥ مخطوط مجموع رقم ١٥٤٦ بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية) حيث نقل عن المصنف أنه قال عقب حديث ابن مسعود: هذه العبارة (وما في رواة هذا الخبر إلا إمام مقبول).

(٢) تقدم التعريف به.

(٣) قال الأزهري: «وأما الصوت فهو الذي يسمعه الناس» انظر: (النووي تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٨٠).

(٤) الطرد: هو: تحقق المخدود مع تحقق الحد. و(العكس) هو: انتفاء المحدود مع انتفاء الحد. انظر: الرد على المنطقيين ١٧ نقله عن أبي المعالي. وانظر أيضاً: التعريفات للجرجاني ١٤١، ١٥٣.

(٥) يشير الى تكلم الحجر وحنين الجذع وتسبيح الحصا والطعام. وقد تقدم.

(٦) هكذا بالأصل ولعل الصواب (اقتضيا).

(٧) وانظر هذا المعنى عند الباقلاني، وهو من أئمة الأشاعرة ومقدميهم: إذ يقول: (.. وأيضاً فإن الحروف متناهية معدودة، وكلام الله تعالى قديم لا مفتتح لوجوده، ولا نهاية لدوامه كعلمه وقدرته، ونحو ذلك من صفات ذاته، وقد أكد الله تعالى ذلك بغاية التأكيد وأن كلامه لا يدخله العدد والحصر والحد بقوله: ﴿**قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً**﴾.. فأخبر تعالى... أنه لا نهاية لكلامه إذ كل ماله نهاية له بداية وإنما نتصور النهاية في حق من يتصور في حقه البداية. (الأنصاف ١٠٣).

(٨) وأنه سور وآيات وحروف، وقد تقدم بيان ذلك. ص ١٥٦.

(٩) في الأصل: (سبعة عشر).

(١٠) انظر: (الإبانة: ٢١-٣٣) و(المقالات ١/ ٣٤٥-٣٤٩).

فإن قالوا: إن التعاقب يدخلها وكل ما تأخر عن ما سبقه محدث[1].

قيل: دخول التعاقب إنما يتعين فيما يتكلم بأداة، والأداة تعجز عن (أداء)[2] شيء إلا بعد الفراغ من غيره.

وأما المتكلم بلا جارحة فلا يتعين في تكلمه التعاقب.

وقد اتفقت العلماء على أن الله سبحانه يتولى الحساب بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة[3]، وعند كل واحد منهم أن المخاطب في الحال هو وحده، وهذا خلاف التعاقب.

ثم لو ثبت التعاقب لم يضرنا، لأن النبي ﷺ قال لما خرج من باب الصفا: (نبدأ بما بدأ الله به ثم قرأ: إن الصفا والمروة من شعائر الله)[4][5] فبين / أن الله بدأ بذكر (٣٦-أ) الصفا. والقرآن كله بإجماع المسلمين كلام الله سبحانه. وفي هذا القدر كفاية لمن وفق للصواب.

---

(١) وقد قالوا نحو هذا. قارن هذا القول بكلام الباقلاني في الإنصاف ص ٩٩ إذ يقول: «وأيضاً فإن حروف الكلمة يقع بعضها سابقاً لبعض، فعند خط الكاتب (با) قد حصلت وثبتت قبل خطه (سينا) وكذلك السين حصلت وثبتت قبل خطه ميما - في كلمة (بسم) - وما تقدم بعضه على بعض وتأخر بعضه عن بعض فهو صفة الخلق لا صفة الحق، وكذلك الأصوات يتقدم بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض ويخالف بعضها بعضاً، وكل ذلك صفة كلام الخلق لا صفة كلام الحق الذي هو قديم ليس بمخلوق» أ. هـ

فجعل تعاقب الحروف والأصوات وحدوث بعضها عقب بعض دليلاً على حدوث الكلام وخلقه، ثم نفى أن يكون كذلك. أي: ليس بحرف ولا صوت.

(٢) في الأصل: (أداة) وهو تحريف.

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والله سبحانه يحاسب الخلق في ساعة واحدة، لا يشغله حساب هذا عن حساب هذا. وكذلك إذا ناجوه أو دعوه أجابهم، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي... الحديث - أخرجه مسلم ١/٢٩٦ حـ ٣٩٥ كتاب الصلاة باب قراءة الفاتحة من حديث أبي هريرة - قال شيخ الإسلام -: فقد أخبر النبي ﷺ أن الله يقول هذا لكل مصل والناس يصلون في ساعة واحدة والله تعالى يقول لكل منهم هذا - وقال -: وقد روى ابن عباس قيل له كيف يحاسب الله الخلق في ساعة واحدة؟ فقال: كما يرزقهم في ساعة واحدة

انظر: (درء تعارض العقل والنقل ٤/١٢٩-١٣٠).

(٤) سورة البقرة: (آية ١٥٨).

(٥) أخرجه: م: الحج / باب حجة النبي ﷺ ٢/٨٨٦ حـ ١٤٧ من حديث جابر وفيه «أبدأ» بدل (نبدأ)

ت: التفسير / سورة البقرة ٥/٢١٠ حـ ٢٩٦٧ من حديث جابر وقال: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم.

د: مناسك / باب صفة حجة النبي ﷺ ٢/٤٥٥ حـ ١٩٠٥ من حديث جابر أيضاً.

ط: الحج / باب البدء بالصفا ١/٣٧٢ حـ ١٢٦

ن: الحج / باب ذكر الصفا والمروة ٥/١٩١

جه: مناسك / باب حجة النبي ﷺ ٢/١٠٢٢ حـ ٣٠٧٤

دي: المناسك / باب في سنة الحاج ٢/٤٦.

وقـال عبـد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «الرد على الجهمية»[1]: سألت أبي فقلت: إن قوما يزعمون أن الله لا يتكلم بصوت فقال أبي: بلى إن الله سبحانه يتكلم بصوت وإنما (ينكر)[2] هذا الجهمية، وإنما يدورون على التعطيل[3]. واحتج بحديث عبد الرحمن بن محمد المحاربي الذي سقناه[4].

فقول خصومنا: إن أحدا لم يقل إن القرآن[5] كلام الله حرف وصوت كذب وزور. بل السلف كلهم كانوا قائلين بذلك، وإذا أوردنا فيه المسند وقول الصحابة من غير مخالفة وقعت / بينهم في ذلك صار كالإجماع. (٣٦-ب)

ولم أجد أحداً يعتد به ولا يعرف ببدعة (من)[*] نفر من ذكر الصوت إلا البويقي[6] إن صح عنه ذلك. فإن عند أهل مصر رسالة يزعمون أنها عنه وفيها: لا أقول إن كلام الله حرف وصوت ولا أقول إنه ليس بحرف وصوت[7].

وهذا إن صح عنه فليس فيه أكثر من إعلامنا أنه لم يتبين هذه المسألة ولم يقف على الصواب فيها.

وأما غيره ممن نفا الحرف والصوت فمبتدع ظاهر البدعة أو مقروف بها[8] مهجور على ما جرى منه. والله الموفق للصواب.

---

(١) وهو المشهور بكتاب السنة كما تقدم.

(٢) في الأصل في الهامش (واضحة في الميكروفلم وهي غير ظاهرة في المكبرة).

(٣) انظر: السنة ص ٦٢ ولفظه: قال: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت. فقال أبي: بلى تكلم بصوت هذه الأحاديث نرويها كما جاءت، وقال أبي: حديث ابن مسعود: «إذا تكلم الله سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان» قال أبي: وهذه الجهمية تنكره، قال أبي: وهؤلاء كفار يريدون أن يموهوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر إلا أنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

(٤) تقدم في هذا الفصل ص ١٦٦.

(٥) في الأصل فراغ بقدر كلمة مسحت، وقد تبينتها بواسطة الميكروفلم فإذا هي (القرآن).

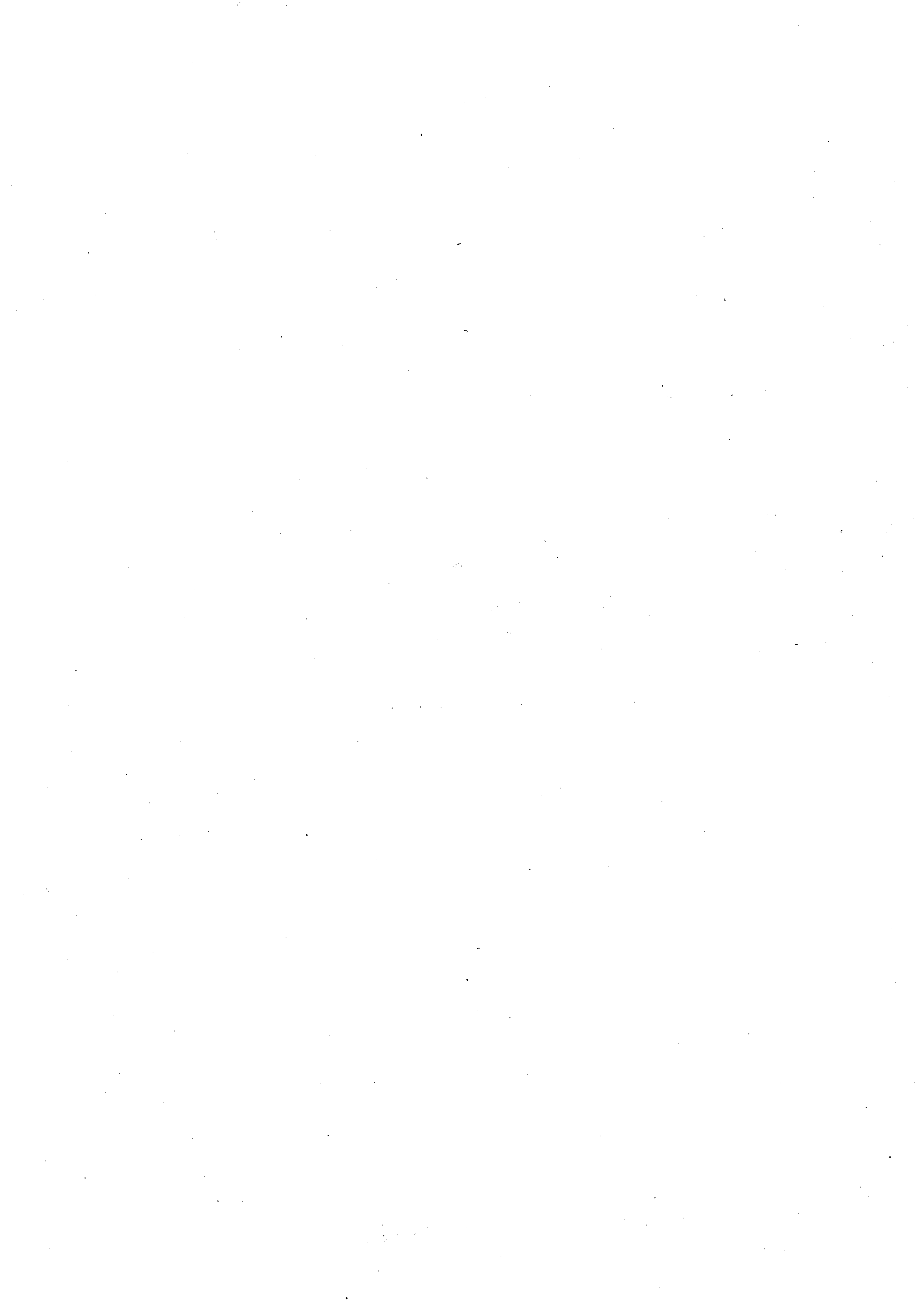
(*) (من) مثبته في الأصل، والمعنى لا يستقيم، فلعلها زائدة، أو لعلها (ممن) وهو متجه.

(٦) كذا بالأصل (البويقي) وهو تحريف وصوابه: البويطي. وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري، صاحب الإمام الشافعي، كان ممن امتحن في مسألة القرآن وثبت على الحق حتى مات في قيده مسجوناً بالعراق سنة ٢٣١هـ. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨-٦١.

(٧) لم أجد تخريج هذا القول عنه ولم أطلع على ذكر لرسالته تلك عند غير المصنف.

(٨) أي: متهم بها. وانظر ص٢١٢.

الفصل السابع



الفصل السابع
في
بيان فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر وعدولهم إلى التأويل في الباطن

وينبغي أن يتأمل قول الكلابية والأشعرية في الصفات، ليعلم أنهم غير مثبتين (الهاً)[1] في الحقيقة، وأنهم يتخيرون من النصوص ما أرادوه، ويتركون سائرها ويخالفونه.

من ذلك اعترافهم بأن الله سبحانه موصوف بأن له يداً وأن / هذه الصفة إنما (٣٧-أ) عرفت من جهة السمع، وأظهروا الرد على المعتزلة في ذلك.

وأهـل السنـة متفقون على أن لله سبحانه يدين، بذلك ورد النص في الكتاب والأثر، قال الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾[2]. وقال النبي ﷺ: (وكلتا يدي الرحمن يمين)[3].

وعند الكلابية أن له يدا واحدة[4] ومن أثبت له يدى صفة فقد ضل. ثم فسروا اليد وعدلوا في التفسير عن الظاهر إلى تأويل مخالف له فعادوا إلى المعتزلة.

والأشعري أثبت يدين لكنه وافق ابن كلاب في التأويل[5].

---

(١) كذا في الأصل ويجوز أن تكون (لها).

(٢) سورة ص: (آية ٧٥).

(٣) أخرجه: م: الإمارة / باب فضيلة الإمام العادل ١٤٥٨/٣ حـ ١٨ (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمر ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا».

حم: ٢/١٦٠، ٢٠٣

ن: كتاب آداب القضاة / فضل الحاكم العادل في حكمه ١٩٥/٨

ابن منده: (الرد على الجهمية) ص ٧٣ / حـ ٤٤ من حديث ابن عمر. وقال: وهذا حديث ثابت باتفاق.

الآجري: (الشريعة) ص ٣٢٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما من عدة طرق)

البيهقي: (الأسماء والصفات ٣٢٤ عن ابن عمر أيضاً).

(٤) وهي التي بمعنى القدرة، أو النعمة عندهم.

(٥) الواقع أن الذي انتهى إليه الأشعري في آخر مصنفاته: إثبات اليدين لله عز وجل من غير تكييف، ورد على من أولها بالنعمـة أو القـدرة رداً حسناً أجاد فيه وأفاد رحمه الله. انظر: (الإبانة ١٢٥-١٤٠) و(رسائل الثغر ص ١٤٧ مخطوط بمكتبة الدراسات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٧ عقائد).

وما ذكره المؤلف هو مذهب المنتسبين إلى أبي الحسن الأشعري المتمسكين بمذهبه الكلابي الذي ثبت رجوعه عنه.

وانظر مثلاً: (مشكل الحديث وبيانه: ٣٨، ١٠٤، ٢٢٤) و(الإرشاد للجويني ١٥٥).

وكـل حديث جاء في الصحيح مما يتعلق في الصفـات عدلـوا به إلى معنى غير الصفة. منها حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في قوله: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة)[1] فقال[2]: (يحمل السموٰات على أصبع والأرضين على أصبع)[3].

ومنهـا حديثه الثابت عنه عليه السلام: (قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن)رواه النواس بن سمعان[4] وجماعة من الصحابة رحمهم الله[5].

---

(١) سورة الزمر: آية ٧.

(٢) في الأصل: بالهامش.

(٣) طرف من حديث أخرجه:

خ: كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي: ١٣/٣٩٢ حـ ٧٤١٤، وحـ: ٧٤١٥.

. وفي باب قول الله تعالى: ﴿إن الله يمسك السموٰات والأرض أن تزولا﴾١٣/٤٣٨ حـ ٧٤٥١

. وفي باب / كلام الله عز وجل يوم القيامة للأنبياء وغيرهم ١٣/٤٧٤ حـ ٧٥١٣.

. كتاب التفسير / تفسير سورة الزمر باب / وما قدروا الله حق قدره ٨/٥٥٠ حـ ٤٨١١

. م: كتاب صفات المنافقين / باب صفة القيامة والجنة والنار ٤/٢١٤٧ حـ ١٩ (٢٧٨٦)

. ت: التفسير: باب / ومن سورة الزمر ٥/٣٧١ حـ ٣٢٣٨

. ابن أبي عاصم (السنة ١/٢٣٨ حـ ٥٤١)

. ابن خزيمة (التوحيد ص ٧٦)

. الدارقطني (كتاب الصفات ص ٢١-٢٦ حـ ١٩-٢٧)

. ابن منده (كتاب الرد على الجهمية ص ٨٣-٦٢)

. البيهقي (الأسماء والصفات ٣٣٣).

(٤) هو النـواس بن سمعان بن خالد بن عمرو بن قرط الكلابي الأنصاري له ولأبيه صحبة، وحديثه عند مسلم في صحيحه، سكن الشام.

(ابن حجر: الإصابة ٣/٥٧٦، والتقريب ٢/٣٠٨).

(٥) الحديث أخرجه:

م: كتاب القدر / باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء ٤/٢٠٤٥ حـ ١٧ (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص

ت: كتاب القدر / باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن ٤/٤٤٨ حـ ٢١١٤ من حديث أنس

حم: ٢ / ١٦٨ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما و ٤/١٨٢ من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه و ٦/٢٥١ من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها

جه: المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية ١/٧٢ حـ ١٩٩ من حديث النواس (كتاب التوحيد ص ٨٠)

الدارقطني: (كتاب الصفات ص ٢٧ حـ ٢٩ من حديث عبد الله بن عمرو.

ابن منده: (الرد على الجهمية ٨٧ حـ ٦٨ من حديث النواس و حـ ٦٩ من حديث جابر والبيهقي (الأسماء والصفات ٣٤٠ من حديث عبد الله بن عمر بن العاص، والنواس رضي الله عنهم.

ومنها (حديث)[1] أبي هريرة / عن النبي ﷺ: (يضحك الله سبحانه وتعالى إلى (٣٧-ب) رجلين)[2]

وحديث أبي رزين[3] في معناه[4].

ومن ذلك الغضب، والرضى، وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها[5].

وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته لا يفسر منها إلا ما فسره النبي ﷺ أو الصحابي بل نمر هذه الأحاديث على ما جاءت بعد قبولها والإيمان بها والاعتقاد بما فيها بلا كيفية[6].

---

(١) في الأصل: الكلمة في الهامش من أسفل أشير إليها بعلامة لحق.

(٢) طرف من حديث أخرجه:

خـ: الجهاد: باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل ٦/ ٣٩ حـ ٢٨٢٦ من حديث أبي هريرة

م: الإمارة / باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان النار ٣/ ١٥٠٤ حـ ١٢٨، ١٢٩ من حديث أبي هريرة أيضاً.

ن: الجهاد / باب اجتماع القاتل والمقتول في سبيل الله في الجنة ٦/ ٣٢

ط: كتاب الجهاد / باب الشهداء في سبيل الله ٢/ ٤٦٠ حـ ٢٨

ابن خزيمة: (التوحيد ص ٢٣٤)

الأجري: (الشريعة ص ٢٧٧-٢٧٨).

(٣) هو أبو رزين العقيلي: واسمه لقيط بن عامر بن المنتفق بن عامر العامري أبو رزين العقيلي. (ابن حجر: الإصابة ٣/ ٣٣٠).

(٤) ولفظه: «قال قال رسول الله ﷺ: «ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره قال قلت يا رسول الله أو يضحك الرب عز وجل، قال نعم. قال: لن نعدم من رب يضحك خيراً».

أخرجه بهذا اللفظ: الإمام أحمد / المسند ٤/ ١١

جه: المقدمة / باب فيما أنكرت الجهمية ١/ ٦٤ حـ ١٨١

ابن أبي عاصم: (السنة ١/ ٢٤٤)

والدارقطني: كتاب الصفات ص ٢٧-٢٨ حـ ٣٠

واللالكائي: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ص ٤١١ حـ ٧٢٢.

والحديث سنده ضعيف لأجل وكيع بن حدس مختلف فيه: فبينما ذكره ابن حبان في الثقات قال فيه ابن القطان مجهول الحال، وقال الذهبي لا يعرف (الميزان ٤/ ٣٣٥) وحكم الألباني بضعفه. انظر: (السنة لابن أبي عاصم ١/ ٢٤٤).

(٥) فقال تعالى: ﴿**وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً**﴾النساء ٩٣

وقال تعالى: ﴿**وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً**﴾الفتح ٦

وقال في الرضى: ﴿**رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم**﴾المائدة ١١٩

﴿**والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه**﴾التوبة ١٠٠

﴿**لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة**﴾ الفتح ١٨.

(٦) وهذا هو مذهب أهل الحق من سلف هذه الأمة وخلفها، فقد ثبت عن أئمة السلف رحمة الله علينا وعليهم أنهم قالوا في أحاديث الصفات: (تمر كما جاءت ولا يفسر شيء منها) بمعنى لا يكيف. =

ولأبي بكر بن فورك الأصبهاني[1] كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصفات، ومعنى ما جاء في الحديث الصحيح[2] منها ما يخالف في. . .[3] أهل السنة. ومن اتقن

= فهذا سفيان بن عيينة يقول ـ وقد سئل عن أحاديث العجب والضحك ـ: (هي كما جاءت نقربها، ونحدث بها بلا كيف)[1]

وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك فقالوا: امضها بلا كيف[2].

١ ـ الصفات: للدارقطني ٤٢ حـ ٦٣.

٢ ـ الصفات: للدارقطني ٤٤ حـ ٦٧.

وقد ثبت عن الإمام مالك بن أنس وشيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن قولهم في الاستواء: (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب) وقد تقدم تخريج هذا القول عنهما.

ومقصود السلف رحمهم الله بقولهم: أمروها كما جاءت بلا كيف: إثبات حقيقة معاني الفاظها والإيمان بها، مع نفي علمهم بكيفيتهـا. وليس المقصود أنهم يؤمنون باللفظ من غير فهم لحقيقة معناه. فهم يفهمون حقيقة معاني هذه الألفاظ الواردة في الصفات كالاستواء والضحك ويؤمنون بذلك على ما يليق بالله سبحانه وتعالى، ويفوضون في الكيفية فقط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(ولو كانوا يؤمنون باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول) ولما قالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف» فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهول.

ثم قال: وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية. إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضاً: فإن من ينفي الصفات لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف) فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول: «بلا كيف» فلو كان مذهب السلف نفى الصفات في نفس الأمر لما قالوا (بلا كيف)

وأيضاً: فقولهم أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت الفاظ دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: «أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم غير مراد» أو «أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة»[3].

٣ ـ انظر: الفتوى الحموية ص ١١٢ ضمن مجموعة نفائس.

(١) هو محمد بن الحسن بن فورك الأديب المتكلم الأصولي الواعظ النحوي أبو بكر، درس مذهب الأشعري بالعراق على أبي الحسن الباهلي ثم رحل إلى نيسابور ثم إلى غزنه، بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من المائة توفي مسموماً في طريق عودته من غزنة سنة ٤٠٦ هـ.

ترجمته لدى (ابن عساكر: تبيين كذب المفترى ٢٣٢)

و(ابن خلكان: وفيات الأعيان ٤/٢٧٢) و(السبكي: طبقات الشافعية ٣/٥٢).

(٢) له كتاب (تفسير القرآن) ذكر سزكين أنه يوجد منه المجلد الثالث ويقع في ٢٠٠ ورقة.

وهو مخطوط في مكتبة فيض الله. انظر: (تاريخ التراث ٢/٣٩٠) وذكره السيوطي ونقل عنه في الاتقان ٤/٢٠٢

وله كتاب (تأويل مشكل الحديث وبيانه، وهو مطبوع متداول، وكله في أحاديث الصفات وسلك فيه مسلك التأويل ورد على أئمة الإثبات كابن خزيمة وغيره.

وإنما جاءه الاشكال في هذه الأحاديث حينما أدخل العقل وحكمه في النص وقاس الغائب على الشاهد فذهب ينفي ويؤول ما ظن أنه مشكل ومؤد إلى التشبيه، ولو سلك سبيل السلف من الإيمان بالنص وإثبات معنى الصفة، ثم فوض العلم بالكيفية لما حصل له إشكال، فآيات الصفات وأحاديثها ليست عند السلف من المتشابه ولا من المشكل أصلاً.

(٣) في الأصل كلمة لم أتبينها.

السنة ثم تأمل كتابيه بانَ له خلاف أبي بكر بن فورك وأصحابه / للحق. (٣٨-أ)

والمعتزلة مع سوء مذهبهم أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء، لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها ولم تستقف[١] ولم تموه. بل قالت: إن الله بذاته في كل مكان[٢]، وإنه غير مرئي[٣] وإنه لا سمع له ولا بصر، ولا علم، ولا قدرة ولا قوة، ولا إرادة، ولا كلام، و(لا)[٤] صفات مضافة إلى ذاته لازمة لها، بل هذه الأشياء أفعال له محدثة في غيره[٥]، وإن القرآن مخلوق[٦]، وإن من مات من غير توبة من أصحاب الكبائر خلد في النار مع الكفار[٧] وإن الحوض والشفاعة، والميزان لا أصل لها[٨]، وإن من زنا أو سرق أو ارتكب كبيرة خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر وسمي فاسقاً[٩].

وإن الدار إذا (لم)[١٠] يظهر فيها قولهم دار حرب[١١]، وإن من انتحل مذهب أهل

---

(١) الاستقفاء: الإتيان من الخلف. يقال: تقفيته بالعصا واستقفيته ضربت قفاه بها. انظر: (لسان العرب ١٥/١٩٣) والمقصود هنا: أن المعتزلة صرحوا بمعتقدهم في صفات الله وجاهروا به، ولم يحاولوا إخفاءه ومخادعة خصومهم والتمويه عليهم.

(٢) وقال بعضهم معنى: كونه في كل مكان: أي أنه مدبر لكل مكان. ولهم قول آخر وهو أنه لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه انظر: (الأشعري: المقالات ١/٢٨٦).

(٣) وانظر لتحقيق مذهبهم في الرؤية: (القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ٢٣٢) والبغدادي: الفرق بين الفرق ١١٤) والشهرستاني: الملل والنحل ١/٤٥) و(الأشعري: المقالات ١/٢٣٨).

(٤) في الأصل: (ولا) بالحاشية.

(٥) وقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به لأنها لو شاركته هذا الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الألهية. انظر: (الشهرستاني: الملل ١/٤٤) و(البغدادي: الفرق بين الفرق ١١٤) و(انظر تفصيل مذهبهم في باب الصفات: شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار ص ١٥١ وما بعدها).

(٦) وانظر: لتحقيق مذهبهم في ذلك: (شرح الأصول الخمسة ٥٢٨) و(المقالات ٢/٢٥٦) و(الفرق بين الفرق ١١٤) و(الملل ١/٤٤).

(٧) وانظر: شرح الأصول الخمسة ٦٦٦، والملل ١/٤٥.

(٨) فأما الحوض فقد حكى إنكارهم له: الأشعري في (الإبانة ص ٢٤٥)) وأومأ إليه في المقالات ٢/١٦٥ وانظر: أيضاً: (السفاريني: لوامع الأنوار ٢/٢٠٢).

وأما الشفاعة: فعندهم أنها للتائبين من المؤمنين، وأن الفساق ومرتكبي الكبائر لا شفاعة لهم. انظر: (شرح الأصول الخمسة ٦٨٨-٦٩٠) و(الإبانة ١٥) و(المقالات ٢/١٦٦) الفصل ٤/٦٣) و(لوامع الأنوار ٢/٢٢٢)

وأما الميزان: فهم مختلفون فيه فمنهم من أنكره، ومنهم من أثبته لكنه أحال وزن الأعمال به لأنها أعراض متقضية ومن هؤلاء القاضي عبد الجبار انظر: شرح الأصول الخمسة ٧٣٧، ومتشابه القرآن ١/٢٧٤.

(٩) وهذا أحد الأصول الخمسة من الأصول التي اتفق عليها المعتزلة وهو القول بـ(المنزلة بين المنزلتين، وأول من قال به: واصل بن عطاء الغزال). وانظر لتحقيق ذلك: (شرح االأصول الخمسة ١٣٩ و٧٠١) و(الفرق بين الفرق ١١٥) و(الملل ١/٤٧).

(١٠) (لم) ليست في الأصل، والمقام يقتضي إثباتها.

(١١) حكى البغدادي عنهم نحو ذلك فقال: (وزعم أكثر المعتزلة أن البلدان التي غلبت عليها أهل السنة دار كفر وزعم بعضهم أنها دار فسق، وجعل للفسق دارا كما جعل الفاسق في منزلة بين المنزلتين) انظر: (أصول الدين ٢٧٠) =

(٣٨-ب) الأثر واعتقد / ما في الأحاديث على ظاهرها حشوى[1]، وعند التحقيق كافر.

فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنبوهم وعدوهم أعداء.

والكـلابية والأشعرية قد أظهروا الرد على المعتزلة، والذب عن السنة وأهلها، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه، وقولهم في القرآن حيره[2] يدعون قرآنا ليس بعربي وأنه الصفة الأزلية وأما هذا النظم العربي فمخلوق عندهم[3].

ويقولون: الإيمان: التصديق[4].

وعلى أصلهم أن من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن، (لأمرين)[5]:

= وحكى ذلك الأشعري: عن الجبائي من المعتزلة: فقال: وقال الجبائي: كل دار لا يمكن فيها أحدا أن يقيم بها أو يجتاز بها إلا بإظهار ضرب من الكفر أو بإظهار الرضى بشيء من الكفر وترك الإنكار له فهي دار كفر. . .ـ قال الأشعري ـ وبغداد على قياس الجبائي دار كفر لا يمكن المقام بها عنده إلا بإظهار الكفر الذي هو عنده كفر أو الرضا كنحو القول: إن القرآن غير مخلوق وان الله سبحانه لم يزل متكلما به، وأن الله سبحانه أراد المعاصي وخلقها، لأن هذا كله عنده كفر، وكذلك القول في مصر وغيرها على قياس قوله وفي سائر أمصار المسلمين وهذا هو القول بأن دار الإسلام دار كفر معاذ الله من ذلك. (المقالات ٢/١٥٤ـ١٥٥).

(١) في الأصـل (حشو): والحشو: من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه، وكذلك هو من الناس، وحشوة الناس رذالتهم. انظر: (لسان العرب ١٤/١٨٠) وأول من عرف عنه انه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله فقال: كان ابن عمر حشويا: نسبة إلى الحشو وهو العامة والجمهور ـ والمعتزلة تطلق على من أثبت الصفات والقدر حشوياً. انظر: (ابن تيمية بيان تلبيس الجهمية ١/٢٤٤).

وقد عد السلف إطلاق هذا النبز على أهل السنة: من علامة الزندقة كما روي عن أبي حاتم أنه قال: علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون بذلك إبطال الأثر، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة.

انظر: (عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ١/١٣٢ـ١٣٣ مجموعة الرسائل المنيرية).

(٢) أي: لم يهتدوا فيه إلى الصواب: وفي اللسان يقال: تحير، واستحار، وحار: لم يهتد لسبيله، وحار يحار حيرة وحيرا أي تحير في أمره، وحيرته أنا فتحير ورجل حائر بائر إذا لم يتجه لشيء. (٤/٢٢٢ مادة: حير).

(٣) تقدم ذكر ذلك: وانظر أيضاً: (الجويني في الإرشاد: ١١٦ إذ يقول في معرض الرد على المعتزلة (. . . فإن معنى قولهم ـ أي المعتزلة ـ «هذه العبارات كلام الله» أنها خلقه ـ قال ـ ونحن لا نمنع أنها خلق الله، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلما به فقد أطبقنا على المعنى وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته».

(٤) وهـذا مذهب جمهـور الأشـاعـرة ويحكـونـه عن أبي الحسن: انـظر: (البـاقلاني: التمهيد ٣٤٦ والإنصاف ٥٥) و(البغدادي: أصول الدين ٢٤٨) و(الشهرستاني: الملل والنحل ١/١٠١) و(الايجي: المواقف ٣٨٤) و(الآمدي: غاية المرام ٣٠٩) ولبعضهم أقوال أخرى لكن ما ذكرناه هو الذي عليه جمهورهم.

والذي استقر عليه أبو الحسن الأشعري في هذا الباب هو قول السلف في الإيمان (وأنه قول وعمل يزيد وينقص) انظر: (الإبانة ص ٢٧).

(٥) في الأصل هكذا (لم يعين) وهو تحريف من النساخ.

أحدهما: أن أصل الإيمان عندهم المعرفة كما قال جهم[1].

والثاني: أن الكلام معنى في النفس فهو إذا صدق/ بقلبه فقد تكلم على أصلهم به. (٣٩-أ)

وعند أهل الأثر أن الإيمان: قول وعمل يزيد وينقص، وعلماء الآفاق المتبعون كلهم على هذا القول[2].

ومخالفونا هؤلاء يقولون معنا في الظاهر مثل ذلك، وعندهم أن التصديق لا مدخل للزيادة والنقصان فيه وهو الإيمان[3].

وعند المعتزلة أن الاسم غير المسمى[4]. وأن أهل السنة (عندهم)[5] أن الاسم هو المسمى. وقد نص على ذلك جماعة من الأئمة (كـ) الشافعي[6]، والأصمعي[7][*].

---

(١) وهو جهم بن صفوان، تقدمت له ترجمة ص١٠.

ومذهبه: أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، وأن الكفر هو الجهل به. وانظر مقالته هذه لدى: (الأشعري: المقالات ١/٢١٤) و(البغدادي: الفرق بين الفرق ٢١١) و(الشهرستاني: الملل ١/٨٨).

(٢) حكى ابن عبد البر إجماع أهل الفقه والحديث على ذلك ـ نقل ذلك عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في (الإيمان ٣١٣)

(وقال: وكيع: أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل..) أخرج ذلك عنه: الآجري في الشريعة: ١٤٥)

وانظر: (الإيمان: لابن أبي شيبة ص ٤٦)

وذكر: شيخ الإسلام الصابوني أن ذلك قول أهل الحديث. انظر: (عقيدة السلف وأصحاب الحديث ١/١٢٣ ضمن مجموعة الرسائل المنيرية).

(٣) قارن مثلا ذلك بكلام الباقلاني حيث يقول: (نحن لا ننكر أن نطلق أن الإيمان يزيد وينقص كما جاء في الكتاب والسنة، لكن النقصان والزيادة يرجع في الإيمان إلى أحد أمرين إما أن يكون ذلك راجعاً إلى القول والعمل دون التصديق، لأن ذلك يتصور فيهما مع بقاء الإيمان. فأما التصديق فمتى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان انظر: (الانصاف ٥٧).

(٤) وانظر: (المقالات: ١/٢٥٣).

(٥) في الأصل: بالهامش.

(٦) فكان رحمه الله يقول: «من حلف باسم من أسماء الله فحنث، فعليه الكفارة، لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة وبالصفا والمروة فليس عليه الكفارة لأنه مخلوق وذلك غير مخلوق. روى ذلك عنه الربيع بن سليمان.

انظر: (ابن أبي حاتم / آداب الشافعي ومناقبه ١٩٣) و(اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/٢١١ حـ ٣٤٣، ٣٤٤) و(البيهقي: الأسماء والصفات ٢٥٥).

(٧) وهو الإمام الحافظ حجة الأدب ولسان العرب أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، الأصمعي، البصري، اللغوي الإخباري، أحد الأعلام يقال اسم أبيه عاصم ولقبه قريب ولد سنة بضع وعشرين ومائة، ومات سنة ٢١٥ وقيل ٢١٦. (الذهبي: سير أعلام النبلاء: ١٠/١٧٥) و(ابن خلكان: وفيات الأعيان ٣/١٧٠)

وقد أخرج اللالكائي بسنده إلى حفص بن عمر السياري قال سمعت أبا سعيد الأصمعي يقول: إذا سمعته يقول الاسم غير المسمى فاحكم ـ أو قال فاشهد ـ عليه بالزندقة) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/٢١٢ ح ٣٤٦، ٣٤٧).

(*) الواقع أن كلام الإمام الشافعي والأصمعي ليس فيه التصريح بالقول بأن الاسم هو المسمى وإنما فيه الإنكار على من يقول أسماء الله مخلوقة.

=

وعند الأشعري: أن الاسم الذي نختلف فيه ليس هو المسمى ولا هو غير المسمى(١)(*).

= يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم، فلهذا يروى عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فأشهد عليه بالزندقة ـ قال: ولم يعرف أيضاً عن أحد من السلف أنه قال الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم) انظر: (الفتاوى ٦/١٨٧).

(١) حكى الأشعري: أن ذلك قول ابن كلاب. انظر: المقالات ١/٢٥٠)

وقد نقل الإيجي: للأشعري تفصيلاً في الموضوع فقال: قال الشيخ قد يكون الاسم عين المسمى نحو الله فإنه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه، وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبته إلى غيره ولاشك أنها غيره، وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على صفة حقيقية ومن مذهبه أنها لا هو ولا غيره كما مر (المواقف ٣٣٣) وقال شيخ الإسلام وهو المشهور عن أبي الحسن. (الفتاوى ٦/١٨٨)

وأما قوله الذي استقر عليه بآخره فهو ما أفصح عنه في الإبانة بقوله (وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا) ص ٢٢.

(*) تعليق:

الكلام في قضية الاسم والمسمى من القضايا التي اشتهر النزاع فيها بعد أئمة السلف الأوائل كالإمام أحمد وغيره، والذي كان معروفاً عند أئمة السنة أحمد وغيره في ذلك: هو: الإنكار على الجهمية الذين يقولون أسماء الله مخلوقة أخرج اللالكائي عن إبراهيم بن هانيء قال سمعت أحمد بن حنبل ـ وهو مختف عندي ـ فسألته عن القرآن فقال: من زعم أن أسماء الله مخلوقة فهو كافر) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/٢١٤ حـ ٣٥١.

لأن الجهمية يقولون: الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق. فذمهم السلف وغلظوا القول فيهم لأن أسماء الله من كلامه وكلام الله غير مخلوق بل هو المتكلم به وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء فأنكر الإمام أحمد قول الجهمية هذا لأنهم يريدون أن يتوصلوا إلى القول بأن القرآن مخلوق.

على هذا القدر اقتصر القول في هذه المسألة في عصر الإمام أحمد، ثم اشتهر النزاع فيها بعده، وتحصل فيها عدة أقوال:

الأول: أن الاسم غير المسمى ـ وهو قول الجهمية والمعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة والزيدية.

الثاني: أن الاسم هو المسمى وأن أسماء الباري هي الباري. وهو قول أكثر أصحاب الحديث والمنتسبين إلى السنة مثل أبي بكر بن عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري واللالكائي، والبغوي.

انظر: (المقالات ١/٢٥٢) و(الفتاوى ٦/١٨٧).

الثالث: أن الاسم لا هو المسمى ولا هو غيره، وأن أسماء الباري لا هي الباري ولا هي غيره. وعزاه الأشعري لبعض أصحاب ابن كلاب.

الرابع: التوقف: فلا يقال: أسماء الباري هي الباري، ولا يقال هي غيره ولا يقال: لا هي الباري، ولا هي غيره.

وذكر هذه الأقوال الأربعة الأشعري في: (المقالات ١/٢٥٢-٢٥٣).

الخامس: وهناك قول خامس في المسألة ارتضاه ابن جرير الطبري في كتابه (صريح السنة بعد أن ذكر أن الكلام في هذه المسألة من الأمور المحدثة التي لم يرد فيها نص عن السلف. وهو أن الاسم للمسمى. فقال: (وأما القول في الاسم هو المسمى أم هو غيره فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرىء من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قوله جل ثناؤه الصادق وهو قوله تعالى: **﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾** وقوله تعالى: **﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾**أ. هـ (صريح السنة) ص ١١ ضمن المجموعة العلمية السعودية).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عقب إيراده كلام الطبري هذا: (وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره) انظر: (الفتاوى ٦/١٨٧) =

وعنـد المعتـزلـة أن الذي تحويه دفتا المصحف قرآن وكذلك ما وعته الصدور، وكذلك ما يتحرك به لسان القاريء وكل ذلك مخلوق.

وعند أهل السنة أن ذلك قرآن غير مخلوق و(عند)[1] الأشعري أنه مخلوق وليس بقرآن وإنما هو عبارة عنه[2].

وكـذلـك كثـير من مذهبه، يقول في الظاهر بقول أهل السنة مجملاً، ثم عند التفسير، والتفصيل يرجع إلى قول المعتزلة، فالجاهل يقبله بما يظهره، والعالم يجهره[3] لما منه يخبره، والضرر بهم أكثر منه بالمعتزلة لإظهار أولئك ومجاوبتهم[4] أهل السنة وإخفاء هؤلاء ومخالطتهم أهل الحق. نسأل الله السلامة من كل برحمته.

= وذكر ابن أبي يعلى أن الإمام أحمد كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى ويقول: هذا كلام محدث ولا يقول إن الاسم غير المسمى ولا هو هو، ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعا لقوله تعالى (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها). انظر: (طبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٠).

(١) في الأصل: (وان) وهو تحريف.

(٢) تقدم تخريج هذه الأقوال. انظر: ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣) أي: يكشفه: يقال جهرت الشيء إذا كشفته.

وانظر: (ابن منظور: لسان العرب ٤/ ١٤٩ مادة جهر).

(٤) كذا في الأصل ولعلها: ومجانبتهم.

الفصل الثامن

الفصل الثامن
في
بيان أن الذي يزعمون بشاعته من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات

وقد زعموا أن أصحاب الحديث يعتقدون ما في الأحاديث من ذكر الصفات على ظاهرها، ويثبتون لله سبحانه الكف، والأصابع، والضحك، والنزول، وأنه في السماء فوق العرش وهذه من صفات الأجسام حتى قال / بعض سقاطهم: (ما بين شيوخ الحنابلة، وبين اليهود إلا خصلة واحدة)[1]. (٤٠-أ)

ولعمري إن بين الطائفتين خصلة واحدة، لكنها بخلاف ما تصوره الساقط. وتلك الخصلة أن الحنابلة على الإسلام والسنة، واليهود على الكفر والضلالة.

أول ما نقول: إن القول بما في الأحاديث (الثابتة)[2] مما أمر الله سبحانه بقبوله فقال: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه**﴾[3] ولا خلاف بين عقلاء أهل الملة في أن الرسل أعرف بالله سبحانه، وبصفاته من غيرهم، لأنهم أوفر الناس عقلاً، والوحي ينزل عليهم، والعصمة من الضلال تصحبهم، وقد جعل الله سبحانه طاعة رسوله محمد ﷺ مقرونة بطاعته، ووعد من أطاعه وأطاع رسوله بالفوز العظيم[4].

/ فأمر هذه الأخبار التي وقع الخلاف (فيها)[5] لا يخلو من أن يكون (صدقاً)[6] أو كذباً. فإن كانت صدقاً، وجب المصير إليها، وإن كانت كذباً لزم تركها. (٤٠-ب)

ووجدنا رواة هذه الأحاديث أئمة المسلمين وصدورهم وعلماءهم[7] وثقاتهم خلفاً عن سلف، وهم من أهل العدالة الظاهرة، والمرجوع إليهم وإلى فتاويهم في الدماء

---

(١) لم أقف على معرفة قائل ذلك.

(٢) في الأصل: (ثابتة).

(٣) سورة الحشر: (آية ٧).

(٤) فقال تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾سورة الأحزاب (آية ٧١)

(٥) ليست في الأصل.

(٦) في الأصل: بالحاشية. (صدقا به).

(٧) في الأصل: (علماؤهم) وهو خطأ نحوي.

والفروج، كسفيان بن سعيد الثوري[1]، ومالك بن أنس الأصبحي[2]، وحماد بن زيد الأزدي[3]، وسفيان بن عيينة الهلالي [4]، وعبد الله بن المبارك المروزي[5]، وأمثالهم.

وفي طبقة كل من قبلهم وبعدهم من حاله في العلم والعدالة كحالهم، فغير جائز أن يكذب خبرهم.

وما من حديث منها إلا وقد ورد من عدة طرق متساوية الحال في تعلق الأسباب الموجبة للقبول بها، ومع ذلك فهم الذين رووا الأحكام والسنن، وعليهم / مدار (٤١-أ) الشريعة، فمن صدقهم في نقل الشريعة لزمه أن يصدقهم في نقل الصفات ومن كذبهم في أحد النوعين وجب عليه تكذيبهم في النوع الآخر.

فلم يبق بعد هذا إلا قولهم[6]: إن أخبار الآحاد لا توجب عند أكثر العلماء علماً، وإنما يجب العمل بها[7].

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٢٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص١١٩.

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الإمام الحافظ المجود شيخ العراق، أبو إسماعيل الأزدي مولاهم البصري، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: هو من أئمة المسلمين من أهل الدين، وهو أحب إليّ من حماد بن سلمة. مولده سنة ثمان وتسعين ووفاته سنة ١٧٩هـ. وكان ثقة ثبتاً رحمه الله.

(الذهبي: التذكرة ١/٢٢٨) و(ابن حجر: التقريب ١/١٩٧) و(ابن العماد: الشذرات ١/٢٩٢).

(٤) هو الإمام سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد، محدث الحرم، مولى محمد بن مزاحم كان إماما حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر. مولده سنة (١٠٧) ووفاته سنة (١٩٨هـ)

(الذهبي: التذكرة ١/٢٦٢) و(الميزان: ٢/١٧٠) و(ابن حجر: التقريب ١/٣١٢).

(٥) هو الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي مولاهم، كان رحمه الله ثقة ثبتا، فقيها عالما جوادا مجاهدا جمعت فيه خصال الخير، مولده سنة ١١٨ ووفاته سنة ١٨١هـ.

انظر ترجمته لدى: (الذهبي في: التذكرة ١/٢٧٤) و(سير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨) و(ابن حجر: التقريب ١/٤٤٥).

(٦) أي الكلابية والأشاعرة. وانظر لتفصيل مذهبهم في ذلك: (الباقلاني: التمهيد ٣٨٦ وما قبلها) و(البغدادي: أصول الدين ص ١٢ وهو مذهب المعتزلة أيضا) انظر: (شرح الأصول الخمسة ٧٦٨).

(٧) وليس الأمر كما زعموا فإن القول بأن خبر الآحاد لا يفيد العلم هو قول لبعض أهل الكلام فقط وأكثر أهل العلم بل جمهور الأمة يقولون إن خبر الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم. كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم فقال:

«وأما القسم الثاني من الأخبار» فهو مالا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملاً به أو تصديقاً له... فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ، من الأولين والآخرين. أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع. وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة والمسئلة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، مثل: السرخسي وأبي بكر الرازي من الحنفية والشيخ أبي حامد وأبي الطيب والشيخ أبي إسحاق من الشافعية وابن خواز منداد وغيره من المالكية، ومثل أبي يعلى وابن أبي موسى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية ومثل أبي إسحاق الاسفرائيني وابن فورك وأبي إسحاق النظام من المتكلمين وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني ومن تبعه مثل أبي المعالي والغزالي وابن عقيل. انظر: مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٧٢-٣٧٣

=

وقد بينا في كتاب «الإبانة» هذا الفصل، وجملته أن المطلوب من التواتر سكون النفس إليه وتبلج الصدر بكونه، وينتفي[1] ظن الكذب والوهم والتواطؤ عنه، وأكثر ما ورد في الصفات بهذا الوصف.

وقد اتفق أكثر الأصوليين على أن المتواتر ليس له عدد محصور، وليس المراد بذلك أنهم يخرجون الكثرة عن الحصر، وإنما المراد أنه لا يحصر بأن الذي يوجب / العلم ما (٤١-ب) نقله اثنان، أو ثلاثة، أو عشرة، بل ننظر إلى وقوع العلم به / وانتفاء الظن عنه. فربما حصل ذلك بمائة أو أكثر، وربما حصل بأربعة أو أقل[2].

= وقال: «وخبر الواحد المتلقي بالقبول يوجب العلم عن جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالاسفرائيني وابن فورك» الفتاوى ١٨/٤١.

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب (انتفاء) فهو الذي يناسب ما قبله.

(٢) اختلف الناس: في تحديد العدد الذي يحصل به التواتر.

فقال بعضهم: لا يقبل الخبر إلا من جميع أهل المشرق والمغرب.

وقال بعض الفقهاء يشترط أن يكونوا عددا لا يحصيهم عدد ولا يحويهم بلد.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً عدد أهل بدر.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن سبعين عدد المختارين من قوم موسى.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن خمسين عدد القسامة.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن أربعين لأنه العدد الذي لما بلغه المسلمون اظهروا الدين وتنعقد به الجمعة.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن عشرين.

وقالت طائفة يشترط أن لا يقل عن اثنى عشر.

وقالت طائفة يشترط أن يكونوا أكثر من أربعة وهو قول الباقلاني والقاضي أبي يعلى.

وقالت طائفة يشترط ألا يقل عن ثلاثة: لقوله ﷺ: «حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه أنه قد نزل به جائحه.

وأكثر الأصوليين ذكر هذه الأقوال، ثم بين أنه لا برهان عليها ولا يصح في تعيين العدد شيء. وذكر أن المقصود سكون النفس إلى الخبر وعدم تأتي التواطؤ على الكذب: يقول ابن تيمية: (ولا يعتبر في التواتر عدد محصور، بل يعتبر، ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم وعدم تأتي التواطؤ على الكذب منهم، إما لفرط كثرتهم وإما لصلاح دينهم ونحو ذلك).

المسودة ٢٣٥، وانظر: نحوه في: الفتاوي ١٨/٥٠

وقال ابن حزم: عقب ذكره الأقوال في العدد (وهذه كلها أقوال بلا برهان وما كان هكذا فقد سقط... إلى أن قال ـ فلم يبق إلا قول من قال بالتواتر ولم يحدد عددا.

ثم بين أن المقصود بالتواتر وسكون النفس وانتفاء التواطؤ. (الإحكام: ١/١١٧، ١١٨، ١٢٠)

وقال إمام الحرمين الجويني بعد أن ذكر اختلاف الناس في تحديد العدد ونقض أقوالهم قال: فإذا تمهد لنا ذلك قلنا: «لا يتوقف حصول العلم بصدق المخبرين على حد محدود وعدد معدود، لكن إذا ثبتت قرائن الصدق ثبت العلم به، ثم ذكر أن العلم قد يحصل بخبر مخبر واحدا إذا حف به من القرائن ما يتضمن العلم بصدقه وضرب لذلك مثالاً.

ثم قال: إذ ثبت إمكان حصول العلم بصدق مخبر واحد، فإنه قد يتخلف العلم بالصدق عن اخبار عدد كثير وجم غفير إذ جمعتهم إيالة (سياسية) وضمهم في اقتضاء الكذب حالة، ثم ضرب لذلك مثالاً أيضاً. انظر: (البرهان ١/٥٧٦-٥٧٧)

وقال ابن قدامة: والصحيح: أنه ليس له عدد محصور... وأما ما ذهب إليه المخصصون بالأعداد فتحكم فاسد لا يناسب الغرض ولا يدل عليه، وتعارض أقوالهم يدل على فسادها، ثم بين أن المقصود حصول العلم.

انظر: روضة الناظر ٥٠-٥١. وانظر: هذا المبحث في (أصول السرخسي ـ أيضاً ـ ص ٢٩٤)

ونحن والحمد لله نجد أنفسنا ساكنة إلى هذه الأحاديث المشار إليها، ورواتها ممن لا يظن بهم الكذب، ولا الوهم، ولا التواطؤ في هذه الروايات.

ولا شك في اختلاف أحوال الناس فمائة منهم يجوز عليهم أن يهموا في الشيء، وأن يتواطؤوا عليه، وعشرة منهم تخالف أحوالهم أحوال المائة، فيعلم أن الوهم، والكذب والتواطؤ منتفية عن خبرهم[1]، وهذا لا يعلمه إلا من عرف الحديث وأهله وأتقن معرفته[2] ذلك، وعند الأشعري وأصحابه أن العلم يقع بنقل المجوس واليهود والنصارى، إذا تواتر نقلهم، وليس من شرط التواتر أن يكون ناقلوه مسلمين عدولا[3] ومن الطريق[4] العلم بنقل الكفار إذا كثروا، وعدم العلم / بنقل عدول المسلمين إذا كانوا دونهم. (٤٢-أ)

وقد أجمعنا في الأحكام على أن شهادة عدلين من المسلمين تقتضي الحكم في الأموال، وبعض الحدود[5] وشهادة أربعة منهم في الزنا وما في حكم ذلك[6] ولو شهد ألف من الكفار لم تقبل شهادتهم على مسلم في مال ولا حد[7].

ولا ينبغي أن ينقلب الأمر في باب المتواتر ويرجع إلى التسوية بين الكفار والمسلمين، فإن كل طائفة حكم بسقوط عدالة كل واحد منهم على الانفراد، لم يردهم الاجتماع إلى العدالة، وكل فرقة حكم لكل امريء منهم بالعدالة على حدته فإذا اجتمعوا زادوا خيرا، وقوي القلب بما شهدوا به.

---

(١) تقدم هذا المعنى في كلام الجويني وغيره قبل هذا

وانظر أيضاً الفتاوى حيث يقول شيخ الإسلام: «فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم. هذا هو الحق الذي لا ريب فيه وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين. (٢٠/٢٥٨).

(٢) كذا بالأصل ولعلها (معرفة).

(٣) ليس هذا عند الأشعري وأصحابه فقط، بل هو مذهبهم ومذهب غيرهم من سائر أهل السنة فكما يقول بذلك الباقلاني - وهو من أئمة الأشاعرة - في التمهيد ٣٨٥.

وإمام الحرمين - وهو من أئمة متأخريهم - كما في الإرشاد له ٤١٦

كذلك يقول آل تيمية بما فيهم شيخ الإسلام. انظر المسودة ٢١٠

وكذلك يقول ابن قدامة الحنبلي - انظر: (روضة الناظر ٥١ ويعلل ذلك بأن إفضاء خبر التواتر إلى العلم من حيث أنهم مع كثرتهم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه ويمكن ذلك في الكفار كإمكانه في المسلمين.

(٤) ويجوز أن تكون (الطريف) بالفاء.

(٥) وحكى الإجماع على ذلك أيضاً: (ابن حزم في: مراتب الإجماع ص ٥٢).

(٦) وحكى الإجماع على ذلك أيضاً: (ابن حزم في: مراتب الإجماع ص ٥٣) (وابن المنذر: الإجماع ص ١٤٣).

(٧) قال ابن حزم: (واتفقوا على انه لا يقبل مشرك على مسلم في غير الوصية في السفر) المصدر السابق ص ٥٣.

فلما كان الكفار ساقطي العدالة، مجتمعين وفرادى، لم يجز أن يكون خبرهم موجبا للعلم الضروري إلا باقتران دلالة به مقتضية لوجوبه.

وأخبار الآحاد عند أحمد بن حنبل (و)[1] غيره من علماء النقل ضربان. فضرب لا يصح أصلاً، ولا يعتمد، فلا العلم يحصل بمخبره ولا العمل يجب به.

وضرب: صحيح موثوق بروايته وهو على ضربين:

أ ـ نوع منه قد صح لكون رواته عدولا ولم يأت إلا من ذلك الطريق، فالوهم وظن الكذب غير / منتف عنه، لكن العمل يجب. (٤٢-ب)

ب ـ ونوع: قد أتى من طرق متساوية في عدالة الرواة، وكونهم متقنين أئمة متحفظين من الزلل. فذلك الذي يصير عند أحمد في حكم المتواتر[2].

وينبغي أن يعلم أن الأخبار في الجملة إنما ترد في أحد معنيين: إمّا ما يراد به العمل، وإمّا ما سبيله الاعتقاد.

فما كان واردا في العمل، جائز ورود مثله في الصحة، وثقة الرواة مخالفا لحكمه، وذلك لجواز ورود النسخ في الأحكام، فيطالب عند ذلك (بالعلم)[3] بالناسخ ليعمل به، وبالمنسوخ ليترك هـ.

وما كان واردا في المعتقدات برواية الثقات لا يجوز أن يرد برواية أمثالهم ما يخالف ذلك.

---

(١) في الأصل (أو) وهو غير سديد.

(٢) قال ابن قدامة: اختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في حصول العلم بخبر الواحد.

١ ـ فروى أنه لا يحصل به، وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا.

٢ ـ وروى عنه أنه قال في أخبار الرؤية يقطع على العلم بها. قال ـ وهذا يحتمل أن يكون في أخبار الرؤية وما أشبهها مما كثرت رواته وتلقته الأمة بالقبول ودلت القرائن على صدق ناقله فيكون إذن من المتواتر إذ ليس للمتواتر عدد محصور.

ويحتمل أن يكون خبر الواحد عنده مفيدا للعلم وهو قول جماعة من أصحاب الحديث وأهل الظاهر.

٣ ـ وقال بعض العلماء: إنما يقول أحمد بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم واتقانهم ونقل من طرق متساوية وتلقته الأمة بالقبول ولم ينكره منهم منكر. ثم ذكر اتفاق السلف على نقل أخبار الصفات وليس فيها عمل وإنما فائدتها وجوب تصديقها واعتقاد ما فيها.

انظر: (روضة الناظر ص ٥٢) وانظر هذا المبحث أيضاً في (المسودة: ٢١٦-٢٢٣).

(٣) في الأصل (العلم).

لأن الخبر عن كون الشيء وصفته إذا كان صدقاً لا يجوز ورود النسخ عليه[1] ولا كون مخبره على صفتين متضادتين.

ولم نجد والحمد لله في الأخبار الواردة في الصفات، التي حكم العلماء بصحتها، وتلقوها بالقبول اختلافاً في صفة ولا معنى. ولو وجدنا ذلك لكان دالاً على كونها كذباً أو وهماً.

وإنما وجد هذا الوصف فيما سبيله العمل به / دون وقوع العلم الضروري بمخبره[2]. (٤٣-أ)

وإذا ثبت ما ذكرناه وعلم أن طاعة الرسول واجبة، وأن قبول خبره لازم، وجب اعتقاد ما في هذه الأحاديث المذكورة في الصفات، ولو لم يلزم اعتقاد ذلك، لم تكن هذه الأخبار لا محالة دون سائر الأخبار الواردة فيما سبيله العمل به فينبغي أن يعمل (بها)[3] أيضاً والعمل بها هو القول بمخبرها.

وقبل وبعد فالأئمة الذين رووها غير منكرين[*] لشيء منها، بل قد أوردوها في السنن، وبينوا[4] أن اعتقادها سنة وحق بل واجب وفرض.

---

(١) وهذا مذهب جمهور أهل العلم، كما نقل ذلك غير واحد من علماء الأصول قال السرخسي: قال جمهور العلماء لا نسخ في الاخبار أيضاً يعنون في معاني الأخبار واعتقاد كون المخبر به على ما أخبر به الصادق الحكيم، بخلاف ما يقوله بعض أهل الزيغ من احتمال النسخ في الأخبار التي تكون في المستقبل. (الأصول ٢/٥٩)

وذكر الأشعري اختلاف الناس في أسماء الله ومديحه وأخباره هل يجوز نسخها أو لا ؟. فقال: أجاز ذلك طوائف من أهل الأثر فزعموا أن ما تأخر تنزيله ناسخ لما تقدم نزوله وأن المدني ناسخ للمكي خبراً كان أو مدحاً من مديح الله عز وجل.

وأنكره أكثر الناس وقالوا: (لايجوز النسخ في أخبار الله عز وجل ومديحه وأسمائه). (المقالات ٢/٢٧٩)

وقال ابن تيمية: (لا يدخل النسخ في الخبر في قول أكثر الفقهاء والأصوليين وقال قوم يجوز ذلك.

وقال ابن الباقلاني: لا يجوز ذلك في خبر الله وخبر رسوله فأما ما أمرنا بالإخبار به فيجوز نسخه بالنهي عن الإخبار به.

وذكر عن القاضي - (أبي يعلي - ضابطا - للخبر الذي يدخله النسخ والذي لا يدخله فقال: وضابط القاضي: في نسخ الخبر أنه إن كان مما لا يجوز أن يقع إلا على وجه واحد كصفات الله وخبر ما كان وما سيكون لم يجز نسخه، وإن كان مما يصح تغيره وتحوله كالإخبار عن زيد بأنه مؤمن وكافر وعن الصلاة بأنها واجبة جاز نسخة، قال - وهذا قول جيد) انظر: (المسودة ١٧٦-١٧٧

وانظر هذا المبحث أيضاً في: الإحكام: لابن حزم ٥٧٧ وما بعدها، وكتاب فهم القرآن للمحاسبي (٣٣٢) وقد منع فيه ورود النسخ في معنين: باب الأسماء والصفات والإخبار عما كان أو يكون.

(٢) في الأصل «مخبره» وهو تحريف.

(٣) في الأصل (بهذا) وهو تحريف.

(*) في الأصل في الحاشية أمام هذه الكلمة توجد عبارة (وإنما ينكر) ولم يشر إليها بعلامة لحق ولم أر لها مناسبة.

(٤) في الأصل (وبينوها) وهو تحريف، والسياق بعده يقتضي ما أثبت.

ولا يخلو أمرهم من أن يكونوا مخطئين في فعلهم أو مصيبين في رأيهم. فإن أصابوا، فاتباعهم على الصواب هدى.

وإن أخطأوا (بزعمهم)[1] - بزعم المخالف - وهم الأئمة المقبولون، المرضيون بالاتفاق، فالمخالفون الذين قد حكم بأنهم من أهل الزيغ والضلال أقرب إلى الخطأ وأبعد من الصواب منهم، فيجب أن لا يصغى إليهم، ولا يعول على تمويههم. ثم نهاية شغبهم أن إثبات هذه الصفات يقتضي التشبيه / والتجسيم لما نراه في الشاهد، وهذا (٤٣-ب) الشغاب ينعكس عليهم، ويعلم بطلانه بذلك.

ألا ترى أن في الشاهد أن الفاعل للأشياء المتقنة العالم الخبير الحي السميع البصير جسم والله سبحانه حي سميع بصير عليم فاعل وليس بجسم[2].

وإثبات الصفات له على ما جاء به النص عنه وعن رسوله ﷺ، لا يوجب التجسيم والتشبيه، بل كل شيء يتعلق بالمحدثات مكيف، وصفات الباري لا كيفية لها[3]، فالتجسيم والتشبيه منتفيان عنه وعن صفاته. وبالله التوفيق هـ.

---

(١) أحسبها زائدة. أو أن ما بعدها توضيح لها.

(٢) تقدم التعليق على إطلاق لفظ الجسم في حق الله تعالى نفياً أو إثباتاً وبيان مذهب السلف في ذلك.
انظر: ص١٦٠ حاشية ٣.

(٣) أي (لا كيفية لها نعلمها) إذ المراد نفي علمنا بكيفية صفاته جل وعلا. وليس المراد أن لا كيفية لها. ولذا قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله (الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإيمان به واجب). وقد تقدم فبين رحمه الله أن كيفية الاستواء لا نعقلها ولا نعلمها. ولو كان ليس لاستوائه عز وجل كيفية أصلاً لقال: وقد سئل: كيف استوى؟ -: لا كيفية لاستوائه. والله تعالى أعلم.

الفصل التاسع

الفصل التاسع

في

ذكر شيء من أقوالهم ليقف العامة عليها فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم

قد صنف غير واحد من [١] المتكلمين من المعتزلة والكرامية في فضائح الأشعرية، والكلابية، كما صنف هؤلاء في فضائح الآخرين أيضاً.

ولكل مخالف للسنة وطريقة أهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل. وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصل. لأنهم لم يحدثوا شيئاً وإنما تبعوا الأثر، ومن ادعى في الأثر فضيحة بعد الحكم بصحته، لم يكن مسلماً[٢].

ونحن لا نذكر من فضائح الأشعري / ومن وافقه ما ذكره من لا يرضى مذهبه (٤٤-أ) من (معتزلي وكرامي)[٣] بل ما لا يمكنهم إنكاره، وتنطق به كتبهم، فمنها:

(١) أن الأمر عند الفقهاء على الوجوب إلا أن يقترن به ما يدل أن المراد به الندب، أو الإباحة[٤].

وعند أكثر المتكلمين صيغة الأمر للندب والإباحة، إلا أن يدل دليل على أن المراد به الوجوب[٥].

---

(١) في الأصل: (عن) وهو تحريف.

(٢) وقد كفر بعض السلف من جحد ما ثبت بخبر الواحد، فكيف بمن يدعي أن في إثباته فضيحة. والتكفير منقول عن إسحاق بن راهوية. انظر: (آل تيمية: المسودة ص ٢٤٥).

(٣) في الأصل: (معزلي وكرمي) وهو تحريف.

(٤) وهو مذهب الإمام أحمد والشافعي وعامة المالكية وجمهور الفقهاء، وبه قال جماعة من المتكلمين أيضاً كأبي الحسن(*) البصري والجبائي في أحد قوليه. وانظر هذا المبحث في: (المسودة: لآل تيمية ص ٥) و(الآمدي: في الإحكام ٢/١٤٤) و(السرخسي: الأصول ١/١٥) و(ابن قدامة: روضة الناظر ١٠٠) و(الجويني: البرهان ١/٢١٦ وهو مذهب أهل الظاهر أيضاً) انظر: (ابن حزم: الإحكام ٣/٣٢٩).

(*) كذا عند الآمدي، ولعله أبو الحسين البصري صاحب (المعتمد في أصول الفقه).

(٥) وهو مذهب كثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم، وهو قول بعض الشافعية انظر: (المسودة: ٥) و(الآمدي: الإحكام ٢/١٤٤) و(ابن قدامة: الروضة ١٠٠) وانظر أيضاً: (إمام الحرمين: ١/٢١٥) وذكر لهم قولا آخر، وأشار إلى أن الأول أقرب إلى حقيقة مذهب القوم. (البرهان).

وعند الأشعري : أن الأمر لا صيغة له. إذا قال الله سبحانه افعلوا كذا لا يفهم منه وجوب ولا ندب ولا غير ذلك ، ولا يفيد بمجرده شيئا حتى يقترن به دليل على المراد به[1].

وهذا شيء ينفرد به الأشعري ومن وافقه وهو مؤد إلى فساد كثير. هـ

(٢) ومنها: أن الإيمان والنبوة عرضان يحلان الأجسام في حال الحياة ويزولان عنها بزوال الحياة، فالمؤمن إذا مات يدخل قبره ولا إيمان معه، والنبي ﷺ إذا مات يدفن وليس بنبي[2] وعلى هذا الأصل يقتضي أن يزول الإيمان عن الرجل إذا نام وهذا من أشنع الأقاويل. هـ

---

(١) لأن: صيغة (افعل) للوجوب عند التجرد عن القرائن عند جمهور الفقهاء وعند الأشاعرة: لا تدل عليه وإنما يتوقف فيها لأن قول القائل (افعل) متردد بين الأمر والنهي والإباحة والندب. . فوجب التوقف في ذلك، ولا يصار إلى حمله على أحد هذه المعاني إلا بقرينة. ولذا سموا الواقفة أو الواقفية.

وحكى إمام الحرمين أن ذلك منقول عن الأشعري . . . ثم قال: والذي أراه في ذلك قاطعاً به: أن أبا الحسن رحمه الله لا ينكر صيغة تشعر بالوجوب الذي هو مقتضى الكلام القائم بالنفس نحو قول القائل: أوجبت والزمت، أو ما شاكل ذلك، وإنما الذي تردد فيه مجرد قول القائل: (افعل) من حيث الفاه في وضع اللسان مترددا.

ثم رجح إمام الحرمين أن صيغة (افعل) لمحض الطلب. وأسقط النهي والإباحة فقال: لكن الوجوب يستفاد من الوعيد ـ على المخالفة وعدم الامتثال ـ ثم أراد أن يوفق بين قوله هذا وقول جمهور الفقهاء والشافعي ـ فقال: وأنا ابني على منتهى الكلام شيئاً يقرب ما اخترته من مذهب الشافعي رحمه الله ـ فأقول: ثبت في وضع الشرع أن التمحيص في الطلب متوعد على تركه وكل ما كان كذلك لا يكون إلا واجباً.

انظر: (البرهان ١/٢١٣، ٢١٤، ٢٢٢-٢٢٣) وانظر: المسألة أيضاً لدى: (الآمدي : في الإحكام ٢/١٤١، ١٤٥) وآل تيمية في المسودة ٤ .

(٢) وحكى ذلك أيضاً ابن حزم واقتصر على مسألة نفي النبوة، ونقل عن الباجي أن ابن فورك يقول بذلك وأن السلطان محمود بن سبكتكين قتله بالسم لذلك.

ثم ذكر ابن حزم أن الذي حمل الأشاعرة على القول بذلك قولهم: أن الروح عرض والعرض يفنى أبدا ويحدث ولا يبقى وقتين، فروح النبي ﷺ عندهم قد فنيت وبطلت ولا روح له الآن عند الله تعالى وأما جسده ففي قبره موات فبطلت نبوته بذلك ورسالته. انظر: الفصل ١/٨٨

وأما القشيري الذي أنكر نسبة هذا القول للأشعري وأصحابه، وقال: إن ذلك بهتان عظيم وكذب محض لم ينطق به منهم أحد، ولا سمع في مجلس مناظرة عنهم، ولا وجد ذلك في كتاب لهم.

فيرى أن أصل هذه المقالة هو: (أن بعض الكرامية الزم بعض الأشاعرة وقال: إذا كان عندكم الميت في حال موته لا يحس ولا يعلم فيجب أن يكون النبي ﷺ في قبر غير مؤمن لأن الإيمان عندكم المعرفة والتصديق والموت ينافي ذلك فإذا لم يكن له علم وتصديق لا يكون له إيمان ومن لا يكون مؤمنا لا يكون نبيا. . . ثم قال ـ واعلموا رحمكم الله أن ما يلزمه الخصم بدعواه فيقول هذا على أصلكم ومقتضى علتكم يلزمكم فلا يجوز أن ينسب ذلك إلى صاحب المذهب فيقال هذا مذهب فلان) انظر: (رسالة شكاية أهل السنة (ضمن طبقات الشافعية ٢/٢٧٩-٢٨٢) =

(٣) ومنها: أن وقوع الكبائر من الأنبياء عليهم السلام في حال النبوة جائز / إلا (٤٤-ب) فيما يختص بالرسالة (فإنه)[١] لا يجوز عليهم الكذب فيها ولا التغيير، ولا الكتمان[٢].

وعند المعتزلة: لا يجوز حصول كبيرة منهم في حال الأداء، ولا قبله[٣].

= ونفى السبكي أن يكون ابن فورك قال بذلك وقتل لأجله، وذكر أن الكرامية دسوا عليه ذلك لدى السلطان وأن ابن فورك أنكر ذلك أمامه. فأمر بإعزازه وإكرامه وإرجاعه إلى وطنه. فسلط عليه بعض الكرامية من سمه. انظر الطبقات: ٣/٥٤

والحق أني لم أجد في كتب القوم التي اطلعت عليها من قال بذلك ولم أجد من نسب ذلك إليهم غير المصنف وابن حزم.

فهذا الباقلاني وهو من أئمتهم ورؤوسهم يقول في: الإنصاف: «ويجب أن يعلم أن نبوات الأنبياء صلوات الله عليهم لا تبطل، ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا وانتقالهم إلى دار الآخرة، بل حكمهم في الدنيا كحكمهم في حالة نومهم، وحالة اشتغالهم، إما بأكل أو شرب أو قضاء وطر. . .

ثم قال: وقد غلط من نسب إلى مذهب المحققين من الموحدين إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا. وليس ذلك بصحيح، لأن مذهب المحققين أنه ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة وإنما صار رسولا واستحق شرف الرسالة والنبوة بقول مرسله: وهو الله تعالى (أنت رسولي ونبي، وقول الله قديم لا يزول ولا يتغير) الإنصاف ص ٦٣-٦٤

والذي أراه: أن في ثبوت نسبة هذا القول للقوم نظراً إذ لم يقم دليل على ذلك. بل كتب أئمتهم تصرح بعكس ذلك وتفصح بإثبات نبوة الأنبياء بعد موتهم كما أشرت، ولم يقم لدنيا دليل قوي ولا ضعيف على نسبة ذلك إليهم، وإنما يدان القوم من كتبهم أو النقل الصحيح عنهم، فنسبة ذلك إليهم تشنيع لا دليل عليه ولا مبرر له، والذي يظهر أنه إلزام ألزم به بعضهم كما ذكر القشيري وأوما إليه ابن حزم كما سبق. ولازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح. والله أعلم.

(١) في الأصل: (فإن) وهو تحريف.

(٢) نقل ابن حزم أن هذا قول الباقلاني ومن اتبعه من الأشعرية وقال: وأما هذا الباقلاني فإنا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السمناني قاضي الموصل أنه كان يقول إن كل ذنب دق أو جل فإنه جائز على الرسل حاشى الكذب في التبليغ فقط، قال وجائز عليهم أن يكفروا، قال: وإذا نهى النبي ﷺ عن شيء ثم فعله فليس ذلك دليلا على أن ذلك النهي قد نسخ لأنه قد يفعله عاصياً لله عز وجل وليس لأصحابه أن ينكروا عليه ذلك (الفصل ٤/٢) ونقل عن ابن فورك أنه: لا يجوز عليهم الكبيرة. وجوز عليهم الصغائر بالعمد.

قلت: إن هذا النقل عن الباقلاني. ليس فيه أكثر من أن يكون ذلك قولا له، لا يعبر بالضرورة عن مذهب جمهور الأشاعرة، فإن جمهورهم ليسوا على ذلك: يقول البغدادي: أجمع أصحابنا على وجوب كون الأنبياء معصومين بعد النبوة عن الذنوب كلها، وقال: وأما السهو والخطأ فليس من الذنوب فلذلك ساغا عليهم. (أصول الدين ١٦٧-١٦٨) ونقل الإيجي: إجماع الأمة على عصمة الأنبياء من تعمد الكذب فيما دل المعجز على صدقهم فيه كدعوى الرسالة، وعلى عصمتهم من الكبائر عمداً عند الجمهور، أما الصغائر فجائزة عمداً أو سهواً. (المواقف ٣٥٨-٣٥٩)

ونقل شيخ الإسلام: عن الآمدي: أن القول بعصمة الأنبياء من الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر الأشعرية. انظر: (الفتاوى ٤/٣١٩) وذكر إمام الحرمين: أن عصمتهم من الفواحش المؤذنة بالسقوط وقلة الديانة تجب أجماعاً. انظر: (الإرشاد ٣٥٦)

فبان بهذه النقول: أن ما ذكره المصنف ليس قول أكثر الأشاعرة، وأن جمهورهم يقول بقول السلف في ذلك. وسيأتي ذكر قول السلف بعد هذا.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: (شرح الأصول الخمسة ٥٧٣) والمغني: (١٥/٣٠٠-٣٠٤) و(الأشعري: المقالات ١/٢٩٦).

وعند أهل السنة: أن وجود الكبائر منهم عليهم السلام قبل أن يوحى إليهم جائز، فأما بعد الوحي فهم معصومون من ارتكاب الكبائر(١).

(٤) ومنها: أن عوام المسلمين الذين لا يعرفون الله تعالى بالأدلة العقلية ليسوا بالمؤمنين في الحقيقة وإنما تجرى عليهم أحكام الشريعة(٢) وهو من أفضع الأقاويل، وهو قول جهم.

---

(١) دون الصغائر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول. (الفتاوي: ٣١٩/٤)

وقال: في منهاج السنة: وعامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها. (٣٣١/١)

ويرى ابن حزم أنهم معصومون أيضاً من الصغائر عمداً (الفصل ٢/٤) وقال إن هذا مذهب جميع أهل الإسلام. ولا يخفى ما فيه من تجوز.

(٢) وقد نقل عنهم ابن حزم أيضاً مثل ذلك فقال: (ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعرية كلها حاشا السمناني، إلى أنه لا يكون مسلماً إلا من استدل وإلا فليس مسلماً، وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم والمال. الفصل ٣٥/٤

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعقيباً على ذلك: ـ هذا القول: هو في الأصل معروف عمن قاله من القدرية والمعتزلة ونحوهم من أهل الكلام وإنما قاله من قاله من الأشعرية موافقة لهم، ولهذا قال أبو جعفر السمناني: القول بإيجاب النظر: بقية بقيت في المذهب من أقوال المعتزلة. . . . ثم قال ـ وليس إيجاب النظر على الناس هو قول الأشعرية كلهم، بل هم متنازعون في ذلك. فقال الأشعري في بعض كتبه: قال بعض أصحابنا: أول الواجبات الإقرار بالله تعالى وبرسله وكتبه ودين الإسلام. وقال أيضاً: لو سأل سائل عمن ورد من الصين ورأى الاختلاف ماذا يلزمه؟ فقال عنه جوابان: أحدهما: أنه يلزمه النظر ليعرف الحق فيتبعه. والثاني: يلزمه إتباع الحق وقبول الإسلام ثم تصحيح المعرفة بالنظر والاستدلال على أقل ما يجزئه. (درء التعارض ٤٠٧/٧)

وقد أنكر: القشيري أن يكون الأشعري قال: بتكفير العوام ـ فقال: وأما ما قالوا: أن الأشعري يقول بتكفير العوام فهو أيضاً كذب وزور. . . ثم قال فنحن نحكم لجميع عوام المسلمين بأنهم مؤمنون مسلمون في الظاهر ونحسن الظن بهم ونعتقد أن لهم نظراً واستدلالا في أفعال الله وأنهم يعرفونه سبحانه والله أعلم بما في قلوبهم. . . وقال ـ فإن قالوا: فالأشعري يقول إن العوام إذا لم يعلموا علم الكلام فهم أصحاب التقليد، فليسوا بمؤمنين قيل هذا أيضاً تلبيس، ونقول: إن الأشعري: لا يشترط في صحة الإيمان ما قالوا من علم الكلام بل هو وجميع أهل التحصيل من أهل القبلة يقولون يجب على المكلف أن يعرف الصانع المعبود بدلائله التي نصبها على توحيده واستحقاق نعوت الربوبية، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين من الجوهر والعرض.

انظر: (شكاية أهل السنة ـ ضمن طبقات الشافعية ٢٨٥/٢ـ٢٨٦)

وهذه المسألة تعرف بمسألة وجوب الاستدلال على معرفة الله، ووجوب النظر والاستدلال مع أنه قول المعتزلة وكثير من الأشاعرة، فهو أيضاً قول كثير من أتباع الأئمة الأربعة: كأبي الفرج المقدسي الحنبلي.

انظر: (درء التعارض ٨/٤) و(أبي الفرج البغدادي صاحب محجة الساري إلى معرفة الباري (المصدر السابق ص ٢٥) وأبي يعلى (المصدر السابق ٤٤٢/٧) و(ابن الزاغوني نفس المصدر ٤٤٣) وغيرهم، مع اختلافهم في كيفية الاستدلال. =

(٥) ومنها: أن كل حديث ورد مخالفاً للعقل لا يمكن الجمع بينه وبين العقل فهو زور، وإن رواه من لا يشك في عدالته قبل ذلك، وأن من رواه مع العلم بحاله مثبتاً له، تسقط عدالته، ولا يجوز قبول خبر في باب الاعتقاد، إلا ما وافق قضية العقل فيه[١].

وهذا يؤدي إلى رد الأخبار الواردة في الصفات وإلى تفسيق أئمة المسلمين[٢] هـ.

= والواقع أننا إذا نظرنا في النصوص الواردة عن الرسول ﷺ في هذا الباب نجد أنه ﷺ: ما كان يأمر أحد بالنظر والاستدلال ابتداء، ليدخل في الإسلام، وما كان يدعو الناس إلى ذلك عندما يغزوهم ويدعوهم للإسلام، بل كان أول ما يدعوهم إليه: الشهادتان، وبذلك أمر معاذ بن جبل في الحديث الصحيح لما بعثه إلى اليمن فقال له: (إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات. .)[١]

وبين ﷺ أنه يقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلٰه إلا الله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلٰه إلا الله. .)[٢] ولم يقل حتى يستدلوا على معرفة الله. فإذا قالوها كف عن قتالهم وقبل إسلامهم، ولم يؤمر بمطالبتهم بالاستدلال على معرفة معبودهم، ومن ثم أنكر ﷺ على أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما قتله الرجل بعد تلفظه بالشهادة وقال له ﷺ: يا أسامة أقتلته بعدما قال لا إلٰه إلا الله قال ـ أسامة قلت يارسول الله إنما كان متعوذا، قال قتلته بعدما قال لا إلٰه إلا الله ؟ قال فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم)[٣]

فدل ذلك على أن من تلفظ بكلمة التوحيد. دخل في الإسلام، وحرم دمه، وإن لم يستدل.

١ ـ م / كتاب الإيمان / باب الدعاء إلى الشهادتين ١/ ٥٠ حـ ٢٩.

٢ ـ خـ ١/ ٧٥ حـ ٢٥.

٣ ـ خـ ١٢/ ١٩١ كتاب الديات حـ ٢/ ٦٨٧.

قال شيخ الإسلام: (وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين، وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول أن كل كافر فإنه يدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً أو مشركاً أو كتابياً بذلك يصير الكافر مسلماً ولا يصير مسلماً بدون ذلك.

وقال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذ قال أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به محمد حق وأبرأ إلى الله من كل دين يخالف دين الإسلام ـ وهو بالغ صحيح يعقل ـ أنه مسلم. . .)[١] انظر: (درء التعارض ٧/٨)

قلت: وهذا هو المذهب الحق في هذه المسألة الذي ندين الله به، لأنه هو الثابت المأثور عن النبي ﷺ وسائر أصحابه الذين فتحوا البلدان بعده وفي عهده، ولم يؤثر عنهم أنهم كانوا يدعون الناس إلى النظر والاستدلال وإنما كانوا يدعونهم إلى الشهادتين أولاً ؟ ويكتفون منهم بها، ويكفون عن قتال من قالها.

١ ـ انظر: الإجماع لأبن المنذر ١٥٤.

(١) المعروف عن الأشاعرة أنهم يشترطون لحديث الآحاد إذا صح إسناده أن لا يكون متنه مخالفا للعقل. يقول البغدادي: (وأخبار الآحاد متى صح إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم). أصول الدين ١٢

وهذا في الأصل قول المعتزلة: فإن من مذهبهم أن أحاديث الآحاد تقبل في الاعتقاد إذا كانت متونها موافقة لعقولهم، يقول القاضي عبد الجبار وإن كان ـ أي حديث الآحاد ـ مما طريقه الاعتقاد ينظر فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل موجبه لا لمكانه بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها. فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي ﷺ لم يقله وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذ لم يحتمل التأويل إلا بتعسف). انظر: (شرح الأصول الخمسة ص ٧٧٠).

(٢) أما كونه مؤد إلى رد أخبار الصفات فواضح، لأنهم لا يقبلون الكثير منها بدعوى مخالفته لمقتضى عقولهم، وما قبلوه منها جنحوا فيه إلى التأويل. =

(٦) ومنها: أن الصلاة وسائر قوانين الشريعة لا يعتد بقيام المرء بها إلا بعد معرفته ربه بدليل العقل[١] وأول الفروض عليه النظر في الأدلة ليعرفه، وإذا اشتغل[٢] بالفروع قبل إحكام الأصول / لم ينتفع به[٣]. (٤٥-أ)

وشهادة أن لا إلٰه إلا الله إذا لم يعرف قائلها صحة الأدلة شهادة عارية عن العلم غير منتفع بها. هـ

(٧) ومنها: أن الملحد، والمجوسي، واليهودي، والنصراني ينبغي أن يدعوا إلى المناظرة ويتعلم الكلام لجدالهم و. . .[٤] الله سبحانه قد منع من الجلوس مع الخائضين في آياته[٥] واتفق أهل الحل والعقد من العلماء على أن الملحد، والمجوسي، وأهل سائر النحل لا يلزمنا جدالهم، وأجمع أكثرهم على أن الجدال منسوخ بالأمر بالقتال، وفي مناظرتهم أكبر فساد (لانتشار)[٦] شبههم بها في الناس، وجواز عدم من يصل إلى حلها في الحال.

(٨) ومنها: أن المخالف من أصحاب الحديث، وأهل الأثر، لا يبلغ عقل كثير منهم معرفة العقليات ولا يفهمونها، فإن كل واحد منهم ينبغي أن يخاطب على قدر عقله.

وفي ضمن هذا إخفاء المذهب عن قوم وإظهاره لآخرين، وهذا شبيه بالزندقة. وبهذا الفعل منهم دخل كثير من العوام والمبتدئين في مذهبهم لأنهم يظهرون له الموافقة في الأول ويكـذبون بما ينسب إليهم حتى يصطادوه، فإذا وقع جروه قليلاً قليلاً / حتى ينسلخ من السنة. (٤٥-ب)

= وأما كونه مؤد إلى تفسيق أئمة المسلمين، فلأن رواة أحاديث الصفات هم أئمة المسلمين من سلف هذه الأمة فإذا ردت أحاديثهم وقيل بإسقاط عدالتهم لأنهم رووا من الأحاديث ما يخالف عقول المعتزلة والأشاعرة، كان ذلك تفسيقاً لهم. وحاشاهم من ذلك بل هم الأئمة العدول، الذين رووا أحاديث الأصول والفروع والأحكام. فالقول بتفسيقهم وإسقاط عدالتهم، هدم للدين وإبطال لسنة سيد المرسلين.

(١) في الأصل: (العقلي) وهو تحريف.

(٢) في الأصل: (استقل) وهو تصحيف. وقد يصح على وجه.

(٣) هذه المسألة متفرعة عن المسألة رقم (٤) وهي قضية إيمان العوام، ووجوب الاستدلال والنظر وقد تقدم الكلام عليها هناك.

(٤) في الأصل كلمة (وقد) ولا معنى لها هنا، والكلام مستقيم بدونها.

(٥) يشير إلى نحو قوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً﴾. النسـاء آية ١٤٠.

(٦) في الأصل (لانتشاره) وهو تحريف.

وكان أبو بكر بن الباقلاني من أكثرهم استعمالا لهذه الطريقة وقد وشح كتبه بمدح أصحاب الحديث واستدل على الأقاويل بالأحاديث في الظاهر، وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل رحمة الله عليه، وأشار في رسائل له إلى أنه كان يعرف الكلام، وأنه لا خلاف بين أحمد والأشعري[١] وهذا من رقة الدين، وقلة الحياء.

(٩) ومنها: ما أظهره متأخروهم و. . .[٢] منهم وهو أن القرآن إذا كتب بمداد فيه نجس أو رمي المصحف في الخلاء، أو طرح عليه قذر على سبيل العمد لم يجب فيه كبير نكير[٣].

لأن صفة الله سبحانه ليست في الدنيا، وإنما المصحف بما فيه مخلوق وهو من جملة المثمنات[٤] والله تعالى يقول: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾[٥] والنبي ﷺ[٦] نهى عن حمله

---

(١) أما استدلاله بالأحاديث فملاحظ في كتبه غير أنه يؤولها حسب اعتقاده كما فعل في قوله ﷺ: (لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو. . .) أوله بأن المراد: لا تسافروا بكتابة القرآن، لأنه يعتقد أن ما في المصحف كتابة القرآن وليس هو القرآن.

انظر: (الإنصاف ص ١٣٧)

وأما قوله: (إن الإمام أحمد كان يعرف الكلام. . .) فلم أقف عليه في شيء من كتبه (التي اطلعت عليها).

(٢) في الأصل كلمة لم أتبينها.

(٣) لم أجد تخريج هذا القول من كتب القوم التي وقفت عليها، لكن ذكر عنهم ابن تيمية نحوه وعزاه للجهال والغالية منهم، وليس هو قول أهل العلم بالمقالة والإيمان بالشريعة منهم، فإن هؤلاء يعظمون المصحف ويعرفون حرمته، ويوجبون له ما أوجبته الشريعة من الأحكام.

ثم بين السبب الذي دعا أولئك إلى إنكار حرمة المصحف فقال: لكن جهالهم وغاليتهم إذا تدبروا حقيقة قول مقتصديهم: إن القرآن العربي لم يتكلم الله به وإنه ليس إلا معنى واحد قائم بالذات، وأصوات العباد، ومداد المصاحف يدل على ذلك المعنى، وإنه ليس لله في الأرض كلام في الحقيقة، وليس في الأرض إلا ما هو دال على كلام الله. . . وكلام الله إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا وهو معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض، ولا يتكلم الرب بمشيئته وقدرته إلى أمثال ذلك من حقائق قول المقتصدين اسقطوا حرمة المصحف وربما داسوه ووطئوه وربما كتبوه بالعذرة وغيرها.

ذلك لأنهم لم يروا في المصحف أكثر من كونه دليلاً على كلام الله وليس فيه كلام الله حقيقة، فلم يوجبوا له احتراما، كالدليل على الخالق المتكلم بالكلام فإن الموجودات كلها أدلة عليه ومع ذلك لا يجب احترامها.

انظر: مجموع الفتاوى: ١٢/٣٨١-٣٨٢، ٨/٤٢٥.

(٤) الثمن: ما يستحق به الشيء وهو قيمته، وشيء ثمين: أي مرتفع الثمن انظر لسان العرب ١٣/٨٢. والمقصود هنا: أن المصحف من جملة العروض التي تباع وتشترى بثمن. وليس هو كلام الله لأن كلام الله عندهم كلام نفسي فلا يتأتى بيعه وتثمينه.

(٥) سورة الواقعة: آية: ٧٩.

(٦) ليست في الأصل.

إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو[١].

والفقهاء مجمعون على أن مس المحدث إياه لا يجوز[٢].

(١٠) ومنها: ما ارتكبه أهل الوقت منهم[٣]، خصوصاً من كان منهم من المغاربة، وهو أن كل من (يخالفهم)[٤] نسبوه إلى سب العلماء لينفروا[٥] قلوب العوام عنه، وقرفوه[٦] بأقاويل لا يقول بها ولا يعتقدها بهتا / منهم وكذبا، لأن البهتان والكذب لا قبح لهما في (٤٦ - أ) العقل وإنما علم قبحهما بالسمع.

والقائلون بخلاف قولهم ضلال عندهم ولا حرمة لهم.

وفي المذهب أشياء كثيرة في نهاية الشناعة لم أرد ذكرها في الحال خوفاً من الإطالة، لأن هذه الرسالة إنما اشتملت على نكت وإشارات، ولعلنا في غيرها نشرح بعض ما أشرنا إليه من فضائح مذهبهم إن شاء الله تعالى.

---

(١) يشير إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما - في ذلك - وقد أخرجه:

خـ: كتاب الجهاد / باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ٦/١٣٣، حـ ٢٩٩٠، ولفظه (أن النبي ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو).

م: الإمارة / باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ٣/١٤٩٠، ٩٢، ٩٣. وفيه (مخافة أن يناله العدو).

د: الجهاد / باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو ٣/٨٢ ح ٢٦١٠.

جه: الجهاد / باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ٢/٩٦١ حـ ٢٨٧٩، ٢٨٨٠.

حم: مسند ابن عمر ٢/٦، ١٠، ٥٥، ٦٣

ط: الجهاد / باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ٢/٤٤٦ حـ ٧ وفيه أن قوله (مخافة أن يناله العدو) من كلام الإمام مالك وليس من كلام النبي ﷺ.

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر قوله: «وأكثر الرواة عن مالك جعلوا التعليل من كلامه ولم يرفعوه - قال ابن حجر - وأشار إلى أن ابن وهب تفرد برفعها - قال وليس كذلك لما قدمته من رواية ابن ماجه ثم ذكر من رفعها غير ابن وهب. . . وقال فصح أنه مرفوع وليس بمدرج ولعل مالكا كان يجزم به ثم صار يشك في رفعه فجعله من تفسير نفسه. انظر فتح الباري ٦/١٣٤.

(٢) ذكر ابن قدامة أن القول بعدم جواز مس المحدث المصحف، مروي عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاووس، والشعبي والقاسم بن محمد - قال - وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي - ثم قال - ولا نعلم لهم مخالفاً إلا داود. وهؤلاء هم فقهاء الأمة. . انظر (المغني ١/١٤٧).

(٣) لم أتوصل إلى معرفة المقصود بذلك منهم. .

(٤) في الأصل (مخالفهم).

(٥) في الأصل (لينفر).

(٦) يقال قرفه بكذا: إذا أضافه إليه واتهمه به. انظر لسان العرب (٩/٢٨٠).

الفصل العاشر

الفصل العاشر
في بيان
أن شيوخهم أئمة ضلال ودعاة إلى الباطل
وأنهم مرتبكون إلى ما قد نهوا عنه

لما[١] زعم عوام مخالفينا: أنهم موافقون للأئمة، متبعون لهم، احتجنا أن نشير[٢] إلى أمر الأئمة، وإلى معنى الإمامة في العلم، ليعلم مَن[٣] المستحق منهم للاتباع، ومَن الواجب هجرانه.

اعلموا أرشدنا الله وإياكم أن الإمامة هي التقدم[٤] في معنى بالناس إلى معرفته حاجه أو قضى / عليهم (خوض)[٥] فيه وارتكابه وإن كان بهم عنه غنى[٦]. (٤٦-ب)

فأئمـة قد أثنى الله عليهم خيراً قال: ﴿**وجعلنـا منهم أئمـة[٧] يهدون بأمرنا لما صبروا، وكانوا بآياتنا يوقنون**﴾[٨].

وقال تعالى: ﴿**ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين**﴾[٩].

---

(١) في الأصل (لم) وهو تحريف. يدل عليه السياق بعده.

(٢) في الأصل غير واضحة تماماً في الصلب. فأعادها الناسخ في الحاشية.

(٣) جملة (ليعلم من) غير واضحة عليها أثار طمس، أعادها الناسخ في الحاشية.

(٤) في الأصل (التعدم) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (خصوص) وهو تحريف.

(٦) وفي اللسان: أم القوم، وأم بهم: تقدمهم، وهي الإمامة، والإمام: كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين. (١٢/٢٤).

(٧) قرأ: أئمة، بتحقيق الهمزتين، و: (أيمة) بتسهيل الهمزة الثانية وإبدالها ياء. وهما قراءتان سبعيتان متواترتان.
قرأ بالأولى: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي.
وقرأ بالثانية: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر ورويس، واختلف هؤلاء في كيفية تسهيل الهمزة، فمنهم من جعلها بين بين. ومنهم من جعلها ياء خالصة.
راجع: (النشر في القراءات العشر لأبن الجزري ١/٣٧٨-٣٧٩).

(٨) سورة السجدة: (آية: ٢٤).

(٩) سورة القصص: (آية ٥).

وأئمـة قد أثنى[1] الله سبحـانه عليهم شرا فقال: ﴿**وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم**﴾إلى آخر الآية[2] . وقال: ﴿ **وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون ، واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ، ويوم القيامة هم من المقبوحين**﴾[3] .

فلما علم أن الأئمة على ضربين: أئمة حق ممدوحون، وأئمة ضلال (مذمومون)[4] احتجنا إلى أن نبين أحوال الضربين ليتبع المحق ويهجر المبطل.

فأئمـة الحق: هم المتبعـون لكتـاب ربهم سبحـانه، المقتفون سنة نبيهم ﷺ، المتمسكون بآثار سلفهم الذين أُمروا بالاقتداء بهم.

وعلومهم التي صاروا بمعرفتها وجمعها والتقدم فيها أئمة / لغيرهم: القرآن ومعرفة (قـراءآته)[5] وناسخة ومنسوخة، وأحكامه، وفيمن نزل، والعلم بمحكمه ومتشابهه، والأخذ بالآيات المحكمات منه، والإيمان بالمتشابه. (٤٧-أ)

ثم الحـديث، وتبيين صحيحه من سقيمه، وناسخه من منسوخه، ومتواتره من آحاده، ومشهوره من غريبه، وما تلقته الأمة منه بالقبول، وما تركوا العمل به، وما يجب اعتقاد ما فيه، ومعرفة علله وأحوال رواته. هـ

ثم الفقه: الذي مدار الشريعة على ضبطه، وهو مستنبط من الكتاب والحديث، وطلبه فرض، وأحكام أصوله التي شرحها متقدمو الفقهاء[6]، دون ما أحدثه المتكلمون منها ومزجوه ببدعهم، ورضي به بعض المتأخرين.

ومـا يستقيم لكم تحصيل[7] هذه العلوم إلا بأن يشرع في أخذ لغة العرب قبل ذلك، ليعلم معنى ما يرد عليه (في)[8] القرآن، والحديث، والفقه.

---

(١) الثناء: يستعمل في الخير والشر، والمدح والذم، يقال أثنى عليه خيراً، ويقال: أثنى عليه شراً. انظر: (لسان العرب ١٤/١٢٤) و(الفروق للعسكري: ٤٢) وفي الحديث «مروا بجنازة فأثنوا عليها خيراً فقال النبي ﷺ: وجبت ثم مروا بأخرى فأثنوا عليها شراً. .» خـ ٣/١٢٨.

(٢) وتمامها (. . .وطعنوا في دينكم، فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أَيمان لهم لعلهم ينتهون) سورة التوبة: (آية ١٢).

(٣) سورة القصص: (آية ٤١، ٤٢).

(٤) في الأصل (مذمون).

(٥) في الأصل (قراته).

(٦) كالإمام الشافعي رحمه الله في (الرسالة).

(٧) في الأصل بعد كلمة (تحصيل) لفظ: (ذلك) مضروب عليه.

(٨) (في) لعلها زائدة.

ولابد له من تعلم شيء من / النحو الذي به يوزن كلام العرب ويعرف صحيحه من فاسده. (٤٧-ب)

فإذا تقدم واحد في هذه العلوم، وكان أخذه إياها ممن علم تقدمه فيها، وكونه متبعا (للسلف)[١] مجانبا للبدع حكم بإمامته[٢]، واستحق أن يؤخذ عنه ويرجع إليه ويعتمد عليه.

ثم يلزمه في الأداء: التحفظ من الزلل، والتحرز من الإحداث والتوقي عن مجاوزة ما أحاط به علمه، وقبول ما يتجه له من الصواب، وإن أتاه ذلك ممن هو دونه، والتواضع لله سبحانه الذي من عليه بما علمه، والرفق واللين لمن يتعلم منه، والجري على طريقة من تقدم من العلماء في التورع والتخوف من العثرة[٣] والعلم بأنه ليس بمعصوم وأن الذي صار إليه من العلم يسير، (وإن حرمه خلق الله كثير)[٤].

والذين كانوا على هذا المنهاج بعد الصحابة الذين فازوا بالسبق والسؤدد، وظفروا بالحظ الأوفر من كل خير، واشتركوا في الإمامة، والعدالة، وكان بينهم تفاضل، وتقارب رضي الله عنهم، هم التابعون لهم بإحسان، وهم خلق كثير، لم يخالفوا طريقة الصحابة ولم يحدثوا في الدين حدثاً.

---

(١) في الأصل (لسلف) بالتنكير، وإثباتها بالتعريف يقتضيه السياق. لأن لفظ السلف بالتعريف إذا أطلق لا يفهم منه إلا السلف الصالح. . أما بالتنكير فقد يفهم منه غير ذلك فإن لكل خلف سلفاً. والمؤلف إنما يقصد هنا السلف المعهود في الذهن وهو السلف الصالح الذين هم أئمة الحق والهدى.

(٢) اشترط المؤلف رحمه الله ثلاثة شروط للحكم على شخص ما بأنه إمام:

الأول: ان يتقدم في العلوم التي ذكرها. وهو شرط وجيه لأن الجاهل ونصف المتعلم لا يصلح أن يقدم ويؤتم به في العلم.

الثاني: أن يكون أخذه تلك العلوم عمن عُلم تقدمه فيها. وهو شرط وجيه أيضاً.

الثالث: أن يكون من أخذها عنه متبعاً للسلف ومجانباً للبدع. وهذا الشرط يحتاج إلى إيضاح. فقد يقال: إن الحق ضالة المؤمن أنى وجده أخذه ومعروف أنه تقدم في بعض العلوم لا سيما علوم العربية كثير ممن ابتلى ببدعة. فهل يؤخذ عنهم. لاشك أنه إذا كان يوجد من السلف من هو متقدم فيما تقدم فيه هؤلاء فالأخذ عنه أولى.

أما إذا لم يوجد إلا ذلك المبتدع فلا بأس من الأخذ عنه سيما إذا لم يدع إلى بدعته، أو أمن الآخذ عنه الافتتان به.

وإنما اشترط المؤلف هذا الشرط وأطلقه احترازا لأنه قل أن يوجد صاحب بدعة لا يدعو إليها أو على الأقل يمزج علمه بشيء منها.

هذا إذا كان الضمير في قوله (وكونه) يعود للمأخوذ عنه، أما إذا كان يعود للآخذ فالأمر واضح ولا إشكال.

(٣) في الأصل (العثره) بدون نقط على التاء وهو تصحيف. والعثره: الزلة انظر: (لسان العرب مادة عثر: ٤/٥٣٩).

(٤) العبارة بين الحاصرتين غير مستقيمة. فإما أن يكون فيها سقط (من) بعد (حرمه) فيكون تصويبها هكذا (وإن حرمه من خلق الله كثير) أو يكون هناك زيادة (ألف) قبل لفظ الجلالة فتحذف وعليه تكون صحة العبارة هكذا: (وان حرمه خلق لله كثير) وكلا الاحتمالين وارد.

(٤٨-أ) فبالمدينة من أعلامهم / : سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي[١]، والقاسم بن محمد بن أبي بكر[٢]، وسالم بن عبد الله بن عمر[٣] وعروة بن الزبير بن العوام[٤]، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة[٥]، وخارجة بن زيد بن ثابت[٦]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

---

(١) القرشي أبو محمد، فقيه المدينة وعالمها، سيد التابعين في زمانه. قال فيه ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما من سعيد، هو عندي أجل التابعين.

ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وتوفي سنة ٩٤هـ. (ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/١١٩، المعارف ٤٣٧، المعرفة والتاريخ ١/٤٦٨، تذكرة الحفاظ ١/٥٤، سير أعلام النبلاء ٤/٢١٧.

(٢) وهو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان من سادات التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان أفضل أهل زمنه.

ولد في خلافة علي رضي الله عنه، ومات سنة ١٠٦هـ وقيل ١٠٧ بقديد، موضع بين مكة والمدينة.

انظر: طبقات ابن سعد ٥/١٨٧، المعرفة والتاريخ ١/٥٤٥، تذكرة الحفاظ ١/٩٦، سير أعلام النبلاء ٥/٥٣، وفيات الأعيان ٤/٥٩/٥٣٣.

(٣) هو أبو عمر ويقال أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، المدني الفقيه الحجة، أحد من جمع بين العلم والعمل والزهد والشرف، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت. كان مولده في خلافة عثمان رضي الله عنه، ومات سنة ١٠٦ على الصحيح.

انظر ترجمته في: (الطبقات لابن سعد ٥/١٩٥) و(المعارف ١٨٦) و(التذكرة ١/٨٨) و(السير ٤/٤٥٧) و(التقريب ١/٢٨٠).

(٤) وهو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، الإمام عالم المدينة، أبو عبد الله القرشي أحد الفقهاء السبعة. ولد سنة ٢٣، وقيل ٢٩هـ، وتوفي سنة ٩٤هـ على الراجح.

انظر: (طبقات ابن سعد ٥/١٧٨) و(المعارف: ٢٢٢) و(المعرفة والتاريخ ١/٣٦٤، ٥٥٠) وترجمته في: (سير أعلام النبلاء ٤/٤٢١) و(التقريب ٢/١٩) و(وفيات الأعيان ٣/٢٥٥) و(التذكرة ١/٦٢).

(٥) وهو الإمام الفقيه، أبو عبد الله. عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني، الضرير أحد الفقهاء السبعة، وجده عتبة هو أخو الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما. ولد في خلافة عمر أو بعيدها قال فيه العجلي: كان أعمش، وكان أحد فقهاء المدينة، ثقة رجلاً صالحاً جامعاً للعلم، وهو معلم عمر بن عبد العزيز، مات بالمدينة سنة ٩٨ وقيل ٩٩ هـ.

انظر: (طبقات ابن سعد ٥/٢٥٠) و(المعارف ٢٥٠) و(المعرفة والتاريخ ١/٥٦٠) و(سير أعلام النبلاء ٤/٤٧٥) و(التذكرة ١/٧٨).

(٦) وهو: خارجة بن زيد بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، الإمام ابن الإمام، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة.

كانت وفاته بالمدينة في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩ وقيل ١٠٠هـ. انظر: (طبقات ابن سعد ٥/٢٦٢) و(المعارف ٢٦٠) و(سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٧) و(التذكرة ١/٩١) و(وفيات الأعيان ٢/٢٢٣).

عوف[1]، وسليمان بن يسـار[2]، وقبيصـة بن ذؤيب[3]، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث[4]، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج[5] هـ.

وبمكة: طاووس بن كيسان[6] الصنعاني[7]، وعطاء بن أبي رباح[8]، وعبيد بن

---

(١) اسمه كنيته قاله الإمام مالك، وقيل اسمه عبد الله، وقيل اسماعيل، وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة، ولد سنة بضع وعشرين، وقال ابن سعد: توفي بالمدينة سنة ٩٤ في خلافة الوليد، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة وقال هذا أثبت من قول من قال إنه توفي سنة أربع ومائة.

انظر: (طبقات ابن سعد ٥/١٥٥) و(سير أعلام النبلاء ٤/٢٨٧) و(التذكرة ١/٦٣) و(التقريب ٢/٤٣٠).

(٢) هو عالم المدينة ومفتيها، أبو أيوب، وقيل أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله سليمان بن يسار، المدني مولى أم المؤمنين ميمونة وقيل أم سلمة، ولد في خلافة عثمان قال أبو الزناد، كان ممن أدركت من فقهاء المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهى إلى قولهم: سعيد بن المسيب، وعروة، . . . ، . . . ، وسليمان بن يسار، وقال النسائي: (أحد الأئمة) مات سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. قال الذهبي: فيكون مولده آخر خلافة عثمان سنة ٣٤هـ.

انـظر ترجمته في: (طبقات ابن سعد ٥/١٧٤) و(طبقات خليفة ت ٢١٣١) و(سير أعلام النبلاء ٢/٤٤٤) و(التذكرة ١/٩١) و(التقريب ١/٣٣١).

(٣) هو: الإمام الكبير، الفقيه، أبو سعيد أو أبو اسحاق قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي، المدني، ثم الدمشقي، مولده عام الفتح سنة ثمان، أُتي به النبي ﷺ وهو صغير فدعا له، وكان على الختم، والبريد للخليفة عبد الملك، كان من أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت، وكان من علماء الأمة. توفي سنة ست أو سبع وثمانين في خلافة عبد الملك، ولأبيه صحبة.

ترجمته في: (طبقات ابن سعد ٥/١٧٦، ٧/٤٤٧) و(طبقات خليفة ت ٢٩١٦) و(سير أعلام النبلاء ٤/٢٨٢) و(التذكرة ١/٦٠) و(التقريب ٢/١٢٢).

(٤) ابن هشام بن المغيرة، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، اسمه كنيته، ولد في خلافة عمر ومات سنة ٩٤ بالمدينة. تقدمت له ترجمة.

وانظر ترجمته أيضاً: في طبقات ابن سعد ٥/٢٠٧ وطبقات ابن خياط ت ٢٠٩٧ وسير أعلام النبلاء ٤/٤١٦ والتذكرة ١/٦٣ والمعارف ٢٨٢.

(٥) هو: أبـو داود: عبـد الـرحمن بن هرمز الأعرج، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد الملك الهاشمي، المدني، كاتب المصاحف. نزل الاسكندرية ومات بها سنة سبع عشرة ومائة.

انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ٦/٢٩٠) و(التقريب ١/٥٠١) و(التذكرة ١/٩٧).

(٦) في الأصل (طاوس بن ليسان) وهو تحريف.

(٧) هو الفقيه القدوه، عالم اليمن، أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان، الفارسي ثم اليمني الجندي، الحافظ، كان من أبناء الفرس الذين جهزهم كسرى لأخذ اليمن، ولاؤه لحمير وقيل لهمدان، ولد في خلافة عثمان أو قبلها.

قيل اسمه: ذكوان، وطاووس لقب، وهو ثقة فقيه فاضل حجة باتفاق. توفي بمكة قبل التروية بيوم وقيل يوم التروية سنة ست ومائة، وصلى عليه الخليفة هشام بن عبد الملك.

انظر: طبقات ابن سعد ٥/٥٣٧، وطبقات ابن خياط ٢٨٧ وسير أعلام النبلاء ٥/٣٨، والتذكرة ١/٩٠ وفيات الأعيان ٢/٥٠٩/٣٠٦، والتقريب ١/٣٧٧.

(٨) هو: أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم واسم أبي رباح أسلم مفتي الحرم، سيد التابعين علما وعملا، وإتقانا في زمانه بمكة. وكان حجة إماما كبير الشأن، مولده في خلافة عثمان وقيل في خلافة عمر ـ قال الذهبي: وهو أشبه. وهو من مولدي الجند باليمن ونشأ بمكة، وتوفي بها سنة أربع عشرة ومائة. وقيل خمس عشرة ومائة. وله ثمان وثمانون. انظر: الطبقات لابن سعد ٥/٤٦٧، وطبقات خليفة ٢٨٠، السير ٥/٧٨، والتذكرة ١/٩٨، والميزان ٣/٧٠، والتقريب ٢/٢٢، والمعارف ٤٤٤.

عمير[1]، ومجاهد بن جبر[2].

وبالعراق: الحسن[3]، ومحمد بن سيرين[4]، ومطرف بن عبد الله بن الشخير[5]، وجابر بن زيد أبو الشعثاء[6]، وعامر بن (شراحيل)[7]، الشعبي[8]، وعلقمة بن

---

(١) هو: أبو عاصم: عبيد بن عمير بن قتادة، الليثي، الجندعي، المكي، الواعظ المفسر، ولد في حياة الرسول ﷺ، وكان من ثقات التابعين وأئمتهم بمكة، وكان يذكر الناس فيحضر ابن عمر رضي الله عنهما مجلسه. مات قبل ابن عمر بأيام يسيره، وقيل توفي سنة أربع وسبعين. انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٦٣ وابن خياط ت ٢٥٢٤ ص ٢٧٩، وسير أعلام النبلاء ٤/١٥٦.

(٢) وهو الإمام أبو الحجاج المكي مجاهد بن جبر الأسود، المخزومي مولاهم، شيخ القراء والمفسرين، أعلم الناس بالتفسير في زمانه، مات وهو ساجد سنة اثنتين، وقيل ثلاث وقيل أربع وقيل سبع وقيل ثمان ومائة. وقد بلغ ثلاثا وثمانين سنة.

انظر: (طبقات ابن سعد ٥/٤٦٦) و(المعارف ٤٤٤) و(السير ٤/٤٤٩) و(التذكرة ١/٩٢) و(الميزان ٣/٤٤٠).

(٣) هو: الحسن بن أبي الحسن، واسم أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، الأنصاري مولاهم، ولد بالمدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بها بوادي القرى، وقال سليمان التيمي: كان الحسن يغزو، وكان مفتي البصرة جابر بن زيد أبو الشعثاء، ثم جاء الحسن فكان يفتي وكان رحمه الله ثقة، فاضلا مشهورا، كثير الارسال. توفي سنة عشر ومائة.

انظر: (طبقات ابن سعد ٧/١٥٦) و(المعارف ٤٤٠) و(السير ٤/٥٦٣) و(التذكرة ١/٧١) و(الميزان ١/٤٨٣) و(التقريب ١/١٦٥).

(٤) وهو: الإمام الرباني: أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري - مولى أنس بن مالك، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، وكان فقيها إماما غزير العلم ثقة ثبتا علامة في التعبير، رأسا في الورع مات بالبصرة سنة عشر ومائة.

انظر: (طبقات ابن سعد ٧/١٩٣) و(المعارف ٤٤٢) و(السير ٤/٦٠٦) و(التذكرة ١/٧٧) و(التقريب ٢/١٦٩).

(٥) وهو الإمام، القدوة الحجة: أبو عبد الله، مطرف بن عبد الله بن الشخير «بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة» الحرشي، العامري البصري، كان رأسا في العلم والعمل، وله جلالة في الإسلام، ووقع في النفوس، ولد في حياة رسول الله ﷺ، ولأبيه صحبة، وتوفي رحمه الله سنة خمس وتسعين هـ على الصحيح.

انظر ترجمته في: (طبقات ابن سعد ٧/١٤١) و(المعارف ٤٣٦) و(التذكرة ١/٦٤) و(السير ٤/١٨٧) و(التقريب ٢/٢٥٣).

(٦) وهو: جابر بن زيد الأزدي اليحمدي مولاهم البصري، الخوفي، وقيل الجوفي، نسبة إلى الخوف ناحية من عمان، أو إلى الجوف درب محلة بالبصرة. كان رحمه الله أحد الأعلام، عالم البصرة ومفتيها قبل الحسن، قال فيه قتادة يوم موته: اليوم دفن عالم أهل البصرة. أو قال عالم أهل العراق. مات سنة ثلاث وتسعين قال الذهبي، وشذ من قال إنه توفي سنة ثلاث ومائة. وقال ابن سعد مات جابر بن زيد سنة ثلاث ومائة مجمع عليه. ووهم من قال غير ذلك.

انظر: (طبقات ابن سعد ٧/١٧٩) و(المعارف ٤٥٣) و(السير ٤/٤٨١) و(التذكرة ١/٧٢) و(التقريب ١/١٢٢).

(٧) في الأصل (شرحبيل) وهو تحريف، والتصويب من كتب التراجم.

(٨) وهو علامة التابعين في عصره، أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني، ثم الشعبي، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه عام جلولاء وكانت سنة سبع عشرة وقيل تسع عشرة وقيل ولد سنة إحدى وعشرين. وكان إماماً حافظاً فقيهاً، متفننا ثبتا متقنا. مات سنة أربع ومائة وقد بلغ اثنتين وثمانين سنة

انظر: (طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦) و(المعارف ٤٤٩) و(السير ٤/٢٠٤) و(التذكرة ١/٧٩) و(التقريب ١/٣٨٧).

قيس[1]، والأسود بن يزيد[2].

وبـالشام: جنادة بن أبي أمية[3]، ورجاء بن حيوة[4]، وعبد الله بن محيريز[5]، وحسان بن عطية[6].

وفي كل ناحية قوم مشهورون.

ثم من بعدهم من تأخر عنهم، ولحق متأخري الصحابة موتا وأخذوا عن كبار التابعين بعدهم.

---

(١) وهو: فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها، الإمام الحافظ المجود المجتهد الكبير أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي من كبار التابعين، ولد في حياة الرسول ﷺ، هاجر في طلب العلم والجهاد ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود رضي الله عنه حتى رأس العلم والعمل وتفقه به العلماء وبعد صيته. وتفقه به أئمة كبار كإبراهيم والشعبي. مات بعد الستين ببضع سنين. وقيل بعد السبعين.

(طبقات ابن سعد ٦/٨٦) و(المعارف ٤٣١) و(السير ٤/٥٣) و(التذكرة ١/٤٨) و(التقريب ٢/٣١).

(٢) وهو: الأسود بن يزيد بن قيس، الإمام القدوة أبو عمرو النخعي الكوفي. وقيل يكنى أبا عبد الرحمن عالم الكوفة، وابن أخي عالمها علقمة بن قيس، وخال إبراهيم النخعي، كان مخضرما أدرك الجاهلية والإسلام. سئل عنه الشعبي فقال: كان صواما قواما حجاجا. توفي رحمه الله سنة خمس وسبعين وقيل أربع وسبعين.

انظر: (طبقات ابن سعد ٦/٧٠) و(المعارف ٤٣٢) و(السير ٤/٥٠) و(التذكرة ١/٥٠) و(التقريب ١/٧٧).

(٣) وهو جنادة بن أبي أمية الأزدي الدوسي، واسم أبيه: كبير، ولأبيه صحبة، واختلف في صحبة جنادة، وقال ابن سعد والعجلي وطائفة هو تابعي شامي. قال الذهبي: وهو الصواب، ورجح ذلك أيضاً ابن حجر.

مات رحمه الله سنة ثمانين وقيل خمس وقيل سبع وسبعين وقيل غير ذلك والله أعلم.

الطبقات لابن سعد: ٧/٤٣٩، وطبقات خليفة ص ٣٠٥، والسير ٤/٦٢، والتقريب ١/١٣٤.

(٤) وهو: الإمام القدوة، الوزير العادل، أبو نصر، رجاء بن حيوة بن جرول وقيل ابن جزل وقيل ابن جندل، الكندي الأزدي ويقال: الفلسطيني، شيخ أهل الشام من أجلة التابعين، وكان ثقة عالماً فاضلاً. مات رحمه الله سنة اثنتي عشرة ومائة.

طبقات ابن سعد ٧/٤٥٤، وابن خياط ص ٣١٠، والمعارف ٤٧٢، والتذكرة ١/١١٨، والسير ٤/٥٥٧، وفيات الأعيان ٢/٣٠١، والتقريب ١/٢٤٨.

(٥) وهو: أبو محيريز عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي، وكان إماما، فقيها قدوة، من العلماء العاملين ومن سادة التابعين رحمه الله، كان يتيماً بمكة ثم نزل بيت المقدس مات سنة تسع وتسعين وقيل بعدها.

طبقات ابن سعد ٧/٤٤٧، وابن خياط ص ٢٩٤، والتذكرة ١/٦٨، والسير ٤/٤٩٤، والتقريب ١/٤٤٩.

(٦) وهـو الإمام الحجة، أبو بكر حسان بن عطية المحاربي مولاهم الدمشقي، كان فقيها عابدا، من ثقات التابعين ومشاهيرهم، وقد رمي بالقدر، قال الذهبي: لعله رجع وتاب. مات بعد العشرين ومائة وربما بقي إلى حدود سنة ثلاثين ومائة رحمه الله.

انظر ترجمته في: (حلية الأولياء ٦/٧٢-٧٩) و(الميزان ١/٤٧٩) و(تهذيب التهذيب ٢/١٥١) و(التقريب ١/١٦٢).

كالزهري[1] بالمدينة وعمرو بن دينار[2] بمكة.

وإبراهيم بن يزيد النخعي[3] بالكوفة، وأيوب السختياني[4] بالبصرة، ومكحول بالشام[5]، وخير بن نعيم[6] بمصر، ومعاوية بن صالح[7] بالأندلس.

وفي وقتهم دبت البدع[8]، وقرف آخرون[9] بشيء منها ولم يصح ذلك ثم عمر الله

---

(١) وهو الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر القرشي المدني، ولد سنة خمسين، كان ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيها جامعا، من أعظم الناس بالسنة، يقول عمر بن عبد العزيز عليكم بابن شهاب هذا فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه، وقال مكحول: ما بقي أعلم بسنة ماضية من ابن شهاب، مات رحمه الله سنة أربع وعشرين ومائة وهو ابن خمس وسبعين سنة، وقيل في وفاته غير ذلك. والله أعلم

انظر: (طبقات ابن سعد: الجزء الذي حققه زياد منصور (طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ص ١٥٧) وتهذيب التهذيب ٩/٤٤٥) و(تذكرة الحفاظ ١/١٠٨) و(سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٦) و(التقريب ٢/٢٠٧).

(٢) وهو الإمام الكبير الحافظ أبو محمد عمر بن دينار الجمحي مولاهم المكي الأثرم أحد الأعلام وشيخ الحرم في عصره، ولد سنة خمس أو ست وأربعين وتوفي سنة خمس أو ست وعشرين ومائة.

طبقات ابن سعد ٥/٤٧٩، المعارف ٤٦٨، وتذكرة الحفاظ ١/١١٣، الميزان ٣/٢٦٠، سير أعلام النبلاء ٥/٣٠٠، تهذيب التهذيب ٨/٢٨، التقريب ٢/٨٩.

(٣) وهو الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم الكوفي، أحد الأعلام، مات رحمه الله سنة خمس وتسعين. وهو ابن ست وأربعين سنة.

المعارف ٤٦٣، تذكرة الحفاظ ١/٧٣، سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠، التهذيب ١/١٧٧).

(٤) هو: الإمام الحافظ أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، البصري أحد الأعلام، من طبقة صغار التابعين، ولد سنة ثمان وستين وقيل ست وستين، قال فيه الحسن: هذا سيد شباب أهل البصرة، وكان ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً كثير العلم حجة عدلاً، وكانت وفاته سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون سنة.

انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٤٦، تذكرة الحفاظ ١/١٣٠، سير أعلام النبلاء ٦/١٥، تهذيب التهذيب ١/٣٩٧، التقريب ١/٨٩.

(٥) هو عالم أهل الشام أبو عبد الله وقيل أبو أيوب وقيل أبو مسلم بن أبي مسلم الهذلي، الدمشقي، كان فقيهاً حافظاً، قال الزهري: العلماء أربعة، ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام، قيل كان يرى القدر، لكنه رجع عنه كما يقول الذهبي. قال الأوزاعي كشفنا عنه فإذا هو باطل - أي رميه بالقدر. مات سنة اثنتي عشرة وقيل ثلاث عشرة ومائة

طبقات ابن سعد ٧/٤٥٣، التذكرة ١/١٠٧، السير ٥/١٥٥، تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩.

(٦) وهو: خير بن نعيم بن مرة بن كريب الحضرمي، أبو نعيم، ويقال أبو اسماعيل المصري القاضي بمصر وبرقة، كان فقيهاً صدوقاً. مات سنة سبع وثلاثين ومائة انظر: تهذيب التهذيب ٣/١٧٩، التقريب ١/٢٣٠.

(٧) وهو: الإمام الفقيه أبو عمرو، معاوية بن صالح بن حدير، الحضرمي، الحمصي، قاضي الأندلس، ولد في خلافة عبد الملك في حدود سنة الثمانين، وكان رحمه الله من أوعية العلم ومعادن الصدق، مات في سنة ثمان وخمسين ومائة.

طبقات ابن سعد ٧/٥٢١، تذكرة الحفاظ ١/١٧٦، ميزان الاعتدال ٤/١٣٥، سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٦، تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٩، التقريب ٢/٢٥٩.

(٨) في هذه الفترة: ظهر أربعة من كبار المبتدعين ورؤوسهم: (الجعد ابن درهم (١٢٤هـ) و(واصل بن عطاء ١٣١، مؤسس المعتزلة) و(الجهم بن صفوان ١٢٨) و(مقاتل بن سليمان ١٥٠).

(٩) قرف: أي اتهم باقتراف شيء من البدع يقال اقترف الذنب إذا أتاه وفعله والاقتراف الاكتساب. (لسان العرب ٩/٢٧٩-٢٨٠).

البلاد بالفقه والحديث، فظهر بالمدينة مالك[1] بن أنس، وابن أبي ذئب[2] وبمكة / ابن (٤٨-ب) جريج[3] وسفيان بن عيينة[4].

وبالشام:

أبو عمرو الأوزاعي[5]، وسعيد بن عبد العزيز[6].

وبمصر:

الليث بن سعد[7] وعمرو بن الحارث[8].

---

(١) هو الإمام. تقدمت ترجمته.

(٢) وهو الإمام الفقيه أبو الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة الحارث بن أبي ذئب - واسم أبي ذئب هشام بن شعبة - القرشي العامري المدني، كان يفتي بالمدينة وكان عالما ثقة، ولد سنة ثمانين، مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائة وقيل تسع وخمسين وهو يومئذ ابن تسع وسبعين سنة وكانوا يرمونه بالقدر وما كان قدريا، كما يقول ابن سعد.

انظر: (طبقات ابن سعد: القسم المتمم لتابعي المدينة، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ص ٤١٢) (المعارف ٤٨٥) (تذكرة الحفاظ ١/١٩١) (سير أعلام النبلاء ٧/١٣٩) (تهذيب التهذيب ٩/٣٠٣) وتقريب التهذيب ٢/١٨٤).

(٣) وهو فقيه أهل مكة في زمانه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم أبو خالد وأبو الوليد، أول من دون العلم بمكة، وصنف الكتب قاله الإمام أحمد، ولد سنة ثمانين عام الجحاف سيل بمكة، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها.
انظر: المعارف ٤٨٨، التذكرة ١/١٦٩، السير ٦/٣٢٥، الميزان ٢/٦٥٩، تهذيب التهذيب ٦/٤٠٢، التقريب ١/٥٢٠.

(٤) وهو الإمام الكبير حافظ العصر، شيخ الإسلام الحجة مطلقا، أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي، كان رحمه الله صاحب سنة واتباع وتقدمت له ترجمة

وانظر أيضاً: طبقات ابن سعد ٥/٤٩٧، المعارف ٥٠٦، التذكرة ١/٢٦٢، الميزان ٢/١٧٠، سير أعلام النبلاء ٨/٤٥٤، تهذيب التهذيب ٤/١١٧.

(٥) وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام. تقدمت له ترجمة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٨٨، تذكرة الحفاظ ١/١٧٨، سير أعلام النبلاء ٧/١٠٧، تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨.

(٦) وهو: أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، ويقال: أبو عبد العزيز، فقيه أهل دمشق، كان لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفقه والأمانة. ولد سنة تسعين للهجرة، كانت وفاته سنة سبع وستين ومائة وقيل بعدها وله بضع وسبعون سنة.

انظر: تذكرة الحفاظ ١/٢١٩، سير أعلام النبلاء ٨/٣٢، الميزان ٢/١٤٩، تهذيب التهذيب ٤/٥٩.

(٧) وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام وعالم الديار المصرية، أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي، وهو إمام حجة فقيه كثير التصانيف، كان مولده سنة أربع وتسعين بقرقشند قرية بمصر، ومات سنة خمس وسبعين ومائة، وله إحدى وثمانون سنة رحمه الله.

انظر: طبقات ابن سعد ٧/٥١٧، المعارف ٥٠٥، التذكرة ١/٢٢٦، سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦، تهذيب التهذيب ٨/٤٥٩.

(٨) وهو العلامة الحافظ الثبت، عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، المدني الأصل، المصري، عالم الديار المصرية، ومفتيها مع الليث بن سعد، ولد بعد التسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكانت وفاته في شوال سنة ثمان وأربعين ومائة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٩، التذكرة ١/١٨٣، الميزان ٣/٢٥٢، تهذيب التهذيب ٨/١٤.

وبالكوفة:

سفيان بن سعيد الثوري[1].

وبالبصرة:

حماد بن زيد بن درهم الأزدي[2].

وبخراسان:

عبد الله بن المبارك[3].

وكانوا أئمة في العلم، مشاهير بالاتباع، والأخذ عن أمثالهم، وكان في وقتهم علماء لهم تقدم في علوم، واتباع على مذهبهم لكنهم وقعوا في شيء من البدع إما القدر، وإما التشيع أو الإرجاء عرفوا بذلك فانحطت منزلتهم عند أهل الحق.

وظهر بعد ذلك: أبو عبد الله محمد بن أدريس الشافعي[4] رحمة الله عليه، وأصحاب أبي[5] حنيفة، وأصحاب مالك[6]، وكثرت العصبية، واضطربت الأمور،

---

(١) وهو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي المجتهد، أمير المؤمنين في الحديث.

وتقدمت له ترجمة موجزة

وانظر ترجمته أيضاً في: طبقات ابن سعد ٣٧١/٦، المعارف ٤٩٧، سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧، تهذيب التهذيب ١١١/٤.

(٢) وهو الإمام الثبت، محدث الوقت أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي، وإمام البصرة ورجلها في زمانه، كانت وفاته سنة تسع وسبعين ومائة رحمه الله.

تقدمت له ترجمة قصيرة وانظر: ترجمته أيضاً في: طبقات ابن سعد ٢٨٦/٧، المعارف ٥٠٢، سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٧، تهذيب التهذيب ٩/٣.

(٣) وهو الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم التركي ثم المروزي. الحافظ الغازي، أحد الأعلام، أعلم أهل المشرق. قال فيه الفراء: ما أخرجت خرسان مثل هؤلاء الثلاثة ابن المبارك، والنضر بن شميل ويحيى بن يحيى.

ولد سنة تسع عشرة ومائة وقيل ثماني عشرة، وكانت وفاته إحدي وثمانين منصرفا من الغزو.

وقد تقدم له ترجمة موجزة.

وانظر ترجمته أيضاً في: المعارف ٥١١، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/١٨، تهذيب التهذيب ٣٨٢/٥.

(٤) الإمام (١٥٠-٢٠٤هـ) تقدمت له ترجمة

(٥) كالقاضي: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣-١٨٢هـ)

ومحمد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩هـ).

(٦) كعبد الله بن نافع الصائغ (١٢٠-٢٠٦)

وابن وهب (١٢٥-١٩٧)

وابن الماجشون (. . -٢١٣).

وصعب على ناس كثير ظهور مذهب الشافعي، لقيامه بالفقه والحديث واللغة، وشرفه في النسب[1] وكونه مقبولا عند المتبعين من أهل عصره.

ثم ظهر الكلام وأهله وانتشرت / كتب الفلاسفة[2]، وأهل الزيغ في أيدي الناس، وكثرت المذاهب في الأصول. (٤٩-أ)

فأيد الله سبحانه بمنه أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني[3] رحمه الله، حتى قام بإظهار المنهاج الأول، وكان جامعاً، قد تقدم في الفقه فنظر في مذهب أبي حنيفة وسفيان[4] أولا، ثم نظر في مذهب مالك، ثم نظر في مذهب الشافعي، واختار لنفسه ما وجده في الحديث، وكان في معرفته مبرزا، وكان شديد الورع، ومتمسكا بآثار السلف، ومتمكنا من العقل والحلم، فنشر ما كان عليه السلف، وثبت في المحنة[5] ولم يأت من عنده بشيء، ولم يعول إلا على السنن الثابتة.

وإنما عرف المذهب به لتفرده بالقيام[6] في وقته وسكوت أترابه عن ذلك، إما لخوف البعض، أو عرفان من / آخرين (بأنه)[7] أولاهم بما قام به، لتقدمه عليهم في خصال الخير. (٤٩-ب)

---

(١) وبسبب التعصب طعن البعض في نسب الإمام الشافعي. وممن اقترف ذلك من المتأخرين الشيخ الكوثري. يقول الشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري: (وكنا نعجب بالكوثري لعلمه وسعة اطلاعه وتواضعه، كما كنا نكره منه تعصبه الشديد للحنفية تعصباً يفوق تعصب الزمخشري لمذهب الاعتزال. حتى كان يقول عنه شيخنا الحافظ أبو الفيض: هو مجنون أبي حنيفة ولما أهداني رسالته: (إحقاق الحق) في الرد على رسالة إمام الحرمين في ترجيح مذهب الشافعي) وقرأتها وجدته غمز نسب الإمام الشافعي ونقل عبارة عن زكريا الساجي في ذلك، فلمته على هذا الغمز، وقلت له: إن الطعن في الأنساب ليس برد علمي، فقال لي: متعصب رد على متعصب ـ قال الشيخ الغماري ـ فاعترف بتعصبه)

انظر: (بدع التفاسير ١٨٠).

(٢) لاسيما بعد ترجمتها، وانتشارها في عصر الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ـ٢١٨) فاطلع عليها أئمة المعتزلة وشيوخهم وأفادوا منها، وتأثروا بها وظهر ذلك واضحاً في أقوالهم، وأحكامهم، التي لا تخلو من غرابة وشذوذ، وانحراف.

يقول الشهرستاني: (ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنامن فنون العلم، وسمتها باسم الكلام. (الملل ١/ ٢٩).

(٣) وهو الإمام حقا، شيخ الإسلام صدقا أبو عبد الله. (١٦٤ـ٢٤١) تقدم.

انظر ترجمته أيضاً في: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٤، طبقات الحنابلة ١/ ٢٠٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣١، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧.

(٤) هو (ابن عيينة ١٠٧ـ١٩٨هـ) تقدمت ترجمته.

(٥) وهي المحنة المشهورة بمحنة القول بخلق القرآن، والتي اشتد أوارها في أواخر عهد المأمون سنة ٢١٨هـ وصدر عهد المعتصم، العباسيين حيث امتحن العلماء، فأجاب بعضهم متأولا، وأجاب البعض خوفا من السيف، وثبت الإمام أحمد ومحمد ابن نوح.

انظر: أخبار المحنة: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٣٢ـ٢٦٢.

(٦) في وجه الباطل، والثبات على الحق والسنة ولا سيما في محنة القول بخلق القرآن كما أشرت.

(٧) في الأصل: (بأنهم) وهو تحريف.

واليوم فمن عرف منه لزوم المنهاج[1] وظهر تقدمه في العلوم التي ذكرناها، فهو إمام مقتدى به.

ومن زاغ عن الطريقة وفاوض أهل البدع والكلام، وجانب الحديث وأهله استحق الهجران والترك وإن كان متقدما في تلك العلوم.

وأما أئمة الضلالة فالمشركون، والمدعون الربوبية، والمنافقون ثم كل من أحدث في الإسلام حدثا، وأسس بخلاف الحديث طريقا، ورد أمر المعتقدات إلى العقليات، ولم يعرف شيوخه باتباع الآثار، ولم يأخذ السنة عن أهلها (أو أخذ)[2] (عنهم)[3] ثم خالفهم.

وهم فرق، والأصول أربعة: القدرية، والمرجئة، والرافضة، والخوارج ثم تشعبت المذاهب من هذه الأربعة، والكل ضلال.

فكل من رد الأمر إلى نفسه وادعى قدرته على ما يريد، وزعم أن / الله سبحانه لم يقدر المعاصي ولم يكتبها، ولم يردها فهو قدري[4]. (٥٠-أ)

---

(١) أي: المنهاج المستقيم، باتباع الكتاب واقتفاء السنة.

(٢) في الأصل: (وأخذ) وهو تحريف.

(٣) في الأصل: الكلمة غير واضحة في الصلب أعادها الناسخ في الحاشية.

(٤) القدرية هم الذين يزعمون أن الاستطاعة والمشيئة والقدرة لهم وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية، والهدى والضلال بدءاً من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل، أو في علم الله عز وجل. هذا هو مفهوم القدرية عند السلف إذا اطلق وانظر: (السنة للإمام أحمد ٥٠ ضمن شذرات البلاتين)

وهذا المفهوم يتضمن أمرين:

الأول: أن القدرية ينفون قدر الله عز وجل ويثبتون قدرتهم على الأفعال واستطاعتهم وإرادتهم لها.

الثاني: أنهم ينفون مع ذلك تقدم علم الله بأفعالهم قبل حدوثها. وهذا في الحقيقة هو مذهب الغلاة من القدرية من متقدميهم الذين كانوا يقولون (لا قدر وأن الأمر آنف) أي لم يكن الأمر بقدر الله ولم يسبق له علم به. أما جمهور القدرية فإنهم لا ينكرون تقدم علم الله بأفعالهم ويقرون بأن الله علم ما العباد فاعلون قبل أن يفعلوه (انظر: فتاوى ابن تيمية ٨/ ٤٢٩) ويرى القرطبي فيما نقله عنه ابن حجر أن مذهب الغلاة قد انقرض وأنه لا يعرف أحداً من زمانه ينسب إليه. وأن قدرية اليوم مطبقون على تقدم علم الله بأفعال العباد قبل فعلها. انظر: فتح الباري ١/ ١١٩

وأول ما ظهر الكلام في القدر زمن متأخري الصحابة موتا كابن عمر الذي أنكره وتبرأ ممن قال به، وذلك بعد منتصف القرن الأول.

وكان أول من نطق به رجل يقال له سوسن أو سنسوية كان نصرانياً فأسلم ثم ارتد ثم أخذه عنه معبد الجهني الذي أظهره ونشره بالبصره. أخرج الآجري عن ابن عون: «أول من تكلم من الناس في القدر بالبصرة معبد الجهني وأبو يونس الأسواري» الشريعة ٢٤٣. لذا يقول البعض إن معبد هو أول من أظهر القول في القدر. وقد أخرج الآجري بسنده إلى محمد بن شعيب قال سمعت الأوزاعي رحمه الله يقول: «أول من نطق في القدر: رجل من أهل العراق يقال له سوسن وكان نصرانيا فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد» الشريعة ٢٤٣ ورواه أيضاً اللالكائي في: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٧٤٩-٧٥٠ حـ ١٣٩٨، وقال محققه أخرجه ابن بطة في الإبانة ٢/ ٤١٤-٤١٥، وأشار إلى رواية الآجري.. وانظر عن القدرية: الفرق بين الفرق ١١٤.

وكل من زعم أن الإيمان قول مفرد أو قول ومعرفة أو قول وتصديق أو معرفة مجردة أو تصديق مفرد، أو أنه لا يزيد ولا ينقص، فهو مرجيء[1] وبعضهم[2] جهمي.

وكل من يبغض أبا بكر وعمر (وعثمان)[3] رضي الله عنهم أو واحدا منهم، وأنكر إمامته وتقدمه وفضله فهو رافضي[4].

---

(١) الإرجاء: هو التأخير، يقال أرجيته وأرجأته إذا أخرته.

وسميت المرجئة بذلك لأنهم: أخروا الأعمال عن الإيمان، وقالوا: لا تضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة.

انظر: (الملل والنحل ١/١٣٩) وهم عند صاحب الملل أربعة أصناف:

١ـ مرجئة الخوارج

٢ـ مرجئة القدرية

٣ـ مرجئة الجبرية

٤ـ المرجئة الخالصة في حين جعلهم البغدادي ثلاثة أصناف ولم يذكر منهم (مرجئة الخوارج).

انظر (الملل ١/١٣٩) و(الفرق ٢٠٢).

وأول من أثر عنه القول بالإرجاء في الإيمان غيلان الدمشقي المقتول بعد عام ١٠٥هـ كما يقول الشهرستاني.

انظر الملل أيضاً ١/١٣٩.

(٢) وهو من قال إن الإيمان هو المعرفة المجردة فإن هذا قول جهم بن صفوان ت (١٢٨هـ).

انظر: (الملل والنحل ١/٨٨) و(الفرق ٢١١).

(٣) في الأصل: (عمان) وهو تصحيف واضح.

(٤) وإنما سمي الرافضة بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر كما يقول الأشعري (المقالات ١/٨٩) ويذكر الرازي قصة تسميتهم بذلك فيقول: (إنما سموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم خرج على هشام ابن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر فمنعهم من ذلك، فرفضوه ولم يبق معه إلا مئتا فارس، فقال لهم ـ أي زيد بن علي ـ رفضتموني قالوا: نعم فبقي عليهم هذا الاسم. (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٥٢)

وقد سئل إمام أهل السنة الإمام أحمد، عن الرافضة من هم فقال: هم «الذين يسبون أو يشتمون أبا بكر وعمر» (السنة لعبد الله بن أحمد ١٩٢)

وقال في كتاب السنة له (شذرات البلاتين ٥١): هم الذين يتبرؤن من أصحاب رسول الله ﷺ ويكفرون الأئمة الأربعة أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وعمارا أيضاً والمقداد وسلمان رضي الله عنهم

وقال أيضاً في «عقيدة أهل السنة»: وأما الرافضة: (فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا: إن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر الصديق وإن إسلام علي كان أقدم من إسلام أبي بكر). (شذرات البلاتين ٨١)

فمبدأ الرافضة إذن يدور على أمرين الأول: الغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والثاني: الطعن في أصحاب رسول الله وبالأخص أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وترجع الجذور التاريخية لهذين المبدأين إلى زمن اليهودي عبد الله بن سبأ الذي يعتبر أول من ابتدع الغلو في علي رضي الله عنه والطعن في أبي بكر وعمر. لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأصل الرفض: من المنافقين والزنادقة. فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق وأظهر الغلو في علي بدعوى الإمامة والنص، وادعى العصمة له. انظر: (الفتاوى ٤/٤٣٥).

بل بلغ من غلوه فيه أن زعم أنه نبي ثم إله، وتبعه على ذلك قوم فلما بلغ ذلك عليا أنكر عليهم وأمر بإحراقهم، ونفى ابن سبأ إلى المدائن. انظر: الفرق ٢١، ٢٣٣، الملل ١/١٧٤.

وكـل من تنقص عثـمان أو عليا وعـائشـة ومعـاوية[1] وأبـا موسى[2] وعمرو بن العاص[3] رضي الله عنهم فهو خارجي[4].

ومن تنقص بعضهم ولم يتنقص عثمان وعليا فهو ضال على أي مذهب كان[5].

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيا»[6].

(١) هو معاوية بن أبي سفيان الصحابي الجليل، أسلم قبل الفتح وكتب الوحي وتوفي رحمه الله خليفة في سنة ٦٠هـ.

(٢) هو أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار الأشعري وهو صحابي مشهور وهو أحد الحكمين بصفين وفي ذلك يكمن سر بغض الخوارج له رضي الله عنه. مات رحمه الله سنة ٥٠ هـ وقيل بعدها.

(٣) وهو عمرو بن العاص بن وائل السهمي، صحابي مشهور أسلم عام الحديبية وهو الحكم الثاني في صفين. مات رحمه الله بعد الأربعين وقيل بعد الخمسين. تقريب ٢/٧٢.

(٤) والخوارج هم: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة واشتهر بهذا اللقب جماعة خرجوا على علي رضي الله عنه كانوا معه في حرب صفين، حملوه على قبول التحكيم ثم قالوا له: لم حكمت الرجال لا حكم إلا لله، وكان من أشدهم عليه الأشعث بن قيس الكندي في عصابة معه.

وهم فرق عدة لهم آراء في الدين غير صائبة كالقول بتخليد صاحب الكبيرة، ويجمعهم القول بتكفير علي بن أبي طالب، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما والقول بالخروج على الإمام إذا كان جائراً.

انظر عنهم: الملل والنحل ١/١١٤، والفرق بين الفرق ٧٢، ٧٣ والمقالات ١/١٦٧.

(٥) لأن مذهب أهل السنة وسلف هذه الأمة: حب أصحاب رسول الله ﷺ، وذكر محاسنهم كلهم أجمعين والكف عن الذي شجر بينهم فمن سبهم أو أحدا منهم فهو مبتدع، فحبهم سنة، والدعاء لهم قربة والاقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة. هذا هو اعتقاد أئمة السلف كالإمام أحمد. انظر: (السنة شذرات البلاتين ٤٩) وابن المديني، وأبي زرعة وابن أبي حاتم. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٦٧، ١٨١.

(٦) طرف حديث روى مرفوعا من طريقين:

الأول: عن طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ: ما بعث الله تعالى نبيا إلا وفى أمته قدرية ومرجئة إن الله لعن القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً.

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١/١٤٢ ح ٣٢٥ وقال الألباني: (إسناده ضعيف) والبيهقي في الاعتقاد ص ١١٧.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه بقية بن الوليد وهو لين، ويزيد بن حصن لم أعرفه. مجمع الزوائد ٧/٢٠٤

والثاني: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه (ما بعث الله نبيا قبلي فاستجمعت له أمته إلا وكان منهم مرجئة وقدرية يشوشون عليه أمر أمته بعده ألا وأن الله لعن المرجئة والقدرية على لسان سبعين نبيا أنا آخرهم أو أحدهم).

أخرجه: الآجري في الشريعة ص ١٤٨. قال الألباني: وهو ضعيف أيضا فيه شهاب بن خراش في حفظه ضعف، وسويد ابن سعيد أسوأ حالا منه، ثم ذكر متابعة لسويد بن سعيد عند ابن بطه في الإبانة ٢/٩٦/٧. انظر: (تعليقه على السنة لابن أبي عاصم ١/١٤٣)

وذكره صاحب: (تنزيه الشريعة ١/٣١٢) وقال: وروى الهروي في ذم الكلام وقال سمعت يعقوب الحافظ يقوي هذا الحديث.

وروي عنه في الروافض أنهم مشركون[1].
وروي عنه في الخوارج أنهم كلاب أهل النار[2].

---

(١) هو طرف من حديث روي مرفوعاً من حديث عدد من الصحابة منهم:
. علي بن أبي طالب: أخرجه: عبد الله بن أحمد في (السنة ص ١٩٢) وابن أبي عاصم (السنة ٢/٤٧٤ ح ٩٧٩) وإسناده ضعيف.
. أم سلمة: أخرجه ابن أبي عاصم (السنة ٢/٤٧٥ ح ٩٨٠) وإسناده ضعيف أيضاً.
وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الفضل بن غانم وهو ضعيف (مجمع الزوائد ١٠/٢٢)
. عن ابن عباس: ابن أبي عاصم (السنة ٢/٤٧٥ حـ ٩٨١) وإسناده ضعيف.
وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى والبراز والطبراني ورجاله وثقوا وفي بعضهم خلاف، ثم ساقه عنه بلفظ آخر وقال: رواه الطبراني وإسناده حسن.
. فاطمة بنت محمد: وقال فيه الهيثمي رواه الطبراني ورجاله ثقات إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أعلم والله أعلم. (المجمع ١٠/٢٢).
(٢) روي مرفوعا من حديث ابن أبي أوفى، وأبي أمامة.
فأما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه:
. الإمام أحمد في المسند ٤/٣٥٥ وحـ ٣٨٣
. وعبد الله بن أحمد في السنة ص ٢٤٧
. والآجري في الشريعة ص ٣٧
. وابن ماجه: المقدمة / باب في ذكر الخوارج ١/٦١ حـ ١٧٣
. وابن أبي عاصم (السنة / باب المارقة والحرورية ٢/٤٣٨ حـ ٩٠٤): كلهم من طريق الأعمش عن ابن أبي أوفى به.
وقال الألباني: حديث صحيح ورجال إسناده رجال الشيخين غير أن الأعمش لم يسمع من ابن أبي أوفى، وهو مع ذلك مدلس، لكن للحديث إسناد آخر يأتي في الكتاب بعده، وشاهد من حديث أبي أمامة ثم قال بعد أن ذكر الإسناد الآخر: (إسناده حسن، رجاله ثقات وفي حشرج بن نباته كلام من قبل حفظه.
وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه:
. حم ٥/٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٩.
. جه: المقدمة / باب من ذكر الخوارج ١/٦٢ حـ ١٧٦
. عبد الله بن أحمد (السنة ٢٥١، ٢٥٢)
. الآجري: الشريعة ص ٣٥، ٣٦
. الطبراني في (الصغير ٢/١١٧) وفي سنده (قريب والد الأصمعي) منكر الحديث كما في الميزان ٣/٣٨٩.
. مشكاة المصابيح ٢/١٠٥٥ حـ ٣٥٥٤ وقال رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن. قال محققه الشيخ الألباني، إسناده حسن.
وقد تقدمت الإشارة إلى رواية ابن ماجه. وأما في الترمذي فلم أقف عليه فيه. والله أعلم.

وروي عنه أنه قال: (من أحدث حدثا في ديننا فهو رد عليه)[1].

وروي عنه عليه السلام: (كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)[2].

فالمتبع للأثر يجب تقدمه وإكرامه، وإن كان صغير السن غير / نسيب، والمخالف (٥٠-ب) له يلزم اجتنابه وإن كان مسنا شريفا.

والذين بلي كثير من أهل العلم بهم: المعتزلة، وهم أعداء الأثر وأهله، و(كبراؤهم)[3] أبو الهذيل العلاف[4]، وجعفر بن مبشر[5]، والنظام[6]، والجاحظ[7]،

---

(١) خـ: كتاب الصلح / باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٥/٣٠١ ح ٢٦٩٧ من حديث عائشة بلفظ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»

م: كتاب الأقضية / باب نقض الأحكام الباطلة. ورد محدثات الأمور ٣/٣٤٣ حـ ١٣ حـ ١٧ (١٧١٨) من حديث بلفظ البخاري.

حم: ٦/٢٧٠ مسند عائشة.

جه: مقدمة / باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ١/٧ حـ ١٤.

د: كتاب السنة / باب لزوم السنة ٥/١٢ حـ ٤٦٠٦ بلفظ (فيه) بدل (منه)

(٢). طرف من حديث أخرجه:-

م: كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة ٢/٥٩٢ حـ ٤٣ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وفيه «... وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»

د: كتاب السنة / باب لزوم السنة ٥/١٣/٤٦٠٧ من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

حم: ٣/٣٧١، من حديث جابر، و ٤/١٢٦ من حديث العرباض.

ن: العيدين / باب كيفية الخطبة ٣/١٥٣ من حديث جابر.

جه: المقدمة / باب اجتناب البدع ١/١٧ حـ ٤٥ من حديث جابر وحـ: ٤٦ من حديث ابن مسعود.

دي: المقدمة / باب اتباع السنة ١/٤٤ من حديث العرباض وفي باب كراهية أخذ الرأي ١/٦٩ من حديث جابر.

(٣) في الأصل (وكبرائهم) وهو خطأ.

(٤) وهو: محمد بن الهذيل العبدي، كان يلقب بالعلاف لأن داره بالبصرة كانت في العلافين، وكان فصيحاً جدلاً، كان شيخ البصريين في الاعتزال ومن أكبر علمائهم (١٣٤-٢٣٥)هـ.

انظر: طبقات المعتزلة ٥٤-٥٩، وفيات الأعيان: ٤/٢٦٥.

(٥) وهو: أبو محمد جعفر بن مبشر الثقفي، من رؤوس المعتزلة، له تصانيف في الكلام، مات سنة ٢٣٤هـ، وإليه وإلى جعفر بن حرب تنسب فرقة الجعفرية من المعتزلة.

ترجمته في طبقات المعتزلة ٨١-٨٢، وميزان الاعتدال ١/٤١٤، وانظر عن الجعفرية: الفرق بين الفرق ١٦٧، وميزان الاعتدال ١/٤١٤.

(٦) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف - بالنظام - لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة - أخذ الاعتزال عن أبي الهذيل العلاف وكان من أذكياء المعتزلة. كان واسع الاطلاع على كتب الفلاسفة، فقرر مذهبهم في القدر، وتبعه عليه خلق، وإليه تنسب النظامية من طوائف المعتزلة. مات ما بين سنة ٢٢١-٢٢٣هـ. وانظر عنه وعن مذهبه طبقات المعتزلة ٤٩-٥٢، النجوم الزاهرة ٢/٢٣٤، والعبر ١/٣١٥، ٤٥٦، والفرق بين الفرق ١٣١، والمقالات ١/٢٤٧، واعتقادات فرق المسلمين ٤١.

(٧) وهو: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني المعروف بالجاحظ، أبو عثمان، البصري، أخذ الاعتزال عن النظام وغيره، وإليه تنسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من فرق المعتزلة، وله تصانيف كثيرة. =

وأبو علي الجبائي[1]، وابنه أبو هاشم[2]، وأبو القاسم الكعبي البلخي[3].

وقبل هؤلاء: عمرو بن عبيد[4]، وواصل بن عطاء[5].

مات سنة ٢٥٥ وقد بلغ التسعين وقيل أكثر. ترجمته في: طبقات المعتزلة ٦٧، وفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠، وراجع عن فرقته: الفرق بين الفرق ١٧٥ والملل والنحل ١/ ٧٥، والتبصير ٤٩، واعتقادات فرق المسلمين ٤٣.

(١) وهو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، نسبة إلى جبى «بضم الجيم وتشديد الباء» بلد من أعمال خوزستان، وهو شيخ المعتزلة، وهو الذي سهل علم الكلام وذلله ويسره وكان معروفا بقوة الجدل. وإليه تنسب الجبائية من المعتزلة.

توفي سنة ٣٠٣هـ ـ انظر ترجمته في: طبقات المعتزلة ٨٥ـ٩٠، وفيات الأعيان ٣٩٨/٣، العبر ٢/ ١٢٥، شذرات الذهب ٢٤١/٢.

وراجع عن فرقته: الفرق بين الفرق ١٨٣، والملل والنحل ١/ ٧٨، والتبصير ٥٢، واعتقادات المسلمين ٤٣، والمقالات ١/ ٢٣٦، ٢٧٧، ٢٧٩.

(٢) وهو: أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، كان من كبار المعتزلة، ولد سنة ٢٤٧ وتوفي سنة ٣٢١ ببغداد. إليه تنسب البهشمية من المعتزلة.

وانـظر ترجمته في الفهرست ٢٤٧، طبقات المعتزلة ١٠٠، وفيات الأعيان ١٨٣/٣، العبر ٢/ ١٨٧، ميزان الاعتدال ٦١٨/٢، شذرات الذهب ٢/ ٢٨٩

وانـظر عن البهشمية: الفرق بين الفرق ١٨٤، والملل والنحل ٧٨/١ مع الجبائية، والتبصير ٥٣، اعتقادات فرق المسلمين ٤٤.

(٣) وهو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، والكعبي «بفتح الكاف وسكون العين»، نسبة إلى بني كعب، والبلخي: «بفتح الباء الموحدة وسكون اللام بعدها خاء معجمة» نسبة إلى بلخ إحدى مدن خراسان. وهو شيخ من شيوخ المعتزلة ورأس طائفة منها عرفت بالكعبية. توفي سنة ٣١٧ وقيل ٣١٩.

وانظر ترجمته في: طبقات المعتزلة ٨٨، وفيات الأعيان ٣/ ٤٥، العبر ٢/ ١٧٦، شذرات الذهب ٢/ ٢١٨.

وانظر عن الكعبية: الفرق بين الفرق ١٨١، والتبصير ٥١، والملل والنحل ١/ ٧٦ مع الخياطية.

(٤) وهو: أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم الزاهد المشهور، كان جده من سبي كابل، شارك واصل بن عطاء في ضلالاته وزاد عليه أشياء. وكان شيخ المعتزلة في وقته، وإليه تنسب العمروية من المعتزلة.

وكانت ولادته سنة ٨٠هـ ووفاته سنة ١٤٤ وقيل: ٢، ٣، ٨ وأربعين ومائة.

وانظر ترجمته في: المعارف ٤٨٢، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٦٦، وطبقات المعتزلة ٣٥، والعبر ١/ ١٩٣، والميزان ٣/ ٢٧٣، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٠، والشذرات ١/ ٢١٠

وراجع عن فرقته: الفرق بين الفرق ١٢٠، والملل ١/ ٤٩ مع النظامية والتبصير ٤٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٤٠.

(٥) وهو: واصل بن عطاء الغزال، شيخ المعتزلة، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، وإليه تنسب الواصلية من المعتزلة.

وانظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٩، ولسان الميزان ٦/ ٢١٤

وانظر عن فرقته: الفرق بين الفرق ١١٧، والملل والنحل ١/ ٤٦، والتبصير ٤٠، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٤٠.

وبعدهم: أبو عبد الله البصري[1] وأبو القاسم الواسطي[2].

وبعدهما: الصاحب إسماعيل بن عباد[3]، وعبد الجبار الأسدابادي[4]، كل هؤلاء دعاة إلى الضلالة.

ثم بلي أهل السنة بعد هؤلاء بقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع. وضررهم أكثر من ضرر (المعتزلة)[5] وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كلاب[6]، وأبو العباس القلانسي[7]، وأبو الحسن الأشعري[8].

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن علي البصري، المعروف بالكاغدي، وكان من أهل البصرة، فقيهاً متكلماً عالي الذكر، انتهت إليه رئاسة أصحابه في عصره، كان مولده سنة ٣٠٨ ووفاته سنة ٣٩٩، وفي طبقات المعتزلة ٣٦٧، وقيل ٣٦٩ ورجحه محقق شرح الأصول الخمسة انظره ص ١٧.

(٢) لم أعرف من هو.

(٣) وهو: الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن عباد، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد، فقيل له صاحب ابن العميد، ثم أطلق عليه هذا اللقب لما تولى الوزارة وبقي علماً عليه. وقيل إنما سمي بذلك لصحبته مؤيد الدولة من صباه.

ولد سنة ست وعشرين وثلاثمائة بإصطخر، وتوفي ليلة الجمعة الرابع والعشرين من شهر صفر سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وكان أديباً بارعاً له تصانيف في الأدب والسياسة وله كتاب في فضائل علي، وآخر في أسماء الله وصفاته.

ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٢٢٨، معجم الأدباء ٢/٢٧٣-٣٤٣، المنتظم ٧/١٧٩، وانباه الرواة ١/١٠١، ولسان الميزان ١/٤١٣، الأعلام ١/٣١٣.

(٤) وهو: أبو الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد أبادي، نسبة إلى همذان وهي مدينة مشهورة بخرسان. (معجم البلدان ٤/٩٨١) و(الأنساب ٥٩٢) والأسد أبادى، نسبة إلى أسد أباد وهي بلدة كبيرة على منزل من همذان (معجم البلدان ١/٢٤٥) و(السمعاني ٣٢) و(اللباب ١/٥٢) انتهت إليه رئاسة المعتزلة في عصره، ألف في أصولهم: (المغني) وشرح الأصول الخمسة وكانت وفاته سنة ٤١٥ وقيل ٤١٦ وقد جاوز التسعين.

انظر ترجمته في: طبقات المعتزلة ١١٨-١٢٠، طبقات الشافعية ٣/٢١٩، لسان الميزان ٣/٣٨٦، وتاريخ بغداد ١١/١١٣، شذرات الذهب ٣/٢٠٢).

(٥) في الأصل (المعزله) وهو تصحيف.

(٦) تقدمت ترجمته. انظر ص ٨٠.

(٧) تقدمت ترجمته. انظر ص ٨٠.

(٨) تقدمت ترجمته. انظر ص ٨١.

وبعدهم: (محمد)[1] بن أبي تريد[2] بسجستان[3] وأبو عبد الله بن مجاهد[4] بالبصرة.

وفي وقتنا: أبو بكر بن الباقلاني[5] ببغداد، وأبو إسحاق الاسفرائيني[6] وأبو بكر ابن فورك[7] بخراسان[8] فهؤلاء / يردون على (المعتزلة)[9] بعض أقاويلهم. ويردون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة. (٥١-أ)

---

(١) في الأصل (أحمد) ووهو تحريف. والتصويب من ترجمته.

(٢) وهو: محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي نسبة إلى ما تريد «بفتح الميم وضم التاء وكسر الراء» محلة بسمرقند يقال لها ما تريد، وما تريت انظر: (اللباب ٣/ ١٤٠) وهو من أئمة المتكلمين، وإليه تنسب الماتريدية وله مؤلفات منها (التوحيد) و(أوهام المعتزلة) و(مآخذ الشريعة) و(الجدل) وغير ذلك. مات سنة ٣٣٣هـ.

انظر ترجمته في: (الفوائد البهية ١٩٥) و(الأعلام ٧/ ٢٤٢).

(٣) سجستان: بكسر أوله وثانيه: ناحية كبيرة وولاية واسعة تقع جنوبي هراة. انظر: (معجم البلدان ٣/ ١٩٠).

(٤) وهو: محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد أبو عبد الله الطائي، المتكلم، صاحب أبي الحسن الأشعري، وهو من أهل البصرة سكن بغداد وعليه درس القاضي الباقلاني الكلام، كانت وفاته سنة ٣٧٠

ترجمته في: (تبيين كذب المفتري ١٧٧) و(الديباج المذهب ٢/ ٢١٠).

(٥) تقدمت ترجمته ص ١١٣.

(٦) هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق الإسفرائيني الملقب بركن الدين، كان أحد أئمة الأشاعرة الكبار في الكلام والأصول، وكان فقيهاً شافعياً. أخذ عنه الكلام عامة شيوخ نيسابور، وله تصانيف منها: كتاب: (الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين). كانت وفاته بنيسابور سنة ٤١٨.

انظر ترجمته في: (تبيين كذب المفترى ٢٤٣، وفيات الأعيان ١/ ٢٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١١١، وشذرات الذهب ٣/ ٢٠٩).

(٧) تقدمت ترجمته ص ١٧٧.

(٨) خراسان: وهي بلاد كبيرة من الرى إلى مطلع الشمس. معناها: (خر) اسم للشمس الفارسية وأسان موضع الشيء ومكانه، وقيل معناها كل بالرفاهية، والأول أصح. (اللباب ١/ ٤٢٩) وقال الحموي: هي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أزاذ وار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، قال: وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو وغيرها.

انظر: معجم البلدان ٢/ ٣٥٠.

(٩) في الأصل (المعزلة) وهو تحريف.

وظهر بعد هؤلاء: الكرامية[1]، والسالمية[2] فأتوا بمنكرات من القول.

وكلهم أئمة ضلالة يدعون الناس إلى مخالفة السنة وترك الحديث وإذا خاطبهم من له هيبة وحشمة من أهل الاتباع قالوا: الاعتقاد ما تقولونه وإنما نتعلم الكلام لمناظرة الخصوم. والذي يقولونه (كذب)[3] وإنما يستترون بهذا لئلا يشنع عليهم أصحاب الحديث.

فمن أنكر قولي فليأت بحديث موافق لما قالوه، ولا يجد إلى ذلك والحمد لله سبيلا. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (أخاف على أمتي الأئمة المضلين)[4].

ثم قد دخل في مذاهبهم خلق كثير (ممن)[5] يتظاهر بالفقه والحديث فمنهم من أظهر ذلك وعرف به، ومنهم المنكر أنه منهم في الظاهر، وهو يعضدهم في الباطن، ويثني عليهم في الباطن، يرضى لنفسه بالكذب والنفاق.

---

(١) الكرامية: «بفتح الكاف والراء المشددة» فرقة من المبتدعة، تنسب إلى زعيمها ومؤسس ضلالاتها: أبي عبد الله محمد ابن كرام السجستاني، المتوفي سنة ٢٥٥هـ، وكان يتظاهر بالزهد، خرج من سجستان مطروداً أيام محمد بن طاهر وورد نيسابور وراجت بدعته هناك وتبعه خلق كثير.

ومن أشهر ضلالاته: القول بالمماسة وهي أن الله مماس للعرش، والقول بأن الإيمان قول باللسان وإن اعتقد بقلبه الكفر، ، وغير ذلك. والكرامية: طوائف عدهم بعض مؤلفي الفرق: اثنتي عشرة فرقة وذكر البغدادي أنهم ثلاث فرق، وكلهم على ضلالة.

وراجع عنها: الفرق بين الفرق ٢١٥، والملل والنحل ١٠٨، والفصل ٤/٢٠٤.

وانظر ترجمة ابن كرام في: ميزان الاعتدال ٤/٢١، والعبر ١/١٠، ولسان الميزان ٥/٣٥٣.

(٢) وهم أتباع أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سالم (المتوفي سنة ٢٩٧) وابنه الحسن بن أحمد بن سالم (المتوفي سنة ٣٥٠) ويميل السالميون في مذهبهم إلى التشبيه والمزج بين كلام المعتزلة وأهل السنة. وفيهم نزعة صوفية.

انظر: شذرات الذهب ٣/٣٦ والفرق بين الفرق ١٥٧، ٢٠٢ وطبقات الصوفية ٤١٤-٤١٦ والطبقات الكبرى للشعراني ١٠/١٢٩، واللمع للسراج ٤٧٢-٤٧٦ ودرء تعارض العقل ١/١٣.

(٣) في الأصل (كذبا) وهو خطأ.

(٤) وهو طرف من حديث ثوبان رضي الله عنه أخرجه:

. د: كتاب الملاحم / باب ذكر الفتن ودلائلها: ٤/٤٥٠ حـ ٤٢٥٢

. ت: كتاب الفتن / باب ما جاء في الأئمة المضلين ٤/٥٠٤ حـ ٢٢٢٩

وقال أبو عيسى: (وهذا حديث حسن صحيح)

. حم: ٥/٢٧٨، ٢٨٤، ومن حديث شداد بن أوس ٤/١٢٣

. جه: الفتن / باب ما يكون من الفتن ٢/١٣٠٤ حـ ٣٩٥٢

. دي: المقدمة / باب كراهية أخذ الرأي ١/٧٠

. دي: الرقائق / باب في الأئمة المضلين ٢/٣١١

(٥) في الأصل (فيمن).

ويتعلق قوم من المغاربة علينا بأن أبا محمد بن أبي زيد[1] وأبا الحسن (القابسي)[2] قالا: إن الأشعري إمام[3] وإذا بان صحة حكايتهم / عن هذين (٥١-ب)

---

(١) وهو: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، واسم أبي زيد عبد الرحمن، وهو إمام المالكية في وقته، كان يلقب بمالك الصغير، فهو جامع مذهب مالك وشارح أقواله... وله تصانيف كثيرة منها (الرسالة) وله (رسالة النهي عن الجدل) ورسالة في الرد على القدرية، ورسالة في (أصول التوحيد) توفي رحمه الله سنة ٣٨٦، وانظر ترجمته في: الديباج المذهب ١/٤٢٧-٤٣٠ وترتيب المدارك ٢/٤٩٢-٤٩٧. وتاريخ التراث لسزكين ٢/١٥٤.

(٢) في الأصل (القلانسي) وهو تحريف.

وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بابن القابسي، كان علامة المغرب في وقته إماما في علم الحديث متونه وأسانيده وجميع ما يتعلق به، وصنف «ملخص الموطأ» وأحكام الديانة، و«المنقذ من شبه التأويل».

وكانت ولادته سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ووفاته سنة ثلاث وأربعمائة بمدينة القيروان، وقد بلغ الثمانين أو نحوها.

انظر ترجمته في: (ترتيب المدارك ٢/٦١٦) و(وفيات الأعيان ٣/٣٢٠) و(التذكرة ٣/١٠٧٩) و(اللباب ٣/٥) و(الرسالة المستطرفة ١٢) و(شذرات الذهب ٣/١٦٨) و(تاريخ التراث لسزكين ٢/١٦٢) و(تاريخ الأدب العربي بروكلمان ٣/٢١٧).

(٣) ذكر ابن عساكر: لأبي محمد بن أبي زيد: رسالة كتبها جواباً لعلي بن أحمد البغدادي المعتزلي قال فيها: (هو - يعني الأشعري - رجل مشهور أنه يرد على أهل البدع وعلى القدرية والجهمية، متمسك بالسنة)[1]

وذكر ابن عساكر أيضاً عن محمد بن موسى بن عمار الكلاعي المايرقي: أن لأبي الحسن القابسي رسالة في أبي الحسن الأشعري رحمه الله أحسن الثناء عليه وذكر فضله وإمامته.

وقال ابن عساكر: قرأت بخط بعض أهل العلم بالفقه والحديث من أهل الأندلس... في جواب سؤال سئل عنه أبو الحسن علي الفقيه القيرواني المعروف بابن القابسي وهو من كبار أئمة المالكية بالمغرب سأله عنه بعض أهل تونس من بلاد المغرب فكان في جوابه له أن قال: «واعلموا أن أبا الحسن الأشعري رضي الله عنه لم يأت من هذا الأمر يعني الكلام إلا ما أراد به إيضاح السنن والتثبيت عليها ودفع الشبه عنها فهمه من فهمه بفضل الله عليه وخفي عمن خفي بقسم الله وما أبو الحسن الأشعري إلا واحد من جملة القائمين بنصر الحق ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخره عن رتبته تلك ولا من يؤثر عليه في عصره غيره ومن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله في القيام بأمر الله عز وجل والذب عن دينه حسب اجتهادهم قال وأما قولكم وإن كان التوحيد لا يتم إلا بمقالة الأشعري فهذا يدل على أنكم فهمتم أن الأشعري قال في التوحيد قولاً خرج به عن أهل الحق فإن كان قد نسب هذا المعنى عندكم إلى الأشعري فقد أبطل من قال ذلك عليه، لقد مات الأشعري رضي الله عنه يوم مات وأهل السنة باكون عليه وأهل البدع مستريحون منه، فما عرفه من وصفه بغير هذا»[1].

وقال ابن فرحون في ترجمة الأشعري: «وكان أبو الحسن القابسي يثني عليه وله رسالة في ذكره لمن سأله عن مذهبه فيه أثنى عليه وأنصف واثنى عليه أبو محمد بن أبي زيد وغيره من أئمة المسلمين»[2].

١ - تبيين كذب المفترى ١٢٢-١٢٣.

٢ - الديباج المذهب ٢/٩٤-٩٦.

ولم أجد أيا من الرسالتين، ولم أطلع على من ذكرهما غير من ذكرت سوى السبكي نقلاً عن ابن عساكر. انظر: طبقات الشافعية ٢/٢٥٦

ولعل هذه الرسالة هي ما ورد في ثبت مؤلفات أبي محمد باسم (مناقضة رسالة البغدادي المعتزلي) انظر: المدارك ٢/٤٩٤

وما ذكر من ثنائهما على أبي الحسن الأشعري. غير مستبعد سيما وقد نقله عنهما من ذكرت، وإنما أثنوا عليه لموافقته السنة وانتصاره لمذهب السلف وذبه عن الحق ورده على المعتزلة وتفنيده لباطلهم ومقارعته لحججهم، وذلك أمر مشهور عنه رحمه الله مدون في كتبه، لا ينكر فضله، ولا يغمط حقه.

=

فلا (يخلو)[1] حالهما من أحد وجهين: أن يدعى أنهما كانا على مذهبه فلا يحكم بقولهما بإمامته، وإن كانت لهما منزلة كبيرة كما لم يحكم بما يقول ابن الباقلاني وأشكاله[2].

وإما أن يقر بأنهما مخالفان له في الاعتقاد فقولهما بعد ذلك (انه)[3] إمام لا يؤثر شيئا يفرح به[4].

وهـذه رسـالـة أبي محمد بن أبي زيد في الفقه، ورسالة لأبي الحسن القابسي في الاعتقاد، موجودتان[5].

فأبو محمد قال في رسالته: «إن الله فوق عرشه بائن من خلقه»[6].

= فكل من أحب الأشعري وأثنى عليه أو انتصر له من أهل العلم المعروفين بالاتباع فإنما يحبه ويثني عليه إما لموافقته لأهل السنة والحديث، وإما لرده على من خالف السنة والحديث وبيانه تناقض حججهم أو لكلا الأمرين[1].

ومن تكلم فيه أو ذمه من أهل العلم، فإنما تكلم فيه بقدر مخالفته للسنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن تُكُلِّم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تكلم فيه أهل الإيمان لمخالفته السنة والشريعة - قال - وبهذا ذم السلف والأئمة: أهل الكلام والمتكلمين الصفاتيه، كابن كرام، وابن كلاب، والأشعري، وما تكلم فيه من تكلم من أعيان الأمة وائمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء، وأهل الحديث والصوفية إلا بما يقولون أنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخفائه عليهم، أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس - مهدوه - رد ذلك كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية - قال - فإن مخالفة المسلم الصحيح الإيمان النص إنما يكون لعدم علمه به أو لاعتقاده صحة ما عارضه»[2].

ومعلوم أن أبا الحسن الأشعري رحمه الله كان من كبار المعتزلة ومتكلميهم، ثم سلك طريقه ابن كلاب، ثم انتقل إلى مذهب أهل السنة فكان كما يقول ابن تيمية له خبرة مفصلة بالكلام مجملة بالحديث[3] لذا وقع في كلامه ما أنكره عليه بعض أهل العلم، فلم يكن في جميع مذهبه وآرائه على السنة المحضة بل كان له من الانتصار للسنة والموافقة للحديث وأهله ما حمد لأجله، ووقع في قوله من المخالفة ما ذم لأجله أيضاً. وذلك كقوله في مسألة قيام الأفعال الاختبارية بذاته تعالى مثل كونه يتكلم بمشيئته سبحانه وتعالى، فإن الأشعري مع إثباته لكلام الله سبحانه وأنه غير مخلوق إلا أنه نقل عنه أن كلامه معنى واحد قائم بذاته لا يتعلق بمشيئة[4].

١ -، ٢ - فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٤-١٥).

٣ - انظر: درء تعارض العقل والنقل ٤٦٢/٧.

٤ - انظر أيضاً: الفتاوي ١٣/ ١٣١.

وربما كان حمل ماورد عنه من ذلك على أن ذلك قوله قبل أن ينتقل إلى مذهب السلف أولى

(١) في الأصل (يخلوا) باثبات الألف وهو تحريف.

(٢) في الأصل كلمة غير واضحة ورسمها مقارب لما أثبت.

(٣) في الأصل الكلمة غير واضحة اجتهدت في تقديرها بما يناسب السياق.

(٤) ويمكن أن يحمل قولهما بإمامته. على أنهما قالاه بعد أن ثبت رجوعه إلى مذهب السلف. وهو أظهر.

(٥) أما رسالة ابن أبي زيد: فمطبوعة متداولة وهي مشهورة ب(الرسالة) وأما القابسي فله كتاب (أحكام الديانة) و(المنقذ من شبه التأويل) و(كتاب المنبه للفطن من غوائل الفتن) و(كتاب الاعتقادات) و(أحكام المتعلمين والمعلمين) انظر: (ترتيب المدارك ٢/٦١٨-٦١٩) ذكر الأخيرة بروكلمان وسزكين باسم الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين.

(٦) في الرسالة (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته وهو في كل مكان بعلمه)

انظر الرسالة مع شرحها الثمر الداني ص ١١.

وفي كتاب الجامع له أيضاً: «وأنه فوق سمواته على عرشه دون أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه» ص ١٠٨.

وعند الأشعري أن اعتقاد هذا كفر[1] وعندنا أن أبا محمد محق فيما قال، والسنة معه فيه.

ولأبي محمد كتاب في (إنكار)[2] الكلام والجدال والحث على الأثر واتباع السلف[3].

وأبو الحسن القابسي ذكر في كتابه: «إن الاعتماد على السمع وإن الكلام والجدال مذموم، وذكر فيه «إن لله يدين كما يقول أهل الأثر».

وعند بعض أصحاب الأشعري أن لله يدا واحدة، ومن قال إن له يدي صفة ذاتيه فهو زائغ[4].

فبان بما ذكرنا أن هذين الشيخين / رحمهما الله (إن)[5] قالا ما يحكى عنهما من إمامة (٥٢-أ) الأشعري فإنما قالاه لحسن ظنهما به، لتظاهره بالرد على المعتزلة، والروافض، ولم يخبرا مذهبه، ولو خبراه لما قالا ما قالاه والله أعلم[6].

وإذا جاز لأبي محمد أن يخالفه في كرامات الأولياء[7] وفي معنى الاستواء، وغير ذلك، وجاز لأبي محمد مخالفته، والقول بما نطق به الكتاب، وثبت به الأثر.

---

(١) تقدم نحوه. انظر التعليق عليه ص ١٣٠.

(٢) هذه الكلمة مكررة في الأصل حذفت إحداهما.

(٣) له (رسالة النهي عن الجدل) انظر: (الديباج المذهب ١/٤٢٧-٤٣٠) ومقدمه محققي (كتاب الجامع ص ٤٧، وترتيب المدارك ٢/٤٩٤ وله أيضاً كتاب (الاقتداء بأهل السنة) انظر: نفس المصدر.

(٤) تقدم الكلام على هذه المسألة. انظر: ص ١٧٣.

(٥) (إن) ليست في الأصل زدتها لاقتضاء السياق.

(٦) الأولى أن يحمل ذلك على أنهما قالا ذلك فيه بعد رجوعه إلى السنة ونصرته لها. كما سبق وأن أشرت إلى ذلك.

(٧) يشير إلى ما أشيع عن ابن أبي زيد من أنه أنكر الكرامات، حيث، ألف رحمه الله كتابي «الكشف» و«الاستظهار» في الرد على عبد الرحيم الصقلي ونقض كتابه في خوارق العادات.

ففهم بعض المتصوفة، وكثير من أصحاب الحديث أنه ينكر كرامات الأولياء وشنعوا عليه لذلك. وألف في الرد عليه كثير من أهل الأندلس وأهل المشرق، كأبي الحسن بن جهضم الهمداني، وأبي بكر الباقلاني، وأبي عمر الطلمنكي وغيرهم، بيد أن تأليف الباقلاني لم يكن رداً عليه أكثر منه توضيحاً لقصده وشرح مراده، لذا يقول القاضي عياض «وكان أرشدهم - يعني الذين تصدوا للرد على ابن أبي زيد، وإيضاح مراده - في ذلك وأعرفهم بغرضه ومقداره إمام وقته أبو بكر بن الخطيب الباقلاني فإنه بين مقصوده»[1].

بينما يرى الطلمنكي أن تلك هنة وقعت منه رحمه الله جره إليها الجدل ومناظرة الخصوم. ثم رجع عن القول بذلك. فيقول: =

(فهو)[1] غير قائل بإمامته في السنة. وبالله التوفيق.

= «كانت تلك من أبي محمد نادرة لها أسباب أوجبها التناظر الذي يقع بين العلماء صح عندنا رجوعه عنها»[1]

١ ـ ترتيب المدارك للقاضي عياض ٢/٤٩٥.

أما القاضي عياض فلا يسلم بأن أبا محمد أنكر الكرامات ويقول: «وهو رضي الله عنه لم يفعل ذلك ـ أي نفي الكرامات ـ بل من طالع كتابه عرف مقصده. قلت: لذا نرى شيخ الإسلام ابن تيمية عند كلامه على هذه المسألة يقول بعد أن ذكر من أنكر الكرامات من المعتزلة: «بل يحكى هذا القول عن أبي إسحاق الاسفرائيني وأبي محمد بن أبي زيد ولكن كأن في الحكاية عنهما غلطاً»[2].

ونخلص من ذلك إلى احتمالين:

الأول: أن ابن أبي زيد لم ينكر الكرامات الثابتة للصالحين وإنما أنكر ما يدعيه أهل البدع من وقوع خوارق العادات واعتبارها كرامات لهم، فلم يفهم كثير مقصوده ونسب إليه القول بإنكار الكرامات. وهذا الرأي يميل إليه الباقلاني والقاضي عياض وابن تيمية. كما سبق.

الثاني: أنه وقع منه ذلك، لأسباب منها داعي المناظرة والجدال والإلزام لكنه رجع عن ذلك وهذا ما ذهب إليه الطلمنكي.

وعلى كلي الاحتمالين فلا يعتبر منكرا لكرامات الأولياء لأنه إما لم يكن وقع ذلك منه أصلاً، أو يكون قد وقع منه ورجع عنه. والله تعالى أعلم.

٢ ـ النبوات ص (٥).

(١) في الأصل (وهو) وهو تحريف.

الفصل الحادي عشر

الفصل الحادي عشر
في
الحذر من الركون إلى كل أحد، والأخذ من كل كتاب لأن التلبيس قد كثر والكذب على المذاهب قد انتشر

اعلموا رحمنا وأياكم الله سبحانه، أن هذا الفصل من أولى هذه الفصول بالضبط لعموم البلاء، وما يدخل على الناس بإهماله، وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطربت، والمعتمد فيهم قد عز، ومن يبيع دينه بعرض يسير، أو تحببا إلى من يراه قد كثر (والكذب على المذاهب قد انتشر فالواجب)[١] على كل مسلم يحب الخلاص (أن)[٢] لا يركن إلى كل أحد ولا يعتمد على كل كتاب، ولا يسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة.

فلقد وقفت على رسالة عملها رجل / من أهل أصبهان يعرف بابن اللبان[٣] وهو (٥٢-ب) حي بعد فيما بلغني، وسماها «بشرح مقالة الإمام الأوحد أبي عبد الله أحمد بن حنبل»[٤] وذكر فيها مذهب الأشعري المخالف لأحمد (اعطى)[٥] منها نسخا إلى جماعة يطوفون بها في البلاد، ويقولون هذا إمام من (أئمة (أصحاب)[٦] أحمد رحمة الله عليه، قد شرح مقالته ليكتبها العوام ويظنوا صدق الناقل فيقعوا في الضلالة. وأُخرج هذا

---

(١) هذه العبارة في الأصل فيها اضطراب ونصها هكذا:
(الكذب على المذاهب وقد فالواجب) والتصويب مستوحى من عنوان الفصل الوارد في مقدمة المؤلف، وقد أثبته في أول الفصل.

(٢) (أن) ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(٣) وهو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد الوائلي البكري الأصبهاني المعروف بابن اللبان ـ نسبة إلى بيع اللبن. (اللباب ٣/١٢٦-١٢٧) قال الخطيب: كان أحد أوعية العلم ومن أهل الدين والفضل، أخذ عن أبي بكر الباقلاني علم أصول الديانات وأصول الفقه، ودرس فقه الشافعي على أبي حامد الاسفرائيني وكان متديناً حافظاً للقرآن حسن الصوت به، ومات بأصبهان سنة ست وأربعين وأربعمائة.

انظر ترجمته في: (تبيين كذب المفترى ٢٦١) و(طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٠٧) و(التذكرة ٣/١١٢٤) و(اللباب ٣/١٢٧) و(شذرات الذهب ٣/٢٧٤) و(الأعلام ٤/٢٦٦).

(٤) لم أجد من نسبها إليه ممن ترجم له، وذكر ابن عساكر عن الخطيب أن له كتباً كثيرة. انظر: (التبيين ٢٦١).

(٥) في الأصل (اعطا).

(٦) في الأصل: بالحاشية.

الرجل من بغداد بهذا السبب[1] وعاد إلى أصبهان، وهو من أصحاب أبي بكر بن الباقلاني[2].

وها هنا بمكة معنا من[3] شغله برواية الحديث أكثر وقته و(يصيح)[4] أنه ليس بأشعري، ثم يقول: (رأيت منهم أفاضل ومن التراب تحت رجله أفضل من خلق، وإذا قدم البلد رجل منهم قصده قاضيا لحقه، وإذا دخله رجل من أصحابنا جانبه وحذر منه. وكلما ذكر بين يديه شيخ من شيوخ الحنابلة وقع فيه، وقال: أحمد نبيل لكنه بلي بمن يكذب)[5].

وهذا مكر منه لا يحيق إلا به.

ولو جاز أن يقال: إن أصحاب أحمد كذبوا عليه في الظاهر من مذهبه، والمنصوص له، لساغ أن يقال إن أصحاب مالك والشافعي وغيرهما كذبوا عليهم فيما نقلوه عنهم،

---

(١) لم أجد من ذكر ذلك ممن ترجم له، وذكر ابن عساكر عن الخطيب أنه أدرك شهر رمضان من سنة ٤٢٧ ببغداد، فصلى بالناس التراويح في جميع الشهر، ثم ذكر وفاته بأصبهان. انظر: (تبيين كذب المفتري ٢٦١).

(٢) أخذ عنه علم الكلام وأصول الفقه. كما هو في ترجمته.

(٣) لعله يشير إلى أبي ذر عبد بن أحمد الهروي (٣٥٥-٤٣٤ هـ) الذي جاور بمكة واشتغل بعلم الحديث، وخرج على الصحيحين، وله مستدرك عليهما، وكان حافظاً كثير الشيوخ، لكنه التقى في بغداد بأبي بكر بن الباقلاني وتردد عليه، وأخذ عنه طريقته في الكلام، وأدخلها إلى الحرم وعنه أخذها أهل المغرب، روى أبو اسماعيل الهروي عن أبي أسامة المكي: أن أبا ذر أول من حمل الكلام إلى الحرم وأول من بثه في المغاربة. انظر: (درء تعارض العقل والنقل ١/٢٧١)

وكان قد وقع بين أبي ذر وأبي نصر السجزي ـ المصنف ـ خلاف معروف في مسألة اللفظ فكان أبو ذر ينصر القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، وأبو نصر ينصر القول بأن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، وصنف كتابه المشهور بالإبانة في ذلك وإن كان الحق في مسألة اللفظ عدم إطلاق الأمرين والاكتفاء بالقول بأن القرآن كيف تصرف غير مخلوق، وكان الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة يقولون: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، كما تقدم لنا ذكر ذلك.

راجع (درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦٨-٢٧١)

وانظر ترجمة أبي ذر ومسألة اعتناقه مذهب الباقلاني في: (تبيين كذب المفتري ٢٥٥) و(المدارك ٢/٦٩٦) و(تذكرة الحفاظ ٣/١١٠٣) لكن قول المصنف هنا (يصيح إنه ليس بأشعري) يجعلنا لا نجزم بأن المراد هو أبو ذر الهروي لأن أبا ذر لم ينكر أنه أشعري، بل صرح بانتمائه لمذهب الأشعري وذكر قصة اعتناقه له. انظر: (تذكرة الحفاظ ٣/١١٠٤-١١٠٥) وكذا تبيين كذب المفتري في ترجمته.

(٤) في الأصل (يصبح) وهو تصحيف.

(٥) هذه النصوص لم أهتد إلى تخريجها لا عن أبي ذر ولا عن غيره من الأشاعرة فيما وقفت عليه. سوى الجملة الأخيرة وهي قوله: (أحمد نبيل ولكنه بلي بمن يكذب) فقد رأيت في تبيين كذب المفتري كلاما بمعناها، يرويه أبو ذر الهروي عن ابن شاهين، حيث يقول ـ أبو ذر: (سمعت ابن شاهين يقول رجلان صالحان بليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل) انظر: (تبيين كذب المفتري ١٦٤)

وابن شاهين هذا هو: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين ٢٩٧-٣٨٥ هـ) انظر ترجمته في: (تذكرة الحفاظ ٣/٩٨٧).

(٥٣-أ)

وهذا لا / يقوله إلا جاهل رقيق الدين قليل الحيا. هـ

ومن الناس من يظهر الرد على الأشعرية ويقول: ما أتكلم في الحرف والصوت.

ومن كان هكذا، لم يخل أمره من أحد وجهين: إما أن يكون غير خبير بمذهب أهل الأثر، وهو يريد التظاهر به تكسبا أو تحببا.

وإما أن يكون من القوم[١] فيتظاهر بمخالفتهم، ليدلس قولهم فيما يقولونه، فيقبل منه، أو يحسن قبيحهم فيتابع عليه ظنا أنه مخالف لهم وكثيراً ما يتم على أهل السنة مثل هذا.

فمن رام النجاة من هؤلاء، والسلامة من الأهواء فليكن ميزانه الكتاب، والأثر - في كل ما يسمع ويرى فإن كان عالما بهما عرضه عليهما - واتباعه للسلف[٢].

ولا يقبل من أحد قولا إلا وطالبه على صحته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح.

وليكثر النظر في كتب السنن لمن تقدم مثل: أبي داود السجستاني[٣]، وعبد الله بن أحمد بن حنبل[٤]، وأبي بكر الأثرم[٥]، وحرب بن إسماعيل السيرجاني[٦]، وخشيش بن

(١) أي من الكلابية والأشعرية.

(٢) قوله (واتباعه للسلف، معطوف على الكتاب والأثر) وتقدير الكلام: «فليكن ميزانه الكتاب والأثر واتباعه للسلف» والله أعلم.

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٢٣) وكتابه السنن مطبوع مشهور، وهو أحد الكتب الستة ويتضمن (كتاب السنة) وكله فيما يتعلق بالاعتقاد.

(٤) تقدمت ترجمته (١٦٦) وله كتاب (السنة) مطبوع متداول.

(٥) وهو الحافظ الكبير: أبو بكر أحمد بن محمد بن هانيء الإسكافي الطائي الأثرم صاحب الإمام أحمد وأحد تلامذته الكبار، قال الخلال: كان جليل القدر حافظا، وله كتاب (السنن)، و(العلل) وذكر سزكين له (مسائل أحمد) وقال: منها مقتبسات عند ابن أبي يعلى في الطبقات (١/٦٦-٧٤) انظر: تاريخ التراث ٢/٣٠٩ ولعلها (السنن) وكانت وفاته بعد الستين ومائتين ورجح ابن حجر أن وفاته تأخرت إلى سنة ٢٧٣ نقل ذلك عن ابن قانع. انظر: التهذيب ١/٧٩
وانظر ترجمته أيضاً في: (الفهرست ٣٢٠ وقال: (له كتاب السنن في الفقه على مذهب أحمد وشواهده من الحديث) وطبقات الحنابلة ١/٦٦-٧٤، والتذكرة ٢/٥٧٠، والعبر ٢/٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٢/٦٢٣ وطبقات الحفاظ ٢٥٦ والمنهج الأحمد ١/٢١٨، وشذرات الذهب ٢/١٤١.

(٦) وهو: حرب بن اسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، أبو محمد وقيل: أبو عبد الله وكان فقيهاً حافظاً من أصحاب الإمام أحمد، روى عنه مسائل قال الذهبي: «مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين» قال سزكين: ومنه مقتبسات عند ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/١٤٥-١٤٦) (تاريخ التراث ٢/٢٠٥)
وكانت وفاته سنة مائتين وثمانين وقدد قارب التسعين والسيرجاني «بكسر السين وسكون الياء والراء وفتح الجيم» نسبة إلى سيرجان مدينة من بلاد كرمان مما يلي بلاد فارس. (اللباب ٢/١٦٥)
وانظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/١٤٥-١٤٦) وتذكرة الحفاظ ٢/٦١٣) و(سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٥) و(المنهج الأحمد ١/٣٩٤) و(شذرات الذهب ٢/١٧٦).

أصرم النسائي[1]، وعروة بن مروان الرقي[2]، وعثمان بن سعيد الدارمي السجستاني[3].

وليحذر تصانيف من تغير[4] حالهم فإن فيها العقارب وربما تعذر[5] الترياقي[6] ولقد قال بعض السلف: (سمعت مبتدعاً)[7] في. . .[8] فولا اجتهد في إخراجه من قلبي / وسمعي، ولا يتم لي ذلك)[9]. (٥٣-ب)

وكان (ابن)[10] طاووس[11] يسد أذنه إذا سمع مبتدعاً يتكلم ويقول:

---

(١) وهو خشيش (بالتصغير) بن أصرم بن الأسود أبو عاصم النسائي، وكان حافظاً حجة صاحب سنة واتباع مات بمصر سنة ٢٥٣، وله كتاب (الاستقامة في السنة وارد على أهل الاهواء)، ولا يوجد منه إلا نص نقله الملطي في كتابه (التنبيه ص ٧٧ كما ذكر سزكين. وانظر: الرسالة المستطرفة ٣٠، وانظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٥٥١، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٥٠، تهذيب التهذيب ٣/١٤٢، شذرات الذهب ٢/١٢٩، معجم المؤلفين ٤/٩٩، الأعلام ٢/٣٥٣، تاريخ التراث: سزكين ٢/٣٦٩.

(٢) لعله: عروة بن مروان العرقي، وعرقة - قرية من عمل طرابلس الشام أبو عبد الله، كان عابداً متقشفاً، لكنه ليس بالقوي في الحديث، قال الذهبي: «ويقال له أيضاً الرقي لسكناه الرقة مدة ومنهم من فصلهما وجعلهما اثنين بل هما واحد) ولم يذكر تاريخ وفاته. لكن ذكر أنه روى عن ابن المبارك وعبيد الله بن عمرو وطبقتهما. انظر: ميزان الاعتدال ٣/٦٤، ولسان الميزان ٤/١٦٤.

(٣) وهو الإمام الحجة: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني وكان جذعاً وقذى في أعين المعتزلة قيما بالسنة ثقة ثبتا، ولد قبل المئتين بيسير، توفي سنة ثمانين ومائتين. وله تصانيف. منها: كتاب «الرد على الجهمية» وكتاب «الرد على بشر المريسي» وهما مطبوعان.

وانظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/٢٢١، تذكرة الحفاظ ٢/٦٢١، العبر ٢/٦٤، سير أعلام النبلاء ١٣/٣١٩، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٥٣، البداية والنهاية ١١/٦٩، طبقات الحفاظ ٢٧٤، شذرات الذهب ٢/١٧٦. تاريخ التراث ١/٣٧٠.

(٤) في الأصل (تخير).

(٥) صعب وتعسر. (اللسان ٤/٤/٥٤٩).

(٦) الترياق: «بكسر التاء» هو: (دواء السموم، يقال ترياق ودرياق، وهو فارسي معرب. انظر: (اللسان ١٠/٣٢).

(٧) في الأصل (مبتدع) وهو خطأ.

(٨) في الأصل كلمة لم أتبينها.

(٩) هذا الأثر يبدو أنه وقع فيه سقط، ولم أجد تخريجه بهذا اللفظ.

لكن ورد بنحوه عن محمد بن سيرين أخرجه الخلال في مسائله عن أحمد ولفظه: «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربي وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون» قال: وأخذ باصبعيه في أذنيه فقال لتخرجن من عندي أو لأخرجن عنك فخرج الرجل فقالوا يا أبا بكر لو سمعت من الرجل، فقال محمد إن قلبي ليس بيدي وإني خفت أن ينفث في قلبي شيئا لا أستطيع أن أخرجه من قلبي، فكان أحب إلي أن لا أسمع كلامه» (مسائل أحمد برواية الخلال (١٧٨- آ) مخطوط

وأخرج نحوه: اللالكائي (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٣٣ ح ٢٤٢) وليس فيه الآية، وفيه أن الداخل رجلان. وكذا (ابن بطة في الإبانة ١/٤٠ - ب) وابن وضاح (البدع والنهي عنها ٥٣).

(١٠) (ابن) ليست في الأصل، والتصويب من مراجع التخريج لأن الأثر إنما رووه عن ابن طاووس.

(١١) وهو: عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، يروي عن أبيه وعطاء، وكان ثقة مأمونا، وكانت وفاته سنة ١٣٢ وقيل ١٣١هـ.

انظر ترجمته في المعرفة والتاريخ: ١/٧٠٩، وسير أعلام النبلاء ٦/١٠٣ والتهذيب ٥/٢٦٧.

القلب ضعيف[1].

وليكن من قصد من تكلم في السنة اتباعها وقبولها لا مغالبة الخصوم، فإنه يعان بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة ربما غلب.

وقال الحسن[2]: (المؤمن ينشر حكمة الله فإن قبلت منه حمد الله، وإن ردت عليه حمد الله)[3] وموضع الحمد في الرد أنه قد وفق لأداء ما عليه.

وقال الهيثم بن جميل[4]: قلت لمالك بن أنس يا أبا عبد الله الرجل يكون عالماً بالسنة يجادل عليها؟ قال: لا. يخبر بالسنة فإن قبلت منه وإلا أمسك)[5] هـ.

[وقال العباس بن غالب الهمداني الوراق[6] قلت لأحمد بن حنبل رحمه الله: يا أبا عبد الله /: أكون في المجلس ليس فيه من يعرف السنة غيري فيتكلم مبتدع فيه أرد (٥٤-أ) عليه؟ فقال: لا تنصب نفسك لهذا، قال: أخبر بالسنة ولا تخاصم. فأعدت عليه القول، فقال: ما أراك إلا مخاصماً][7].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق عن معمر - بلفظ أتم منه - قال: «كنت عند ابن طاووس وعنده ابن له، إذ أتاه رجل يقال له صالح يتكلم في القدر فتكلم بشيء فتنبه فأدخل ابن طاووس أصبعيه في أذنيه وقال لأبنه أدخل أصابعك في أذنيك وأشدد فلا تسمع من قوله شيئا فإن القلب ضعيف» المصنف ١١/١٢٥ ح ٢٠٠٩٩.

وأخرجه: اللالكائي من طريق عبد الرزاق. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٣٥)

وأخرجه: ابن بطة في الإبانة (١/٤٠ ب)

وذكره عبد الله بن أحمد في (السنة ١٨) وبلفظ اخصر منه.

(٢) هو البصري تقدم.

(٣) ذكره الآجري بدون إسناد. انظر: (الشريعة ٧١) بلفظ أتم من هذا وفيه: (قال الحسن: المؤمن لا يداري ولا يماري ينشر حكمة الله عز وجل فإن قبلت حمد الله عز وجل وإن ردت حمد الله عز وجل وعلا).

(٤) هو: الهيثم بن جميل أبو سهل البغدادي ثم الأنطاكي، كان ثقة صاحب سنة من أصحاب الحديث. مات سنة ٢١٣.

ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٩٠، ترتيب المدارك ١/٢٧٦، ذكره في الرواة عن مالك، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٣، ميزان الاعتدال ٤/٣٢٠، سير أعلام النبلاء ١٠/٣٩٦، تهذيب التهذيب ١١/٩٠.

(٥) ذكره ابن عبد البر بدون إسناد ولفظه مقارب. انظر: (جامع بيان العلم وفضله ٢/١٥) وذكره أيضاً القاضي عياض في (ترتيب المدارك ١/١٧٠).

(٦) هو العباس بن غالب الوراق، وكان شيخاً ثقة لا بأس به وثقه أبو زرعة وأبو داود، مات ببغداد سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

ترجمته في تاريخ بغداد ١٢/١٣٦ وانظر: طبقات الحنابلة ١/٢٣٦ والمنهج الأحمد ١/٤٣٣.

(٧) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٣٦) والعلمي في (المنهج الأحمد ١/٤٣٣).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا أراد الله بقوم شراً ألقى بينهم الجدل وخزن العمل)[1].

وقيل للحسن بن أبي الحسن البصري: نجادلك؟ فقال: لست في شك من ديني)[2].

وقال مالك بن أنس: (أكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله)[3][4].

وقال حسان بن عطية[5] لغيلان[6]: إنك وإن أعطيت لسانا / فإنا نعلم أنا على (٥٤-ب)

---

(١) هو بهذا اللفظ: إنما يروى من كلام الأوزاعي وليس بمرفوع.

أخرجه عنه:

. اللالكائي: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٤٥)

. وابن عبد البر (جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٤)

. الهروي: (ذم الكلام وأهله) انظر: (صون المنطق للسيوطي ٥٨)

وقد ورد مرفوعاً بمعناه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ (ما ضل قوم بعد هدى، كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون﴾ الزخرف ٥٨

أخرجه: ت: كتاب التفسير / باب من سورة الزخرف ٥/٣٧٨ حـ ٣٢٥٣ وقال هذا حديث حسن صحيح.

. حم: ٥/٢٥٦

. جه: المقدمة / باب اجتناب البدع والجدل ١/١٩ حـ ٤٨

. وابن أبي عاصم في السنة ١/٤٧ وقال الألباني إسناده حسن وقد صححه جماعة.

(٢) أخرجه: الآجري: في (الشريعة ٥٧)

واللالكائي: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٢٨) باختلاف في اللفظ وأبو المظفر السمعاني: (الانتصار لأهل الحديث) عن السيوطي: صون المنطق ١٥٣) وروي نحوه عن الإمام مالك. انظر: (العلو للعلي الغفار ١٠٤).

(٣) أخرجه: الخطيب البغدادي: (شرف أصحاب الحديث ص ٥) بلفظ مقارب.

واللالكائي: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٤٤ حـ ٢٩٤، ٢٩٣ من طريق الطباع عن مالك.

والهروي (ذم الكلام وأهله ٥/٩٤/١) وقال الألباني: وسنده صحيح (مختصر العلو ١٤٠)

وذكره نحوه ابن عبد البر بدون إسناد: (جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٧).

(٤) الكلام بين المعقوفتين يوجد بنصه تقريبا وبنفس الترتيب، في (طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلي ١/٢٣٦) واحسب أنه اقتبسه عن المؤلف. والله أعلم.

(٥) هو المحاربي من ثقات التابعين ومشاهيرهم. تقدم.

(٦) وهو غيلان بن مسلم أبو مروان الدمشقي، القدري، ثاني من تكلم في القدر بعد موت معبد الجهني كما قال الأوزاعي، صلبه هشام بن عبد الملك بباب دمشق. انظر: المعارف: ٤٨٤، والميزان ٣/٣٣٨. وانظر: الملل والنحل ١/٢٨ والفرق بين الفرق ١٩ واللباب ٢/٣٩٨، طبقات ابن سعد ٧/٤٧٨، والأعلام ٥/٣٢٠ وجعل وفاته بعد ١٠٥ قال: لأن خلافة هشام الذي يقال أنه صلبه كانت في هذه السنة.

حق وأنك على الباطل[1].

وقال النبي (ﷺ)[2] عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم والمحدثات فإن كل محدثة (بدعة)[3][4]

وقال الأوزاعي[5]: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول)[6].

فليحذر كل مسلم مسئول ومناظر من الدخول فيما ينكره على غيره وليجتهد في اتباع السنة، واجتناب المحدثات، كما أمر(*)، وليعلم أن الله سبحانه لو أراد أن يكل الأمر إلى الناس ويأمرهم بالاجتهاد فيه برأيهم لفعل لكنه أبى ذلك، وأمرهم، ونهاهم ثم الزمهم الاجتهاد في القيام بما أمروا به، واجتناب ما نهوا عنه.

وأنا أرجو أن من تأمل هذه الرسالة حق التأمل وجد فيها بتوفيق الله سبحانه شفاء غليله. وأسأل الله تعالى أن يجعل قيامي بها لوجهه خالصاً، وأن ينفع بها من نظر فيها. إنه ولي ذلك والقادر عليه. هـ

تمت الرسالة والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. هـ[7].

---

(١) روى نحوه أبو نعيم بسنده إلى الأوزاعي من طريقين عن حسان مع اختلاف في اللفظ أحدهما قريب من رواية المصنف وفيه (قال حسان بن عطية لغيلان القدري: أما والله لئن أعطيت لسانا لم نعطه، إنا لنعرف باطل ما تأتي به) الحلية ٧٢/٦.

(٢) في الأصل: يوجد كلمة (صلى غير واضحة، وباقي الجملة ليس في الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) وهو بعض من حديث العرباض بن سارية، وقد تقدم ص ٩٩.

(٥) عبد الرحمن بن عمرو تقدم ص ١٢٥.

(٦) أخرجه: الآجري (الشريعة ١٠٢) وفيه: (وإن زخرفوها لك بالقول) وقال الألباني سنده صحيح انظر (مختصر العلو ١٣٨)

. وابن عبد البر (جامع بيان العلم وفضله ١٧٧/٢) من طريق الآجري.

. والهروي في ذم الكلام عن (صون المنطق ٣٩)

. والخطيب البغدادي: (شرف أصحاب الحديث ص ٧) وفيه: (وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم).

(*) النص بين المعقوفتين ذكره بنص مقارب وبنفس الترتيب: ابن أبي يعلي في: (طبقات الحنابلة ٢٣٦/١) ولعله اقتبسه عن المؤلف.

(٧) في الأصل توجد كلمة لم أتبينها ورسمها (لا امي).

الفهارس

ثبت المراجع

(أ)

١ ـ الإبانة لأبي الحسن الأشعري. تحقيق وتعليق. د. فوقيه حسين محمود. ط: الأولى ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م. مصر.

٢ ـ الإتقان في علوم القرآن / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط: الأولى / ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م طبعة المشهد الحسيني بمصر.

٣ ـ الإجماع / أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر / تحقيق: أبو حماد صغير أحمد / ط: الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م. نشر: دار طيبة الرياض.

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام / سيف الدين الآمدي / تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. ط: الأولى ١٣٨٧هـ نشر: علي الحمد الصالحي.

٥ ـ الأدب المفرد / الإمام البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط: المطبعة العربية لالبور باكستان. نشر: المكتبة الأثرية.

٦ ـ الإرشاد / إمام الحرمين الجويني. تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم الحمد. ط: مطبعة السعادة بمصر، ١٣٦٩هـ. نشر: مكتبة الخانجي بمصر.

٧ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب. ابن عبد البر. ط: ١٣٩٨هـ ١٩٨٧م. نشر: دار الفكر بيروت.

٨ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن عبد البر.

٩ ـ الأسماء والصفات. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دار إحياء التراث. بيروت.

١٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر. ط: ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م نشر: دار الفكر بيروت.

١١ ـ أصول الدين/ عبد القادر البغدادي/ مصورة عن ط : الأولى ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م/ مطبعة الدولة ـ استانبول. ط الثانية ١٤٠٠هـ ـ بيروت. نشر/ دار الفكر.

١٢ ـ أصول السرخسي / أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي / تحقيق / أبو الوفا الأفغاني ـ ط: دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ نشر: لجنة إحياء المعارف. حيدر آباد.

١٣ ـ الاعتقاد / أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي / ط: المطبعة العربية. نشر: فيصل آباد باكستان.

١٤ ـ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي. مراجعة / علي سامي النشار / ط: ١٤٠٢هـ بيروت. لبنان.

١٥ ـ إعجاز القرآن / للباقلاني / تحقيق : سيد أحمد صقر / ط : الرابعة القاهرة ـ مطابع دار المعارف.
١٦ ـ الإعلام / الزركلي / ط : الثالثة.
١٧ ـ الاقتصاد في الاعتقاد / الغزالي / ط : الأخيرة : مصطفى بابا الحلبي ـ مصر ـ ١٣٨٥هـ.
١٨ ـ الإكمال / لابن ماكولا
١٨ م أنباه الرواه
١٩ ـ الانتصار لنقل القرآن / الباقلاني / تحقيق د. محمد زغلول إسلام / ط : الاسكندرية / نشأة المعارف.
٢٠ ـ الأنساب / السمعاني / نشر : المستشرق د. س. مرجليوت.
٢١ ـ الأنساب المتفقة / محمد بن طاهر القيسراني.
٢٢ ـ الإنصاف / الباقلاني / تحقيق : الكوثري / نشر : الخانجي ـ ط : مطبعة السنة المحمدية ـ مصر ـ الثانية ١٣٨٢هـ.
٢٣ ـ الإيمان / ابن تيمية / ط الثانية ١٣٩٢هـ ـ المكتب الإسلامي.
٢٤ ـ الإيمان / ابن أبي شيبة / ط : شريف شرف رضاء آل يحيى تحقيق : الألباني.
٢٥ ـ الإيمان / أبو عبيد القاسم بن سلام / تحقيق الالباني / كسابقه

(ب)

٢٦ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير / أحمد محمد شاكر. ط : الثالثة ـ محمد علي صبيح ـ مصر.
٢٧ ـ البداية والنهاية / ابن كثير / مكتبة المعارف ـ بيروت
٢٨ ـ البرهان / الجويني ـ تحقيق : د. عبد العظيم الديب / ط : ١٤٠٠هـ ـ دار الأنصار االقاهرة.
٢٩ ـ بيان تلبيس الجهمية / ابن تيمية / ط : الأولى ـ مطبعة الحكومة مكة المكرمة ١٣٩٢هـ.

(ت)

٣٠ ـ تاج التراجم / ابن قطلوبغا.
٣١ ـ تاريخ الأدب العربي / بروكلمان / ط : الرابعة ـ دار المعارف ـ مصر.
٣٢ ـ تاريخ الإسلام السياسي / د. حسن إبراهيم حسن / ط : السابعة ١٩٦٥م ـ مكتبة النهضة ـ مصر.

٣٣ - تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي .
٣٤ - تاريخ التراث العربي / فؤاد سزكين / ط : ١٩٧٧م - الهيئة المصرية للكتاب .
٣٥ - التاريخ الكبير / البخاري .   ٣٦ - تاريخ اليعقوبي / اليعقوبي .
٣٧ - تأويل مختلف الحديث / ابن قتيبة / ط : ١٣٩٣هـ / نشر : دار الجيل / لبنان .
٣٨ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه / ابن حجر / تحقيق : محمد علي البجاوي ومحمد علي النجار. ط : المؤسسة المصرية للنشر.
٣٩ - تبيين كذب المفتري / ابن عساكر / ط : الثانية ١٣٩٩هـ / دار الفكر / دمشق .
٤٠ - تذكرة الحفاظ / الذهبي / دار إحياء التراث العربي
٤١ - ترتيب المدارك / القاضي عياض / تحقيق : أحمد بكير محمود . ط : فؤاد بلبان وشركاؤه - لبنان / مكتبة الحياة - بيروت .
٤٢ - تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل / النسفي / ط : مؤسسة عبد الحفيظ البساط / المكتبة الأموية . بيروت، دمشق .
٤٣ - التفسير الكبير / فخر الدين الرازي / ط : طهران / دار الكتب العلمية طهران .
٤٤ - تفسير القرآن العظيم / ابن كثير / ط : ١٣٨٨هـ / دار إحياء التراث العربي / بيروت .
٤٥ - التعريفات / الشريف علي الجرجاني / دار الكتب العلمية - بيروت .
٤٦ - تقريب التهذيب / ابن حجر / تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف / المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - النمنكاني .
٤٧ - التمهيد / ابن عبد البر، ج ٧ تحقيق : عبد الله بن الصديق ١٣٩٩هـ .
٤٨ - التمهيد / الباقلاني / تصحيح / الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي / المكتبة الشرقية / بيروت ١٩٥٧م .
٤٩ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع / أبو الحسن الملطي / تحقيق : الكوثري ، ١٣٦٨هـ . نشر : السيد عزت العطار .
٥٠ - تهذيب الأسماء واللغات / النووي / عن الطبعة المنيرية / دار الكتب العلمية بيروت .
٥١ - تهذيب التهذيب / ابن حجر /ط الأولى / مجلس دائرة المعارف ١٣٢٦هـ - دار صادر بيروت .
٥٢ - تهذيب الكمال / للمزي / مصور عن المخطوط .
٥٣ - التوحيد وإثبات صفات الرب / تحقيق : محمد خليل هراس / ط : ١٣٨٨هـ .
٥٤ - تيسير العزيز الحميد / سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ط : الثالثة ١٣٩٧هـ - المكتب الإسلامي .

(ج)

٥٥ ـ الجامع في السنن والآداب . . / ابن أبي زيد القيرواني / تحقيق: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ / ط: الأولى ١٤٠٢هـ المكتبة العتيقة. تونس.

٥٦ ـ الجامع الصغير / السيوطي / ط: الرابعة: دار الفكر.

٥٧ ـ جامع الترمذي: تحقيق: أحمد محمد شاكر د. إبراهيم عطوه / ظ: الحلبي بمصر ١٣٩٨هـ.

٥٨ ـ جامع بيان العلم وفضله / ابن عبد البر / ط: الثانية ١٣٨٨هـ / العاصمة بمصر. نشر: السلفية بالمدينة.

٥٩ ـ جمهرة أنساب العرب / ابن حزم /ط: الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م / دار الكتب العلمية. بيروت.

٦٠ ـ الجواهر المضيئة / القرشي / تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو. ط: عيسى الحلبي ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(ح)

٦١ ـ الحبائك في أخبار الملائك / للسيوطي / تعليق: عبد الله الصديق / نشر: مطبعة التأليف بمصر.

٦٢ ـ حسن المحاضرة / للسيوطي.

٦٣ ـ حلية الأولياء / لأبي نعيم.

(خ)

٦٤ ـ خلق أفعال العباد / للإمام البخاري / ضمن مجموعة عقائد السلف د. علي سامي النشار. نشر: منشأة المعارف بمصر ١٩٧١م.

(د)

٦٥ ـ درء تعارض العقل والنقل / ابن تيمية / تحقيق: د. محمد رشاد سالم ط: جامعة ـ الإمام محمد بن سعود ١٤٠٠هـ.

٦٦ ـ الديباج المذهب / لابن فرحون المالكي / تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور / نشر: دار التراث ـ القاهرة.

٦٧ ـ الرد على الجهمية والزنادقة / للإمام أحمد بن حنبل / تحقيق: د. عبد الرحمن عميره ـ ط: ١٣٩٧هـ. دار اللواء بالرياض.

٦٨ ـ الرد على الجهمية / الدارمي / ط: المكتب الاسلامي ١٣٩٨هـ الثالثة: بيروت.

٦٩ ـ الـرد على الجهمية / لابن منده / تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر فقيهي / ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
٧٠ ـ رسالة ابن أبي زيد القيرواني / مع شرحها الثمر الداني.
٧١ ـ رسالة من الاستواء / لشيخ الإسلام الجويني والد إمام الحرمين ضمن: مجموع الرسائل المنيرية / عناية إدارة المطابع المنيرية ١٢٤٣هـ. نشر: محمد أمين دمج ـ بيروت.
٧٢ ـ الرسالة المستطرفة / للكتاني / ط: الثانية ١٤٠٠هـ /دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٧٣ ـ روضة العقلاء / أبو حاتم بن حبان البستي / تحقيق: محمد حامد الفقي / ط: مطبعة السنة المحمدية.
٧٤ ـ روضة الناظر وجنة المناظر / ابن قدامة / ط: السلفية ـ ١٣٨٥هـ.

(ز)

٧٥ ـ الزهد / عبد الله بن المبارك المروزي / تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي / دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(س)

٧٦ ـ سلسلة الأحـاديث الصحيحـة / الألباني / ط: الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م المكتب الإسلامي ـ بيروت، دمشق.
٧٧ ـ السنة للإمام أحمد / ضمن شذرات البلاتين / تحقيق: محمد حامد الفقي / ط: لسنة المحمدية ١٣٧٥هـ.
٧٨ ـ السنة / عبد الله بن الإمام أحمد / ط: السلفية / مكة المكرمة ١٣٤٩هـ.
٧٩ ـ السنن الكبرى / البيهقي / ط: الأولى / المعارف العثمانية ١٣٥٥هـ.
٨٠ ـ السنة / ابن أبي عاصم / ط: الأولى ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م مطابع المكتب الإسلامي.
٨١ ـ سنن أبي داود / أبو داود / تحقيق: عزت عبيد الدعاس ـ عادل السيد / ط: الأولى ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م / محمد السيد علي حمص.
٨٢ ـ سنن الدارمي / أبو محمد الدارمي / دار الفكر.
٨٣ ـ سنن ابن ماجه / ابن ماجه / تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٨٤ ـ سنن النسائي / النسائي / ط: الأولى ١٣٨٣هـ / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / مصر.
٨٥ ـ سير أعـلام النبـلاء / الـذهبي / تحقيق: شعيب الارنؤوط / ط: الأولى والثانية ١٤٠١-١٤٠٣هـ مؤسسة الرسالة.

(ش)

٨٦ ـ شرح الأصول الخمسة / القاضي عبد الجبار / تحقيق : عبد الكريم عثمان ط : الأولى ١٣٨٤هـ / الاستقلال ـ مصر.

٨٧ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة / اللالكائي / تحقيق : د. أحمد سعد حمدان / ط : العبيكان ـ الرياض.

٨٨ ـ شرح حديث النزول / ابن تيمية / ط : المكتب الإسلامي.

٨٩ ـ شرح الطحاوية / ابن أبي العز / تخريج الألباني / ط : ٤ / المكتب الاسلامي.

٩٠ ـ الشريعة / الآجري / تحقيق : محمد حامد الفقي / ط : الأولى ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م / السنة المحمدية / مصر.

٩١ ـ شذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي / دار الآفاق الجديدة / بيروت.

٩٢ ـ الشعر والشعراء / ابن قتيبة / تحقيق : أحمد محمود شاكر / ط : الثالثة ـ سنة ١٩٧٧م.

٩٣ ـ شكاية أهل السنة / القشيري / طبقات الشافعية / السبكي / ط : الثانية / دار المعارف بيروت.

(ص)

٩٤ ـ صحيح البخاري مع الفتح / ط : السلفية ١٣٨٠هـ / الطبعة التي أشرف عليها الشيخ عبد العزيز بن باز ـ القاهرة.

٩٥ ـ صحيح الجامع الصغير / الألباني / ط : الأولى ١٣٨٨هـ / المكتب الإسلامي.

٩٦ ـ صحيح مسلم / الإمام مسلم / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / إحياء التراث العربي / بيروت.

٩٧ ـ الصفات / الدارقطني / تحقيق : عبد الله الغنيمان / ط : الأولى ١٤٠٢هـ / مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٩٨ ـ صون المنطق / السيوطي / تعليق ـ النشار / مكتبة الباز ـ مكة.

(ط)

٩٩ ـ الطبقات / خليفة بن خياط / تحقيق : د. أكرم العمري / ط : الثانية ١٤٠٢هـ / دار طيبة ـ الرياض.

١٠٠ ـ طبقات الحفاظ / السيوطي / تحقيق : علي محمد عمر / ط : الأولى ١٣٩٣هـ ـ مطبعة الاستقلال / مكتبة وهبة ـ القاهرة.

١٠١ ـ طبقات الحنابلة / ابن أبي يعلى / دار المعرفة / بيروت. لبنان.

١٠٢ ـطبقات الشافعية / السبكي / ط: الثانية / دار المعرفة / بيروت.
١٠٣ ـطبقات المعتزلة.
١٠٤ ـظلال الجنة / للألباني / مع السنة / لابن أبي عاصم.
١٠٥ ـظهر الإسلام / أحمد أمين / ط: الخامسة / دار الكتاب العربي / بيروت.

(ع)

١٠٦ ـالعبر / الذهبي.
١٠٧ ـعقيدة السلف وأصحاب الحديث / الصابوني / مجموعة الرسائل المنيرية / محمد أمين دمج / ١٩٧٠م ـ بيروت.
١٠٨ ـالعقيدة النظامية / الجويني / تحقيق: د. أحمد السقا / ط: ١٣٩٩هـ / مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.
١٠٩ ـالعلل / ابن المديني / تحقيق: محمد الأعظمي / ط: الثانية ١٩٨٠م / المكتب الإسلامي.
١١٠ ـالعلو / الذهبي / تقديم: عبد الرحمن محمد عثمان / ط: الثانية ١٣٨٨هـ / السلفية بالمدينة.
١١١ ـعلوم الحديث / ابن الصلاح / تحقيق: نور الدين عتر / ط: ١٣٨٦هـ / المكتبة العلمية بالمدينة.
١١٢ ـعمل اليوم والليلة / ابن السني / تحقيق: عبد القادر أحمد عطا / ط: ١٣٩٩هـ / دار المعرفة ـ بيروت.

(غ)

١١٣ ـغاية المرام / الآمدي / تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف.
١١٤ ـغاية النهاية في طبقات القراء / ابن الجزري / ط: الثالثة ١٤٠٢هـ / عناية: برجستراسر / دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(ف)

١١٥ ـفتاوى ابن تيمية / ابن تيمية / ط: الأولى ١٣٩٨هـ / الدار العربية ـ بيروت.
١١٦ ـفتح الباري / ابن حجر / ط: السلفية ١٣٨هـ / الطبعة التي أشرف عليها الشيخ عبد العزيز بن باز ـ القاهرة.
١١٧ ـالفتوى الحموية / ابن تيمية / ضمن مجموعة نفائس.
١١٨ ـالفرق بين الفرق / البغدادي / تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد / دار المعرفة ـ بيروت.

١١٩ ـ الفروق في اللغة / العسكري / ط: الثانية ١٩٧٧م / دار الآفاق ـ بيروت.
١٢٠ ـ الفصل في الملل والنحل / ابن حزم / ط: الثانية ١٣٩٥هـ / دار المعرفة ـ بيروت.
١٢١ ـ فقه اللغة وسر العربية / الثعالبي / ط: الاستقامة ـ القاهرة / المكتبة التجارية.
١٢٢ ـ الفهرست / ابن النديم / دار المعرفة ـ بيروت.
١٢٣ ـ فهم القرآن / المحاسبي / تحقيق: د. حسين القوتلي /ط: الثانية ١٣٩٨هـ / دار الكندي ـ بيروت.
١٢٤ ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية / ط: كراتشي ـ باكستان ١٣٩٣هـ.

(ق)

١٢٥ ـ القاموس المحيط / الفيروز آبادي.

(ك)

١٢٦ ـ الكامل في التاريخ / ابن الأثير / دار صادر ـ بيروت ١٣٨٦هـ.
١٢٦م كتاب الصمت / ابن أبي الدنيا. تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف / دار الغرب الإسلامي.
١٢٧ ـ كشف الظنون / حاجي خليفة.

(ل)

١٢٨ ـ اللباب في تهذيب الأنساب / ابن الأثير / ط: ١٤٠٠هـ / دار صادر ـ بيروت.
١٢٩ ـ لسان العرب / ابن منظور / دار صادر ـ بيروت.
١٣٠ ـ اللمع / الأشعري / تعليق: د. حموده غرابه / ط: مصر /مكتبة الخانجي بالقاهرة والمثنى ببغداد.
١٣١ ـ لوامع الأنوار / السفاريني / ط: الثانية ١٤٠٢هـ / مؤسسة الخافقين.

١٣٢ ـ مجمع الزوائد / الهيثمي / ط: الثالثة ١٤٠٢هـ / دار الكتاب العربي ـ بيروت.
١٣٣ ـ محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية / الخضري / ط: العاشرة ـ الاستقامة بالقاهرة / المكتبة التجارية ـ مصر.
١٣٤ ـ مختار الصحاح / الرازي / ط: ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ـ المكتبة الأموية ـ بيروت ـ دمشق.
١٣٥ ـ مختصر الصواعق المرسلة / الموصلي / دار الفكر.

١٣٦ ـمختصر العلو / الألباني / ط: الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م المكتب الاسلامي ـ بيروت ـ دمشق.
١٣٧ ـمراتب الإجماع / ابن حزم / دار الكتب العلمية / بيروت.
١٣٨ ـالمراسيل / ابن أبي حاتم الرازي / عناية: شكر الله نعمة الله قوجاني / ط: الثانية ١٤٠٢هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
١٣٩ ـالمزهر / السيوطي / تعليق: محمد أحمد جاد وغيره / ط: عيسى البابي الحلبي / دار إحياء الكتب العربية.
١٤٠ ـمسائل أحمد من رواية أبي داود / أبو داود / ط: الثانية / محمد أمين دمج ـ بيروت.
١٤١ ـالمستصفي / الغزالي.
١٤٢ ـمسند الحميدي / الحميدي.
١٤٣ ـالمسودة في الأصول / آل تيمية / تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني ـ القاهرة.
١٤٤ ـالمشتبه / للذهبي.
١٤٥ ـمشكاة المصابيح / بتخريج الألباني.
١٤٦ ـمشكل الحديث وبيانه / ابن فورك / ط: ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م / دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٤٧ ـالمصنف / عبد الرزاق. / تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. / ط: الثانية: ١٤٠٣هـ/ توزيع: المكتب الإسلامي.
١٤٨ ـالمعارف / ابن قتيبة / تحقيق: د. ثروت عكاشة / ط: الرابعة / دار المعارف.
١٤٩ ـمعالم السنن / الخطابي / مع مختصر سنن أبي داود / تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ محمد الفقي / دار المعرفة.
١٥٠ ـمعجم البلدان / ياقوت الحموي / ط: دار صادر ـ بيروت.
١٥١ ـالمعجم الصغير / الطبراني / ط: المكتبة السلفية بالمدينة / سنة ١٣٨٨هـ.
١٥٢ ـالمعجم الكبير / للطبراني.
١٥٣ ـالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقي / ط: مطابع الشام ١٣٧٨هـ.
١٥٤ ـالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / أ. ي. ونسنك / ط: مكتبة بريل ليدن ـ ١٩٣٦م.

١٥٥ ـ معجم المؤلفين / كحاله.
١٥٦ ـ المعرفة والتاريخ / يعقوب بن سفيان البسوي / تحقيق: د. أكرم العمري / ط: الثانية ١٤٠١هـ ـ مؤسسة الرسالة.
١٥٧ ـ المغنى / ابن قدامة / ط: دار الإفتاء ـ الرياض ١٤٠١هـ.
١٥٨ ـ مقالات الإسلاميين / الأشعري / تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد / ط: الثانية ١٣٨٩هـ / مكتبة النهضة المصرية.
١٥٩ ـ الملل والنحل / الشهرستاني / تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل / ط: ١٣٨٧هـ / الحلبي ـ القاهرة.
١٦٠ ـ المنتظم / ابن الجوزى / ط: الأولى ١٣٥٨هـ.
١٦١ ـ منهاج السنة / ابن تيمية / تحقيق: د. محمد رشاد سالم / ط: المدني ١٣٨٢هـ ـ القاهرة.
١٦٢ ـ المنهج الأحمد / العليمي / تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد / ط: الأولى ١٤٠٣هـ / عالم الكتب / بيروت.
١٦٣ ـ موطأ مالك / مالك بن أنس / تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي / دار احياء التراث العربي.
١٦٤ ـ ميزان الاعتدال / الذهبي / تحقيق: علي محمد البجاوي / دار المعرفة ـ بيروت.

(ن)

١٦٥ ـ النشر في القراءات العشر / ابن الجزري / علي محمد الضباع / دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٦٦ ـ نهاية الإقدام / الشهرستاني / تحرير وتصحيح الفرد جيوم.
١٦٧ ـ النهاية في غريب الحديث / ابن الأثير / تحقيق: أحمد محمود الطناحي.

(هـ)

١٦٨ ـ هداية العارفين في أسماء المؤلفين / البغدادي / ط: ١٩٥١م / اسطنبول.

(و)

١٦٩ ـ الوسائل في معرفة الأوائل / السيوطي / تحقيق: د. إبراهيم العدوي / د. علي محمد عمر / مكتبة الخانجي.
١٧٠ ـ وفيات الأعيان / ابن خلكان / تحقيق: د. إحسان عباس /ط: ١٣٩٧هـ دار صادر بيروت.

فهرس الآيات

فهرست الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

فهرس البلدان والبقاع

فهرس الغريب

فهرس الأعـــلام

حرف (أ)

حرف (ب)

حرف (غ)

حرف (ق)

حرف (هـ)

حرف (و)

حرف (ي)

(ابـــن)

(أبـــو)

فهرس الفرق والطوائف والمصطلحات

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

مطابع الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة